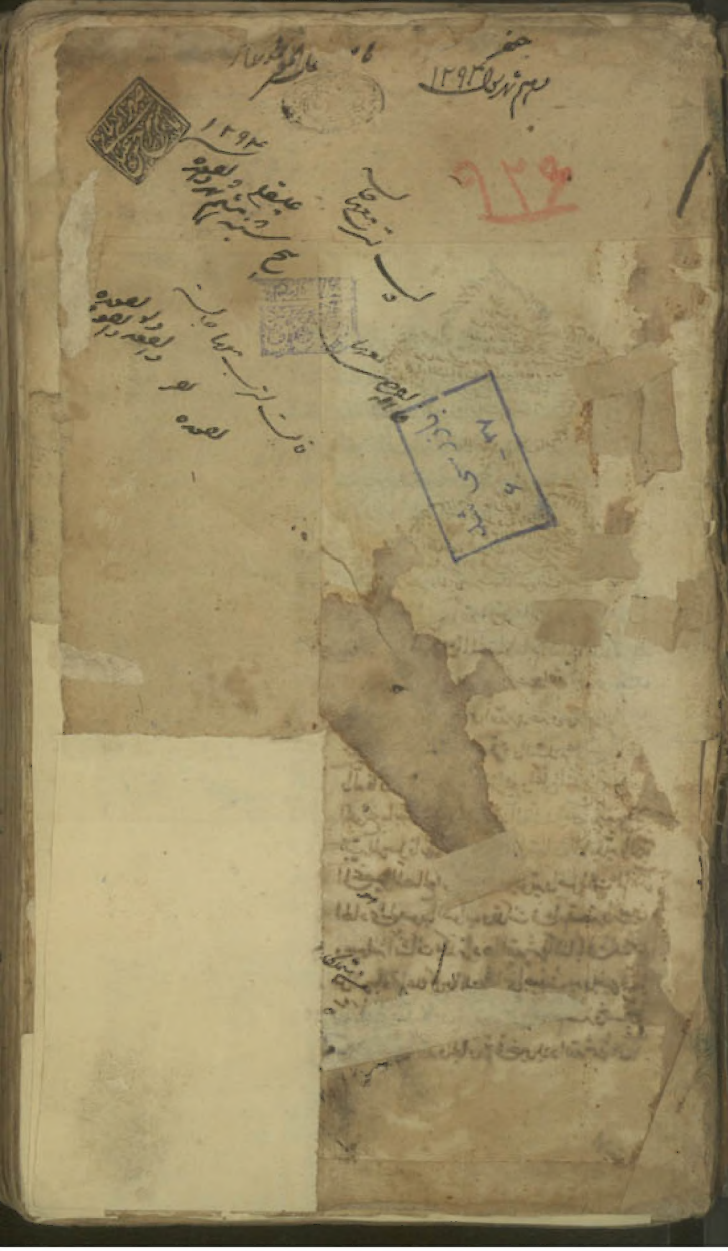

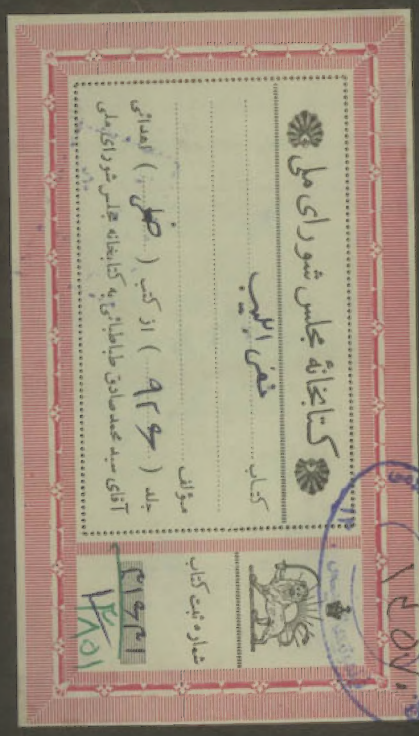
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
شماره ثبت کتاب
۹۳۶
۱۲۵۱
هدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

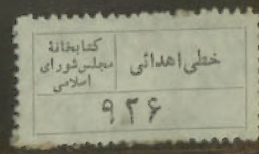
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۳۶

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب ..... خلص البیب
مؤلف .....
جلد (۹۲۶) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۳۱۶۴۱
۱۳/۱۵۱
خطی اهدائی
۹۲۶
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين

قال سيدنا وشيخنا الشيخ الامام العالم العلامة جمال الدين رحلة الطالبين ابو محمد عبد الله ابن يوسف بن هشام الانصاري قدس الله روحه ونور ضريحه اما بعد حمدا لله على افضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله فان اولى ما تقترحه القرايح واعلى ما تحتج الى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية واصل ذلك علم العربية الهادي الى صوب الصواب وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة انشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك متوسطا من اوجه قواعده كل حالة ثم انتي اصبحت به وبغيره في سنة احدى وخمسين بعاودة حرم الله والجاورة في خير بلاد الله شرفا عن شك

الاجتهاد

مجلس شورى ملي
١٢٠١

الاجتهاد ثانيا واستانفت العمل اكسلا لا متوانيا ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف وتنبعت فيه بقفلا مسايل الاعراب فافتحتها ومعضلات ينتكلها الطلاب فاوضحتها ونفحتها واغلاقا وقعت لجماعة من المبرزين وغيرهم فنبهت عليها واصلحتها فدونك كتابا اثقل التحال فيما دونه ويقف عنده نحول الرجال ولا يعتدونه اذا كان هذا الوضع في هذا الغرض لم تسح قريحة بمثاله ولم يتسع ناسج على منواله وتما حشتي على وضعه انني لما انشأت في هذا الغرض المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند اولي الالباب وصار نفعها في جماعة الطلاب مع ان الذي اودعته فيها بالنسبة الى الذي ادخرته عنها كشذرة من عقد بحر بل كقطرة من قطرات بحر يوها انا بايح با اسرته مقيدا لما قيدته وحريته مقربا فوايده للافهام واضع فرايده على طرف التمام لينالها الطالب بادني الم سايل ممن حسن خيمه وسلم من داء الحسد اذا عثر على شئ طغى به القلم او زلت به القدم ان يعتذر لذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ويرد ذلك عليه من الشريد ارحته من التعب وصيرته القاصي بيادي من كثب يعلم قبله ان الجواد قد يكبو وان الصارم قد ينبو وان الناقد قد يخبو وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان

تعدّ معانيه وتحصر في ثمانية ابواب الباب الاول في تفسير
المفردات وذكر احكامها الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر
اقسامها واحكامها الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات
والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامها الباب
في ذكر احكام يكثر دورها وقبح بالمعرب جهلها الباب
في ذكر اوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها الباب
في التحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها
الباب في كيفية الاعراب الباب في ذكر امور كلية يحتاج
عليها ما لا يحصر من الصور الجزئية واعلم انني تأملت لكلام
فاذا السبب الذي اقتضى تطويلها ثلثة امور احدها كثرة
التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية بل الكلام على
الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث
جاءت نظائره اعاد واذلك الكلام الاتي او انهم حينئذ
مثل الموصوف في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون با
الغيب ذكروا ان فيه ثلثة اوجه وحيث جاء هم مثل الاقيمون الصلوة
في قوله تعالى انك انت السميع العليم ذكروها فيه ايضا ثم قالوا
وحيث جاء هم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى انت الرقيب
عليهم ويكررون ذكر الخلاف فيه ايضا
اعربوا فعل الامر بحسب ما قبله ام باعتبار ما بعده ام لا
محل له والخلاف في كون المرفوع فاعلا او مبتدا اذا وقع
بعده واذا امرأة خافت

اول الظرف

اوظرف في نحو ان شئت اولو في نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا
وفي كون ان وان وصلتها بعد حذف الجار في نحو شهد الله
انه لا اله الا هو في نحو حضرت صيدهم ان يقاتلوكم في
موضع خفض بالجار المحذوف وفي على حد قوله اشارت كليب
بالاكف الاصابع او نصب بالفعل المذكور على حد قوله
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الجار وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير
توكيد الفاصل وغير ذلك مما اذا استقصى اتى الفعل والفاعل
الثالث فجمعت هذه المسائل ونحوها معقودة في الباب
الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فانك تجد كلما واسعا
تشفق منه ومنه ما يسأيفا تردد له وتصدر عنه الامر الثاني اوالد
ما لا يتعلق بالاعراب كالكلام في اللغات كاللسم اهوى التي كما يقول الكوفيون ام من السمو كما يقول
البصريون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من
القولين وكالكلام على الفعل لم حذفت من لم يكن لفظا و
على ياء المجرى لم كسرت لفظا وكالكلام على الفة الاشارة
الزائدة هي كما يقول الكوفيون ام منقلبة عن ياء هي عين
اللام ياء اخرى محذوفة كما يقول البصريون والمجتبى
برد الى طا المد اذا وتمثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل
الاعراب مع ان هذا اللون من الاعراب في شيء بعضه اذا ذكر
الكلام ذكر تكميلها وتتمة

مالك الكتاب
محمد بن علي الطيبي
٢٨ شعبان
١٣٣٣

الخافظ

فيها من اللغات وما روى من القرآءات وان لم يتبين على ذلك شيء
من علم الاعراب الثالث اعراب الواضحات كالمبتدا والخبر والفاعل
والنايب والجار والمجرور والعاطف والمعطوف والكثير الناس يستقضا
لذلك الخوض في هذين الامرين وانا بين لك كيفيتهما بما يتبصر
الناظر ويتمرن به الخاطر من الشواهد القرآنية والشواهد
الشعرية وبعض ما اتفق في الجمل النحوية وتمام هذا التصنيف على
الوجه الذي قصدته وتيسر لي فيه من لطايف المعارف ما اردته
واعتمدته سميته بمغني اللبيب عن كتب الاعاريب وخطابي به لمن
ابتدأ في تعلم الاعراب ولن انتمسك منه بما وثق الاسباب من
الله تم استمد الصواب والتوفيق الى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب
واياه اسأل ان يعصم القلم من الخطأ والخطل والفهم من الزيغ والزلل
انه اكرم مسؤل واعظم مامول الباب الاول في تفسير المفردات وذكر
احكامها وما يعرض بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء
والظروف فانها المحتاجة الى ذلك وقدرتبتها على حروف المعجم
ليسهل تناولها وربما ذكرت اسماء غير ذلك وافعالا لمسيس الحاجة
الى شرحها حرف الالف الالف المفردة نافي على وجهين احدهما
ان يكون حرفا بسيطا دالا على النفي كقولك ما قام زيد فهذا ينفي هذا
المثال وان كنت قد ان معه مصدرا ما اجلى وتقل ابن الخباز عن
شيخه انه المتوسط وان الذي للقريب وهذا امر فيه لا جماعهم
الثاني ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو ازيد
في الدار ويليها الوجهان في قوله تعالى آلذكرين حرم

انا الليل وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ويعضده
في قراءة الحرميين انه ليس في التنزيل نداء بغير يا وبغيرها سلامة
من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه منتفيا على حقيقته لا
سيما النداء طلب الفهم ومن دعوى كثرة الحذف ان التقدير عندي
جعلها للاستفهام امن هم مات خير ام هذا الكافر اي المخاطب
بقوله ثم قل تمتع بكفرك قليلا فحذف شيئان معادل الهمزة والخبر
ونظيره في حذف المعادل قولهم اذهبوا بنا ندري اينجو المهدي ام هالك
اي الامران سميع فما ادري ارشد طلابها ام غي ونظيره في حذف
الخبر كالذي خبر واقعة قولهم امن يلقى في النار هو من نجا في امانيهم يوم القيمة
ولك ان تقول لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر
بقولك لكن ليس كذلك وقد قالوا في قوله تعالى امن هو قانت على كل
نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك ولم يوجد وهو كون
جعلوا الله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير المذكور وقال الزمخشري
في قوله تعالى امن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيمة اي كمن هو آمن
في الجنة وفي قوله تعالى امن زين له سوء عمله فرآه حسنا كمن هداه
الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء او التقدير
ذهبت نفسك عليهم بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات
وجاء في التنزيل موضع رجح فيه بعد الخبر وحذف المستقل على العكس
مما نحن فيه وهو قوله تعالى امن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما اي
امن هو خالد في الجنة يسقى من هذه لان من كان في النار
خالدا مقرحا بها على الاصل في قوله او من كان ميتا فاحييناه

وجعلنا الفرا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها عليه
بينة من يتبين الرشد على لا لغة اصلا اذ لات لا تستعمل
لهذا حصلت باحكام الا وجوز الفراء جواز ذلك قياسا واستدل على ما يقول
عمرو الجيم بيد الى مهما يشتهي جرت ولكف حصيت بنو نمير
فما قتلوه ادركوه وثاروا كليب بهت الجرمي بمكان الزاي
ام تقدمها كقول الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا
لعبا مني وذو الشيب يلعب اراد ولذو والشيب يلعب واختلف في قول
عمرو الجيم بعدهم فقال الجبها قلبت همزته واوا كعادة الرباط والحصى والقراء
تقيل اراد الجبها وقيل انه يخبر بحبها وتمنى قلبت همزته فقال الجبها
حتى اذا همزها اتى عليه غلبة وقيل سناء بحبها وقال المنتحى
وايسرها فاسيت فقلا والذين اجاءوا على ضعف وياء لا اجا
فعل مضارع ولا اصل الا اجا فحذفت همزته للاستفهام والواو
للحال والمعنى التعجب من حياته يقول كيف وقد قتل شر قتلة
غيره ولا اخفش يقدر ذلك في الاخبار عند امن اللبس وحمل عليه
قوله تعالى ولقد همت به وهم بها على وقوعهم هذا الرأي في المواضع الثلاثة
والمحققون على انه خبر وان قتل فذلك لقوله من يتصف خضوع عليه
انه سطا فيحكم كلامه ثم يكن عليه بالابطال البحتري وقد ان يحتبس
سوء عليهم انذارهم وقال عليه الصلوة والسلام يجرم احدكم
زنى فان سرق فعال وان زنى فان سرق الفا اتراه ذهب الظن
التصور نحو ازيد قائم ام عمرو والظن التصديق نحو ازيد قائم ام
وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل زيد قائم وبقية الادوات

مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكما لا يدخل
وسوف عليه لا لانها تدخل على الاثبات كما تقدم وعلى النفي نحو لم
نشرح لك صدرك اولما اما بكم مصيبة وقولهم لا اضطلاع
لك بها جلدا اذا الاولى الذي لا فاء اتالي لكن بعضهم هو
منتقض بام فانها تشاركها في قولك اقام زيد ام عمرو
التصديد بدليلين احدهما انها لا تكون بعد ام التي للاضراب كما يكون
غيرها كما تقول قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد والثاني انها
اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او ثم دلت على الطلب
منبها على اصالتها في التصدر نحو اولم ينظروا اقلم يسيروا ثم اذا ما
وقع اسم بعدها ايا اخر عن حرف العطف كما هو قياس اجراء
المعطوفة نحو كيف تكفرون فان تذنبون فاني تؤفكون فهل على
الا القوم الفاسقون فاي الفريقين فالكم والمنافقين فسيرى هذا
مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة منهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في مثل
الواو في محلها الاصلي لان العطف على جملة مقدرة بينها وبين الفاء
فيقولون التقدير في اقلم يسيروا اقعدتم عن الذكر صفحا ان كنتم
قتلتم انفلتم فما تنتظرون ايكفيكم اقلم يسيروا اقعدتم عن الذكر
صفحا اتؤمنون به في حياته فان مات او قتل انقلبتم اهن مخلدون فلهن
يستهزئون وتضعيف قولهم بما فيه من التكلف والتغيير طرا اما الاول فلان دعوى حذف
الجملة فان قيل بتقديم جعل المعطوف عليه تعقيبا قلنا انه اسهل من ان التجوز
فيه على قولهم اقل لعظائم انه هذا التجوز نبهنا على اصالة شيء في نحو اي
اصالة الهمزة في التصدر واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو اقوم فقاعد
كل بعض الكسب وقد جزم الزمخشري في مواضع بما نقول له الجماعة منها قوله

في أفأمن أهل القرى أنه معطوف على فأخذناهم بغتة وقوله في وأنا للمبعوثون أي أنا نبعث قرئ بفتح الواو وأن أنا على أنه عطف على الضمير في لمبعوثون وأنه اكتفى بالفصل بينهما بهزة الاستفهام وجوز أبو حيان في موضع فقال في قوله تعالى أفغير دين الله يبغون وجعل همزة الانكار في القراءة الداخلة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره أيتولون فغير دين الله يبغون فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثلاثة معان أحدها التسوية وبها توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس كذلك كما تقع بعدها تتبع بعدها ألا ما أدري وليت شعري ويخص همزة والفاء بأنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم لم تستغفر لهم ونحو ألا بالي أقمت أم قعدت لأنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ألا بالي بقيامك وبعدم الثاني الانكار الابطالي وهو تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا فاستفهم الرب عن اختياره البنات لهم البنون فصح هذا الاشهاد لخلقهم أيحسب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فصح أن يقال أيحسب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فيكره وقد يفيد الهمزة نفي ما بعدها إذا لزم من تقرير نفيه ثبوت نقيضه إن كان منفيا لأن نفي النفي إثبات ومنه أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لك صدرك لما كان معنا شرحنا ونثل ألم نجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ألم يجدك كذلك تستدل وأرسل عليهم طيرا أبابيل ولهذا أيضا كان قول جرير في عبد الملك ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح مدحا بليغا لأنه مدح بثبوت فائدة الخبر وإن كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة الثالث

وقعود له

الانكار التوبيخي فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون أغير الله تدعون الكاهة ودين الله يأتون الذكران أنا خلقنا فحذفنا وقد الحاجاج أطربا وأنت تذري والدهر بالإنسان دواري أي أتقرب وأنت شيخ كبير الرابع التقرير وسماه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ويجلب عليها الشيء الذي تقرره يقول في التقرير بالفعل أضربت زيدا وبالمفعول أزيدا ضربت كما يجب ذلك في المستفهم عنه وقوله تم أأنت فعلت هذا محتمل للإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكون لم يعلم بأنه الفاعل ولإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا ولا يكون استفهما عن الفعل ولا تقريرا به لأن الهمزة لم تدخل عليه ولأنه قد أجابها بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا فإن قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير على التقرير قلت قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي والأولى أن تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطالي أي ألم تعلم إياتها المنكر للنسخ الثامن التهكم نحو أصلوتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا السادس الامر نحو أأسلمتم أي اسلموا السابع التحقير نحو ألم تر إلى ربك كيف مد الظل الثامن الاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا وذكر بعضهم معاني أخر لا حاجة لها تنبيه قد تقع الهمزة فعلا وذلك أنهم يقولون وأي زيد بمعنى وعد مصارعه يريد يحذف الواو ولو قوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وقد كانوا يقولون وأيتو وهي أي في كلامه أبدا بحذف اللام للامر وبالهاء للسكت في الوقف وعلى ذلك يخرج اللغز المشهور وهو قوله إن هذه الليلة الحناء وأتى من أضمرت لخلوفا فإنه يقال كيف في

اسم ان وصفته الاولى والجواب ان الهمزة فعل امر والنون للتاكيد
والاصل اينن بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة
للتوكيد ثم خففت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغم
قوله لتغرين بمعنى السين من نديم إذا تنادمتم يوما بعد اخلاق
وقد هنا سأل يونس عمرو عن هذا والملحة منتظمها على اللفظ
كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسان انما نعتظها على
الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز يزيد الفضل مثل على وتغرب
عنهم الكرب الشداد انما كنيت ثمة وان تعدوا نعمة يأتي
منك يا عمر الجواد او لما يقدر بالمدح ولما نعت بالمفعول به محذوف
اي محمدي يا هند المرأة الحسناء وعلى الوجهين الاولين فيكون
اما امرها بايقاع الوعد الوقتي من غير ان يعين لها الموعود
وقوله وأبي من وشتم فاخذنا هم اخذ عزيز بتقدير قوله
اضمرت بتاء المتانيث محمولا على معنى من مثل من كانت امكما
بالمتعرف لذا ان البعيد لم يذكر سيبويه وذكره غيره ايا مرفوع
كاف في الصحاح انه لذا ان القريب والبعيد وليس كذلك قال
ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها او قل
تبدلا هرقتها ها، قال فاصاخ يرجوان يكون حيا ويقول
من نبح هيا وا اجل يكون اللام هرفي جواب مثل نعم فيكون
تصديقا للخبر واعلاما للمستخبر وعد اللطالبي قبح بعد
قام زيد ونحو اقام زيد ونحو اضرب زيدا وقيد الماني الخبر
بالمثبت والطلب بغير النهي وقيل لا يجيء بعد الاستفهام وقيل
هو بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها وقيل

مختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن عصفور
اكثر ما تكون بعده اذ فيها مسائل الاولى وفيها قال الجمهور هي
حرف وقيل اسم والاصل واذن اكرمك اذا جئتني اكرمك جئت
الجواب وعوض التنوين منها واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها
بسيطة لم تركب من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة
لان مضمرة بعدها المسئلة الثانية في معناها قال سيبويه معناها
الجواب والجزاء قال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في
الاكثر وقد تتحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذا اظنك
صادقا اذ لا جزاء هنا الا ترى والاكثر ان يكون جوابا لان
لو ظاهرين او مقدرين فالاول كقوله لئن مات ما دار بعبد العزيز بخلها
واكتسى منها اذا لاقاتلها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم
تستبح ابل بني اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصري
معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام جواب لو
من لم تستبح وبدل الجواب جواب الثاني نحو ان يقال آتيك فتقول
اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك وقال الله تعالى واذ اخذ الله
ميثاق النبيين لما كان معنى اليمين اذ الذهب كالله بما اخلق ولعلا بعضهم
على بعض قال الفراء حيث جاءت بعدها اللام فتحتمل الوجهين ان
لم تكن ظاهرة المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح
فيها مثلة الفا قيتبعها المنصوب وقيل يوقف عليها بالالف
لانها كنون لن وان وروي عن المازني والمبرد ويبنى على الخلاف في
الوقف عليها خلافا في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف كذا

في الصاحد للمانع في المرّة بالنون وفي القرآن ان علمت كتبت
بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينهما وبين اذا وبتعدّد بين غرف
المسألة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع بشرط تصدرها
واستقباله واتصالها وانفصالها بالقسم وبلا النافية فيقال
آتيك فتقول اذن اكرمك ولو قلت انا اذن اكرمك بالرفع
لفوات التصدير فلما قالوا لا تتركني فيهم شطيرا انى اذن لهلك
اواظهر انى اجل حديث خبرات اى انى لا افعل ذلك ثم استأنف
ما بعده ولو قلت اذن يا عبد الله اكرمك بالرفع للفصل
بغير ما ذكرناه واجاز الزجاج نصبه الفصل بالظرف وابن بابشاذ
الفصل بالنداء وابو الدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل
والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك
اخُلد فقلت اذا اظنك صاد فارفع لانه حال سد فال الحافظ
من المخوين انى لو قلت اذا بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان نحو
واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن لا يأتون الناس نقيرا و
قرى شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه اذا اقبل ان تذن ارتفع
واذن احسن البتة فان قدرت العطف على جواب جزم ونصب
على اذن لو قمت احسنوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب
لتقدم الملاحظ فقط وقيل يتعين النصب لانه ما بعدها سبب
الاول العطف على الاول وهو قال له زيد يقوم واذن احسن
اليه اذ عطفت على الفعلية رفعت اذا على الاسمية فالمذهبان ان
المكسورة الخفيفة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية

نحو ان تعفوا يغفر لهم ما تخلف وان تعود نعد وانشد وقد يفتح وبالفاء
فيظن من لا يميز انها الا الاستثنائية نحو لا تضروه فقد نصره
الله الا تنفروا يعذبكم الله والا تنفروا تحي الكرى الخاسرين والا
تصرفني نحي كيدهن اصب اليهن ولقد لحن بعض من يدعي الفقه
قائلا لي ان لا تفعل ما هذا الا استئناف انتهى وهذا الذي
نافية وملغاة على الحالة الاصلية نحو ان الكافرون الا في غرور
الا اللاتي ولدنهم ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به
اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن فحذف المبتدأ وابقي صفته
وشذ ان بكم الا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو ان ادرى الا
الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان لبثتم الا قليلا
ان يقولون الا كذبا وقول بعضهم لما قرن النافية لا بعدها
الآية هذه الآيات اولى الشدة مع الذي بعدها كقراءة بعض السبعة
ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اي ما كل نفس الا عليها
حافظ مردود بقوله ان عندكم من سلطان بهذا قال ادري
اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا فتنة لكم ومتاع جماعة على
ان النافية هو قوله لهم ان كنا فاعلين قل ان كان للرحمن ولد
وعلى هذا فالوقف هنا وقوله لهم ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه
اي في الذي ما مكناكم فيه قيل زايدة وقيل لا قل مكنا هم في الذي
ما لم نمكن لكم وكانه عدل عن الثلاثي كرر فثقل اللفظ قيل وانها
لما زاد واعلم الشرطية ما قبلها الفا لا ولها فقالوا انها
قيل الحق في الاية بعضي قد ورد من ذلك فذكر ان تفعل الخير وقيل

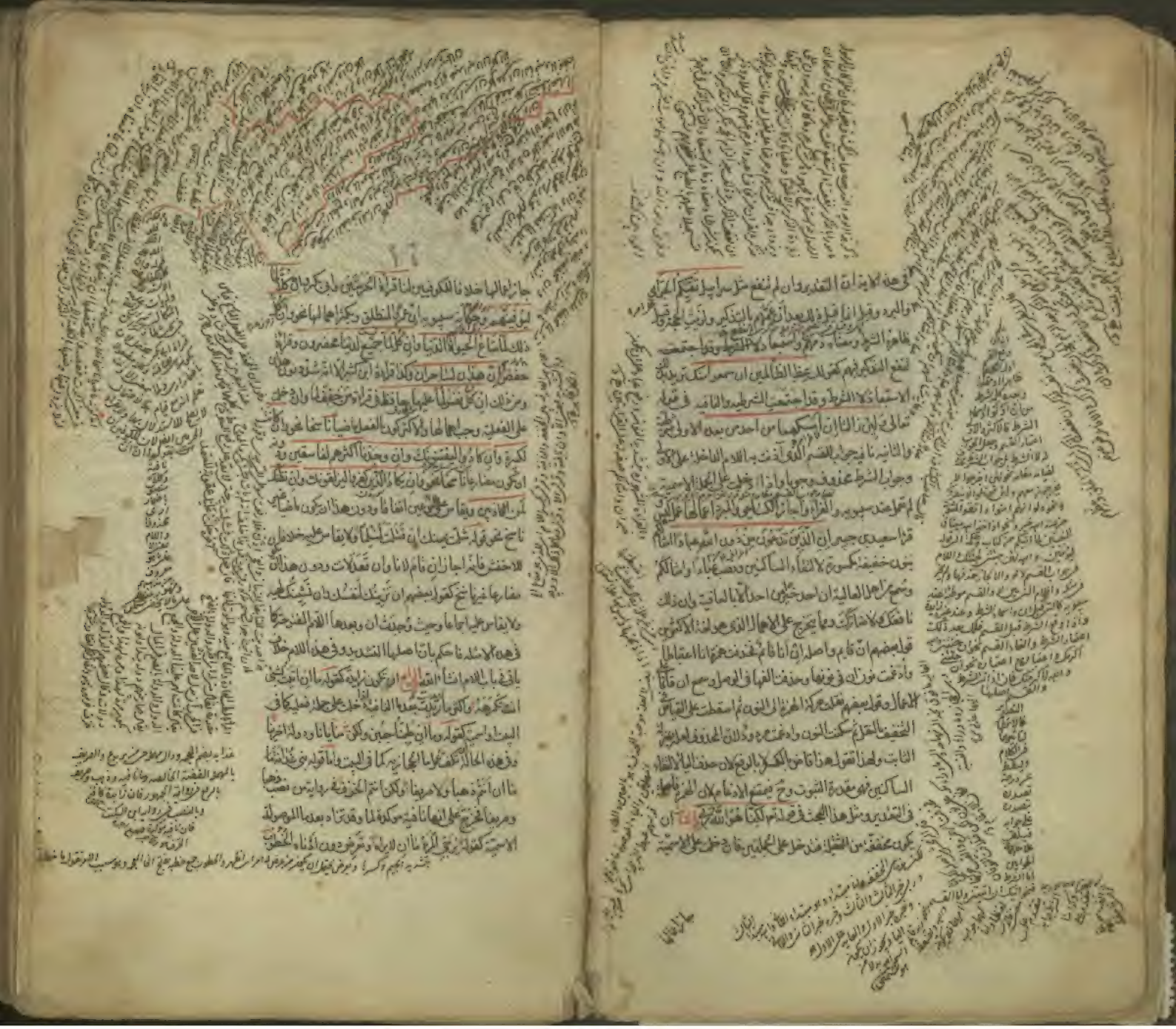

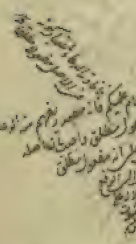

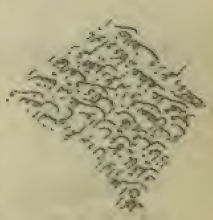

بان ونقل الخيالي عن بعض شراح من نصبه وانشدوا اذا
ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد نخطب
اعاد ان تعلم بها فتركها بتقدير حكما هيا وفيه نظر لان
عطف المنصوب يجب ان يكون للضرورة لا يجوز ويقبح
رفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن على اطراد ان يتم الرضاعة وقوله
الله ان تحزن على اسما وتبكما الى تمام السلام وان لا سمر احدا وقيل
الكوفيون انه هذه مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل
والبصريون انها ان الناصبة اهملت حملا على اختها ما
المصدرية وليس من ذلك قوله لا تذهبي في الفلاة فاني اخاف
اذا ما يبان لا اذ قد ما كاد زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين فان
مخففة من الثقيلة الوجه الثاني ان تكون مخففة من الثقيلة فتهمل بعد
فعل اليقين او ما نزل منزلته نحو اظن ان لا يرتدن الا برمح اليهم وكأن علي
ان سيكون وحسبوا ان لا يكون فيمن رفع تكون وقوله زعم الفرزدق
ان سيقتل مربعا البشر يطول سلامة يا مربع او ان هذه ثلاثة
الوضع وفي مصدريته ايضا ونصب الاسم ورفع الخبر خلافا للكوفيين
وزعموا انها لا تعمل شيئا وشرط اهمالها ان يكون خبرها جملة فان
يرها تنصب كقوله علوا انك ربح وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
وانت صديق وهو محتمل بالضرورة على الاصح وشرط خبرها ان
تكون جملة ولا يجوز افراده الا اذا كان الاسم فيجوز الامران وقيل
اجتماعا في قوله بانك ربح وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
الوجه الثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اي فهو فاما وجه ان الدال

الفلك وفيه وان تكلم الجملة او تشعرها وتحمل المصدرية بيان بقبله
قبلها من غير ان يكون في الاولى ان الثانية لا بد منها على الاصح في
الثانية ان المخففة من الثقيلة لا يجب الاتيان بها في الاصح عند الكوفيين
اعاد ان المصدرية عليه بدليل ان الصحيح من الاوجه في قوله هذا الجد
اي ذهب لهذا الوجه حيث اي كان ان في الثاني وجعلوا الطبخ
قابلا له وفيها عندي شيء شرط احدهما ان تسبق بجملة فلا يقال عظ
من جهلك انها واخر عنهم ان الحمد لله والثاني ان تتأخر عنها جملة
فلا يجوز ان كوني عجبا ان ذهبا بل يجب الاتيان بأي او ان تقدر الضمير
ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتب اليه ان ما آت
وهذا والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما تر ومنه
وانطلق الذين امشوا ان امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشي المتعارف بل الاستمرار
المشي على الشيء وزعم الزمخشري في الذي في قوله تعالى ان انطلق وبين الجملة
بينا مفسرة وتبعه ابو عبد الله الرازي بان قبلها وابى ذلك ابو حيان
والوجه هنا الهام بالانطلاق وليس في الانطلاق معنى القول قال وانما
مصدرية اي بالحذف الجار ايضا والرابع ان لا يكون في الجملة التي
اعرفي القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن
عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول في كلام المخبر وفي
قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون
مفسرة للقول على تأويل الا بمعنى ما امرتني به لانها امرتني به ان اعبدوا

الله وهو حسن وعلى هذا فيقال في ضابط هذا القسم ان لا يكون فيها حروف العطف الا واو القسم او تعين ولا يجوز الا بهذا ان تكون مفسرة لامر تقدمها لانه لا يصح اعتقاد والله ربنا وربكم مقسوما عليه فلا يصح ان يكون تفسيرا لامر الا ان المفسر عين تفسيره ولا ان تكون مصدرية وصلتها معطوفة بان على الجار والمجرور قبلها لان الواو قبل ان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات كما ان الضمير لا يتبع لا يعطف عليه عطف بيان وردهم الزمخشري فاجازه لان ذا هو عين المكنى وممن نقل عنهم ذلك ابو محمد بن السيد في ابن طلال والقياس معها في ذلك وانما الثاني في ظلت انها لا تعمل فيها فعل القول نعم ان اوقال القول الا مركما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز وقد قدمنا توجيه هذا فاطلق المنع فان قيل العمل اسامة عن اجازته لان الامر يتعدى بنفسه الى الشيء المامور الامر عليه فكذا ما اول به قلنا هذا لازم له على تقدير تفسيريته ويصح ان يعتقد بدلا من الهاء في ردهم الزمخشري فمنع ذلك ظاهر ان البدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عايد والقائل بوجوده حسا فلا مانع والحاسن لا يدخل عليها جار فقول من جعل البيان اصله كانت مصدرية مستدلا باذا ولي ان الصلة لا تفصل بضارع حسا لا نحو اشرت اليه ان لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقدير هما نافيه وعليها فان مفسرة ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم على الوجه والنصب على الوجه الرابع ان تكون زايدة وفيها اربعة مواضع احدها

وهو الاكثر ان تقع بعدها القولية نحو ولما ان جاءت رسلنا سيخبرهم والثاني ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر يظل اومحذوفا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق هذا قول سيبويه وغيره وفي تعريق ابن عصفور انها في ذلك حرف حرج ابدا وربط الجواب بالقسم بعد ان لا كثرتها والحروف الرابطة ليدل كذلك الثالث ان تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر الظبية والرابع بعد اذا كقوله فاصبحوا حتى اذا ان كانه معاجين في لجة الماء غاص رؤسهم الاخفش انها ترادف حتى في ذلك وانها تتصل الضارع كما يجر حتى والباء الزايدان لان الاسم وصل به وما لنا الا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان نقاتل في سبيل الله وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل تعمل الباء ما ضمنا وفيه نظر لانه لم يثبت اخلاق الجر وفي المفعول به ولان لا ان لا تكون لا زايدة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا وانما لم يجز الزايدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لم وكان في البيتين وعلى الاسم هو عليه في اليت بخلاف دخول الجار الزايد فانه كالحرف المختص في الاختصاص بالاسم فجاز ذلك عملا ولا معمولا لان الزايد غير المؤكد كسائر الزوايد قالوا ويحتمل ان يخرج التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا وقال هذا يوم عصيب فعلم ان مجيء الرسل لوط ساءه فلم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا

سدا ما قبلها وتأكيدا فان الاساءة كانت بعقب المجئ فهو مثل قوله
للانتصاف والانزعام ولا كل في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيه كالاول
وقالا الشلوبين لما كانتا للسبب في حيثان شعيب اي لاعطاء
افادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المجئ بعقبه وكذلك في قولهم
اما والله ان لو فعلت لفعلت اكدت ان ما بعد لو وهو السبب للجواب
وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبير النحويين انتهى والذي رأيته في كلام
الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة اكدت وجئ
الفعلين مرتبا احدهما على الآخر في وقتين بعدا ومرتبا لها عليها
كانهما وجدا في وقت احد من الزمان كانه قيل لما احتج عليهم فلجأ
المساءة من غير مهلة انتهى وهذا الذي ذكره فرق الفرق
بين المقتضين كما تقرر عنه ولا كلام مخالف لكلام النحويين لا طلاقهم
على ان الزايد قد كد معنى مجيء ما اكيده وما تقيده وقوع الفعل الثاني
عقيب الاول وترتبه عليه فالحرف الزايد يؤكد ذلك ثم ان قصة الخليل
النحويها قالوا سلاما لديّ في السورة النحويها سئ بهم لي في سعة
هود وليس فيها لم اتم كيف يجعل ان التخيير يقع بعد المجئ بطولنا
يحسن اعتقاده ناظر الجواب في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا
انا مهلكوا اهل هذه القرية ثم التعبير بالاساءة لتحول ان الفعل
ثلاثي كما نطوبه التبريزي والصواب اساءة كما قاله الزمخشري وانما قاله
الشلوبين شعر من وجهين احدهما ان المفيد التعليل في مثاله
انما هو لام العلة المقدرة لان والثاني ان في المثال مصدرية
والبحث في الآية بـ وحدة كان معان اربعة اخر هي الشرطية

كان الكسرة والبه ذهب الكوفيون وبرجحه ضدي احدهما قولنا
المفتوحة والكسرة على الحكاية الواحد والاصل الفواتح فقرئ
بالوجهين في قولهم ان يفعل احدها كما يجوز كم غلمان قوم ان
صديقكم افضل عنكم الذاهبون منكم قوما مسرفين وقد حكى
ابو زيد والكوفيين قولهم اتضرب ان اذنا فتضربن ان على الغاء
بعدها كما يكون بعد اما خبرا شائعا انت ذاهب فقرأ قوم بفتح
الضاد اذ قطعها على ان الكسرة في قوله اما انت ولما انت
تحمد فانه يكون ما زائدة في رواية بكسر الاول وفتح الثاني
فلو كانت الفتحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة وتصدى ابن
الحاجب في توجيه فقال انما كان معنى قولك ان جئتني اكرمتك
وقولك اكرمك لان جئتني واحد اصح عطف التعليل على الشرط في
البيت كما لو كان تقول ان جئتني واحسنت الي اكرمتك ان جئتني
لاحسانك الي اكرمتك بجعل الجواب بها انتهى وما ألطف العرب قالوا
بذلك بما الحجازية النفي وكان الكسرة ايضا قاله بعضهم في ان
بعد احد مثلا اما وتعلم وتعلما انا المعنى ولا يقع ما بان بعد احد
مثلا او تعلم من الكتاب الا لمزيج وبكم وجملة القول اعتراض
الثاني بعضهم كما تقدم عن بعضهم في ان المكسورة وهذا الذي
في بعضهم ان جاءهم حتى يخرجون الرسول وايا ما ان يقوموا
وقوله انتضرب ان اذنا فتضربن جزما والصواب نهما في ذلك كله
مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة الا ان يكون بعض الناقلة
قيل في نسخ من التظلم ان تفعلوا وغلط من توهم ان ان الا ضيافتا

لا تكتب

نحو قنا القرآن تشتمونا او الصواب انها مصدرية ولا اصل
كراهة ان تحبلوا ومخافة ان تشتموا وهو قول البصريين وقيل
هو مثل اجمالا لام قبلها ولا بعدها وفيه نصف ان المكسورة
على وجهين احدهما ان تجيء زيدت توكيدا تنصب الجزم وترفع
وقد نصبها في قوله اذا اسري حتى اللذ وقد ان ترد لكن خلافا
خفافا ان حراسنا اسد اي في الحديث ان شرهم سيوجد فيها
وخرج البيت على الحكاية وان الخبر محذوف اي لها حراس اسدا و
الحديث على ان القوم يصدق فيهم الوصف اي يظهر شرهم وسيوجد فيهم
اوان يوجد شرها يكون في سبعين عاما وقد يرتفع بعدها المبتدا
فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقولهم ان من اشر الناس
عند الله يوم القيامة المصورون اي الاصل انه اي الشان كما قال
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء اي انه الشان
من اسمها كما فسر بالبدل جزءها الفعلي والشرطية الصدق
فلا يعارضه ما قبله ويخرج الكاف الحديث على زيادة من في اسم ان
يا باة لا يخفى من البصريين لان الكلام اخبار بالخبر وهو على
الاصح والمعنى ليس يا باة لا يزم ليس اشد منه يا باة من سائر الدواب
وتخفف ان فتهمل ويقل وقوعها كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف
وانه اذا قيل ان زيدا لمنطلق فان فيه نافية واللام بمعنى الا وردّ
ان منهم من يجعل صاحب التخفيف حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرئ
الحرمان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم ان كل حي جميع
بمعنى لم يخلا فالا في عبدة استدل المشهور بقوله ويعلو ويعلون

قد هلك رجل امرأ فعلت ابنة وزنة يا تا لانسلم ان الها السكت
بل هو ضمير منصوب بها والخبر محذوف اي انه لك والحمد الاستئناف
نقل ابن الانباري قال العرب اذا ناداة مخلوق اليك فقالوا ان زيدا آتيك
نعم ولعلها انما لا يجوز حذف لام الجر جيسا وعن الجرجاني ما حاصله
ان قولهم ان هذا زيدا منطلقا ونحوه مما حذف احدهما اي عمل ان
نعم شاذ وحتى قيل انه لم يثبت ولا يصح حمل النثر على الشاذ اذ الكلام
في خبر المبتدا واسم ان هذا بانها لا تدخل الا على المبتدا او بانها
داخلة على مبتدا محذوف اي لها حراس او بانها وصلت بهذا
هذه شبهها بايا في الوكادة لفظا كما قال ورجح القتبي الخبر ان الاسم
على الخبر لان ان يقيد فزاد ان بعدها المصدر به شبهها في اللفظ
بما النافية وضعف الاول زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر
الثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين
وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع للقوة
الكلام لا يبتدا سيما الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باة
المفتوحة اذا خففت فاستعمالها في الوفرة في كلام من يحكى التخفيف
تحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد واذا الضمائر
تردّ الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول لم يك ولم يكن والله يعلم
يقول لدنك ولم يكنه بلا نون ثم يرده اشكالا لخبر اللام قيل
هذان اسمها ثم اختلف فقيل جاء على لغة بني الحارث بن كعب
في اجراء المثنى بالالف آنا كقوله فذبلغا في المجد غايتاها
واختار هذا الوجه ابن مالك قيل هذان مبتدا لا لغة على بعض

الاشارة وان قول الاكثرين هو الراجح ونقضا للعلل العربية به
واضمار ابن الحاجب فقد رد على هذا فقرأة هذان افضل في
الاصل في البنيان لا يخلو عن شيوع ان فيها ساكنة الا ان ساكن
وكسر الباء في الصدر ايجابها وهو هنا ارجح لما سيأتي وانما
قيل اجتمعت الف هذا والف التثنية في التقدير فحذفوا احدهما
سقوط الف التثنية فلم يصر الذهذا التغيير ثانيا ان فعلا ما
سند الجماعة الوتين من الاين وهو التعب تقول افعا اي
تعبت او من الاين بمعنى قرب وسند الغير هو على اعتبار الاين بمعنى
الفصل على الخبز من قال قرقرة وجئت بالكسر تشبيها بالقطع
وهو الاصل مثلا ان تزيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس
او فعل من واحد من الاثنين او الجماعة الاثبات من الاين او من آن
بمعنى قرب او الواحدة موكدا بالنون من واى بمعنى وعد كقوله
ان هذا لهو الحسا وقد مر تحقيقه ثم ان الناقص يرد ما كقوله بعضهم
ان قايم والاصل ان انا قايم فحذفوا احركة الهمزة ثم استطرد الواو
ثم اعلوا كما ضربا اذ كان هو الاصل وقيل لكن انا وسع ان قاما على
اعلال الثانية على الاولى وقيل فصلوا بها مضمون شرسة فالاسلم
اذن عشرة هذه الثمانية والحوادة والجوابية في الفصل الاين
الاعياء قال ابن زيد لا يبنى منه فعل وقد حكاه فيما ثم يضل قوله
المزيد يسقط بعض الاقسام ان المفتوحة المشددة على وجهين
احدهما ان تكون حرف توكيد تفصل الاسم وزيع الخبر والاحرفها
فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للمرء ان يقول انا

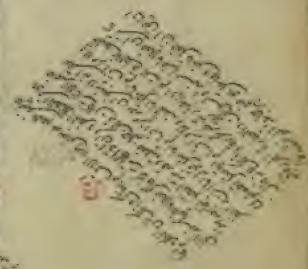

بالفتح تفيد الحصر كما ان بالكسر قد اجتمعا في قولهم انما
انا شربت حلوبا من ان انما الهكم اله واحد فانا واقع قصر الصفة
الموصوف والثانية بالعكس وقول ابن حيان هذا شيء لم
يرد القول بذلك الا في انما بالكسر وهو باء وكرماء وقوله ابن
الحسن هذا باطل لا قضاها تم رد بوح اليه غير الذي ذهب وهو
ايهم بانه حصر بقيد اذ الخطاب المشركين عالمين بها وهو الذي في
امر الربوبية الا ترى ان الاشراك يتوهم فيه قصر القلب بخلاف
الوحدانية الا ما الذي يقول هو في نحو ما عمل الا زيد فان ما
وان الحصر قصدا وليست صفته حصرة في الوصف الذي ولكن السامع
موقن بحصول اكثر الصفة فيما البقاء الذي يفيد الحصر ما عبارة فلان
وبقي قصر افراد والاصح انها موصول حرفي ما وان مع معمولي
بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المأول به من لفظه متعلق
بالعموم ان تنطلق او بدون ينطلق بحسب الاطلاق وكونه بمعنى ان
في الدار القدرة المستقرة الزيد في الامكان الخبر بالحقيقة هو الحدث
من اصله او مستقر فان كان جامدا فقدر بالكون نحو بلحظ ان
زيد قدر بلحظ كون زيد ثم ان كل خبر جامد يصح نسبته الى الخبر
منه بلفظ الكون نحو هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا او
صناعا واحدة ثم الشيخ الى ان الذي ولي المصدر انما هو
ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المقدر وان الشدة
انما انا وليا الحديث قال وهو قول سيبويه وبزيادة ان خبرها قد
يكون اسما محضا غير علم ان الليث الاسد وهذا لا يضر

لم يكتف بقوله لا ان كان مرة عالما يتلفظ بها فانه يكون بالطريق الاولى
ولهذا قال ان اهل جيرة البيت ما كنت ادعو الا بصرة البيت
اذا عطفت بعد الخبر بأو فان كانت همزة التسوية لم يخرجها
وقال ابو الفتح وغيره ان يقولوا اسواء كان كذا ام كذا
هو تفسير لهم يجب القول الامر بين كذا وكذا والمقرب العطف
بأم ازيام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح يقول سواء علي أقمت
او قعدت انتهى ولم يذكر غيره لكنه هو مبهم وفي كلام الهذلي
ان ابن محيصن قرئ من طريق البزي غير فرق سواء عليهم انذرتهم ام لم
تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان وان كانت غير الاستفهامية
جائز قياسا وكان الجواب بغيم او بلا وذلك انك اذا قلت ازيد
عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك لانهم لا يدرون احدهما بعينه
مع انه جواب وزيادة ويقال الحسن والحسين افضل ام محمد
بن الحنفية فيعطف بلا واو والثاني بأم وبها جزم بقولك
احدهما ومن الثانية ابن الحنفية ولا يجوز ان يجيب بقولك
الحسن او يقول الحسين لانهم يسألون عن افضل من الحسن وابن
الحنفية ولا عن الحسين وابن الحنفية وانما جعلوا احدا منهما كالبعض
قريبا لان الحنفية نكرة قال احدهما افضل ام ابن الحنفية
سمع حذف ام المتصلة ومعطوفها كثيرا لدلالة ما قبلها عليها فلذلك
ان لا مزيد سميع فانا ذوو كيد طلاعها تقدير ام هي كذا
فالواو فيه بحث كما مر واجاز بعضهم حذف معطوفها بأو بعدها
فقال في قوله تم افلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان الحذف

ام تبصرون ثم ابتدأ انا خير وهذا بالطبع اذ لم يسمع حذف المعطوف
بدون عاطفه وانا المعطوف جملة انا خير ووجه العادل بينها ان
الجملة التي قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اتي بالاسمية مقام الفعلية
والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده بصراء
وهذا معنى كلام سيبويه فان قلت فانهم يقولون اتفعل هذا ام
لا والاصل ام لا تفعل قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد
الفاطعة واعرف الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في
اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا كأنها مذكورة لوجود ما يغني
عنها واجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه ام في امم
كنتم شهداء بجوز كون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف
معادلها اي ايها تحزرون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء وجوز
ذلك ايضا احدى ابهم وقدرة الفكم ما تنسبون الى يعقوب من
ايصائه بنيه باليهودية ام كنتم شهداء انتهى والجملة الثانية ان
تكون منقطعة وهي ثلثة انواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل
الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افترى مسبوقة
بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون
بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة المنفي والمتصلة لا تقع
بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى
البصير ام هل تستوي الظلمات والنور وهي ام المنقطعة التي
لا يفارقها الاضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة ينضم
مع ذلك استفهام انكاريا او استفهاما طلبيا فمن الاول

هل يستوي كلا عمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور جعلوا لله
شركاء اما الاولى فلا تدخل الاستفهام على الاستفهام الا لمعنى
فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء يقول هل
الذي قبلها حولم انت جل ظلم بعدت بالت من الثاني ام لما انا
ولكم البنون تقديره والله البنات ولكم البنون اذ قدرت الاضراب
المحض يلزم الحال من الثالث قولهم انها لا بد ام شاء النصب بالعطف
وزعم ابو عبيدة انها بأي في معنى الاستفهام المجرد فقال في قولك
كذبت عينك ام رأيت بواسط اعلم الناقد بمر الخبر بأيهما ان
المعنى جل رأيت وقال ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى
بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر
قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام لانه
يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو ام هل تستوي والظلمات والنور
ونحو اما ذا كنتم تعلمون ام من هذا الذي هو جندكم وقوله اي جزوا
عامر سوءا بفعلهم ام كيف يجزي نبي السوء من احسن ام كيف ينفعها
تعطي العلوق به رهبان انفذا ما عضت بالذبي العلوق ونفخ الصيق
المهلة الناقة التي علق ظهرها بولدها وذلك انه يخرج يحسبي حملا
عبثا ويحمل بين يديها البقة فترتع فهي تكن اليه ترحمه وتدفعه
اخرى هذا البيت عيش بن يحيى الجيلي ولا يقول لا تفعلوا او تقولوا على
الله وقد اسنده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع
زيان فرد عليه الاصمعي فقال له الكسائي اسكت
ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب الجر تسكت وتوجه ان الرفع على

الابدال من ما والنصب بتقطو والخفض بدلا من الهاء في وجوب
ايجاب الشجري لكان لا محمول قال لانه رأيتها الذي بانها هو عليها
الا لاعطفنها لها غير ما اذا رفع لم يبق لها عطية في الولاة في
رفع الفعل تعلق من نفوذ لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب
قليلا وانا حوّل الاعراب والمعنى المنصب على الرفع فيحتاج الى
ضمير راجع الى المبدل منه اي بيان انفك والضمير في يفعلهم
لان المراد به القبيلة ومن يجعل البدل شاملا في بعضه الجمع
الذي من الاجرة وانكر بعضهم ذلك وزعم ان من متعلقة بمحذوف
البدل محمد فة ونظير هذه الحكاية ان شئت كما ان الذي
ليس بمستنكر قال الرياشي سمعت اعرابيا يقول ما كيف ترى وما
ما تنقم العرب العرب حتى يأزلها ما يين حديث سمعت الشاهد
قد تنحى لها فقال الصلب المبكي تقول هذا انما اصير اليه بعد
المقطعات والجرامات ترفع الجواب الرفع على الاستيناف والخفض
على الاتباع والنصب على الحال والابدال من المنقطع على معنى
ولهذا قدره بالمبتدا في انها لا بد ام شاء وخرق ابن مالك في
بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدا زعم
انها تعطف المفردات كبل وقدرها اضاربك دون الهمزة واستدل
بقول بعضهم ان هنا لا بلا ام شاء بالنصب فان صحت روايته
فالاولى ان يقدر لشاء ناصب كما قدروا شاء بعد مقدرا ام عطفا
للانصال والانقطاع فمن ذلك قوله تم قال تحذيرهم عند الله صفة ام
عهدا على تحليف الله عهدة ام تقولون على الله ما لا تعلمون

قال الزمخشري يجوز في احد ان يكون بمعنى أحد كما في قوله تعالى
على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما يجوز ان يكون بمعنى
احد ومن ذلك قول المتنبي لساداتم سدا من واحدا واحد السيدا
المتفرد بالسؤدد فان قدرتها بمعنى ما استطال الفيلق
فشد واحدة هو لم تتجمعه واحد فظاهر التعبير و
هذا من تجاهل العارف كقوله أيا شمس الخافقين لك الله عوفاك
لم يجز على ان يطلق على هذا فيكون قد حذف الخبر وقدرا احاد
ويكون تقديم الخبر هنا احاد على المبتدا وهو ليلة انما قدمها
واجبا لكونه المقصود بالاستفهام اذ سداس شرط الخبر العامل
كلام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما وعلى ان العامل
الاخر فيهم السابع من قال الامر الذي المطلوب تعيينه بقولك اذا
استفهمت عن تعيين المبتدا أزيد قائم ام عمرو وان شئت أزيد
ام عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد ام قاعد
وان شئت أقائم ام قاعد زيد وان قدرتها مبتدا فالمعنى
انذا خبر عن ليلة بانها ليلة واحدة ثم نظر الى ظاهرها فشك
فجزم بانها ليلة فاضرب او شك هل هو سبعة ليال
لا فاضرب واستفهم وعلى هذا فالظاهرة مقدرة ويكون تقديم
احاد ليس على الوجوب اذ الكلام خبره الظاهر الوجوب الانصباب
لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبره
وجب الانقطاع كما تقدم عند الجمهور من انها لا تعمل مهشا وبين الامرين
مجال ام هو سداس بن الخبر هو احاد والمبتدا وهو ليلة

ومن الاخبار عن الليلة او لعده بانها ليلة فان ذلك يطلق
لا مادة فيه وذلك ان تعارض قولك يا سداس عشرة في الانصاف
عشرة الاستفهام هو قبيل بخلاف فحذف المبتدا واعلم ان هذا
البيت اشتمل على لغتين استعمال احاد وسداس بمعنى واحد
وانما هما بمعنى واحدة واحدة وستة ستة واستعمال سداس
الكثير بإياها ويخص العدد المعدود بالعاد دون الخبر فتصير ليلة
على ليلة وانما ضعفتها العرب على ليلتين زيادة الياء على غير قياس
حتى قيل انها صيرت على ليلة في نحو قول الشاعر في كل يوم وكل ليلة
وما قد استقبل فيه اجتمع بين ساعتين استطالة الليلة
وبعضهم يشبه على التصغير للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الأنامل
الوجه الثالث ان تقع زيادة كما يوزيد وقال في قوله تعالى
افلا تبصرون انها خبر ان التقدير افلا تبصرون انا خير وانا
ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية يا لست شعري والأنباء تنمي
ام هل على العيش بعد الشيب من ندم الوجه الرابع ان يكون للتعريف
نقل عن الخليل وسيبويه واستدلوا بان خليلي وقومنا اصلي بني
وبان يا استهم وليلة او في الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر
كذا رواه الفربري وغلبه وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاحياء
الوقاد من كلام الفريق قال لها نحن علمنا وكنا بخلافه رجل
وناس ولناس وكل لها بعض طيء الى انه شيع في بلادهم من يقول
هذا الرجل وانكر الفراء وغيره ذلك لغة لبعضهم بل هي
الى البيان السابق وانها دخلت في الحديث على توهين ال على

لهذا وجه وهذا ان يكون اسما لمعنى لا بمعنى المذكور وهو
وهل الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قياسية والصفة
المشبهة والفعل كالصفة المشبهة للمشبوه فلا توقف ولا
ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست من هذا باتفاق
وتقول الجيد جزء بغير واو صح ذلك لمناسبة ما لا سيما
والمفعول كاسم المصغر والوصف قياس هذا في حرف
ليس بشيء لانها لا توقف الا المصدرية وتسلط بغيرها
اسمية او فعلية نعم ها مواضع وذلك دليل على انها
تعريف فالاولى كقوله من لا يزال شاكرا على المعة
ذات معنى والثانية كقوله يقول الخنا وابغض العجم
الى وبئا معرة العجم ان يقع الجم خاصرا الشر
وابن مالك قرر الاخيرة الثانية ان تكون وصف تعريف وهي نوعا
عهدية وجنسية وكل منها ثلاثة اقسام فالعهدية اما ان يكون
معينا بها معهودة اذكرا بلفظ كما في ان ارسلنا الى فرعون
فعصى فرعون الرسول ويخصرها مصباح المشكاة في زجاجة
كانها كوكب دري ونحوا اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وغيره هذه
ان ليست الصفة بستدعاها مع معينها ان معهودا ذهنيا نحو
انوعا في الفاء نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة ان معهودا
قال ابن عصفور ولا تقع هذه الا بعد اسما لا اشارة
نحو جاء هذا الرجل او اتى في النداء نحو يا ايها الرجل او الذي

الفاء نحو خرجت فاذا الاسد او في اسم الزمان نحو الحاضر
انتهى وفيه نظر لانك تقول لي اثم رجل عندنا لا تتم الجملة فيه
محضر فيضر ما ذكره ولان الذي بعد اذا البيت لتعريف شيء حاضر
التعلق فلا شبه ما الكلام فيه ولان الصحيح في الداخل على الآن انها
زيد لازمة ولا يجوز ان التي للتعريف وقد ثبت لازمة فيما في الزيد
والمثال الجيد للمسئلة قولك اليوم اكلت لحما وسمكا والجسة ثانيا
لاستغراق الافراد وهي التي يخلفها كل حقيقة نحو في قولك الانسان
ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا والاستغراق جمع
الافراد وهي التي يخلفها كل عما نحو ان الخوف ان اجل عدا او الحاصلة في
هذه الصفة وضد ذلك اللام التي تعريف الجنس وهي التي لا يخلفها كل
لا حقيقة ولا عما نحو ان الخوف وجعلنا من الماء كل شيء حي وقولك الله
لا اتزوج النساء ولا البغل شيئا ولهذا يقع الحث بالواحد منها
وبعضهم يقول في هذه انها للتعريف العهد فان كل هذا مما موجود
في الاذهان متميز بعضها عن بعض ويقسم المعهود الى شخص وجنس
والفرق بين المعرف بالعهد وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد
والمطلق وذلك ان ذا اللام والالف واللام يدل على الحقيقة بقيد وجودها
في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على تلك الحقيقة لا باعتبار قيد
قال ابن عصفور واجاز ابو زيد نحو مررت برجل كريم ورجل لئيم
نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين
وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف
وغير اعرف واجاب بانه اذا قدم بيانا صار الغير اعرف من الجنس

فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال فالاشارة اما تفيد
الحضور دون الجنس واذا افادت معنا قد تدل فيه ال العهد فالمعنى
مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور
على انه قلما اعرف ذلك هذا معنى كلامهم بقي هنا امران
كون تاء ابنة وهي فيهما لازمة وغيلانة قاعدة كما مر في الاسماء
على الهاء اما تعريفها بالعلمية كما لواقعة في الاعلام شرط بقاء
لفظها كالمضر والنفاس واللات اكثر في الاعلام بقاء لها كالتمر
او لغلبتها على مبنوين هو لها في الاصل كالبيت للكعبة والدين للجهة
والغز للذباب وهذا في الاصل للتعريف العهدي والثاني نوعان
واقعة في الفصيح وغيره فالاول الداخلة على علم منقول من صحيح
لها طوح اصله طوحت وعباس وخصاف تقول فيها الخوزانها
والضفادع يوقف هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال في ذلك
في نحو محمد ومعروف واحمد الثاني نوعان واقعة في الشعر
واقعة في شذوذ من النثر فالاول الداخلة على زيد وبكر في
قوله ياليتني الم العرس اصيرها حراس ابواب على قصورها وقوله
ان بنت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهلها
فاما الداخلة على لبد في البيت فالصحيح الاصلية وقيل ال في لبد
العوض للتعريض بانها تكرر اذا دخلت عليها الا كما ينكر العلم اذا
اضيف كقولك علان زيدنا يعم النقار اكرمن زيدكم والخلاف في الداخلة
على بنات وبر في قوله ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد فعلت
من بنات الاوبر فقيل زائدة للضرورة لان ابن او بعلم على نوع

من الكلمات ثم جمع على بنات وكما قالوا في جمع ابن عرس بنات عرس
حاجي من حجر لانه لما لا يستقل دون التاء قالوا في ابن لبون بنات
لبون وهو جمع عامة ضعيف خلافا لبعضهم وهذا سهو لان الاستقلال
لا مدخل فيه انما المدخل في الاصالة والزيادة وبعضهم اجاز
وجهين واجوف قيل للتعريف جاء ابن اوبر كما بن لبون فانه
زيد فيه الف في محله وابن الفعل اذا سألوه قالوا لم يستحل عوله
البزل المشاعيل قال المبرد وربما ترك همزه فقال ابن اوبر كما جمع
الصغير وانشد سيبويه لو انك في قوم عادوا فقلت عبادنا
الجاء الصغير وقرأ بعضهم لتجدن اشد الناس عداوة لذين امنوا اليهود
لان الحال ما جيء لتكير فان قدرت الاذ معرفة لا حلفا على ان
حذف مضاف اي تعرف الاذ كافة الرخشري واجمع الاكثر
زيادة ال كقوله يذم الالما ضحوا بيوسف اي عير يوسف فيما
قرأ القائل فان تفق يا هند فالرزق قاسم بين تحرفي ما هند
اقسام وبات طلاقا والطلاق عزيمة ثلث ومن يخرق اعق واظلم
فقال اذا نزيد ثلاثا ارفع الثلث واذا نصبها قال ابو يوسف
هذا مسئلة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ ان قلت فيها بالرفع
الثاني وهو في فراشها لان فقال ان رفع ثلثا طلقت واحدة
لانه قال انت طلاق ثم اخبر عن الطلاق الثاني بثلث وان نصبها
طلقت ثلاثا لان معناه انت طالق ثلثا وبانها جاء في سورة
كتب بها الى الرشيد فاراد ان يجيز فوجه بها الى الكسائي

هذا وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار

هذه الجملة كقوله ما تحذر الذهب إياه سعدى وإنما الشراء الذي
إما بالفتح والتقدير من قبل ترجيها الأولى أو على أنه استئناف لا للتضعيف
كقول عمرو بن أبي ربيعة ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالي
وإنما يأتي التعليل بفتحة وهي حرف شرط وتفصيل وتركيبها أنها
شرط حذف الجملة المتقدم الفاء بعدها عوضا عنها أما الذين آمنوا فيعلمون أنه
الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء للعطف
لم تدخل على الخبر إذ لا عطف الخبر على سببه وإنما دخلت زيادة لتحسين
الاستفتاح بها ولما لم يصح ذلك وقد استشكل بها العطف بين أنها
فاء الجزاء قلت قد استغني عنها في قوله وأما الفصال فأنزلنا الكتاب
على جهة زيادة لقول عبد الرحمن بن حسان بن يعفر التميمي
يذكرها فإن قلت فقد حذفت في النثر في قولهم أما الذين آمنوا
أسودت وجوههم أكفرتم قلت لا حاجة إلى تحذيف القول استغناء
عنه بالمقول فيبقى الفاء على حالها ويصح بها الكلام
استغلالا كما تحاج عن غيرها بعطف عليه كحتى المطوفة وأو على أحد
غرضا بتداء لم يصح على التحقيق هذا قول الجمهور وزعم بعض النحاة
أن فا جواب أما لا تحذف منه البتة أصلا وأن الخبر بعد
فقد نحو المذهب والأصل فيقال لهم فزعموا لهذا القول استغلال
الفاء للتفصيل وأن ما بعدها أخبرهم وكذا قال في الحاشية ولما لا يكون
كقولهم أنعم عليّ بما أنت فلان وأصدق ليس لهم أن يقولوا
وما خبرت الفاء عن الخبر ولما التفسيرية فهو خالد بها كما تقدم في
آية البقرة ومن ذلك أما الشمس فطالعة لما كبرت قال النحاس

فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا

المجرد الإيمان وغيرت نكرارها استفتاحا بذكر أحد القسمين
عن الآخر وبكلام بدكر بعدها في موضع ذلك القسم فالأول نحو
يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا
فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل
وأما الذين كفروا بالله فلم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون
آياته محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وأما الذين
فيوصون به ويجعلون عطاءه إلى يعقوب ويتلى على ذلك والراسخون
في العلم يقولون آمنا بكل من عند ربنا إلى كل من المتشابه والمحكم من عند
الله والإيمان بهما واجب فكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون
وهذه الآية أما المضمرة نظيرة قولك في أنا المكسورة إياك أن تخطئ
بجيء الآ فأسكت وشئت أكدت ظهرها وعلى هذا فالوقف على الا الله
وهذا معنى حسن الماثل في آية البقرة السابقة فاعلمها وقد أنا لغير
تفصيل أصلا غير أنا نزيد فنطلق وأما التأكيد فنقول من ذكر ولم الزمخشري
أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال إنا زيادة أنا في الكلام أن تحظه
فضل تأكيد تقول زيدا ذاهب فإذا قصدت تأكيد ذلك وأنه لا محالة
ذاهب فإنه بصدد الذهاب وأنه منه على عزم قلت أنا زيد ذاهب
ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيدا ذاهب هذا
مخلي بغاية بين بأن كونه تأكيدا وأنه بمعنى الشرط انتهى وفصل بين
أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة أحدها المبتدأ كما في الآية
والثاني الخبر نحو أنا في الدار زيد ومنه قول الصفار الأنصاري قليل

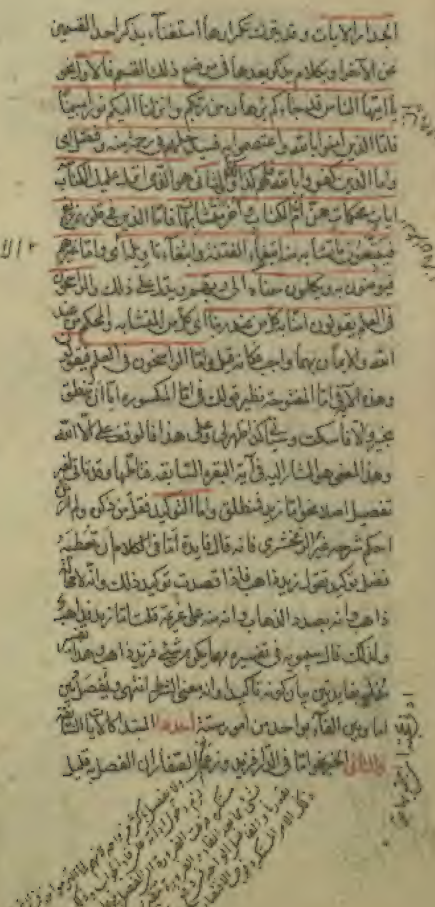

والثالث جملة شرط فاما ان كان من الظروف نوح الحاياته الواو
اسم منصوب لفظا او محلا بالحق نحو فاما اليتيم فلا تقهر كما يأتي
والخامس اسم كذلك معمول لخذ وغيره ما بعد الفاء نحو فاما زيدا
فاضربه وقرأ بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب بتقدير
العامل بعد الفاء وقبل ما دخل في حيز الاما ثابتة نحو ان الفضل وكاتم
فضل والفضل الى الفضل وانما فجزيد كان منطلق فعمرو فاجل
في التقدير ما ليس خلق الله مثله فهو ليس بشيء غير انه شيء
والحديث واذا قيل بان ليس حرف فذا اشكال كذا اذا قيل
يشبه الحرف ولهذا اعملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك
بالرفع والنصب ظرف معناه لازما فيها من معنى الفعل الذي
هذا والفعل المحذوف بعدها اليوم فاذهب لانا في الدار فان
زيدا حال من الضمير المستكن في العامل المحذوف بعدها لا خبر ان لا يتقدم عليها
فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد
وابن درستويه والفراء فجعلوا العامل فيها الخبر توسعا في الظرف
فجوزوا في غير اخوات ان فان قلت انما اليوم فاذهب استحال
كون العامل انا ويكون الخبر لعدم الفائدة وان قلت انما زيدا فاذهب
ضاربه لم يجز ان يكون العامل واحدا منهما واستحسن المسلك
عند الجمهور انا لا نسلم ان المعمول وهو اخبر ان لا يتقدم وانما يمتنع
المبرد وهي واقعة على تصديق اعالم الخبر انتصانا الفاء
بالنصب وانا قريبا فانا افضلها وبعد هو فيها
انه لا يخلو ان يقدر بها يكون من شيء جاز ان يقدر بغيرها

خبر المبتدا الذي فيها ذكرت وعلى ذلك يخرج قولهم اما العلم فانا عالم
فيها حسن بما قبلها مضمون مطلق لما بعد الفاء او مضمون الاجزاء
مقترن بها ان صار وشكلها الثاني ثابتا لما بعد الفاء والا فلا يصل الكلام
المضمون به والثالث ان يجزم اما زيدا فانا اكرمه على تقدير العامل المحذوف
حيث الفاء فيها لتفسير ما انا الذي قبلها نحو انا ذاكم تعلمون
ولا التي قبل الشاعر اما خراشة انا ان ذا نفر فان قومي لم
يعلم الضيح منهم كلتاهما حلتا ان ما التي في الاية هي الموطئة
الاستفهامية وادغمت اليم في اليم للتماثل والسكان المصدرة
الزايدة والاصل ان كنت فحذف الجار وكان للاختصاص فانفصل
الضمير ويوم ما يتصل به وجوبا ما من كان وادغمت النون في
اليم للتقارب بالكسرة المشددة قد تفتح هربتها وقد تبدل
الالف ياء هو مركبة عند سيبويه من اي وما وقد تحذف كقوله
الزاجر من حيف وان من خريف فلن يزال بقلا اي ما من حيف
من خريف فالام ولا جعلوا في هذا البيت شرطية والفاء فجواب
والمعنى بان صفقته من خريف فلن يزال بقلا الدرهم وليس الشيء الان الزاجر
وصف هذا الرجل بالذكر على حال وهو مع الشرط لا يلزم ذلك قال
ابو صبيحة ان في البيت رواية واما عاطفة عند اكثرهم اعني اما الثانية
نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو عند يونس والفارسي وابي علي
انها عاطفة كالاولى وافقهم ابن مالك الا انه زعم انها غالبا الواو
العاطفة وغير الغالب قوله يا ايها الساعي اشاشا لبغيتها اما الى
اما الى اي وفيه شاهدان وهو فتح الهمزة وثالث وهو ابدال

ابن مضاء لا جماع على ان اما الثانية فيها عطفة كالاولى قال
واما اذا كررها فزيادتها عطفا لصاحبتها الحرف وزعم بعضهم ان
اتا عطفت الاسم على الاسم والواو عطفا بها على اما وعطف الحرف
على الحرف غريب ولا حاجة ان اما الاولى غير عاطفة لاختراضها
بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي
العامل وجملة الاخر نحو ضربت اما زيدا واما قولي بين المبدل منه
وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة
فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وانما خمسة معان احدها الشك
نحو جاني اما زيد واما عمرو واذا لم تصلح الجملة فيها الثاني لاحدها نحو
واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم والثالث
التخيير نحو اما ان تعذب واما ان تحسن فيهم حسنا والرابع
ان تكون اتى بمعنى الفي وهو قول ابن السيرافي فعلى ذلك ما يتوهم
انها يتوب عليهم والواجب الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحويا
جالسوا اما الحسن واما ابن سيرين وضابط في نحو هذا المعنى اما
جاءتني اما اتاتهم اياه لان الجاعل التفصيل نحو اما شاكر واما
كفور وانتصابها على هذه الحال المقدرة والظاهر الكوفيون كون
اتا هذه هي ان الشرطية وما الزائدة قال ابن مالك ولا يجيز البصريون
ان يلي الاسم اذا الشرط حتى يكون بعد فعل يفسره نحو وان
امرؤ خافت وره عليه ابن السيرافي بان المضمر هنا كان فسره بمتأخر
فلم قدر ذلك ان حقا وان كذبا فما اخشى لك في نحو زيد ليقوم
وهذه المعاني لا كما سبق الا ان اتا يشتمل الكلام منها من

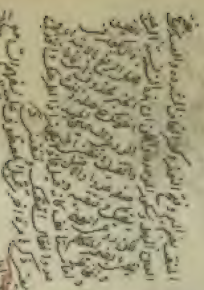

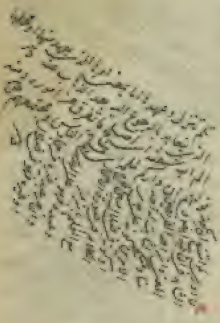

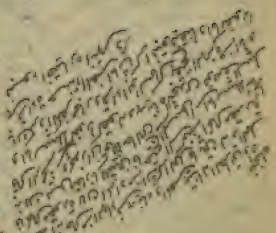

اول الامر على ما جئ بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها
في غير ندور واوضح الكلام معها على المحرم ثم يظهر الشك وغيره
بهذا لم تتكرر وقد يستغنى عن اتا الثانية بذكر ما يقتضيها هنا اما ان تكلم بخير والا فاسكت وقول المنتقي الحنبلي فيما ان تكون اخ
بصدق فاعرفه فيه من غير تعيين والا فاصمت خير والحذف عند
القيد وسقي وقد يستغنى عن الاولى لفظا كقوله سقته الريح اما على
مرصيف البرد فقد تقدم وقوله تلوح ببازل قد تقادم عهدها على اتا
باسوات الم تخبرها اي اما بدار والقرا بقيصوم فحيث زيد يقوم واما
وان من الخبر احد الجزءين ان الشرطية وما الزائدة او حرف عطف
ذكره المتأخرون معاني انتهت الى التي عشر احدها الشك نحو
ليسجنني اما ان يقتلني الثاني الابهام نحو واتا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين الثالث التفصيل نحو اما الكحل وقولك اما نحن فنمر
اما وفي المثل اما فقعد للمبطلين وخفقا والثالث التخيير
الواقع بعد الطلب وربما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها
وخذ من مالي درهما او دينارا فان قلت فقد مثل العلماء بآية
الكفارة والغاية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام
والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة
والنسك اللاتي كل منهن فدية بل يقع واحدة منهن كفارة
او فدية والباقي قربة مستقبلة خارجة عن ذلك الرابع الاباحة
وهي الواقعة بعد الطلب قيل وما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء
او الزهاد وتعلم الفقه او النحو واذا دخل لا التاهية امتنع

لا يجوز الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير على
ان الجميع كفارة ولا بين الصيام والصدقة و
النسك على انهن فدية

حقق وقوله لا سقفها الخ قد ذكر ابن الحاجب الفاء في الامثلة الاربعة
الاولى وحذفها ابن مالك في قوله ومن تلا في امر تحرّ الله منصبه يجوز هذا للمعنى
فيه ويكون عاريا لغوا لجواز لا لغو ليس الخبر الغريب نحو زيد
اذا سلم او وقع قال الجرجاني وغيره الفاء في خبر الشرط نحو
ضربتك فبكى او بكيت الى ان قال بعد الغريب وان مت وشذ لا
يمكن ان يخلصني او مهما قال ابن الشجري والثالث التبيين نحو
قالوا كيف هو الى قوله فانا اريد معنى التفصيل فان كلا واحد مما قبل الى
الذي يخبر به انا اريد معنى التفصيل فان كلا واحد مما قبل الى
التفصيلية وما بعدها يعني ان المتكلم عليها من المجمل ثم بين انها ما كان
لتقيد رجوع معنى التبعيض الى المحقق ان او موضع منه احد الشيئين
الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون في تخريج الموضع الى اي
معنى اراد ما بقية المعاني فستفاده من غيرها من الحيث ذكروا
ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة وشذ بعضهم الى
دعواها وهو ما ارد بما في الحسن او ابن مسعود ثم ذكر ان ازيد بها
ويشهد بالمثالين المذكورين من كلامه ومن النوع مثال التبعيض الماشر
واوضحه انها هي للشك على نفسهم وانما استفيد التقريب من شبه الكلام
بالترجي اذ حصول ذلك مع تباعدها بين الوقتين مما يرجى او يستبعد
ويشهد لمن قال انها انا في الشرطية ان تقول المعطوف لا قدر بها نحو
ان والحق ان الفعل الذي تليها على معنى حرف الشرط كما قدروه هنا
القابل وان او على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل
المعطوف في معنى الشرط [illegible] بفتح الهمزة والتخفيف على حد [illegible]

احدها ان يكون التبعيض دالا على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين
نحو اما انتم هو السفها والا نتم يا تيم ليس مضرة فاعزم وقوله
المعربون نبا عرفا استفاح فيتبون كانها وعلون معاقلا
واقادتها المحققين من جهة تركيبها من الهمزة ولا وهو الاستفهام
اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو الم نشرح لك صدرك
القول قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب التحقيق لا يكاد يقع
الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتقسم نحو الا ان اولياء الله
واختها الما من مقدمات القسم وملازمة كقوله اما والذي لا اعلم
غيره وقوله اما والذي ابكى واضحك والذي اماتا وانحيا الذي امره
الامر الثاني التوبيخ والانكار كقوله الاهما ان الاوان عادية
الا تجشمكم حولا ثمانين وقوله الا ازعوا التي وانت شيبتك راسي
آونت بشيء بعده هو زائل التمني كقوله الا عمر ولي استطاع
رجوعه فيؤاب ما اتيات بذ الغفلات او لهذا نصب ما لا يزجى
ممن يقدرون بالفاء الرابع الاستفهام عن المنفي كقوله الا اصطبار
لسلمى ام لها جلد اذا لاقي الذي لاقاه امثالي فيه هذا البيت
لمن انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الاقسام الثلثة
مختصة بالدخول على الجملة الاسمية تقول هلا التوبيخ ولكن تختص
التمني بانها لا خبر لها لفظا ولا تقديرا وبانها لا يجوز وقوعات
محلها مع اسمها وانها لا يجوز الفاء رها ولذكرت ما الاولى
فانها بمعنى قولهم تمنى لا خبر له والما الآخران فلانها بمنزلة الميت
وهذا اظهر قوله سيويه ومن وافقه وعلى هذا لا يكون قوله في البيت

اخرون يعني النظام البيض وهي ترجم

مستطاع وجوده مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير والجملة صفة على اللفظ
ولا يكون مستطاع خبرا مقدما على المبتدأ وجوده مرفوع به عليها لما بينا
الثامن الغرض في التخصيص وسماها صاحب الكشف والغرض طريق بين
والتخصيص طريق يبحث فيه يختص الاعم بالفعل يعني لا تعتبرون ان غرضكم
الاتقاء لكون قوما تكفرا ايانهم ومنه عند الخليل قوله لاجرم جزاه
الله خيرا بدأ على محصل بشيء التقدير بعد الامر وقع جزاه هذه
صفته فحذف الفعل بعد لا وهو لا على المعنى ومنهم من عده في
على شريطة التفسير والاجرم اسم الله جزاه الله خيرا والاصل هذا
للتنبيه وقال ابو علي الاتقى وقوعه الاسم للضرورة وقول الخليل
اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين واضمار الخليل
اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو رجلا على هذه الصفة وانما
قصد خلقه وما قاله ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل
صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية فرد
بقوله تعالى ان اهل الجنة اليوم في شغل فاكهون ولم يلزم الفصل بالجملة لانه لازم وانما تقدر
مفسرة اذا لم يكن صفة لانها انشائية الا بكل الجزء والمشدد على
اربعة اوجه احدها ان تكون للاستثناء فيشترط فيه ان لا قليلا ولا كثيرا
انتصابا بما بعدها في هذه الاية ونحوها بما قبل الا حتى وقيل انتصابا
بالفعل السابق ورد بصحة قولك القوم انطلق الا زيدا فلو
كان فعلوه الا قليلا منهم وارتفاع ما بعدها في هذه الاية ونحوها
على انه بدل بعض من كل عند البصريين وبيعة انه لا ضمير يحتاج فيه
ما جاءني احد الا زيدا كما في كلمة الرغيف تلثه وانها الف الميزان

في النفي والايجاب على انه معطوف على المستثنى منه والا حرف عطف
عند الكوفيين وهو عندهم بمنزلة الواو الحاطفة فيما بعدها فيما
لما قبلها لكن دلالة موجبة على ايجاب هذا موجب بعدها وبقية لهم
ما تقدم الاول يجوز ان يستثنى من اخوين تسطفي على العوامل وقد يجاب بانه
ليس تاليها في التقدير بل اذا الاصل ما قام احد الا زيدا الثاني ان يكون
صفة بمنزلة غير فيوصف بها ويتالي بها جمع منكور وشبهه فتقول الخ
فيكون فيها الهة الا الله لفسدتا فلا يجوز في هذه الاية ان تكون الا
موجبة للمعنى اذا التقدير حينئذ لو كان فيهما الهة ليس فيهم الله لفسدتا
وذلك منتفي بتقديره اذ لو كان فيهما الله فهم الله لم تفسدا والمنتفي ذلك
المراد ولا يجعل الغطاء ان الهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح
الاستثناء منه ولو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح انتفاء وزعم المبرد
ان الفراغ بعدها جايز وابن كيسان نحو لو كان معنا الا زيدا نجوه كلام
رديء انهم لا يقولون لو جاءني القوم يريدون الكرسي ولا لو معا في احد الكرسي
ولو كان جايزا لساغ ذلك كما يجوز انا وزيدا ذاهبان ومررت بالقوم
والمال بجر الثاني فيهما وقال الاخفش قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة
قال الشلوبين وابن الضايع ولا يتجه المعنى حتى يكون الا بمعنى غير التي
يراد بها العوض والبدل قالا وهذا هو المحض في المثال الذي ذكره
سيبويه قولك ما قام احد الا زيد وهو لو كان معناه ما قام احد الا زيد لصدقا اي ما قام
زيد او عوضا عن زيد انتهى قلت وليس كما قالا بل الوصف في المثال في
الاية مخالف فهو في المثال مختص شيء في فعل رجل موصوف بانه غير زيد
وفي الاية منكر شيء في فعل متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا

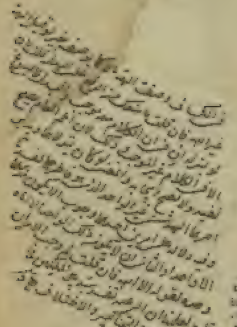

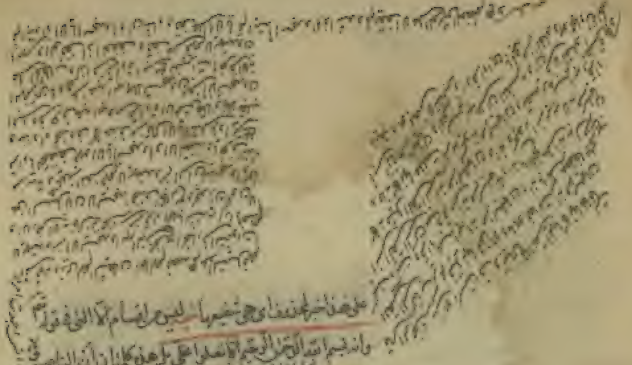

على هذا خبر لمبتدأ محذوف اى هي خبيرا بالبين او قسما لا الذي في قوله

واذ يبتم الله الآخذ الميثاق اعلموا على ما هو كائن ان الناصبة في

الغاية او ان المفسرة او المخففة من الثقيلة او الناهية لا مع ما بعدها

على هذا دليل على ان قوله من كان يعبد منكم يكون على الخبر بحذف

المطلق تقديره واتوني مثلها ان لا يجحد في قراءة الفتح بدل من الكاف

فيها الناصبة لا غير لانها عاملة الفتح فتكون الآية من احاد الجزء

خبر الجحد وما في حالها من الاستثناء والجزاء فتكون الآية غير

من السياق يختلف فيها المحفوظ على ما منصوبه وذلك على الاصل

اللام متعلقة بهتدون الواو في حرف ثمانية معا اتموا

الغاية الثانية بحرف اتموا الصيام الى الليل والكتابة بغير المسجد الحرام

الى المسجد الاقصى واذا دلت قرينة على حذف احدهما نحو قراءة

القرآن من اوله الى آخره او غزوت نحو تم اتموا الصيام الى الليل نحو

نظرة الى ميسرة فعلها والاصل يدخل ان كان من تحتها في

وقولا لا يذوقون فيها الا الموت الموتة الاولى فلا يذوقون فيها

فيجب الحمل عليه عند الموتة الثانية التي اذا اضيفت الى الآ

ديه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في من انصاري الى الله

قولهم الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد الا ان يريد مع زيد

الثالث التعيين نحو البينة لقاعد تجويزها بعد اتضحها او ضفا

من فعل يتعدى باسم تفضيل نحو الجنة اقرب الي الثاني مراد في الاولين

والاثر اليك قبل ان ينتهي اليك يقولون احد اليك

الله سبحانه اي انتهى حمده اليك والثالث هو الصحيح ذكر جماعة في

الذود الثلاثة العشرة المعنى اتبع

القليل الى مثله حاركثيره

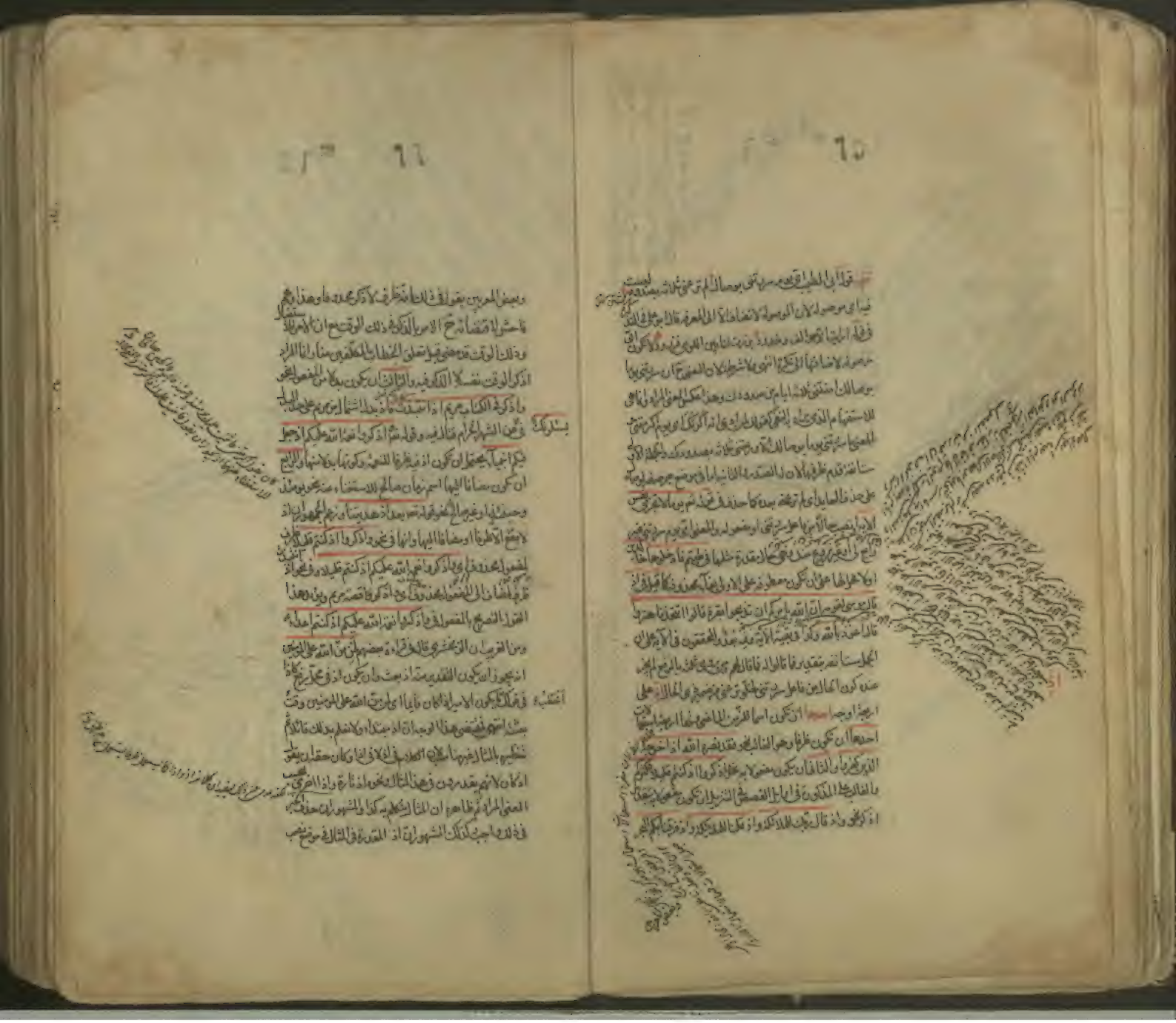

عنها التنوين فكسر اذ الاصل التقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح
يخبر الله وزعم الاخفش ان اذ في ذلك معربة لانها لا تضاف
الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اليوم مضاف اليها ورد بان بانا
لم تضفها على هذين وبان الاضافة بان في المعنى المراد وصلة
لفظا قال ابن الاثير في جامع حروفك ثم وجهتهم الينا اذا نحن الا يه
عرفوا وبان الصدق نافعة منزلة المعرفة فكان المضاف اليه حكمه
وجعله نعتا بعيد طلبا لكيا تعرف بها فيثبوت او صحيح فاجاب عنه
بان الاضراح ثم حذف المضاف وبقي الحكم كقراءة بعضهم والله يريد
الاخرة اي ثواب الاخرة اضيف اذا الى الجملة الاسمية واحتمل
الظرفية والتعليلية في قول المتنبي ان الهيا رشف الدجى ازرقا
اذ حيث كنت من الظلام ضياء اي شرحان ابن فعلها ما هو هو
مفتوح الاخر لكسرة على اذ حروف كانوا هم شخصا ء على الادب في
زمانا واحد على ذلك والاذ يا رابع من الزمان كان الاكثر
ايلاء مر الكلام الا متعلق التصرف والدال بعد عن الثاني فحسنه
به كما بين لان المعنى انهم امنون دايما ان ترمي في الدجى
وضيا، بعد اخبر حيث رايت وبين الكره المتقدم خبرها عليها
ظرفا ولانها موصوفة فالمعنى ان من الظلام حضرها فلا اصل
فلما قدمت عليها صارت حالا منها ومن الضمير وهو جملة مجزوة
وكان تامة وهو رفا على اصلها اخفش بانها حينئذ بمعنى الفعل
حاضرا في كل موضع حصلت فيه بلا من الظلام اذا ما تشرط يجزم
فعلين وهو حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد ان

الترجح والفاء جزاء محذوفا لاحد ثلاثة اما على الخلاف المشهور
وبجعلون اجيبوا ان تكون الفجاءة مختصة بالجمل الاسمية ولا تصلح
جوابا ولا تقع في الابتداء وصلها لحال الاستقبال لخرجوا فاذا
الاسد بالباء عند اهل جيزان اذا فهم كرزوهو عرو عند الاخفش
ويجعله فواهم خرجوا فاذا ان يزوا بالباب بكسر ان لان ان لا يعملوا
بعدها ما قبلها وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج
واختار الاول ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الاخفش
وزعم ان عاطفها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة فالتقدير
ثم ان اذا عاكم الاية اقدروا ثم اذا عاكم فاجاتم الخروج في ذلك
الوقت ولا يعرف هذا الغير واناما اصبها عند هم الخبر المذكور شرطه
خرجت فاذا زيد جالس والتقدير في نحو فاذا الاسد اي حاضر
اني قدرت انها الخبر فاما استقرا واستقر ولم يقع الخبر بها في
النثر الا مصرحا بخبر فاذا هو جزء شرط فاذا هم خالدون فاذا
هي بيضاء فاذا هم بالساهرة واذا اسم خرجت فاذا الاسد كان عند
المبرد خبرا اي فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا
يخبر به عن الجثة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت
فاذا القائل صحت خبريتها عند غير الاخفش وقد اخرجت فاذا زيد
جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصبته على الحالية
والخبر اذ ان قيل بانها مكان ولا فهو عند من يجوز ان تقع
خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف
يقدر بها في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا احضر الاسد

اعمالا ومنه قولهم تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا والباء ساكنة الياء
ح انها منصوبان بفعل دلها التركيب الاعلان كان نصب كبه
وقال علي والكاف وهو الاصح ان تكون نفس ما جاء والحال ان
يكون غير المستقبل متضمنة معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة
الفعلية كحين الجمانية وبدا بتعاقب فعلها تم اذا دعاكم دعوة من
الارض اذا انتم تخرجون فاذا اصابه من يشاء من عباده
اذا هم يستبشرون ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا وحاضرا
دون ذلك وقد اجتمعا في قوله اذا جاء نصر الله والفتح وانا
واما تلك فلم تقع واذا وقعت الشرطية على الاسم فهي اذا الشرطية
اشتقت لانها فعل فعل بعده وعلى شرط هذا النصر كانت اخلا
لا تحتاج واما قوله اذا السماء انشقت فهي حينئذ ظرف لما قبلها من الكلام
فالتقدير اذا كان يا محمد ما تقدم فستظلم يوما عسيرا فاذا هو واقع
فعسير عند بعض العاملة في حينئذ ظرفية وان في حرف الجر فيه
حيث ما يسير الى ان الظرف يدل على المشبه كما ان المشبه لا تدل الا
الاداة الصريحة فتقول استقر تا اعتدل بالجبا واذا انشق السماء
محمل شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه ولا يستقيم ان يكون العامل
من حيث فصل الاضافة فيه وجها عن الظرفية زعم ابو الحسن
حتى اذا جاؤها ان اذا جئت بحتى زعم ابو النجم في اذا وفصل الواقعة
الآية فمن نصب خافضة راجعان اذا الاولى بتداء والثانية خبره
والمنصوبان حالان وكذا جملة لوتى جوابا والمعنى ولو ترى وقوع
الواقعة ما فظيع الامر لا خرجت عن وقت حتى الا من وقت

في خطبة يا يكون الامير قائما ان الاصل اخطب ما كون
الامير قائما فاما ان قام الامير قمت قيامه ثم حذفت الاداة وفاعلها
ما المصدرية صلتها ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وشبهها كان لدلالة
ما قبلها في الحذف ثم نابت الحال عن الخبر ولو كانت اذا هو هذا
المقدر في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل اذا قلت اخطب
اوقات كون الامير يوم الجمعة اذا انتصب اليوم لان الزمان لا
يكون محلا للزمان وقال الواقفي قال الخليل سمعني ويحه عن
من ضيا اذا راح اصحابه ليست براح ان اذا في موضع جر بالاضافة
من حيث وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا في قوله تعالى لعائشة
اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى يعني بالجملة
على اداة لا تخرج عن الظرفية وان حق في غير حتى اذا جازها
مرفوعا بتداء او داخل على الجملة باسرها لا على اداة واما اذا وقعت
فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف تقديره
المعنى يسعد طول الكلام وتقدير بعد اذا الثانية اعني تقسم
اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما اذا في البيت فظرف لا تنصرف
اذا الذي المثال فتوضع نصبا لا تقدير ما ما مضافا الى
ما يكون اذا لا موجب لهذا التقدير واما الحديث فاذا ظرف
لمحذوف وهو معمول اعلم وتقدير شأنك ونحوه كما تقدم
اذا بالحديث في هذا البيت حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ
دخلوا عليه فسلموا قال في خروجها عن الاستقبال الى
على وجهين احدهما ان تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل في

لا يعمل ما بعده فيما قبله ورد بأن الصالح فيه للعمل صفة
كقولك ثم فاذا تقرر ان التقدير يذلك اليوم متذبذبوم عسير ولا يخفى
ان الصفة تأتي قبل الموصوف وتتبع بعضهم هذا المار على ان اذا
مبتدأ وما بعد الفاء خبره لا يصلح الا على قول الاخفش من انه
يجوز تصرف اذا وجوز زيادة الفاء في خبر المبتدأ الا ان
عسر اليوم ليس سببا عن الكفر بالجحد ان يحتج على حذف الجواب
بعد لو لا على يسر اي عسر الامر وما قاله الى الحقيق ان يكون دليلا
عليه بذلك لانه اشارة الى الكفر فرد ولا اشارة الى اتحاد السبب
والمسبب ذلك ممتنع واما خروجه كما كانت هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله فما قاله على اقامة السبب مقام المسبب
لاشتهار المسبب بي عقد استحق الثواب العظيم المستقر لها هاجر من
قال لا يصح لانه مفرد نابما الثانية يجب ان يتبع عليها الثانية بما
ما ورد بعضهم الآية وما الثانية لها الصدارة فتوى ليس هذا يجوز
ولا الا تترك ان بالفاء مثل وان يستفتوا فاهون للتعيين وفيما
الجواب محذوف اي يحمدوا الى آخر الباطلة وقول بعضهم انه يجوز
على اضمار الفاء مثل ان ترك حيرا الوصية للوالدين صحة وان
الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
والوصية في الآية ثابت عن ما على الكفر في الوالدين متعلق بها
لا خبر والجواب محذوف اي فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا
هذه غير شرطية فلا يحتاج الى جواب ان عاطلها ما بعدها
الثانية كما عمل ما بعد لا في يوم من قولهم يوم من قولهم يوم

لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظرف وهو
على أن من أحدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله
وهن عن فضلك أي استغنينا والثاني ان ما لا يقام مقام الفاعل
فان مالها الصدر مطلقا ما جمع البصريون واختلفوا فيما
فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا الذي
هو العامل والمعنى في نحو ان لا يقام ويجاء زيد وقوله الا
ان مرفوعا على انه الا ان تركيب لا اكيد وقيل ان وقعت لا في
صدر جواب لقسم فلها الصدر لحملها عليها والا فلا والصدر
فلا وهذا هو الصحيح وعلى احتمال سيبويه اذ جعل انصاب
العراق في قوله البيت تحت العراق الذي هو الحق على التوسع وانظر
الخافض وهو على لم يعمل من باب زيد ضربت لان التقديم
لا اطن ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا
يعمل لا يفتر في هذا الباب عاملا الا ان لا في الآية حرف ناسخ
مشبه لا رجل والحرف الناسخ لا يتقدم معمول ما بعده عليه
نا فيا لا يجوز زيدا انى اضرب فكيف وهو حرف نفي بالغ من هذا
ان العامل الذي بعده مصدر وهم يطلقون القول بان الصلة
لا يعمل فيما قبله وانما العامل محذوف فما اذكر يوم او يعذبهم
يوم وفظيره ما ورد وابو حيان على الاكثر من ان يوم عليهم
قوله سم وقال الذين كفروا هذا يذكر على رجل بعثكم اذا مزقتم
كل ممزق انكم لفي خلق جديد فيقال لا يصح لجديد ان يعمل في
اذا لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لها الصد

ومحمد قوله موقوف على جواز تعلق الجار بمحذوف المصدر وهو قول
الفارسي والرماني احتاز مرورت بزيد حسن وهو بعمرو
قبيح واجاز الكوفيون اعمال المقدر وغيره ومنع جمهور
البصريين اعماله مطلقا قالوا ومن مجيء فاعل كفى هذه هجرة لعلي
الباء قول بعضهم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا اي وجد ذلك
ما احتربا واما لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتفى لاقتراء الباء به
فاعل كفى التي بمعنى اجزء واغنى والتي بمعنى قنع ولا اعلم
لواحد كفى قليل مكتف بكفيني لكن قليل لا يقاس عليه قليل والذي
سعدية لا مرسوم بكفوا معشر المؤمنين القتال فيكفيكم
الله وتقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدي لواحد
قال كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني
ولم ار من نقد عليه ذلك فهذا التالي من شرط الزيادة التي يحكم
هذه الزيادة من قبل الضرورة كما شيأ او لتقدير الفاعل غير
مجرور بالباء وتقول هط المدح وهم بطن من طي وصرفه
للضرورة اذ في العدل العلمية كهو وهاهم مرفوع عند ابن جني
بتقدير وليخزه هو اهل صفة له بمعنى مستحق والا يتعلق
باهل وجوز ابن الشجري في هو ثلثة اوجه احدها ان يكون
مبتدأ حذف خبره اي ليخزك وصح الابتداء بالنكرة لانه موصوف
باهل والثاني كونه معطوفا على فاعل كفى اي انهم فخروا بكونهم
وفخروا بانه لنضارة ايانه وهذا يجيء احد في غير والثالث
ان يجر لاجل الرفع فجر على توهم كون فاعل كفى والباء متعلقة

بغير كما زيدت ورح فجر الظهر بالعطف بقدر اهلا خبر لا يتوهم
محذوفا وزعم المعربان الصواب نصب هو بالعطف على محل
وكفى هو اهلا لان اسبت من اهل انما اهل لكونك من اهله
لا يخفى ما فيه من التعسف وشبهه عطف على المضمر المقدر
بعد والفاعل المتأخر وهو انك منهم منصوبا وهو ما ورها
دهرا بان وهو لا هان يتعلق بخبرها ثم حذف المرفوع المعطوف
الجار بدلالة المعنى وزعم الزجاج ان النصب بالعطف على اسم ان
وان اهل عطف على خبرها ولا معنى لتقدير على والضرورة
كقوله الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله مهما
تكلفه مهما ليزاوده ومن يخط وسر اليها على الاقتاب تعلم قال ابن الضائع في قوله
ان ابا يتعلقه بتنمهان فاعلها في ضمير المسئلة التي بالالف
فان كان يتكلف يقتضي الفاعل وتنمي في ضميره يعود على الانباء يقتضي
المفعول فيتنازعانها فيما لاقت فاضمر الفاعل في الاول واعمل
الثاني قال ابن الحاجب في الثاني ان الباء معدية كما تقول اذهب
بعلي ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلامه يعود اذا قدر ضميرا
اوه على ترجيح ان يكون اوذي هواي وهواي ذهب فاهر كالباء
في الحديث لا تفاخروا فحين يفخر هو من يلا يشرب الخمر
يشربها وهو من اي كالا يشرب هواي الشاربا ذليل المراد
ولا يشرب الاذى والثاني فعاله فيه الباء المفعول لغو ولا تعلق
بايديكم الى التهلكة وهو تري اليك يجيء الفعل فيعدى بسبب الى
السماء ومن يره فيه بالحاد فلحق سمها بالسرق والاعناق

اى صبيح السوق سمحا ويجوز ان يكون صفة اى سمحا واقعا
بالسوق وقوله اضرب بالسيف ونرجو بالفرج الشاهد
في الثانية فاما الاولى فللاستئناف وقوله سود المحاجر لا يقرأن
بالشوك وقيل ضمن تكفوا معنى تفضون فيريد معنى يتم ويرجع
معنى يطمع ويقران معنى يزفون ويسرعن وانه يقال زففت اليه
على هذا المعنى ولا حين هربت بكذا بك لغوان معنى البركة فيه
قاله السهيلي وقيل المراد لا تلحقوا انفسكم الى الهلكة بايديكم
فحذف المفعول به والباء للآلة كما في كتبت بالقلم والمراد بسبب
ايديكم كما في لا تفسدوا كبيركم وكثرت زيادتها في مفعول
عرفت ونحوه وقلت في مفعولها يتعدى ولا يتعدى كقوله ابيك
فداء لك في المنام غريقا البيت الضجيع بيانه تمام وقد يريد
في مفعول كفى المقدر في نحو احدث منه احدث كفى بالمرء كذبا ان لا
يكون سمع وقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
وقيل انا هي في البيت زيادة في الفاعل وجب بدا اشتمال على الجملة
وقال المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني
الثالث المبتدأ وذلك لا يحسن هرو وخرجت فاذا زيد
وكيف بكا اذا كان كذا ومنه عندي بيهس باكم المفتون قال
ابو الحسن باكم متعلق باستقر او بمحذوف يجوز ان يكون المفتون
ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل اسم فاعل
اي فئة اي طائفة منكم المجنون حتى في الغرب انها زيدت فيها
اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الا موضع الخبر

كقراءة بعضهم ليس البران تولوا بنصب البر وقوله اليس
مجيبا بان الفتى بصاره بمعنى ما في مجيبا الخبر وهو ظرف
غير موجب فيقاس نحو ليس زيد جالسا وما الله غافلا وقولهم
لا خير بخير بعده النار اذا لم يعطف على الظرف به موجب فيتوقف
على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه قولهم
جزى ربه عنا وعن الجار خيرا فانه لا يطلب الفعل فيها او
منفكها بشيء يستطاع فالاول كتعلق بمثلها باستقر محذوف
هو الخبر وبشيء منفكها بشيء يستطاع وقال ابن
مالك يحسب زيدان يسافرا اذ من عرفان معرفة وحسبك
بكرة الناس الجار المنفي عاملها لعموده فما رجعت بخائبة ركائب
حكيم بن المسيب منتهاها او قوله كابن وصيد الباز آه واهة
فاما تبعثني منه واهة ولا دعوا كذلك ابن مالك وخالفهما
وخرج البيتين على ان المقدر بحاجة خائبة وبمخصص مزوده
ملء عرينه بروايتها المزوده نصب على حد قولهم رأيت منه اسدا وهذا
التخريج مشكل ظاهر في البيت الاول وفي الثاني لان صفات الذم
اذا انتفت على سبيل المبالغة لم تنتف اصلها وهذا قيل في تبارك
بظلام ان ضلاله ليس لها الغير بل للذي كفرانه وليس بذي
وليس بتبارك او ضارب بذي ظلم لان الله لا يظلم الناس شيئا
ولا ينفي نفسه اسدا او يجعل الوصف لذلك الاسد قصد المبالغة
او صفة الاقدام والكرم التوكيد بالنفس والعين و
جعل منه بعضهم بيض بأنفسهن وفيه نظر اذ حق الضمير الرفع

ألم يأتكم نذير قالوا بلى ١

فقولوا بلى ونحو هذا مما لا يحسن بنا أن لا يتبع بعضهم بعضا ولا يجب الانسان ان لم يجب عظما جزم بأنه تقريبا فما الذي حملكم على ترك الجزم مع التقرير مجرى النفي المجرد في رد بلى لذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم لكفروا ووجه ان نعم تصديق للخبر سواء أوجب ذلك كفرا أو طاعة من الفقهاء لو قال ليس لله علي الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم يلزمه قال الآخر وقد نظر فيهما وجزم في ذلك على مقتضى العرف واللغة وتابع السهيلي وجماعة في الحكم عن ابن عباس وغيره وقالوا ينكشف بان الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك اتبع سيبويه عن جعل ام متصلة في قولهم افلا تبصرون ام انا خير لانها لا تقع بعد الا ايجابا اذا ثبت انه ايجاب فهو جواب لا يصدق لما انفى ويشكل عليهم ان بلا ايجاب بها الا ايجاب لغة متفق عليها لكن وقع في بعض نسخ الحديث ما يقتضي خلاف ذلك ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه عليه السلام قال لاصحابه اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الجهاد بشرك ان تكونوا كالشعرة البيضاء في الجلد الاسود او كالشعرة السوداء في الجلد الابيض فلا ادري ايهما قال الذي نفسي بيده اني لارجو ان تكونوا نصف اهل الجنة وليس لهم الا ان يجعلوا بلى للايجاب فلا يخرج عليه المنزل اعلم ان تسمية الاستفهام تقريرا في آية عبارة جماعة منهم ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب في الموضع بحث اوضح من هذا في باب عز والذي

اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها وله معنيان احدهما لازمة لا يقع مرفوعها ومجرورها منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء منصلا وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث ليس لعرق ظالم حق بعد الاخرين السابقين بيد انهم ان تابوا الكرام من قبلنا وفي مسند الشافعي بأيديهم وفي الصحاح بيد معنى غير بيد انه كثيرا ما يجيء انفرد به في الحكم ان هذا الملفا احكاه ابن السكيت وان بيدهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بغير انجلى من كون بيد بمعنى غير انما فصح من نطق بالضاد وبذا كان قريش واستدل بحديث بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره انها هنا غير على حد قوله والحب يشفيه غير ان سيوفهم من قوله من قراع الكتائب وافضل من بعض على بعض بما يجيء في باب المفعول له وقوله عدا فعلت ذا كبيد اخاف ان هلكت ان تذكرني بالذم الزبرقان وهو الصحيح على تقدير اسم لدع ومصدر بمعنى الترك اسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث فيجيء بما على الاول والثاني واعرب على الثاني وقدر وهي بالاوجه الثلثة وله نصف السوق ونحوه مما جاء صاحبا لها انها الملاكف كانها لم تخلق والثاني ابو على ان يرفعها بعدها مرفوعه بجعلها بمعنى حسن وقطرب بدوا فاضل لهم الزيدون والمسلمين او احوالي الهدى انا حملت الحمد بدا من الفعل ومن الغريبان في الخبر في تفسير الم السجدة بقولك الله اعلم قد ذكرت لها في الصحاح ثلاث ولا اذكر سمعت ولا خطر على قلب بشر وحسن بلغ ما

هذه النسخة من صحيح البخاري وقعت لنا بالاجازة العامة من الشيخ ابي الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله

ادم عم الذرية حتى حواء من ضلع الرجل حواء من ضلع آدم
لما لم تجر عادة بمثل ذلك حين خلق ابانا آدم وامنا حواء
وظهور الفعلة لا توجب الزمان وتراخيه ثم ترتيب الكل
لا لترتيب الحكم وانه بين جميع ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس عجب
اي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب كالاجوبة المتابعة
من هذ الجواب لانها تفيد الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبار
ولكن الجواب الاخير انهم لا يتصور ان يجاب به عن الاية الاخيرة
وانما يتجاذب عن الاية الثانية ايضا بان سواء عطف على
الجملة الاولى او الثانية واجاب ابن عصفور بان المراد
الجد الاعلى السود من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال
ابن الرقي قالوا ابو الفقير من شيبان قلت فما كلا نعرى ولكن
منه شيبان وكم اب قد علا ابن فرزن حسكة كما علت برسن الهجنة
عدنان واما المهملة فزعم الفراء انها قد تخلف ياء كما في قوله
ما صنعت اليوم ما صنعت امس عجبا ان تم في ذلك اترتيب الاخبار
ولا تراخي بين الاخبار بل جعلوا من ذلك قوله تعالى ثم الله شهيد
الكذب بالاية وقد مر الجواب في ذلك والظاهر انها واقعة موقع الفاء
كقوله لهم نار ثم فوقهم نار اخرى الا ترى انه اضطربا
اذا الحرقي جرى في اثر الفتح تعقيب الاضطراب ولم يتراخ
عنه حينئذ اجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب
المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل الجرمي بقراءة الحسن
ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت بفتح

والمهلة وهذا يفتح الترتيب

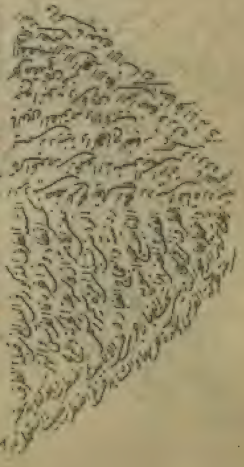

وقع اجره على الله بنصب اجره كما اجرها ابن مالك عجبا بالنطق
فاجاز نصب قوله ما لا يسوغ ان احكم في الدار الذي لا يجوز فتح ضمير
منه الا وجه الفتح بتقدير ثم هو يفصل وبه جاء القرآن ثم هو يفصل
بالعطف على موضع صل النهي والنصب قالوا اعطاه ثم حكما والجمع
فتوهم تلميذ الامام ابو زكريا التوزري ان المراد اعطاها
حكمها في افادة معنى الجمع فعال لا يجوز لتحصيله ما يقتضي النهي
عنه الجمع بينهما وبين افرادها احدهما وهذا لم يقولوا خذ الدرهم
منه سوى او زاد الا غسالة فيها وسنامه الا اتهى وانما اراد ابن مالك
اعطاها حكمها في النصب لا في المعنى ايضا ثم ما اورده انما جاز من قبل
المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل اخر على عدم ارادته وهو
اجازة الزجاج والزمخشري في ولا يكسى الخوخ الحائط ونحو
كون حكمها المحذوف ما وكونه منصوبا جاز ان ينصب بما الذي هو الجمع
قال النطري في قوله ثم اذا ما وقع استئناف بما اهانك
ولعل ثم الفا في المعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه ثم المفتوحة
الميم بالمفتوحتها ثم بالفتح اسم يشار به الى المكان البعيد نحو
ازيدا ثم الا خرين في هو ثم فيها يتصرف فلا يدخل من خطط من اعربه
مفعولا لرايت في قوله ثم اذا رايت ثم رايت نعيما لا يقدر حرف
النصب ولا يتاخر صفة كاف الخطاب عرفه بالكسر على الاصل
الفقاء الساكبين كاسس وبالفتح للتخفيف كابن وكيف عرفت
بمعنى علم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا ابن فيكون ظرفا
والا لاعربت ودخلت عليها الواو لم تاكد اجل في قوله اقول على

العام فاذا قيل لعالم القوم حاشى زيدا فالمعنى جانبه بعضهم اى بعضهم زيدا حرفا فى احد تلك معانى انتهاء الغاية وهو الغالب فى التعليل بمعنى الاستثناء وهذا انما يتأتى من يذكره ويشتغل على ثلاثة اوجه احدها ان يكون مجرورها جارا بنزلة الى فى المعنى والعمل ولكنه مخالفها فى عدة امور احدها ان المخفوض شرطين احدهما عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا لكوفيين والمبرد واما قوله انت حقا ان تقصد كما يحق ترجى مثلك انها لا تجيب فضرورة واختلف فى علة المنع فقيل هى ان يجروه بها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل وبالعكس انه قد يكون ضميرا حاضرا كالذى فى البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ورد انها لو كانت علة لقيل فى العاطفة فقط حتى انت واكرمتهم حتى اباك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعاطفة وفى الجار فقد زال ذلك بالوصل كالذى فى البيت وح فلا التباس ونظيره انهم يقولون فى تأكيد الضمير المخفوض برأيتك انت وفى البدل مررت برأيتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليها لالتبست بالعاطفة كالذى فى مرع عن الى فلا يحتمل ذلك [illegible] غاصر بالسوق بذى اطلح وهو ان يكون المجرور آخرا نحو نحلت السمكة حتى رأسها اى نحلت الا آخرها نحو سلام هى حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى

نصفها او نصفها كذا قال الفارسية وغيره وتوهم ابن مالك انه لم يقل به الا الزمخشرى واعترض عليه بقوله عينت ليلة تارات حتى نصفها راجيا فعلقت بوصالها وهذا ليس محلا لاشتراط اذ لم يقل فيها راجيا تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه يصرح به [illegible] انها اذا لم يكن سببا لم يقتض دخولها بعدها كما ذكر الا على التوهم كما يختفض جرا وان اريد حتى على الغاية او عدم دخولها كما فى قولك سقى الحيا الارض حتى الكمأة ضربت لهم فلانا رءوسها الخبر يجذوذ الحمل على الدخول ويحكم فى مثل ذلك بعدم الدخول حملا على الغالب فى الباب هذا هو الصحيح فى المخفوض فى الباب وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى انه خافض فى وجوب خولها بعد حتى وليس كذلك بل الخافض فيها شبهة وانما الاتفاق فى حتى العاطفة لانها فضلة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو والفاء ان كلا منها قد يفرد مجملا يصلح للاخر فما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اى شوقى كما هو فى الحديث وانا بك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الاولان فلان حتى موضوعة لانتهاء ما تقتضى الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما الثالث فلضعف حتى فى الغاية فلم تقابل ابتداء الغاية وما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها وان المصدر والفعل قد يأويل مصدر مخفوض بحتى لا يجوز سرت

الى ادخلها وانما قلنا ان النصب بعد حتى ان مضمرة لانها حتى
كما يقولها الكوفيون لانها حتى قد تجر انها تخفض الاسماء وما يعمل
الاسماء لا يعمل في الافعال كذا العكس والحق الذي اخذوا على الفارسي
المنصوب بحتى هو ان مراده ذلك في نحو حتى يرجع الينا موسى وراده
كي الفعل بعدها ولا يدل بقاؤكم حتى يرده وكم هو الذي يقولون
لا تقعد على حتى عند رسول الله حتى يقضي وقولك اسلم حتى تدخل
الجنة ويحتملها قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله و
مراده الا في الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في
تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وشرح
به ابن هشام الخضراوي وابن مالك وخطأ ابو البقاء جميعهم
في وما يتعلقان من الحد حتى يقولا والظرف هذه الاية خلافه
وان المراد معنى الغاية فهو خطأ بما انشده ابن مالك من قوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
في نحوه والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبين ما الحق وكما هلا
ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا سببا عنه وجعل ابن هشام من
ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان
يهودانه وينصرانه اذ ترتب الميلاد لا يتعلق ولا يكون حتى غاية
ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فيكون
والذي نخرجه عليه ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على
ذلك حتى يكون ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا
ثم ان كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو ان

نجيء غدا كفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى
ما قبلها خاصة فالوجهان نحو سرت حتى ادخلها وحتى يقول الرسول الاية
بان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزمان الذي تحقق ذلك عليه
وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى الا اذا كان حالا بان كان حالية
للجملة الزمن المتكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها
اذا علقت ذلك وانت في حال الدخول وان كانت حالية ليست حقيقية
لكنها محكية نحو سرت حتى ادخلها اذا قدرت الحكاية بخلاف
قول الرسول فما زالوا يرفعون بالرفع بتقدير حتى حالهم حين ان الترجمة
والذين امنوا معه يقولون كذا وعلى هذا فلا يرتفع الفعل بعد
الا بشرطين احدهما ان يكون حالا او مؤولا بها كما ذكرنا والثاني
ان يكون سببا لما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس الا اذا سرت
حتى ادخلها وهل سرت حتى ادخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يسبب
عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير لما مر
فلا بد من السبب ليتحقق وجوده ويصير زمانهم سابقا حتى يدخلها وحتى
حتى يدخلها لان الشيء يتحقق وجوده في زمان المتكلم في عين الفاعل وعين الزمان
واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ما زلت اسير
ادخلها اذ النفي على الكلام لا على ما قبل حتى خاصة وانت
هذه المسئلة بما لمعنى على سيبويه يرفع الرفع فيها وانا معتمد اذا كان
النفي سابقا على السير خاصة وكل احد يرفع ذلك والا لزم ان يكون
فضلة فلا يصح في نحو سرت حتى اخلها الدلالة على الحيز الذي ابتدأ منه
نحو كان سيري اليها الى ان قدرت كان ناقصة وان قدرتها تامة

لا بالنظر

او فلت سريا مسرحتى ادخلها جاز الرفع لانها ان لم تدخل امتنع السير
لا باستقرار محذوف الثانى او جد حتى ان تكون عاطفة جملة
الا والا ان جزءا من ثلاثة اوجه احدها ان تعطف حتى
شرط احدها ان تكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط جرها
كما ذكرها ابن هشام الخضراوى وهو اقتداء على الغير والثانى ان تكون
اما بعضا من جميع قبلها كاكلت السمكة حتى رأسها او كبعض من كل يلى
الاول كاكلت السمكة حتى رأسها او كبعض من كل يحتمل الجزء
يتبع ان تقول حتى ولدها والذى يضبط لك ذلك انها تدخل حيث
يصح دخول الا استثناء ويمتنع حيث يمتنع وبهذا لا يصح ضربت القوم
حتى زيدا وانا ظاهر حتى فعلت انا فعلان اتفاقا والصحيح والمراد
فى هذه القوم ينظر والثالث ان تكون غاية لما قبلها اما فى زيادة
نقص فالاول يعطى مات الناس حتى الانبياء والثانى يقتضى ترك الناس
حتى الجماد ومن اجتماعها فى قوله قرة ما كم حتى الجمادة ناكم لتشترينها
بنيا الاصاغر الغرة الثانى انها لا تعطف الجمل وذلك لان شرط
معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او بعضا منه كما قدمنا ولا يأتى فى ذلك
الا فى المفرد ان هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد فى قوله ما القيس
سريتهم حتى كليب تسبهم فى نصب ربيع تقول ان جملة سبهم معطوفة بحتى
على سريتهم الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض قبلها
وبين الجامع نقول مررت بالقوم حتى زيد وذكر ابن الحباز
المطلقين قبله ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف بخلاف مررت
القوم حتى بكرهم وقوله جوز فيما ذكر ما فى الجمل حتى يأتى ابن بابشاذ

وينا وهو حسن وقد وابن حيان وقال الشلوبين الجارة اذا لا يشترط فى
الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة وبهذا سقط الاعتراض
حتى بها قالة فى المغنى بعطف انتهى وقوله شرط الجارة الثالثة
ما يلزم الجر ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك
فى باب مجرورا حتى قول ابن حيان على ما يلزم من امتناع مجيئها
حتى ابتداء امتناع مجيئها من القوم حتى بكرهم لان اسم القوم يشملهما
واسم الجارة لا يشتمل بها وبظاهر ان الذى لحظه ابن مالك ان
الذى يصح ان يجعل الى مجرور حتى العاطف فمن يصح عطف الجارة فيه
ح الى العادة الجارة عند قصد العطف هنا عكست فى الشرح حتى فى آخره
بخلاف المثال والبيت السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار
ح حتى احسن ولم يجعلها واجبة ب العطف بحتى قبلا واهملا الكوفيون
بكرهم هذا الشيء ويصلون هؤلاء القوم حتى بكرهم حتى بكر بهم
هم حتى بكر على ان حتى فيها بتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل
ن ويعين ان تكون حرف ابتداء اى حرفا يبتدأ بعدها الجملة اى
يستأنف فيدخل على الجملة الاسمية كقوله جرى فجاز ان القطا فيؤها
بزيادة حتى ما ذى جلا الاسمية كقوله جرى فجاز ان القطا فيؤها حتى كلب شنى
كان اباها نهشل او مجاشع ولا بد من تقدير محذوف قبلها حتى لا
تكون ساعدة حتى غاية لما قبلها يسعى الناس حتى كليب سعيها
الفعلية التى صدرها مضارع كقول ذابغ حتى جعل الادرسوا لكم قوله
حسان ينشرون حتى انهم كادبهم لا يشلون عن السواد المقرا
الفعلية التى صدرها ماض نحو حتى عضوا ناموس موسى وهارون

وهنا آخرين مع التشديد ومع التخفيف [illegible] المفرغ
حرف يخلص المضارع ويخلصه للاستقبال وتجرده منه نحو الجزم
لهذا لم تعد فيه اختصاصه وليس منتظما من سوف خلافا للكوفيين
ولأمنة الاستقبال معا خلافا لبعضهم ومن سوف خلافا للبصريين ومعنى
قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل المضارع
من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واضح
من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم انها تدل
على الاستمرار لا الاستقبال ذكره ذلك في قوله تعالى سوف يؤتيهم اجورهم
واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم
متعياً ان هذه الآية انما نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم الى بيت المقدس اعلاما
بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون ولا
يستدل به من انها تدل بعد قولهم خبر من اتى عليه قال الزمخشري فان
قلت اوما فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة
المكروهة اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع
انتهى ثم ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقدم لان
بعض التخفيف ويجتمع الجميع بدل ذلك قوله والسين تفيد ذلك
للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل ومنهم الزمخشري انها
اذا دخلت على فعل يصير اوكاد افادت انه واقع لا محالة ولم
ان من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فتدل
على ايجاده لوعد الله الوعد مقتض لتأكيده وتثبيته ومناه وذلك
الحرف الخامس سورة البقرة فعالج في تبيينكم الله ومعنى السين ان

سوف

ذلك كما بين لا محالة وان تأخر الى حين ومتى ورد في صفة بارئ
فعالم فيما لم يزل سيخرج فعله السين مفيدة وجود الفعل لا محالة
فهي كأكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت ساقتل سيقتل مراده ان
السين اذا وضع منها على الخلود وكان القول بذلك ان تعالى الله عن كثرة
الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بطرة وبقي فيها حتى يجد فاصلا
وسوف يجد فاصلا اخير وسمي بعض قدماء نحاتنا السين قلب السوف
صاحب الحكم ويقرب من السين ما يقول الامام عليها نحو وليس يعلمك
سريعا نهى وانما تفصل بالفصل الخلقي كقولك وما ادري سيوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء من الاسيا اسم شيء يتبرز
مثل ذهاب وحنى وعينه في الواو واو وكتينة سيان ويتصرف
عن الاضافة كما استغنت عنها مثل قبل قوله والشر الشر عند الله مثلان
ما استغنوا حتى بنية عن تثنية سوآن فلم يقولوا سوآن الا شاذا كقوله
غير ان لم تقسم الحب بيننا سواء وان نجعلني على جهة جاهدا
لشد ما دخولا عليه ودخولا لو وعلى واجب فالتعليل من
استعمل على خلاف ما جاء في قوله ولا يتأتى بدان يجعل فرق بخطي
انتهى وذكر غيره انه قد يحذف وقد يعوض عنه الواو وكقولك في العقوق
ولا سيما ان لا سيما عقوق وآبه من اعظم العقوب وهو عند الخارزنجي
نصب على الحال فاذا قيل ولا سيما زيد فالناصر قائم ولو كان كما ذكر
لاستتم دخول الواو لان الحال مقررة بالواو ولا تدخل عليها وقد
تكرر كما تقوله بجب زيد لا اشك عمرو ولا تشك خالد وهذا هو
اسم لا التبرئة ويجوز فيه الاسم الذي بعدها الرفع والنصب طلقا وقد

ايها اذا كان نكرة وقد يرفعان ولا سيما يوم فالجران بجعلها او هي
على لغة اضافة ما بعدها اليها فيما مثلها في ايما الاجليين قضيت
اتم حيث يضاف فيما من صفة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير
ولا مثل الذي هو يوم او لا مثل شيء هو يوم ويصفه في نحو
لا سيما زيد بحذف ما بعد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على
من يعقل وعلى الوجهين فتحتمل ستي اعرابي نعت مضاف والنصب على
التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو لي جنانا بمثله مدوداً وما كانه
عن الاضافة والتحقيق بالاسئلها في نحو لا رجل دانا انتصاب المعرفة نحو
ولا سيما زيد خلافا لجمهور ردا لابن درستويه والاعرابي وجهاز
بعضهم بان ما كافة وان لا سيما بمنزلة الا في الاستثناء ورده
بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب لا رجل واجب بانه مخرج
مما افهمه الكلام السابق من سياق انه لما قبلها وعلى هذا يكون استثناء
منقطعا اما ليكون بمعنى ستي وبين صفتيهما المكان بمعنى اذ نصف
بين مكانين والاصح فيما ان يقتضي مع الكسر نحو مكانا سوائي هو
احد الصفات التي جاءت على فعل كعنهم ماء وبرد كي وقوام وقد
وقد يمنع الفتح والكسر او تضم وكذا مع القصر وقد يجاء بها وبمعنى
به غير المكان فيجعل بمعنى الفتح عن مررت برجل سواء هو والعدم
وبمعنى الوسط وبمعنى التمام فيجعل فيها مع الفتح نحو قوله تعالى في سواء
الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى القصد فيقتضي مع الكسر
هو غرضي معناها كقوله فلا تصرفن سواحد بقلوبكم وبمعنى الغير
وغلب الاخبار به كون ابن الشجري وبمعنى كان وغيره على خلاف

ذلك فيجوز الفتح ويقتضي مع الضم والجر الوجهان مع الكسر ويقع هذا
صفة واستثناء كما يقع غيره وهو عند الزجاج وعند ابن الكركية في المعنى
والتصرف فيقع اسما وفي سوى بالوجه على الفاعلية وبرأيت سواك
بالنصب على المفعولية وبأعجبني سواك بالرفع والنصب وجهان
وبمنى سيبويه والجرمي انها ظرف فكان ملازم النصب لا يخرج عن ذلك
الا في ضرورة الشعر وعند الكوفيين وجماعة انها اسم يرد بالوجهين وبد
على مرفوع فمرفوعها بوقوعها صلة لما الذي بعدك واجب تقديره
سواء خبر المبتدأ محذوف او حال الا لبث مضمرا كما قالوا ما انصلا بان
مجازه بمكانه ولا يمنع الخبر قولهم سواء كان زيد او لعمرو خلافا لمن
انها جيئت لاضافتها الى الفاعل كما في غير يعم بسواء الذي بمعنى
عن الواحد فما فوقه نحو فيصلوا سواء لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء
وقد اجيز في نحو سواء عليهم انذرتهم كونها خبرا مقدما وانما
بعدها والجملة اما بعدها فاعل على الاولى ومبتدأ على الثاني في حيز
على الثالث وابطل ابن عصفور الاولين لاستفهام لا يعرف بما قيد به
الثاني بان المسند المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيتعين كونها
فان اجاب بانه مثل زيد هو سواء قلنا فما مثل كيف يريدان الذي هم
ان لم تقدر المفرد لم يكن خبرا لمعدوم فجعل الخبر هو والمبتدأ شبهته
نحو ايها ان الاستفهام هنا ليكن حقيقيا فان اجاب بانه كذلك في نحو
على اي زيد قائم وقد نحو على استحقاقه الصدارة بدليل التعليق قلنا
بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى على جوابه قول المستفهم ازيد قائم
ام عمرو في الدار ونحوها فالاستفهام البتة لان قبل الكلام لا خبر

انما جاز ذلك على ان الجار الاول وقع على غير المخفوض ثم
با هذا الحقيق بها [illegible] من دون ان يكون اسما بمعنى فوق وذلك
اذا دخلت على اسم كقولك عدوت من عليه بعين اتم فجرها ويزاد
الاخفش بينهما آخر وهو ان يكون مجرورها على مستعقبا
لمستقر واحد كقولك من اسمك على لك زيد وفي ذلك امر هو على ان
الاسم لا يكون الا كذا مقدارها الا ان لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى
ضميره المنفصل في غير باب ظن وفقد وهذه لا توجد مرتبي ولا فرجتموه
فيه فظنا انها لو كانت اسما في هذه المواضع لوقع محلول في محلها او
لانها لو لم تكن اسمية لما ذكرنا لزم الحكم باسمية الى في نحو هو الى بكر
وانضم اليك وعزى اليك وهذا كله يخرج انا على ان الملحق بجزء من الكلمة
في اللفظ فيما لان ولما على حذف مضاف اي هو من على نصل الضم
عند وقد خرج ابن مالك على هذا قوله وما اصاحب من قوم فاذكر
الآن بعدهم حيا الذهم فادعى ان الاصل يزيدون انفسهم ثم صار
بزيدونهم ثم نصل ضمير الفاعل الضرورة واخرج ضمير المفعول على
على ذلك ظنه ان الضمير المتصل واحد وليس كذلك فان مراده بصاحب
نوما يذكر قومهم الا ترى يدعو لا القوم فهو حيا اليا يسمعه
نا آتهم عليهم والعصيدة في حاشيته ابي قام بلا يحسن بجزة ذلك على ان
كا قيل في قوله قد بت احرسني وحدي وينعق صوت الصاح يحتجن
والهام لا ان ذلك شعر فيقدر بسقوط نون هذا كما على قول الكوفيين
ان الى قد ترد اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال عدوت من عليك
لانه ان كان نابا فهي غاية الشذوذ ولا على قول ابن عصفور ان

اليك في ناصم الدار غراء والمعنى خلفها حكما اي عصمان لان الالك
معنى حلف عند البصريين لان الجناح ليس من معنى العضا الا عند الفراء
شذوذه من الضمير [illegible] على تشاء وجيء [illegible] ان يكون حرفا جارا كما
ما ذكرنا لها عشرة معان [illegible] الغاية وقد ذكر البصريون سواء نحو ما زلت
عن البلد وجئت من كذا وبين من الفوس وذكرها في هذا المثال في
غير هذا وسيأتي [illegible] البدل نحو واتقوا ابن ما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
وفي الحديث صوموا من الهلال [illegible] الاستعلاء نحو من يخل فانما يبخل
نفسه وقوله في الاصح لانه ابن عكلا افضل احسب حتى ولا ان
ذيا في الخبر في اي عدد ان ابن عكلا افضل في حسبي ولا ان لك
فضلا سنى وذلك لان المعروف ان بيا فضلت عن قولهم ما رأيت
احسن منه بكثير عن ذكر في قبله عليه وقيل هو على بابها وتعلقها
بمحذوف اي صدرنا عن ذكرك في حكم الزمان في عن ابي عبيدة ان
من اصل الحبر احبا با اذا برد فالاخفش متعلق بما صار معناه التفضيل
وهي على حقيقتها اي ان تبطئ عن ذكرك في حكم هذا الحيز متعلق
لاجله [illegible] التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي
اي ناشئة عن قولك وهو راي الزمخشري وقال في فانها
الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملها على الزلة عنها
وصفيضة اصله الزلة عنها وشذ وما فعلته عن امري كان كالجنة
فالمعنى بما جاء منها [illegible] الزائدة بعد ما قبلها النحويون ما دمين محرجين
الكلم نحو ما ضربة بدا ليلا ان في مكان آخر من بعد ما ضربة وقولهم ما

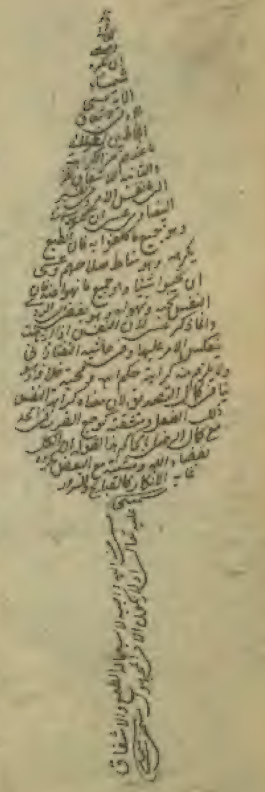

في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وبستعملان على اوجه الاول ان تكون عسى ناقصة بتمام واختلفوا في اعرابها على اقوال احدها وهو قول الجمهور انها كان زيد يقوم واستدلوا بان الخبر فيها وفي المصدر المخبر عنه ذات لا يكون احدهما بين الاثنين واجيب بانه احدهما اذ على تقدير صاحبها قبل الاسم اي عسى احد زيد القيام او قبل الخبر اي عسى زيد صاحب القيام وعلى الاول اقرب من جهة اي ولكن صاحبها اقرب من آمن بالله والثاني انها من باب زيد عدل وصوم وضل وما كان هذا القول ان يفترق والثالث ان ان تزيد الا مصدرية ولا يلزم شيء لانها قد نصبت ولكنها الا نسقط غالبا والثاني انها فعل ناقص دالة على قرب خبرها معنى وعملا او قاصرة عنه قربين ان يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد والثالث انها فعل قاصر دالة على قرب وان والفعل بدل اشتمال من ناقصها ومن مذهب الكوفيين برمة اشارت كون خ بدلا لانها يتم تقيد عليه فائدة الكلام وبين هذا شأن البدل والرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الخبرين كما سد مسد المفعولين في ظننت زيدا قائما وخطئ الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم اختاره ابن مالك ونسبه الى سيبويه والاخفش ان يسد الى ان والفعل ليكون نعلنا ما في هذا من المفهوم من كلام سيبويه والمبرد عند ان انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان وصلتها في هذا الباب

سد الخبرين كما في احب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان يحب خرجت في فلان عن اصلها الثاني والرابع والخامس ان يا كلها الضارع المجرد او المقرون بالسين او السوف نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما والاول قليل كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه فرج قريب والثالث قال كقوله الكثير في القديم عسى هند والمصاب انها ما حذف فيه الخبر اي يكون ابوسلمى اكون صاحبا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي لان كونه صاحبا بالاقتضاء الصائم والثاني نادر جدا كقوله عسى طير من على بعدها ان تطفح علات النعلى والجواب الخ وعسى فيها نقصان لانها تقص اشكال السادس الفرق عساك وعساه من قليل فيه ثلاثة مذاهب احدها انها اجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في الجر بها بان قال سيبويه والثاني انها بالعكس على ما كان ولكن استضعف ضمير النصب كان ضمير الرفع قال الاخفش ويريد ان احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انها ضعيفة في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما قوله يا ابن الزبرقان ما انت والفخر فكما قال في بدل من الجار بدلا تصريفيا لان انابة ضمير عن ضمير كما تقدم ان مالك الثاني ان الخبر قد ظهر رفعا في قوله تعالى عساها ان تاتي بالفتح ثم قال ان تنكرا في نحوها فاخوها فاخوها والثالث انها على حالها عملا لكن قدم الكلام فجعل الخبر جملة خبرا والفعل المبرد والفاء هي فصيحة بأستار اي نحو قوله يا ابتا علك او عساكا

وبعده وظلما منيتنا اليكا عنينا انينا

الا قتصار على الفعل ومنصوبه ومنها ان يحيى باب المنصوب
مرفوع في المعنى وذمتها ان الاعراب قلب المعنى بالباء
عسى زيد قايم حكاه ثعلب يخرج على هذا انها ناقصة وان اسمها
الشان والجملة بعدها خبرها اذا قيل بالاصل لقوا احتمل عندي
على تقدير تجعلها الضمير تاتها على تقدير خلوها منه واذا قلت عسى
ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا ولكن يكون الاضافة فيهما
عسى الفتى ان يقدر الفاعلين تاتها زيدا فيحتمل الاضمار على
على اعلم الثاني واذا قلت عسى اي يضرب زيد شرقا فلا يجوز كون
زيدا اسم عسى لان يلزم الفصل بين صلة ان وموصولها وهو قولك
وهو زيد ونظير هذا المنارة قد قام عسى ان يتحرك ركابك شاذا
فعل بلام خفيفة اسم يجيء فوق الفرسخ فيه امرين احدهما استعماله
بين وانا في استعماله غير مضاف فلا يتبع احدا من عيل النسع كان
من عيلي ومن فوقه ولا يدخر في هذا جماعة منهم الجوهري وابن الحاجب
واما قوله يا رب يوم لي لا اظله اثر محض من لغة اخرى سمع
فاظلها المسكت بدليل انه سبي ولا وجه لبنائه لو كان مضافا وحتى
ان يدبه المعرفة كان سببا على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت
اذا المراد فوقية مطلقة والمعنى انه يقصر اليوم ضرورة ان
تقدم وحر الشمس يزيد فيه ويطول اخر فيصير فرسخا اقتضى تحت
عن يمين من علا ومتى اريد به المكرة كان معربا كقولك لجلد ومعنى
حظه السيل من علا اذا المراد تشبيه المعين في سرعة مجاوزة الخطوات
كان تاعا الا من على مخصوص فعل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة

فتح في تعاورها اصلها عند من زعم زيادة اللام قال الا تهامي
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه بها بزيادة عسى في المعنى
ان المشددة في العلو وخفيفة تختص بهما وتخرج لا بهما الفوقية
والكثرة على اصل الفتا بالساكنين ويجيء النصب على حدها عند الكوفيين
تسكانا قراءة حمزة لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
وقوله على تصريف الدهر اراد ولانها يدل لنا اللام من لاتها فتح
القصر من مزرانها في سيالي انبعث عن ذا الفعل وذكر ابن الحاج الفوقية
ان الفصل قد يجزم بعد اجل حتى يشترط الفاء واستدلوا الفتا بالسكت
مقول بل حتى بدا لي انها ولا جاء في غير باب عسى الحصر
الحتى هو ظاهر استقرا عند والحصر حتى قال الذي عنده علم من
والقرب كذلك غير عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى وقولهم
عندنا من المصطفين الاخيار وكثيرا ما كثر من ضمها وفتحها الى
يتبع الاظهر او مجيء بين وقول الحاجة ذهبت الى عند لحن وقول
بعض المتاخرين لا عند لك لا يسوغ عند اقال الجوهري حتى
ولحين كذلك كلاهما ذكرت مرادا بها لفظها فسايغ ان تتصرف
تصرف الاحاد وان تعرب ويحكى اصلها ب الا ولا قولنا عند اسم
للحضر مواضع لحاجة بن مالك والصواب انها اسم لمكان الحضور
فانها ظرف لا مصدر وقد تاتي ايضا لزمان الحضور ولا لصدر الاتي
وجبنا عند طلوع الشمس اتاني عند ما كان لدن طلوعها
لدن الخاص اراد الجانب واكثر لدن ان تلحقها من اذا لحقوا الفاظهم
مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون ولدن اذا كان الحد ابتداء

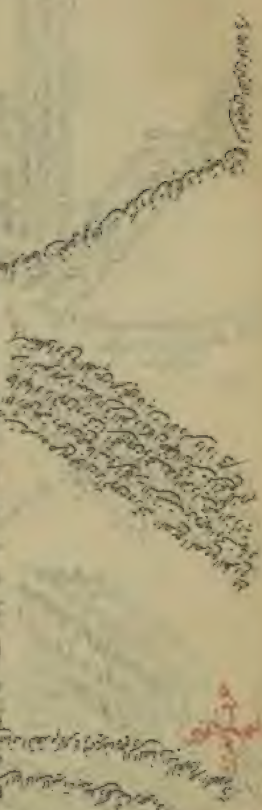

والوقوع بين الضدين والنافي معقوده هنا وبهذا لم يقترن بالخبر
صفة الموصوف الا خارج الكسيح فانه قد وصفها الا ان وصف في قوي
بالكلام مرة بالخبر صفة على اللفظ وبالرفع على الموضع والنصب على
الاستثناء وهو شاذ ويجعل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال
على الموضع لان الا لله والخبر صفة لا لاحد لانها حرف والكلام
هذا الخارج كالناقص لا يوصف به احد ولا يصف به احد ولا يوصف
وعلى الحالية عند الفراء وهشام وابن مالك وعلى الصفة بتأويل
المكان عند الاخفش وجماعة من البصريين وعلى الظرفية بتأويل
قال الصفة كقولهم لم يمنع المشرب منها غير ان نطفت حائمة
فغضت ذات اوقال الا قوله الذبيان حيين ياقي غير اكفيه
بحرا ضيفا خبره وذلك قوي لانا نضم فيه الى
الابهام والاضافة لبسي تضمن غير معنى بها والا ولا من مشكل
التراكيب التي وقعت فيها الكلمة غير فوقد اشتبه على كثير
يقتضي لهم والحق وهذا اعراب
خبر الما اضيف اليه مرفوع يقتضي ان الخبر وهو لك الله في سعة الوقت
والوصف محتوم لمعنا وهو قوة المرفوع بالابتداء بخلاف
قيل ما سوغ على من يقتضي عاصب الاتم والخبر فهو يطرد ما
مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قال ابن الشجري و
عند ابن طلحة والفاني ان غير اغير بقدم والاصل زيد يقضي
بالهم والخبر غير ما سوغ عليه ثم قدمت غير ما صار هاتم صدرا
وان صفته فساد الضمير الغير ويعلق في غير بعد كونها في بالاصل

الطاهر بكاية قال ابو حيان وتبعه ابن الحاجب فان قيل فيه حذف الموصوف
مع ان الصفة غير مخصوصة وهو شاذ هذا مع قولنا في الشرح هذا في
قيل ويجوز فيه كقوله ابن جلا وطلاع الثنايا اي انا ابن من
الاسود قوله تعالى كان من اصحاب الشمال ويكفي جعل كان من
المشترك انتهى وهو في ما سوف مصدر جاء على فعل كالمشي
والمراد به اسم الفاعل او المعنى انا غير آمن على زمن هذه صفته قال ابن
الحاجب هو في النصف الباقي من ابيات شكا المعاني فيها قال
آنا ان قل سوء بغير ان يبغيا وظلما كما يبغي على الناس ظالم
كانه قال لم اعد غير بغير والجواب ان الهمزة في بغير ليس هي كانت
بل اعدلت سواء بغير ليس هي وغيرها هي نفس عليهم بالمعنى فهو بعد
سواء به حروف النفي الثلاثة حرف اصل خلافا لبعض الكوفيين
فهم انها ثابتة في نحو ما ثبتا محمدا وقد في قولنا انها خافضة
نحو قلما رأيته ومن طرق ومرفوع غير هو غير بلا والمعطوف والصحيح
ان النصب بها مقدرة كما شيئا وان الجر بها مضمر كما مر وتدل على
ذلك اوجه احدها ان يكون عاطفة ويعيد ذلك اسم احدها التركيب
من نحو ما زيد كان قائم زيد غير قعود وذكر هي ومن عطف مفصل
بجملة نحو ما زالها الشيطان عنها فاخرجها مما كانا فيه ونحو قبل ساعتي
موسى الكرى ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو اذ نوح نبيه مقالة
ان ابنى من اهلي الاية ونحو فوضا فضل وجهه ويديه ومسح برأسه
ورجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب بل لفظا وهذا مع قولهم ان الواو تفيد
الترتيب غريب واصح ما قيل بعد ثم اهكذا هاهنا هاهنا ياناك

ان يكون فعلية بالاصالة وهي التي فعلها اصلي بخلاف ان تكون اذا
اقول قال واذا نصوص بان يوحي اذ تبدوا الصدقات فنعما
وحكى الشيطان لقد قربنا فصلا قربا من بعض فلا يفيد مراده
في شيء الثالث ان يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
عليكم الله وبخبرين شديدا فلا تشهدوهم فكل ايتهم ان اصبح ماء
غورهن يأتيكم ماء معين فهذا الاصيبة والا فانتم بخبرين ولم
زيد فوا فضيحة وبخبرين ترتب زيد فيا حسرة رجلا ان يكون
والواجب ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى اما حقيقة ان يصرف
مقدر راجح قبل بخبرين كان قميصه قد من قبل نحو ان كان
الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو
هنا مقدر وامامجازا نحو ومن يجعل بالسيئة فلا يجزى الا مثلها
هذا الفعل المحقق وقوعه مترددا ما قد يقع الخامس ان يقترن بحرف
استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم ويحبونه
من خير فلن يكفروه الصارف ان يقترن بحرف لو الصدر بكلمة اذا
اهلك فدعى حتى لظا على بكاه وتلهب التهابا لما عرفت مزاد
رب مقدرة واتى لها الصدر واذا دخلت على نفي ومن معاه فنحو
الله منه لتقدير الفعل غير المحذوف فالجملة اسمية وقد تأتي اذا التي
قد تنوب عن الفاء نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون وان الفاء قد تحذف بعد اذا الفجائية كما تقول من بعمل السيئات
يشكرها وعلى الجملة اذا مع ذلك حقوق الشعر نحو ان الوبر
الخير والجزم يشكرا ومن الاحضتران ذلك واقع في النثر الفصيح

ان سند قولهم ان تدخير الوصية للوالدين وتقدمها وبعد قال ابن
مالك يجوز ذلك اذا تقدم ما يدل على جواب الشرط وهو حديث الصحيحين فان حاضرها ولا
استمع بها اهـ فاقتضا الفاء الجواب بشرط لكن قد يشبه الجواب
بالشرط وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم وقد يخرجها ما يقوم مقام
ارادة المتكلم من ترتب ازدام اعطاء الدرهم على الاتيان ولو لم يرد
احتمال ذلك وخبر وهذه الفاء بمنزلة اللام التعليلية في نحو ان احرجوا
لا يخرجون معهم في اتيانها بما اراده المتكلم فرجع القسم وقد تحذف
بالاثبات والحذف قولهم وبها انعامكم من حصيبة فيها كسيت البكرا
ان تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها وهذا لا شيء سيبويه
واجازا الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى الكوفيون وجد وقيد
الفراء بالاعلم وحاصله ان الجواب ان يكون الخبر امرا او نهيا فاذا لا يقولون
فانك تجزى ان تأتنا فتصيب منا ثم وقولهم رباح موقع ام كم انت فانك
ذاكر تصبر تحمل على الرجاء هذا مذهبهم وقد ذهب ابن مالك
وقال ابن هشام فتاه الفاء عند اصحابنا جوابا كقولهم اذا هلكت
عند فدى فاجزع لانها اهـ وقال الماتن نحو قولهم خوفوا فانكم تحكمون
المقدر هذا حولان وقوله انت فانظر على ان المقدر انظر فانظر
فحذف انظر الاول وبقي معموله فبقي ضمير انت فانظر الثاني
ضرورة واما الآية فالخبر جميع ما بينهما معترض او هذا منصوب بفعل
يفسره فليذوقوه حميم وغساق او اي فليتذوقوه هذا فليذوقوه حميم وغساق
ومن زيادتها قولهم ما ان رأيت كهيئة عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها
يتذبذب لان الفاء لا يدخل في جواب لما خلافا لابن مالك وانما

وكان قد اتى وكان قد زالت ولها خمسة معان احدها التوقع وذلك
مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع
قدومه وامامع الماضي فنحو قد كان قام زيد لان التقليل الذي تدخل عليه
يقارب الحال فهو نحو قولك قد قامت الصلوة لا تجاهز منتظرا
لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب الامير فينتظر ركوبه وفي التنزيل
قد سمع الله فهذا التي بمعنى ربما لانها كانت توقع اجابة الله سبحانه
دعاءهما وذكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار
الوقوع والماضي قد وقع وقد تبين بما ذكرنا ان مراد المشبهين ذلك
انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انها الآن
متوقع والذي يظهر لي قول الثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في
المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظرف
من حال الخبر عن المستقبل انه متوقع وامّا في الماضي فلانه لو صح اثبات
التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال جاء
بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا يدخل الا جوابا لمن قال اهل جاء
رجل ونحوه فالذي يصح لا يستفهم عنه من جزم شخص اخر كالمتكلم
بعد قد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال
انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض
في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق ا ه تقرب الماضي
الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان
قلت قد قام اختص بالقرب وابتني على افادتها ذلك احكاما جمة
انها الداخلة على لبيس وعسى ونعم وبئس لا تتبين لها الحال فلا معنى لذكره

ما يقرب ما هو حاصل لذلك علة اخرى وهي ان صيغتين لا يفيدان
الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسم واما قول بعضهم في الحديث
واما فقد عصى قيه المشيئتين برتام القاسم ضميرها بمعنى اشتد
ليس بصحيح الجامد حكم جميع ضمائرها عند البصريين الا ان خفش على
الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد
اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا
ونحو صالوكم حصرت صدورهم بخالفهم الكوفيون والاخفش
فقالوا لا تحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد فلا حاجة
للتقدير لا سيما فيما كثر استعماله الا ترى كثرة تصدر جواب القسم
اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد
نحو تالله لقد اثرك الله علينا وان كان بعيدا جيء بهما نحو
كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا موفا ان من حديث ولا صالح
انتهى والظاهر ان الآية والبيت محكومان بالشذوذ وان المراد في الآية لقد فضلك
الله علينا بالصبر وسيرة الصابرين وذلك محكوم له في الازل وهو
بدون عقول المراد في البيت انهم ناموا قبل يحمدون ومقتضى كلام الاكثرين
انها في قد والله لقد كان كذا التوقع لا التقريب فانه قال في تفسير
قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا في سورة الاعراف فان قلت فما بالهم
لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عن هم نحو قوله
حلفت لها بالله البيت قلت لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا
للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو
معنى قد عند استماع المخاطب لكلمة القسم انتهى ومقتضى كلام ابن مالك

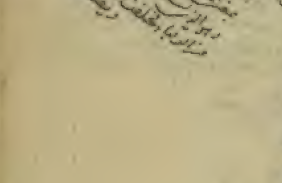

انها مع الماضي لا تفيد التقريب كما ذكر ابن عصفور وان شرط
دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا فانه قال في تسهيله وتدخل
على الفعل ماض متوقع لا يشك المخبر في تقريبه من الحال انتهى الرابع
دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقائم وذلك لان الاصل
دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع
لشبهه بالاسم نحو ان يدك لتحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال
اشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه السادس
الثالث التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يفعل ما تكره
عليا وان ما هم عليه هو القليل وسلوبه انتر سجانه وبعضهم
في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في امثالها لكون
لم يستفد من قديل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه
ان لم يحمل على ان صدوره ذلك منها قليل كان فاسدا اذ آخر
ينا فض قوله الرابع التكثير قال سيبويه في قولهم قد ترك
يضرب الرجل وقد يدع الرجل ان المعنى ان هذا الفعل يقع
تقلب وجهك في السماء قال اي بهاء زهير ومعناه تكثير الرؤية
بالبيت استشهد جماعة على ذلك بيت العرجي وقد اشهد الغارة
الشعواء كملحمة مجرد مقيد الصيص سرحوب والبيت للتحقيق
نحو قد يعلم الموسوس قد طلع من ركاها وقد يمكن ان يعضهم حمل
قد يعلم على التقليل قال الزمخشري وقد خفت قد لتقريب العلم من جميع ذلك
الوجه لكن الوعيد وقال ضرب قد لقد علم الذين اعتدوا منكم في
يعتدوا في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين

الجملة الفعلية الجاب بها القسم تلزمها ان واللام في الجملة الاسمية الجاب بها
في الغالب التوكيد وقد يخلو القول بالتقليل في الاول والتقريب
التوقع في الثاني ولكن القول بالتحقيق فيها اظهر السادس النفي
ابن سيدة ذكرت شيء خبره فعل منفي تعرف وهذا غريب ايا شاكل
التسهيل جواز ذلك فنصب الجواب بعدها انتهى وهو محمول عندي
على خلاف ما ذكر وهو ان يكون كقولك لكذوب هو رجل صادق
ثم جاء الخبر بعده نظرا الى المعنى وان كانا انا حكما بالنفي لشبوت الخبر
فنبه بتقديم نحو قوله فما ان رأينا مثلها يوم واقعة ساء ابن الشجري قبيح
بالجر على لفظ ما قبلها وقيل بعجر النصب على الاستثناء
في نحو خرجت فاذا زيد بضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر
لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية وقال ابن الحسن وتبعه ابن
عصفور يجوز به فصولا اذا تقدم قسم نحو والله ان زيد لقائم
هذا ما ذكروه في الفرق بينهما وهو الفرق بينهما وبين ان المخففة
المختصة بالفعلية فانها اذا اقترنت بقد لحصل الفرق بذلك لا بقيد
الشرطية بها السابع الشك نحو لا ادري ان يكون كذا او لا يكون كذا
وهذا بفتح الفاء وتشديد الطاء مخفوفة وافصح اللغات تخصيص
النفي بما فعلية قط والعامة تعمل لا افعل قط وهو لغة اشتقاقها من
قطه اي قطعه فمعنى ما فعلته قط ما فعلت بينا انقطع من عمري الآن
الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى حرف الاستغراق
مذ ان خلقت الى الآن وعلى الحركة لالتقاء ساكنين وكانت الفتحة
تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع قاف

طاءة الفم وقد تقتفف طاؤه مع ضمها واسكانها الثالث ان تكون بمعنى
حسب وهذه مفتوحة الفاء ساكنة الطاء يقال قطني وقطك
قطني درهم كما في حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية على الفتح
على حرفين وحسب مرفوعة الثاني ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتبنى
بنون الوقاية كما في يكفني ويجوز تجرد الوقاية على الوجه الثاني
حفظا للبناء على السكون كما يجوز ذلك في ومن وعن الرابع
الكاف الجرة جارة وضميرها الجار حرفه اسم ومكرر له خمسة اوجه
احدها ان تضيفه نحو زيد كالاسد الثاني ان تضيفه لما تقوم مقامه
الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كما في
سيبويه كانما يسطع فخاوذ اسد خدري الحق جوان في الجرة من ماء
وحكى كانما لا يسطع الكافرون اي انما يصدر فلا حرم في المقرون بها
الكاف كافة للفاعل وبها للمصدر نحو كما ارسلنا فيكم الاية قال
الاخفش اي لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني وعوضا في
قولهم واذكره كما هداكم واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص
موضع العام اذ المذكور والهداية بشر كان لكن الاحسان مختلف
في الاصل عبارة واحسن كما احسن الله اليك والكاف تشبيه ثم
عدل عن ذلك لاعلام بخصوصية المشبه وادعاء كونه في الاتم من
ان ما مصدرية قاله جماعة وهو الحق وزعم الزمخشري وابن عطية
غيرها انها كافة وفيه اخراج الكاف عما وضعت له من الجر لغير مقتض و
اختلف في نحو قوله وظبي كما جلنا وانت كما علمت حيث تنظر فقال الفارسي الاصل كما تعلمه فحذف الياء وقال ابن مالك

هذا كلف بل هو كاذ التقليل وآه الكافة ونصب الفعل بها كما يكف
في العوض وزعم ابو محمد الاسود وكتابه السني ان هذه الاداة ان ايا على
حرف هذا الذي وان الصواب فيما اذا اجئت فانخ طرفه يمينك غير شمالك
يصيبوا الصواب الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون وان يضم
قوله كيف اصبحت فقال كخير اي صحيح خير قبوله كونك انت ان المعنى على
ما انت عليه والخبر يدل في هذا المثال ما عاريت هذا وهو ساكن
وانت مبتدأ حذف خبره وانما ضم وانت خبر حذف مبتدأ
اي كالذي هو انت وقد فصل بذلك في قوله تم اجعلنا الهاكما
ثم الجهة اي كالذي هو ثم آلهة الرابع ان ما زيدت سلفاها والكاف بعض
جارة كافي قوله ونصرهم مولانا ونعم انه كما الناس مجروم عليه بحاق
وانت ضمير رفع ابنت عن الجر بها كما في قولهم ما انا كانت المعنى كوني
يستقبل ما لا تفعل فيما مضى والبيان ما كانه وانت مبتدأ حذف
خبره اي عليه او كاين وقد قيل ان الكاف هنا اسم بمعنى مثل وزعم ابو
الحسن ان الكاف كاف جر دخلت على ما وهو قول ضعيف جدا
كما الشتاء ان والرجل الحليم وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما
سيف عمرو لم تخزه ضرائبه واما يصح الاستدلال به هما اذا لم يثبت
ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية الثاني ان ما كافة ايضا وان فاعل
ولا اصل كما كلم حذف فانفصل الضمير وهذا بعيد جدا الثالث
ان ما على هذين القولين مصدرية نحو نفع كما يجد الجوع الكثير اصفر
المعنى فيكون نعتا لمصدر او حالا اي نفعا مثل نفع او مثلا نفع وبحملها قوله تم
كما بدانا اول خلق نعيد فان قدرته نعتا لمصدر فهو لما مقوله المصدر

اى نعيدها وخلقا اعادة مثلما بدأناه او نطوى اى نفعل هذا
الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل وان قدرته حالا فذا اعادة
نعيده اى نعيد كما كنا الذى بدأناه ونقع كل كذلك ايم كذلك ان
قلت فكيف اجتمعت مع مثل فى قولهم وقال الذين لا يعلمون لولا
يكلمنا الله او تاتينا آية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم فى المعنى ثبت
لصدره قال المحذوف كذا ان كذلك نصب لا يتعدى عامل واحد
لشيئين بحق واحد لا يقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل توكيدا
كذلك لانه ابين منه كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد بفعل كذا
توكيدا لذلك ولا خبرا لمحذوف بتقدير الامر كذلك لما يرد الامر
من صلح ارتباط ما بعد بما قبل قلت مثل بدل من الكاف او بيان او نعت
يعلمون اى لا يعلمون امتنا واليهود والنصارى مثل مبتدا لها
فمثل لا يفعل كذا او نصب بقال او الكاف مبتدا العايد محذوف
اى قاله ورد ابن الشجرى ذلك عليهم بان قال قد استوفى مفعوله
وهو مثل وليس شيئا لان مثل ح مفعول مطلق اى مقولا كقولهم
والضمير المقدر مفعوله لقال المباشرة وذلك اذا اتصلت بما
فى نحو سلم كما تدخل وصلا كما يدخل الوقت ذكر ابن الحباز فى الهاء
وابو سعيد السيرافى وغيرهما وهو غريب جدا اللام التوكيد وقال
الزاى هى ليس الخبر شيء قال الاكثرون التقدير ليس شيء مثل اذ لو لم
يقدر زايدة صار المعنى ليس شيء مثل مثل فيلزم المحال وهو اثبات
المثل وانا زيدت توكيد نفى المثل لان زيادة الحرف غير معهودة
انجلونا نيا قال ابن جنى ولانهم اذا ابانوا فى نفى الفعل عن احد قالوا

مثل لا يفعل كذا يريدون هذا غاهل التنزه عن ذاته ولكنهم اذا نفوه
عن من هو على بعض او صافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف فى الله
غير زايدة لم اختلف فقيل الزايد مثل كما زيدت مثل فى فان اشهدوا
ما استتم به قالوا وانا زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير الذى هو
والفرق بزيادة احدهما والمعنى الفرق بزيادة الاسم لزيادة الاسم
لم تثبت واما مثل ما استتم به فقد اشهد للفاصل بزيادة مثل فيما قرأه
ابن عباس بما استتم به وقد تقدم قراءة الجماعة على زيادة الباء
المفعول المطلق اى ايمانا مثل ايمانكم بما اى بالله سبحانه او بمحمد عليه
الصلوة والسلام او بالقرآن وقيل مثل للقرآن وما للتوبيخ اى فان
اسلموا بكتابكم كما استتم بكتابهم وقد اتوا بالآية الاولى فقد ثالث وهو ابلغ
ومثلا لا زايدة منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة
وقيل الكاف اسم مكان مثل كما حكوه ذلك من قال فضربة زيد مثل الحصف
قالوه واما الكاف لا حيز الجار فزاد فمثل فلا يقع كذلك
والمحققون الا فى الضرورة كقوله يظهر كن كابن المنهم وقال
منهم الاخفش والفارسى يجوز فى الاختيار وهو زيد فى كلامه
ان تكون الكاف فى موضع رفع والاسم محذوفا ما لا اضافة ويقع مثل
هذا فى كتب المعربين كثيرا لان الدهشرى شافا نفع فيدان الضمير يليه
الكاف من كهيئة الطير اى فانفخ فى الشيء المماثل فيصير كسايل
الطير انتهى وقع مثل ذلك فى كلام غيره ولو كان كما زعموا
لم يقع فى كلام مثل مررت بكما لاستلزامه تعيين المعرفة فى موضعين
احدهما ان يكون زايدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وان لم

يقول كتاج جم يضم ضمه ومد ويسكن ثانيه وقد يخفف
يقال ديباج وديباج بما يقرأ من الكتب وقيسه
نقل وهو الف الصور والاشكال والنقوش وجمع جاء
بتشديد الياء لجمع الجمع والهاء دخلت للفارق بينهم
والله اعلم

ان يقع على المخصوص بالمدح كقوله مايحسن وما يجاز جمعا فهو
الذي كالمبتدأ والخبر صاعلا ما لابن مالك ثم اجازته ان يكون
مضافا ومضافا اليه مثل اضمار سمتا كما في قراءة بعضهم تاما على
الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وبما ايات
كلا تؤتيني فيحتمل ان الكاف من حرفان اكدا وقبلها بنيا بما كما
لا الفا بهم ابدا وآ، وان يكونا اسمين اكد بهما واولهما بنيا بها و
ان يكون الاول حرفا والثاني اسما واما الكاف من غيرك فان
مضمر منصوب المحل مجرور اللفظ وقد علت ربك وحرف معنى لا محل له
ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو ذلك وتلك
والضمير المنفصل المنصوب في قولهم اياك واياكما ونحوهما هو
الصحيح وبعض اسماء الافعال نحو حيهلك وريدك وبلحاجك
ولا ترأيت بمعنى اخبرني عن رأيتك هذا الذي كرمت على فالتاء
فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه
مكسوف ذلك الفرعال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة
للمسند اليه وريده حجة الاستغناء عن الكاف وانها لم تقع قط مرفوعة
وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول وعليه ان يصح الاقتصار
على المنصوب في نحو ارأيتك زيدا ما صنع لانه المفعول الثاني والكاف
الفاعل لا تتم عنده فلا يجوز الاقتصار عليه واما ارأيتك هذا الذي
كرمت على فالمفعول الثاني محذوف اي لم كرمته على وانا غير مسلم وقد
يلحق الفاظا افرشذة وهل محل ذلك الخطاب قوله لسان لسوء
يتعلقها الينا وحيث وما عينت ان قضيا البلا يلزم الاخبار

اسم العين بالمصدر فيحتمل كون ان وصلتها بدلا من الكاف اذا
سدت المفعولين كقراءة عمر ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم
بالخطاب على تقدير وجه ان يكون اسما مضمرا بين كيف
كيف تخوفون الرسل وما يكون مثلكم نظل فيها سبطر الله
كيف فعلت الفا وكما ان بعضهم حوا فعل يريد به صوف الفا ان يكون
بمنزلة لام التعليل حتى يعمل وهي الداخلة على ما آلا استفهامية
كقولهم في السؤال عن العلة لما كمم يعني لم وعلى المصدر به كقولهم اذا
انت لم تنفع فضر فانا يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل انما دل على
ان المصدر به مضمر نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت النصب بان
ان تكون بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تأسوا
ويؤيد صحة حلولها ان عملها وانها لو كانت حرف تعليل لدخل
عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كي لا
يكون دولة بين الاغنياء اذا قدرت اللام قبلها فان لم تقدر فهي
تعليلية جاءت ويجيء احتمالان بعدها ومثله في الاحتمالين قوله
اردت لكما ان تطيرا بقربتي فكي لما تعليلية ثم كذلك للام او مصدرية
ثم كذلك بان ولا يظهر ان بعدك الا في الضرورة كقوله فقالت اكل
الناس صرت ما غنا السائلك كيما ان تغر وتخدعا وهو لا يختص ان
كجازة واما ان الناصبة بعدها بان ظاهرة او مضمرة ويريد بنحو
الكما تاسوا فان نزعم ان كما كيد للام كقوله ولا لما بهم ابدا دواء
ريد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين انها
ناصبة واما ويريد به قولهم كيمه يقولون لم وقولهم حاقرفا وقد

نا ترك لبصر ضوءها او اخرجت كعلى وهو في البيت اخلاه
لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان
الاصل في تفعل ماذا او يلزمهم كثرة الحذف واخراجها الاستفهام
عن الصدر وحذف الفها وغير الجر بحذف الفعل المنصوب
مع بقاء عامله المنصب كلا ذلك لم يثبت ثم رفع في صحيح البخاري
في تفسير وجوه يومئذ ناضرة فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا
اي كيما يسجد وهو ضرب جدا لا يحتمل القاس عليه اذا
قد اجتمعت لكم مع النصب بان نضرة وجوز ابن سعيد
كون المضمرة ولا قال ولا الا ان اكون في على النصب غيرها
نهى اقوى على النحو زفيها بان تعلم مضمرة كم على وجه بين ضعيفة
بمعنى كثيرا استفهامية بمعنى اي عدد وبينة كان في خمسين
الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم الصدر
واما قول بعضهم في الم يروكم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم
لا يرجعون ابدا ان وصلتها ان كم فرع ودلان عاملا البدل هو
عامل المبدل منه فان قدر عاملا المبدل منه يروا كم لم يصح لها الصدر
فلا يعمل فيما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط له في اللفظ على
البدل والصواب ان كم مفعول لاهلكنا والجملة اما معلق عنها يروا
على انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها مفعول لاجلها تاما
مفرضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان وصلتها و
كل قولا ان عصفورا في ايام بهدلتهم اهلكنا ان كم فاعل وقد
بان لها الصدر وقولا ان ذلك جاء على لغة من يجيز حكاها الاخفش

من بعضهم انه يقول ملكت كم عبد فخرجها عن الصدر خطاء
عظيم اذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة الرديئة لان الذي
اسمها الله سبحانه وضعيف العلماء والهدى والدليل عليه الفعلاء
جلدكم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جلدا اما مطلقا او بشرط
كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد
وحقق ابو البقاء كونه ضعيفا لاهلاك المفهوم من الجملة وليس هذا
من المواضع التي يعود فيها الضمير على المتأخر وافترقا ان في خمسة
امور الاول ان الكلام مع الخبر يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه
مع الاستفهام الثاني ان المتكلم بالخبر لا يستدعي من مخاطبه جوابا
لانه مخبر والمتكلم بالاستفهام بخلافه لانه مستخبر الثالث ان
الاسم البدل من الخبر لا يقترن بالهمزة بخلاف البدل من الاستفهام
نحو الخبرية كم عبيدا ملكت اثلثين ام مائة الرابع ان تمييز الخبرية مفردا ويجوز تقديمه كم
عبدا ملكت وكم عبيد ملكت فالكم ملوكا وملككم ونعيم سوقنا
وفالا الفريد قد كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت علي عشاري
ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين الخامس ان
تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب لا يجوز جره
مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج واخرين بشرطان
يقدم كم بحرف جر فيجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير الجر
خلافا لبعضهم وهو بين مضمرة وجوبا الا بالاضافة خلافا
للزجاج وتخصوا ان لا يجر تمييزها اقوالا الجواز والمنع والتفصيل

فان جررت على لفظ جر فلكم وجهان الاشتراك جاز وان لم تقدم
قوم ان لغة تميم جواز نصب تميز كم الخبرية اذا كان مفردا وفي
هذا الفرزدق فكم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعس على عشائنا
بالمخفف على جر قبا سرة تميز كم الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية
على تقديرها استفهاما تهكما على اخر فرزدق بعده عائك وخالا لك
التي كن يجدن فقد نسيته وعليها فكم بيت اخبر فرزدق وجلوبا فرد
الضمير الا على لفظ كم وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه
قد وصف بالك وبعده آه محذوف مدلول عليها بالمذكور اي ... ليس
المراد تخصيص الحالة بوصفها بالقبح كما حذف لدلالة ما قبله
عليها بل المراد استدلالا عليها بذلك الاولى واخبر قد حذف ولا بد من تقدير
قد حلبن اخرى لان الخبر بعد فاء الجزاء سيما وقد لفظا ومعنى
تظيره زيد وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرفية ومصدرية
التمييز محذوف اي كم وقت اجلبة او اسم مركب من كاف التشبيه
وما التي للتهيئة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان النون لما كانت
في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا لم يجز في المصحف نونا ومن
وقف عليها بحذف احتج بكم في الاصل وهو الحذف في الوقف كما في
كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم
التصدير وافادة التكثير بارة وهو الغالب نحو وكاين من نبي
قاتل معه ربيون كثير الاستفهام اخرى وهو نادر لم يثبته الا
ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدل عليه بقول ابي بن
كعب لابن مسعود كاين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين

فما فيها فخمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيط على الصحيح خلافا لمن
زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها للدخول الجار عليها
وسكنت ميمها للتخفيف لئلا توالي الكلمتان بالتركيب الثاني ان مميزها مجرور
غالبا حتى زعم ابن عصفور ان ذلك لازم قال وربما سمع
وكاين رجلا رأيت زعم ذلك يونس وكاين قد اتاني رجلا ان الكثير
الصرف لا يخالفون به الا ما جاء من الغائب قوله تم وكاين
بمعنى كم خبرية وكاين مرادفة وبمن التبعيضية قوله أهم الباس منا
فكاين آبائهم بيسر مفقر قوله وكاين لنا فضلا عليكم ومنة
قديما ولا تدرون ما من المنوم لا تقع استفهامية عند الجمهور
وقد مضى الرد بها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور
اجازا بكاين بهذا الثوب الخامس ان خبرها لا يقع مفردا كذا قرره
الشارح المحقق وجاء ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف
التشبيه وما الاشارية كقولك رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا وقوله
وأسلمني الزمان كذا فلا عرب ولا عجم ويدخل عليها همزة التسوية كقولك
سواء علي اقمت ام كذا فلا عرب ولا عجم السادس ان تكون كلمة واحدة مركبة من كاف التشبيه
وما اهكذا عرشك الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كاف التشبيه وما
بمعنى غير بعده كقولك ايتني بمثل ما بكان كذا وكذا
ويجوز فيه بالجر جاز ان تنصب ما اجتماعا عرفوكما جاء في الحديث
انه يرى للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا نصبت كذا وكذا الثالث
ان تكون كلمة واحدة مركبة كليا بمعنى العدد فوق فوق كما تقول في
امور اربعة التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها
في ثمانية امور احدها انها ليس لها الصدر وتقول قبضت كذا وكذا درهما

الثانى ان تميزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا مانع
حلافا للكوفيين اجازوا فى غير كل ولا عطف ان يكذا ثوبا
وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح والبدا اتفاقا فهما وهو انه
يلزم بقول القائل له عندى كذا درهما اية وبقوله كذا درهم
وبقوله كذا كذا درهما احد عشر بقوله كذا وكذا درهما احد
عشر بن حملا على المحقق من نظائره من العدد الصريح وتقديم
على هذه التفاصيل غير سائغ اذ الاضافة البدل والاخصل الاكثر
والبيانى وابن عصفور وهم ابن السيد فقالوا اتفاقا النحويين على
اجازة ما اجازه البدليون وذكر ابن مالك انها لا تستعمل غالبا الا
معطوفا عليها كقوله عد النقش ثم بعد نقش كذا وكذا والعطف
يدل على المغايرة ورجح ابن عصفور انهم يقولوا له كذا درهما
كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل لا مركبة عند
تعطيبن كما فى التنبيه والثانية قالوا ما شددت لامها التقوية
المعنى لدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هى مبطلة وهى
عند سيبويه والخليل والبرد والزجاج واكثر البصريين حرف جر
الدفع والزجر لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يكبون بابا
الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال الجاجرمى متى سمعت كلا
فى سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد اكثر
نازلة فلان بمكة لان اكثر القصص التى جاءت بها وفيه نظر لان لزوم المكية
انما يكون عند اختصاص القصة بها لا مع غلبته فيها يقع لا شك الى
عشق سابق ثم لا يظهر معنى لزجرهم كلا المسبوقة بجملة اى سورة كذا

ركبكن يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا بيانه وهو ان المعنى
انتهى عن تكذيبك الايمان بالنشورية اى صورة شاء الله وبالبعث وزاجر
وعن الجهل بالقرآن تصغاره ثم يتقدم فى الآية التى حكاية ذلك
من احد واطول الفصل فى الثانية بين كلا وذكر المجلة بالبعث فان
اولها نزل خمس اربعات من اول سورة العلق ثم نزل كلا ان الانسان ليطغى
مجاورت فى اثناء الكلام والوارد منها فى التنزيل ثلاثة وثلثون موضعا
كلها فى النصف الاخير من المفصل اى الكسائى وابو حاتم وبين وافقهما
معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزاده وافقها معنى ثانيا يصح عليه
ان يوقف دونها وجعلوا بها ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على
ثلاثة اقوال احدها للكسائى وشاذة قالوا يكون بمعنى حقا والثانى
لابو حاتم وشاذة ايضا قالوا يكون بمعنى الا الاستفتاحية والثالث للفر
بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا يكون حرف جواب بمنزلة اى
نعم وحملوا عليه كلا والقرآن فقالوا معناه اى والقرآن وحمله ابو حاتم عند
اول من قولها لانه اكثر اطرادا فان قول النضر انا وايتى
المصحف واشعارا على ما سيأتى وقول الكسائى لا يتأتى على كلا ان
الجار كلا ان كذا ان الابرار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان
ان تكسر بعد الا استفتاحية حتما ولا يعد حقا ولا بعد ان بعضها
ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم واما قول سيبويه ان كلا
على اول الكسائى اسم اذا كانت بمعنى حقا فبعيد لان اشتراك اللفظ
بين الاسمية والحرفية قليل فهو خلاف الاصل ويحوج المكلف عند
علة لبنائها والاصل الاشتقاق واذا صلح الموضع للردع لغير جاز ان

فيها والابتداء بها على اختلاف التقديرين والارجح حملها على
الوصل لانه الغالب فيها وذلك عند اطلع الغيب انما تعذ من
عبدا كلا سيكفرون بعبادتهم ومن دونه الله ليكونوا
لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا الرضع او الاستقبال
عز نزيا اي جعلوني اعلى اصنامهم فيما تركت كلا انها كلا لارتها كلا
بمعنى حقا لما كسرت عزى ان ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد لا للردع
لانها بعد المعد كما يقال اكرمك فلانا فيقول نعم ويحتمل ان يكون
انا المذكورون قالوا كلا ان حقا وذلك لكسرات ولان نعم يعد الخبر
للتصديق وقد يضع كونها للذم جريا على وفاق ما هي الا ذكرى للتبكير كلا و
القمر اذ ليس فيها ما يصح رده وقول الطبري وجاز انما انزلت
عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر فاما بعضهم الموءدة اثنين والناقيم
بعد عشر فتزيد كلا زجر اي قوله تعالى ان تقدم في ان
قرنى كلا سيكفرون بعبادتهم بالشرك اما على انه مصدر كالذاريا
اي كفوا في عواهم وانقطعوا او من الكل وهو الثقل او حمل كلا و
جوز الزمخشري كونه حرف الردع تون كما في سلاسلا ورده ابو حيان
بان ذلك انما يصح في سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع به الى
اصله لتناسب وعلى لغة من يصرف كل ينصرف مطلقا او بشرط كونه
منادى او معاملا تراه وليس التوجيه منحصرا في الزمخشري كما زعم
حتى يكون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيدة في الوصل لا يقال انه يدل
عليه الوقف وجزم بهذا الوجه قوم ايضا وفي قراءة بعضهم بل الليل اذا
يسر بالتنوين وهذا القراءة مصححة للتاويل في كلا اذا الفجر ليس اصل التنوين

كان

هو فركب هذا كما تقدم حتى ابو علي بن هشام وابن الحاجب
عليه فيسركب قالوا والاصل فكان زيدا السمان زيدا كاسمه فهم
هو الشبه انما ما به تختص هو ان الاصل الجامد ثم قال الزجاج
ابن جني وابو البقاء هو جامد كان جني هو فعل ناقص بمعنى لم يزل
المرضع الذي يستغني فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لان الكلام
بدونه ولا هو زائد لانه افاد قبل التركيب فليس فيه بعد من زوال المعنى
الذي كان قبل لا يقال انما اراد الزجاج ان الجار والمجرور
التعلق قدر الكون هنا اصلا بنزلة المثل فلم يقدر له عامل مرضيا
فقد يستدل به على ان قدر له خبرا لم يتعلق به قط والمعنى
اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كان وكان الاكرام
لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة
وغير نظراً لان ذلك انما هو بالتركيب الذي حصل له التركيب الطارئ عليه
الاستاذ ابي الخطر يمتنع ان يكون ان يدخل انها بسيطة وهو قول
بعضهم وبه شرح الاصباح لابن الخباز وذهب جماعة الى ان فتح همزتها
لطرو الحرف التركيب لانها حروف المكاني كما قالوا والفتح والاكثار
الكلام غير تام والاجماع على انه تام انتهى وقد يقال ان الزجاج يريد
انها قد ذكرت الكاف اربعة معان الخ وهو الذي عليها والمتفق عليه
التشبيه وهذا المعنى المخلف الجوهري لكان ورسم حاجة منهم ابن السيد
لا يكون لها اذا كان خبرها اسما جامدا غير كان زيدا اسد فلا كان
زيدا قايم لان في الدار وعندنا وعوم فانها في ذلك كله للمعنى
المشكل والمعنى وقد ذكرنا وجوه ابن الانباري عليه كما تقدم

نصبا على الحال عند سيبويه والفراء وجوز الكوفيون والفراء جر المثنى
عليا فاصبح بلد كذا مشعرا كان الارض ليس بها هشام الا
الا شعرا فلا تكون تشبيه لانه ليس الارض حقيقة ان قيل فاذا
كانت للتحقيق فاين جاء معنى التقليل قلت من جهة ان الكلام
في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر وصار التقدير كأن قائلا
اثنا له شيء عظيم واجيب بوجه احدها ان المراد بالظرف الكون
في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى اذا كان ضيفا ان لا يقدر على
كذا ح وعن هشام فيه لانها كالغيث الثاني ان يحمل ان هشاما
تخلف عن سند فسده فكانه لم يات الثالث ان الكاف والمثل
ان للتوكيد بهما كلتان لا كلمة واحدة ونظيره ويكأنه لا يفلح
الكافرون او اجيب بعدم انفلاح الكافرين في الواقع الغير قائلة
الكون فيها وجعل اعيانا كانه قال اشاهد بقلبي وكأنه يقول
بالعيان لكن والا خرة لم تزل وقيل اشير بها الى كافر بعينه فقيل
في جواب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف خطاب كالتي في ذلك
كاة وقال بعضهم الكاف اسم كان وفي الحال اقوال احدها مضاف كما
في مثل وانشدوا لا حذف فيها بل هي بالقياس تكون للتعليل
والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وما موصولة او نكرة وضمير الخافض
الكاف والهاء في كأنه وكأن كأنا ان كان من اصل الكلام ما وانا
زائدة في الخبر وقال ابن عمرون المتصل كأنا اسمها والظرف خبرها
والجملة بعدها حال والدليل قولهم كأنك انت زيدا وقولهم
رأيته جسما ولم تكن ثم تحذف الواو وهذه الحال ثم تقدم الواو

هذه الجوارح كان المكلف مخيرا فيه وانما قدرنا المضاف
لان السؤال عن افعال الجوارح لا عن انفسها وانما لم يقدر ضمير
كان راجعا الكل لان الاجتزاء استقلالا عن غيره يكون من مستدل
كما توهم بعضهم وبه وان الفاعل وان تعدد لا يتعدد بالعدد على ما
وان اقتضاه مفاهيم فجعل اجيبها القسم وليست خبرا عن كل فيهما
راجع لمن لا كل ومن سماها الجمع وان قطعت عن الاضافة لفظا
فقال ابن جبان يجوز بل ما فالمعنى كل واحد منهم على انفراده
اخذنا بدينه وبراءات الخبر بعد كل كانوا ظالمين والصواب
ان المعنى يكون مفردا نكرة فيجب افراده كما لو صرح بالمفرد وكل
جمعا معرفا فيجب الجمع وان كانت العرفة لو ذكرت لوجب افرادها لكن
نسلم ذلك فيها على حال الحذف وهما قالوا بعض كل يجوز على شاذ
كل آمن بالله كل قد علم صلوته وتسبيحه اذا التقدير كل احد من الثقلين
نحو كل قائمون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين وكل انا اتيناه
اي كلهم سلبا لا ولى قال الطيبي اذا وضعت كل في حيز النفي كان
النفي موجها الى الشمول خاصة وافاد بجموعين بدون الفعل المعطوف
كقولك ما جاءني كل القوم ولم اعتد كل الدراهم وكل الدراهم لم اخذه فقد
ما كل ما رأى الفتية يدعوا الى رشد وقوله في المتن بدة اي وان
انتفى حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله عليه السلام لما قال له
ذو اليدين اقصرت ام نسيت لم تقصر الصلوة ولا ذلك لم يكن فقال
ايها المتكلم هذا صحيت ام اخذ ذيا كلهم فقد دل
على قولهم في القسم الاتية قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور

اخره تحرك الجار بالاشتغال السن

وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بعض كتبهما بالفرق في
المعنى بين رفع كل ونصبه وجر الشلوبين على ان العامل في غير
ان بينهما فرقا والحق ما قاله الطيبي وغيره من كلا ان الاولى
المفهوم اما يقرأ عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود
دل الدليل على تحريم الاحتيال لاسقاط الفرض بطلقا الزكاة نحو كلما
سنها من غير رية قالوا منصوبة على الظرفية باتفاق وبنا
سبها الفعل الذي صحوا في المعنى بشرقا لوا في الاية وجاز الفصل
من جهة ان ما نائبة محمولة لوجهين احدهما ان يكون حرفا مصدريا
والجملة بعده صلته فلا محل لها والاصل كل وقت رزقنا ثمرة
عن معنى المصدر بها والفعل ثم اخبا عن الزمان اي كل وقت رزق
كما اشير عند المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم والثاني ان
يكون اسما نكرة بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا الى تقدير وقت قبل
بعده في موضع خفض على الصفة فيحتاج الى تقدير عايد
منها اي كل وقت رزقناه وبهذا الوجه يبعد عن الحذف
عايد الصفة وجر لم يرد سعيدها بشيء من اشباه هذا التركيب
ومن هنا ضعف قول الجلبي الحنفي خلافا لمن توهم ان ما اسم
والاصل ما قدمته القيام الذي قدمته وقوله فان كنتم الرجال ان ابا
موصوله والمعنى ايمن هو الرجال ان هذين العايدين لم يلفظ
بهما قط وهو مبعد عند كما يعلم لقول سيبويه كثر ما جاء هذا
وضربت زيدا كثيرا ان طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر
محذوفا اي ضربته وضربته اي السير والضرب ان قلت فقد الحال

ولا استبعاد لأن الفرع وإن يقوى قد لا يبلغ هو وزيادته هي كلمة واحدة
شذ بها بالقيام المحذوف فوجب لذلك أن فيها شذوذا في آخر
احلاق ما على الواحد ابن يعقوب وصنف المفرد المرفوع بالابتداء مع
والوجه الأول وإن كان كلا الماضي بعدها على كلا هو عليه ملاحظ
غير مختص واحد وإن كلا دون كلتا لا يشعر بهم جمعوا وإن ما الصدقة
الثوقية شرط من حيث المعنى فإن هذا المعنى إن جاز أحدهما مرتبة
على الآخر وإن لا يجوز أن يكون خبر جملة منها في ما
تفعل أفعل الأمر بن لك كلما مات فلان حمل عليها أداة العموم
وإنما لأنه بمعنى الزمان على الأصح وإذا قلت كلما استك
فإن زيدا نحو عبدي عن كلما منصوبا بإذا على الظرفية ولكن أجمعها
محذوف مدلول عليه بجر كما ذكر في الجواب ليس أحد الأمرين
بعد الفاء وإن وإذا الشكل فإن على أن مصنوع وإلا فلا الأبدي
أن كلا في ذلك مرفوع بالابتداء وإن جملة الشرط والجواب
خبر عن المعنى الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو كل رجل يأتيني
فله درهم وفقد في الكلام حذف ضمير إذ كلا اسم مبتدأ
فيه فإن زيدا نحو عبدي عن تعود إلى بعض المقدم من صوفها والخبر
بمستدأ قال أبو حيان وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع كل فإن ذلك
الا منصوبة ثم تلا الآيات الذاكرة وأشد قوله وقد كلا استك
كما شئت كما كنت محمدي أو تستريحي وليس هذا قاطعا لجواز
ليس فيه ما منع من العود كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنى المعنى
مضافا فإن أبدا لفظا ومعنى إذ كلمة واحدة معرفة للاستغراق

إما بالحقيقة والتصيير نحو كلا الجنيين ونحو أحدهما أو كلاهما
إن بالحقيقة وإلا شترك بين كلا وإن باشتراك بين الاثنين
والجماعة أو المجاز كما مر إن للدين والتصيير بينهما كون كلا ذلك
وجه وقيل وإن ذلك حقيقة في أي أحدهما أشيرها الإثنتين على
معنى وكلا ما ذكر على حدتها في قولك تصالى لا فارس ولا كبر
عمان بن ذلك وقولنا كلمة واحدة احتراز من قولها
كلا ابن وخليط واجدين عندنا ما عند ضرورة وإجازة
ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو كلا وكلا ما
لا كل محسنان وإجازة الكوفيين إضافتها إلى النكرة المختص نحو
كلا رجلين عندك محسنان فإن رجلين قد يختصا بوصفها بالمعرفة
وحكى كلا جاريتين عندك مقطوعتي عنها أي تاركة للغزل
ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو كلا الجنتين آتت
أكلها وتراعاة معناهما وهو قليل يراعاتهما في قوله كلاهما
حين جد الجري بينهما كما تلاقيا وفي وصلا بين
لذلك يقول الأسود من يعفر أن المنية والحتوف كلاهما
يوفي المخارة يرتمان سواد وليس تعيين الجواز أكثر رقيا
خبرا عن المنية والحتوف ويكون ما بينهما اعتراضا
ثم الصواب شاهده كلاهما قوله في الجاريتين لا يقال إن
المنية توفي نفسها وقد سلمت قديما عن قول القائل زيد
كلاهما قائم وكلاهما قاعد لأن ابتداء الصواب لكنه إن قد كلاهما
قولا فيقال لأن لا خبر عن زيد بعد خبر وإن قد يتبدل ظرفها

والمختار الاول وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا عرفانا
قبل كلها قيل فايما ان اوكلاهما قالوجهان ويتعين الاول
اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه وكل منهما وقوله
كلانا غني عن تحبيبه حياشة ونحن اذا منا اشتقنا ازدنا
كيف ويقال فيه كما يقال اين سوء حمل قال الاخفش يحتمل ان يكون
سلم وما شئون اقتلكم ولقد الهيجا تضطرم وهو اسم كان
الجار عليه بدلا وبيانا قولهم على كيف تبيع الاحمرين
ولا يجاب الا باسم الفرع سند نحو كيف انت اصحيح ام
سقيم والاخبار بوضع ما شرع الفصل فنحو كيد كنت
فيها اصابك اشفت الحرقة وعما شرعة الفصل انه لا يعمل
ويستعمل على وجهين احدهما ان يكون شرطا فيقتضي فعلين
يتفق اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا
يجوز كيف تجلس اذهب اتفاقا ولا كيف تجلس اجلس الجزم
عند البصريين لانه مقدر بما لخلوها لاداة وان الشرط يوجب
موافقة جوابها الشرط لفظا كالامر وقيل يجوز خلافا والمبرد
قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومن
ورودها شرطا ينفق كيف شاء يصنع كما في
الاية اي كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف
يشاء وهو ايضا في ذلك كل محذوف لدلالة ما قبلها
وهذا يشكل على اطلاق قولهم ان جوابها يجب مماثلته
لشرطها والثاني وهو الغالب فيها ان يكون استفهاما

اما حقيقيا نحو كيف زيدا وغيره نحو كيف تكفرون
بالله الاية فاذا خرج مخرج التعجب يقع خبرا لا يستغنى
نحو كيف انت وكيف كنت وعند كيف ظننت زيدا وكيف اظنه
فرسك لان ثاني مفعولي ظن في الثالث مضمونا اعلم خبرا
في الاصل وحالا قبل يا يستغنى نحو كيف جاء زيدا وعلى اي
حالة جاء زيد تحتمل اني انتفانا في هذا المرجع مفعولا مطلقا
ايضا وان شئت فعلت اذا المعنى اي فعل فعل ربك
ولا يقيد فيه ان يكون حالا من الفاعل وشذ كيف اذا جئنا
من كل امة بشهيد اي فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد
يصنعون ثم حذف عاملها ثم جر عنها وعن اذا كما قبل ولا يظهر
ان بقية بين كيف واذا ويقدر اذا اضافية عن معنى الشرط
واما كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم
كذا وكذا فكيف حال من عهد اما على ان يكون تامة اي
ثابتة وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير
الجمع وعن سيبويه ان كيف ظرف ومن المبرد انها لا تكون
غير ظرف وربتوا على هذا الخلاف اوجها احدها ان موضعها
عند سيبويه نصب ابدا وعندها رفع مع المبتدا ونصب مع غيره
الثاني ان تقديرها عند سيبويه في اي حال وعلى اي حالك
عندها تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف
جاء زيد اكما جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه
ان بقي على خبر ونحوه وعندهما قالا يريد وقد قيل ان كيف اصحيح خبر مبتدا محذوف

الثاني على خبر ان فانه جائز وبقي عليه فان اجيب على المعنى دون اللفظ فيما صحيحا ومقيما وعندها على السكون فما الذي ذكر ما معناه لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست من اسماء الاماكن ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال اكون اشبهت الاحوال العامة حيث تفسر بها لانها في قولك الحمار والجرير واسم القرد يطرد عليها جاز انتهى وهو حسن وتؤيده الاجماع على انه يقال في الدار كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا تبتدأ المرفوع من المنصوب فوله تعالى فلا ينظرون الى الا كيف خلقت لا تكون كيف بدلا من الابل لان دخول الجار كما كيف شاذ على انه لم يسمع في الخبر الا في على وان الى متعلقا بما قبلها فيلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله وهو ممتنع لان الجملة بعد ان تصير خبرا تبطل وان كانت محكية بما بعدها على الحال وفي النظر متعلق بما وهي وما بعدها بدل اشتمال والمعنى الا الابل كيفية خلقها وتدام قوله تعالى كيف مد الظل ومثلها في البيت الحال فيها كيف من اسم مفرد قوله الم تكن الحاجات من همك بالمدينة حاجة او بالشام اخرى كيف يلتقيان الم تكن هاتين الحاجتين تمنعان النظير ستلزمهم فرض ان كيف تأتي عاطفة وزعم ذلك جماعة منهم ذكره في كتاب الحلل وانشد عليه اذا قال الدراهلات ما هي فكيف الاذن فكيف الحمل وهذا خطأ لانه انما يلتبس بها اذا وقعت انما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاب مجرور باضافة بيت عند هذا على كيف حال الاب على حد قراءة ابن جماز واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بجر الارحام على الاضمار هذا يقتضي ان كيف الجواز على الاضافة فيتعين ان الجار والمجرور بدل من المحل المنصوب بالعطف على الظرف المحكي بين العاطف والمعطوف لاعادة العامل بحكم

قوله الاسم المفرد ثلثة اقسام عامل للجر وعامل للجر وغير عامل ولا يرد في القسمة ان الاول عامل للنصب ايضا لان الكوفيين وبعض البصريين قالوا العامل للجر مكتسب مع كلا ظاهر نحو مررت بزيد وتعبر بالاسم المستغنيات العوامل فيما يفتقر نحو الله ويا قوله بعضها بالجر فانه بعضها على ما ذكر من الاتباع وعطف وحده مع كلا مضمر نحو ولكم في القصاص حياة ومع اذا نحو واذا قلنا للملائكة اسجدوا لادم ومع الكاف نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان كان مستغنا فاما ان يكون مستغنا من ابتداء لا كان مستغنا فاما ان يكون مستغنا من ابتداء لا كان مستغنا فاما ان يكون مستغنا من ابتداء لا

وقد اسار بها ارجح حيث قوله ما ابقوى بالامس القوى واوسع ويستغنى قوله الى ان يكون مستغنا من ابتداء لا

لان حتى الجارة لا تدخل الا على الظاهر دون المضمر وقد ورد ذلك غير ياس في غير ياس ظلمت وانت ممدوحة وهذا الامر لك

اسابله فى ذلك البلد وقد روى الجواب بحذف ما واللام متعلقة
اى ليكونن كذا لاجلكم ولتشرن لتعنى عن السابع
وكبدا التى وهى الذاهلة والنطاق الاسم سمى به ما كان ابوها
يعلق بالحقوين مستند بن الى ما استد اليه الفعل المغرق
بالام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله
ليغفرلهم وبيتها اكثرهم لم يجر ذلك على ما ذهب اليه الكوفيون فانه
النحاس والفراء فى تسميتها لام النفى لان الجحد فى اللغة انكار ما
تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ويرد عليه قول سيبويه فى الكلام
ان اصل ما كان ان يفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة
لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى نحو ما زيد بقائم لان عندهم
انها حرف ايجاب وتوكيد وان لكن نصب والكان حارا
لم تعلق عندهم لشئ لزيادته فكيف وهو حرف ايجاب وجحد عند البصريين
ان الاصل ما كان فاسد اللفظ والمعنى فنصد التفويض من تعليله
ولهذا كان قولنا عاد لا لاذ لا تزيد ان ملاذ من اذ ان للعوض الاسمى
بامية الخ من لا تكنى لانه ينهى من السبب وعلى هذا فهو مما
حذف منه متعلق عجز بان المحذوف من النسبان
معترضة وجوابا لهم كثيرون الناس فى قولهم وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال فى قراءة غير الاسكائى بكسر اللام الاولى
وفتح الثانية انها لام الجحود وهو ظاهر لان النافى على هذا
غيرها ولم يرد لاختلاف ما علق كان يزول الذى يظهر
انها لام كى اى ان شأنهم وعند الله جزاء مكرهم وعقوبة

اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لان تزول
الامور العظام المشبهة فى عظمها الجبال كما تقول ما انتفع
بى فلان وان كان معدا للتوانل وقد يعدف كان قبل
لام الجحد كقول الشاعر ليغلب جمع قوم فقاوموه لاقوه
لقوله ضما كان جمع رئوف اى الدءاة فى الكهنة يعنى
البصريا الا لاذ فيها الناس موافقة الى غربان ريابك اوجها
كلجرى لاجل سعى والوعد والعاصل لما مضوا سنة التاسع
موافقة على الاستعلاء الحقيقى فيتوجه ان الاذ فان دعانا
لجسنه وظله الجميل وقوله لحق حريا الهدى وللام والجار
نحو ولا تساقط لها وان نحو قولهم لما بنته اشترى لهم
الاول وقال النحاس المعنى بسببهم قال ولا يعرف فى العربية
لهم بمعنى عليهم الا شهرا فقه فى نحو وضع للوان القسط
ليوم القيمة لا يعلمها الا هو وقولهم مضى لسبيله
قيل ومنه يا ليتنى قدمت لحياتى اى فى حياتى وقيل للعاجل
اى لاجل حياتى وقال الاخفش العاجلة ان يكون بمعنى عند
كقولهم لعشر خلون وجعل منه ابن جنى قراءة الحسن
بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم الثانى
الثانى موافقة بعد نحو ائتنى بعد غد لدلوك الشمس
فى الحديث صلى الظهر بنمرة اذا طلعت واطول ما رأيته قط
فلما تعرفها كان وما الطول اجتماع لزيت ليلة معا
الثالث موافقة مع قوله بعضهم واستدل عليه هذا البيت

الرابع موافقة من بخو بعت له صراحا وقل الخير لنا افضل
في القتال او اهناك دائم او بخو لكم يوم الفتح افضل الخامس
التبليغ وهي الجارة لاسم السامع القول الذي بمعناه بخو قلت له
زاد بت له وقرت له السادس موافقة عن بخو وقال الذين
كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن
وقال ابن مالك ويخرج هو لام التعليل وقيل لام التبليغ فانها
عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول لهم محذوفا
او قالوا الطائفة من المؤمنين لما سمعوا بالسلام طائفة اخرى
وحيث دخلت اللام على غير المسئول عنه فالسائل على بعض
ما ذكرناه بخو قالت اخريهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا
ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خيرا قوله الذين
تضار بالحسنا قل لوجهها حسد او بغضا انه لذو جم السابع
الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل بخو فالتقطه آل
فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله ما لبث ان قالوا
الوالدات سخالها كما الى الدهر يبقى المكارم وقوله
فان يكن الموت انفاهم فلسوف ما تلد الوالدة ومختل ربنا
انك اتيت فرعون وملأه زينة واموالا في الحياة الدنيا
ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعاء فيكون الفعل
مجزوما لا منصوبا ومثله في الدعاء ولا تزد الظالمين الا ضلالا
ويؤيده ان في احرف ابن ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم
فلا يؤمنوا الآية واكل المعربون دون بعضهم لام العاقبة

قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل بها وارد
على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه لم يكن داعيهم
الى التقاط الله لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان لما
كان نتيجة التقاطهم لموسى تربيته شبه الداعي الذي يفعل
الفعل لاجل ما اللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعيرت
يشبه الاسد الثامن القسم والنحو معا وتختص باسم الله
كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد التاسع التعجب المجرد
عن القسم ويتعلق في النداء كقوله يا لله ويا للعشب اذا
تعجبوا من كثرتهما وقوله يا لك من ليل كان نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم يا لك رجلا ما لما
وفي غير كقولهم لله دره فارسا والله انت وقوله تبا
وتعسا وافقارا وترويه فالله هذا الدهر كيف ترد العاشر
التعليلية ذكرها ابن مالك والكافيجي ومثاله في نحو
بقوله تعجب لاصرار بكر وليلى وفي الخلاصة وصل لما بنه
بالابنه وبقوله قلت له افعل كذا ولم يذكر في التسهيل بل
وكثر في نحو ان اللام في الآية تشبه القلبية وانتهاء
في المثال التبليغ والاولى عندي ان مثل المتعدية بنحو ما
اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر الحادي والعشرون التوكيد
وهي اللام الزائدة وهي انواع منها اللام المعترضة بين الفعل
المتعدي ومفعوله كقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا بنيه
بكبر عود الدهر فالدهر كاسره وقوله وملكت

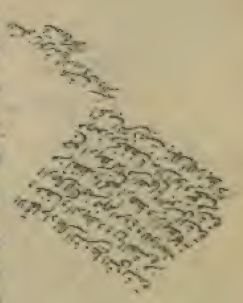

ملبس العراق مرتب ملكا اجار لسلم ومعاهد وابن منه
ردف لكم خلافا للسيرد ومن وافقه بالنص ردف معنى
اقترب تهو مثل اقترب للناس حسابهم واختلف في اللام
من ينجو يريد الله ليبين لكم وامرنا لنسلم لرب العالمين
وقول الشاعر اريد لانسى ذكرها فكانما تمثل لي ليلى
سبيل لتحليل زايدة وقيل للتعليل ثم اختلف هو لاء
فقيل المفعول محذوف اي يريد الله التبيين ليبين لكم
ويهديكم اي ليبين لكم بين الامرين وامرنا ما امرنا لنسلم
واريد لاسلو لاسى وقال الخليل سيبويه وسرنا بمعنى
الفعل في ذلك مقدر بمصدر من نوع بالابتداء واللام وما بعدها
خبر او ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام وعلى هذا فلا
مفعول للفعل ومنها اللام المسماة بالمحمولة وهي المعترضة بين
المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤسى للحرب والاصل يا بؤس
الحرب فاتي بهذه اللام تقوية لاختصاص فعال بابؤس للحرب التي
وضعت ان اهطل فاستراحوا وهل اخرا ما بعدها
او بالمضاف هو لان ارجحهما الاول لان اللام اقرب و
لان المال لا يعلق ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا امك
ولا غلام له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد
اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة فجعل
الاسم شيئا بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف
وعلى من جعلها خبرا وجعلا بابا واحدا على لغة من قال لا

ان ابا هاذا الاصاقل بابا في الحق غابا لها وقولهم تكاد
انك لاجل وجعل منه المزين عمل السد وذكر قوم فعالك
يضاف تارة وحتى تارة واللام للاختصاص هي متعلقة
باستقر المحذوف ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي
التي يؤتى بها تقوية لعاملها فرعا ضعف اما بتاخره نحو هدى ورحمة
للذين هم لربهم يرهبون ويخوان كنتم للرؤيا تعبرون
او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما تريد
تزادة للتشويق ومخرج في ليزيد حسن وانا ضارب لعمرو
قيل ومنه ان هذا عبدي لك وزوجك وقوله اذا ما
صنعت الزاد فانتفسي لها اكيلا فانك لست الحه وحدك
وفيه نظر لان عدي اكيلا وان كان بمعنى معاد ومواظل
لا يخصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت وليسا
بجاريين على الفعل في الحركة والسكون ولا عملان عما هو بمعناه
لان التعدي انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة
واما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بالنفي وفي الاية
متعلقة بمستقر محذوف صفة لمعذ وهو للاختصاص وقد
اجتمع التاخر والقرينة فوكدا الحكم بهما شاهدين واما قوله
ذرا للبيت فان كان المذر بمعنى المذر فظاهر لتقل لما يريد
ان كان بمعنى الايثار فاللام مثلها في سقيا لزيد وسقيا
فكان مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين
لانها ان زيدت في مفعوليه فلا تعدي فعل الا بن عزو زاده

وان زيدت في احدهما ترجح من غير مرجح وهذا الاخير ظاهر
لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر زيدت الام في المتقدم
لم يلزم الدور وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ وكان لكل رجل
هو مؤيها اضافة كل الى من هذا وان المعنى انه مولى لكل رجل
وجهه وحكمته ان التصريح بهذا المتوالية وانما جعل كلا
الضمير مفعولين ولم يستغن عن حذف ذي ويتعدى
بتعدي العامل الى الضمير وظاهر معاولهذا قالوا في انها
من قوله هذا سراقة القرآن يدرسه ان الهاء مفعول ثان
لاضيق القرآن وقد دخلت اللام على احد المفعولين صح كما
في قوله ليلى اخماج لا تعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي
للعصاة مناها وهو شاذ لفرع العامل وهنا لام المستغاث
عند المبرد واختاره ابن عصفور ودليل صحة استغاثها وقال
جما عند بعض رايته ثم اختلفوا فقال ابن جني منعلقة بحرف
النداء لما فيه من معنى الفعل وبيان معنى الحرف لا يراعى لانه
وضع نظيرا لفعل وقد عوامل في المال غير قوله كان قليب الطير رجلا
ريانا الذي وكرها العناب والحشف البالي وقال الاكثرون
متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الصائغ وابن عصفور
وبها ظهر وزاد عصفور قصد قائله ابن ابي الربيع
بانه ضمن معنى التجاء في نحو يا لله للعلم واليه ذهب
ابن عصفور وجماعة بانه ضعيف بالتزام الحذف وقوة تعريف اللام
واقتصر ابو حيان على ايراد هذا الجواب وفيه نظر لان لام المفتوح

زائدة كما تقدم وهو لا يجيز ذلك بالزيادة ما رقت واضعفان
اللام لا تدخل على ضمير يعود على اسم ظاهر ملتزم الحذف
قلت ما ذكرته في الضمير هو مذهب سيبويه كما ذكرته سالما لحذف
فان قلت وكذلك حرف الجر اذا عدي عن فعل استغاث قلت
انما هو كالعوض ولو كان عوضا لم يستقم ان يجيء معه
لفظ المحذوف فلم يقل امنوك من يحل وجمهور علم الكوفيين
ان اللام في المستغاث بقيت اسم وهوال والاصل الالف ثم
حذفت هربا من التضعيف واعتذر الاولين لاجل الفاء السابق
استدلوا بقوله هو من عند الناس ينكرونه فاجيب بان الاصل يا قوم
او لا تحذف ما بعد الالف الثانية لان الاصل يا لفلان ثم حذف
ما بعد الحرف كما يقال لا ابا لفلان لا تابه دون الاصل
الا ما فعلوا تنبيه اذا قيل يا لزيد بضم اللام فهو مستغاث
فان كسرت فهو مستغاث لاجله والمستغاث محذوف فان قيل
بالفتح احتمل الوجهين فان قيل الى ماذا يكون عند ابن جني اجاز
في قوله فليسوا من الشر في شيء وان يا ولا مع ما الخزي
ولا مثل ما الحي ولا ان عصفور الفصل بانه مستغاث
لاجله لان اللام المستغاث متعلقة بادعوا فيلزم تعدي فعل
المضمر المتصل الى ضمير المتصل وهذا لا يجوز ابن جني لانه
يرى تعلق اللام بما تقدم ويلزم ان يحتمل ضميرا ان يحتمل هنا اذا
علمت في المال نحو هذا يملي تبعا لهم هو لازم لابن عصفور

في قولك اعجبني ضرب زيد عمرا ولام لعمرو ومتعلق بمحذوف تقديره
او عمرك لعمرو وحينئذ يمكن هنا ان يرجع الى قول ابن الدهان
ان تعلقها باسم محذوف تقديره مدحوا عمرا وانا اذ ذاك
وجوب التقدير لان العامل الواحد لا يصل لغرضين واحدين
واجاب عن الشائع بانهما مختلفان معنى نحو وهبت
لعمرو جارية لنفسي فزيادة اللام في بعض المفاعيل
المستغنية عنها كما تقدم وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض
المفاعيل المحتاج اليها لقوة شبهها بما لا يحتاج اليها
منازل وادوا كالوهم وزنوهم يخسرون وقالوا زيدا هبته
وعمرا تركت ضربا وخالدا مررت وقال والله جئتك
اكرمك وساقلا لاكرمك وقال الفرزدق فلما ضربنا
ام حازم قوله اذا قالت حذام فاصدقوها في رواية
جماعة والمشهور فصدقوها والقول الثاني فلم يقولوها
حققها من الشرح وانواعها ثم شرع في بيان ما يتبين المفعول
من المفاعل وهو فتعلمن بذكر بعض ما يعلم ان نصب بعد
فعل نحو او اسم يقتضي مفعولين حتما او بعضا فقولي ما
اعني وما ابغضني وان قلت لفلان فانت ناصل لي
والبغض وهو مفعولها وان قلت الى فلان فانا مرسل
هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزم ان يذكر هذا المعنى في
معاني الحروف لما ابتدأ وقد مضى في موضعه الى الباء
ما تبين فاعليه غير ملتبسة بمفعوليته وهما بين مفعوليته

نحو ما تبينت عاذلتي وصحيح كلا منهما اما مع معلوم ومجاهل
او معلوم وكل استوى بيانه نحو تبين البيان وتركب العمران
في ذلك كله متعلقة بمحذوف وفي مثال البيتة المفعولية متعلقة
وجوبا فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدر بل لاتصالها
المقدر لاتصالها متعديان ولا هو مخبر لعامل لضعفه
بالفرعية ان عد اسم المصدر بالتزام الحذف ان قدر الفعل
لان لام التقوية صالحة للسقوط وبعده لا تسقط لان
عجبا ولا يجتمعان الا محلا فالاولى الجواب ذكر في شرح الفصل
ولا هو مخصص لها اصطلاحا المصدر بمتعلق الاستقرار لان الفعل
لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هو لام تقوية المفعول
او على ان لم يكن معلوما من سياق نحو ما تبينت الا ظالما
او كان معلوما ولبس تقدير المحذوف على احدهما بين مفعول
لا يتعدى غير المقدر اذا دعت الحاجة الى الاول هذه
ليست متعلقة بالمصدر لانه لا يجوز في زيد سقيا له ان
تنصب زيدا بعامل محذوف على تفسير هذا التقدير ولو قلنا
ان المصدر الحال محل الفعل دون حروف مصدره يجوز
تقديره عليه فقولك بدا لي ان لا أصبر في المثال المتقدم لا
ولا هو مرجح له واما اختيار بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا تعسا
تعسا لهم كون الذين في موضع نصب على الاشتغال عوضهم
وما لا بد منه في شرح باب النصب من كتاب التسهيل اللام في
سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي التبيين وفي هذا اتفاق

لانهم اذا خالفوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون بها
انها متعلقة بمحذوف استوجب التبيين ومثال السببية قولك
تبا لزيد ورخاله فانها تتعلق بمعنى خزيه هلك فان رفعتهما لا تعلقا
بالمصدر بعدها خبر بمحلها الرفع والتبيين لعدم تمام
الكلام فان قلت تبا لزيد ورخاله نصبت الاول ورفعت الثاني
قيل الفاء لدخول الدال قول على اذ اللام في الاول للتبيين
واللام المحذوف واجب في قوله انبكم اكلا واسم
وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون هيهات لما توعدون
فعمل اللام زايدة وما عامل وقيل الفاعل مصدر مضمر اي سمع الايعاد
او الاخراج فاللام للتبيين وقيل هيهات مبتدأ بمعنى البعد
والخبر لزيد واما قوله فهو قالت هيت لك فهي تبنى على الفتح
مفتوحة وياسكنة وتاء التانيث مفتوحة او مكسورة او مضمومة
فهيت اسم فعل تم فيما سماه فعل امر اسم بمعنى هيئات فاللام متعلقة
كانها تعلق بسماه فعل خرج به وقيل سماه فعل امر بمعنى اقبل الى
يقال واللام للتبيين اي ارادت لك او اقول لك واما من قولهم
هيئت مثل بعت فهو فعل معنى تهيأت واللام متعلقة به
ولما قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين
مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيئتي لمسرا اهابه لا انه تعدها
بدليل زيادته فلا وجه لانكار الفارسي هذه القراءة مع
ثبوتها وانما هو بحذف الفا اصل قراءة هشام هيت بكسر
الهاء وبالياء وضم التاء ويكون على هذا الضمير

الظاهر

الظاهر ان الحاصر في المتن لو لا مفارقة الاحباب ما وجب
لها المنايا الى ارواحنا بسهام ومجرور متعلق بوجدت لكن
فيه تعدي فعل الظاهر الى ضمير المتصل كقولك حتى يزيد
وذلك ممتنع فيتعين ان يقدر في الاصل صفة لسلا فلما انث
عليه صار ايا لا ضمير كما ان قوله الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سلا
مسلوكة الى ارواحنا والى فيها وجه غريب وهو ان تقدر
جمعا لفظ الكساة وحصا وتكون المنايا مضافا اليها وتكون
اثبات النهوات للمنايا استعارة شبهت بمن يجامع النساء
ويكون اقام اللفظ مقام الاعواد لجامعت اللهوات بالفتح
واما اللام العاملة الجر في اللام الموضوعة للطلب وهي الكسر
وسلم حبها وسكنها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها
نحو ليقض علينا ربك وليوفوا نذورهم وقد تسكن بعد ثم
في قراءة الكوفيين وقالوا والبزي وقد انكر على من قال
انه خاص الشعر ولا وجه في اقتضاء اللام الطلب ان تجر
يكون الطلب امرا نحو ليقم زيد او دعاء نحو ليغفر
عليا ربك او التماسا كقولك لمن يساويك ليفعل فلان كذا
او الحرف والاستعلاء عليه وكذا لو عريت عن الطلب الا ان
يراد بها ما يعم الطلب وغيره من باقي جهات التكليف فيدخل
الوعد والتهديد نحو من شاء فليكفر وهذا هو معنى الامر في قولهم
ما شئتم ولما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيفعل الاذعان

التعليل

فالتعليل يكون ما بعدها منصوبا بالتعدية فيكون مجرورها
ونعني الثاني في اللام التي تتبعه في قراءة من سكنها بتنزيل
بل الله ان يكون اللام الاولى كذلك وعلى هذه ان يعدها
فسوف يعلمون واما ولحكم اهل الاجعل يختص ان يكون
اللام هي لام الكلب لانه يقول يكون اللام ومن جنس
اللام وهو جزم وهي لام التعليل لانه يفتح الميم وشذ
وهذا اقامة معطوف على تعليل اخر منتصب من المعنى
لان قوله تعوا احياء الاجعل به هدى ونور معناه
واحياء الاجعل للهدى والنور وشاء انا زينا السماء الدنيا
بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان لان المعنى
انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا بزينة وحفظا وانما
فعلنا ذلك لمقدرة وتدبير وتحكم اهل الاجعل بالاول
انزله وشاء وخلق السموات والارض بالحق وتجزي
كل نفس لك والجزاء حلقتها وكذلك نريد ابراهيم ملكوت
السموات والارض وليكون من الموقنين اي اوان ما ذكر
وقوله تقوهو على وجهين ولجعلها ايات للناس لك معناه
من قبل واذا كان مرجوع صلة الطلب ما على الاحتمالين
استغنى عن اللام بصيغته افعل بالباء نحو قم واقعد ويجب
اللام ان اتصلت الفاعل نحو ليحسن بك حتى ارى الخطاب لتقم
زيد او كلاهما نحو ليعن زيد بك حتى ويدخل اللام على فعل
المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله صلى الله عليه

فوصرا فالاصل لكم ام مصدر غير كقوله تعوذا الذين كفروا
للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وقال منه وقولها
في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة هذلك فلتفرحوا
في الحديث لتاخذوا مصافكم وقد تحذف اللام في الشعر
ويبقى عملها كقوله فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن
يكن للخير مدى نصب وقوله محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا اي لكن وللعد والتبال الويل الدال
الواو المفتوحة ما بعدها تقوى ومنع البرد حذف لام وبقا
عملها حتى في الشعر وقال في البيت الثاني لم ار العرب قالوه
مع احقاله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك
يرحمك الله وحلفت الباء تخفيفا واجتزئ عنها بالكسرة
كقوله ورايت الابرق خبطني الشبهان قال ولما قوله على علي
اصحاب المجوسة فاخشى كل الواو بمعنى الوجه اي من
بكلا انهم على قبيحين لانه معطف على المعنى اذ اخشى
بمعنى واحد وهذا الذوق في البرد في الشعر اجاز الكسائي
في الكلام لكن بشرط تقدم نار وجعل منه قال العباد في الذين
امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموها وراقفه ابو مالك في
شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في الشعر قليلا بعد القول
الحمد لله كفى قلت الجواب انه يقدر ما يتعذر فاتي جمعها
وجارها اي اتاذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة وقال
ليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن انتهى

من الحديث ولا يكتم اذ عادت في نحو لا تليس لها خ
غيرها، وحينئذ في فيتكلم على اصالة الدعوى ان اصالة
كان الدال على الانشاء الاسم واما الاسم لغير العامل فيه
لام الابتداء وفائدتها امران توكيد مضمون الجملة
خلفوها من مكانها في باب ان عن صدر الجملة
ابتداء الاسم بمكانين وتخليص المضارع للحال كذا قال الاكثرون وان
واعترض ان ملك على الثاني بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيامة اني لحزن ان تذهبوا به واذا الذهاب
كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في
الوجود على عامله مع انه اشرح والجواب ان الحكم في ذلك ايوا
واقع لا محالة فنزل منزلة الماضي المشاهد وان المقدر
فصدان تذهبوا والقصد حال وبقدر ابو حيان اقصد
ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف العامل ان ان تذهبوا
على تقدير نصب وتدخل ان في موضعين احدهما
المبتدأ نحو لان تقم اشد رهبة وان تدخل في هذا
الباب على غير ان اتفاقا الاسم نحو ان زيدا في الدار
لشبهه بخبر وان ربك ليحكم بينهم والظرف نحو وانا على
خلق عظيم وعلى غيرها اختلاف والثاني الماضي الجامد نحو
واذ زيد العسير يقوم او لنعم الرجل قاله ابو الحسن ورد
ان الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور والثالث الماضي
المقرون بقد قاله الجمهور وهو جهان قد تقرب الماضي

من الحال فيشبه المضارع المنبه بالاسم وخالفه في ذلك خطأ
ومحمد بن مسعود الغزني وقالا اذا قيل ان زيدا لقد قام فهو
جواب لقسم مقدر والماضي المتصرف المجرد من قد وسوف واحيانا
الكسائي وهشام على اضمار قد ونصر الجمهور وقالوا اذا قصد
لام القسم فهي قد مع فصل القلب فتحت همزة ان نحو علمت
ان زيدا لقام والصواب الكثير واختلف في نحو اما في خبر باب
ان علي شديد بين ابو حيان الخبر المقدم نحو لقام زيد فحذف
كلام جماعة الجزولي في شرح ابن الحاجب لام الابتداء يحب
المبتدأ ان الفضل نحو ليقوم زيد فاجازه ذلك ابن مالك و
المالقي وغيرهما وزاد المالقي الماضي لفعل ما يجوز نحو لبئس ما كانوا
يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ولقد كانوا
عاهدوا الله من قبل الخ كان في يوسف واخوته ابات
للسائلين والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان في
ولقد علموا هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون
قبلها قسم مقدر وان لا يكون انتهى ونص جماعة على منع ان
كلمة قال الجمهور في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على
الجملة الفعلية الا في باب ان انتهى وهو مقتضى ما قدمناه
من ابن الحاجب وهو ايضا قول الزمخشري قال في نصر ولسوف
يعطيك ربك لام الابتداء لا يدخل الا على المبتدأ والخبر قال
لا أقسم هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم تدخل
لام القسم لانها عندهم ملازمة للنون وكذا زعم في ولسوف

عندها

يعطيك ربك ان المبتدأ مقدر اي ولسوف يعطيك
وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد وانما قولهم
انها لام الابتداء الاولى المبتدأ مقدر بعدها فاسدة من
جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل اي مع
الاسم فكما لا تحذف الفعل والاسم يسقبان بعد حذفها
كذلك اللام بعد حذف الاسم الثاني انا اذا قدرنا المبتدأ
في نحو لسوف يقوم زيد يصير المقدر لزيد سوف يقوم زيد
ولا يخفى ما فيه من الضعف الثالث انه يلزم اضمار الاضمار
الذي الكلام انحصر في الوجهين الاخيرين نظرا لان تكرر
الكلام انما يصح اذا صرح بهما ولان النحويين قد رووا مبتدأ
بعد الواو في نحو قمت وأصك عينه وبعد الفاء في نحو
ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو فلأنتم يوم القيمة و
كل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك هنا و
اما الاول فقد نازعه الجماعة في ان هذان لساحران ان
التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ولا
يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد وانما يضعف قول الزمخشري
ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع
اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال
وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ونظمهم
بخلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض في يا الله
وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع

بانا تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كلانة
ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ولان ثم لو
تظلم لا الى الله تخرون ومع كون الفعل للحال نحو لا انتم
وانما قدر البصريون هنا مبتدأ لانهم يجيزون ان
قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتاتي
يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ و
تاتي يجبان وذلك فيما يبقى نحو تالله لا كيدن اصنامكم
مسئلة لام الابتداء الصدرية ولهذا عاقب الفاعل
في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت من النصب على الاشتغال
في نحو لزيد ما اكرمه ومن ان يتقدم عليها المخبر في لزيد قائم
والمبتدأ في نحو لقائم زيد فما قوله ام الكلبس ليجوز
مشهريه فقيل اللام زائدة وقيل للابتداء والتقدير هي
عجوز وليس لها الصدرية في باب ان لانها فيه متوغل من
تقديم ولهذا نسي الحسن حلفه والمزحلقة ايضا وذلك
لان الاصل في زيدا القائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح
الكلام بتوكيدين فاخروا اللام دون ان لئلا يتقدم معمول
الخبر عليه وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا
قائم لئلا يجتمعا على ان الصدريين العامل والمعمول ولانهم
قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو قوله لغنى من فتى
على كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل ان دون ما
دليل الاول انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها

اوله ايا سابرة على قتل المحب استغفر الله
الفعل الخ على الصحيح
كما اعوده عليه كثير والله اعلم

ولذلك كثرت وتحوز والله يعلم انك لرسوله بل قد ان
يترهذا اللبس مرجد فيها في قوله اهدني واخلاق لا
متتبع الاصل ان اللام حذفت اللام بعد ما علقت
اخال وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها قبل
عما نسخ لفظ وبقي حكمه ودليل الثاني ان عملها ان تخطأ
تقول ان في الدار لزيدا وان زيدا لقائم ولا يجوز ان يخطأ عمل
العامل بعد ها نحو ان زيدا طعامك لآكل وهو بدر
الدين بن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل
كثير نحو انهم ليقولون ويوم يبعثون بخبر ثم فصل واذا خففت
ان نحو وان كانت لكبيرة ان كل نفس لما عليها حافظ
فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت
مع افادتها التوكيد التنبيه تخلص المضارع للحال التفريق
بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت التي
بعد ان كانت جائزة اللهم الا ان يدل دليل على قصد
الاثبات كقراءة ابي جاز وان كلا ذلك لما متاع الحيوة
الدنيا بكسر اللام اي للذي وكقوله ان كنت قاضي تحتي
يوم بيكم الهم تموا بوعد غير تودع وجهز كها مع ان
الخبر كقولك ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يقدم
خلافا لمن زعم ابو علي وابو الفتح وجماعة انها لام
لام الابتداء اجتلبت للفرق قال ابو الفتح قال لي ابو علي
ظننت ان فلانا نحوي محسن حتى سمعته يقول ان اللام

التي

التي تصحب الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له اكثر ما يجيء
على هذا التهم وجيئهم دخولها على الماضي المتصرف نحو ان
زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر من اجله في نحو
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة
وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان
قبلها نافية واستدلوا على محتى اللام للاستثناء بقوله
امسى ابن ذبيان بعد من سوء ان وما ابان لي سوداء
اعلاج وعلى قولهم بقال غدا علمنا ان كنت لمؤمنا
بكسر الهمزة لان ان النافية مكسورة دائما وكذا على قوله
سمعت بدلا لام الابتداء تعلق العامل عن العمل واما على
قول ابي علي وابي الفتح فتفتح الفصل الثالث اللام وهي الداخلة
على خبر المبتدأ في قوله أم الحليس لعجوز شهربة او داخلة
لغو مجرور وفي جيزان المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير
الا انهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وفي جبر لكن في
قوله والتي من جيبها العيد وليس دخول اللام مقيسا بعد
ان المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين
ولا اللام بعدها لام الابتداء خلافا لهم وله وقيل اللام
للابتداء على ان الاصل ولكن انني فحذفت همزة ان فالتقت
ونون لكن لذلك لثقل احتمال الاهمال وعلى ان ما في
قوله وما ابان لي اعلاج سودان استفهام رفع الكلام
عندابان ثم ابتدأ لي اعلاج بتقدير هو من اعلاج وقيل

وجه الاشكال

اللام الداخلة

الذين ؟

اللام الجارة

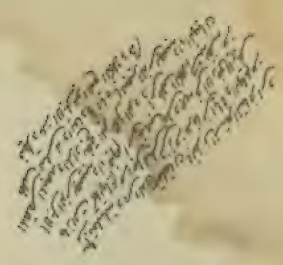

هي لام زيدت في حيز الناصبة وهذا المعنى عكس المعنى
على القولين السابقين ومما زيدت فيه بعض حبر زال في
قوله وما زلت ثمن ليلى لدن ان عرفتها الكالهائم للقصى
بكام مراد في المفعول الثاني لا راي في قول بعضهم ان ذلك
لشائع وكم هو ذلك قيل وفي مفعول يدعو لمن قوله تم
يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وهذا مردود لان زيادة
هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه
مجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان احدهما او هو
انها زائدة وقد بينا فساده والثاني انها لام الابتداء وهو
الصحيح ثم اختلف هؤلاء فقيل انها مقدمة من تاخير و
الاصل يدعو لمن لضره اقرب من نفعه فمن مفعول وضره
اقرب مبتدا وخبر والجملة صلة لمن وهذا بعيد لان لام
الابتداء لم يعهد فيها التقديم عن موضعها وقيل انها
وان من مبتدا وليس الموصول خبرا لان التقدير ليس الموالي
هو وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على
اربعة اقوال احدها انها لا مطلوب لها وان الوقف عليها
انها للحاجات وتكون اليدعو الذي في قوله تعالى يدعو من دون
الله ما لا يضره ولا ينفعه وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل
من غير دليل لان الاصل عدم التوكيد والاصل ان لا يفصل المؤكد
عن توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي الثاني ان مطلوب
مقدم عليه وهو ذلك هو الضلال البعيد وهذا الاعراب

لانه

على ان ذلك موصول وما بعده صلته
وعايد والتقدير يدعو الذي
هو الضلال البعيد

لا يستقيم عند البصريين لان ذا لا يكون عندهم موصوله
الا اذا وقعت بعد ما او من الاستفهاميتين والثالث
ان مطلوب محذوف والاصل يدعوهم والجملة حال والمعنى
ذلك هو الضلال البعيد مدعوا والرابع ان مطلوب الجملة
بعده ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما ان يدعو بمعنى
يقول والقول يقع على الجمل والثاني ان يدعو ملوح فيه معنى
فعل صوافعا القلوب واختلف هؤلاء على قولين احدهما
ان معناه يظن لان اصل معناه يسمى فكان قيل يسمى من
اقرب من نفعه الها ولا يصدر ذلك عن اعتقاد فكانه قيل
يظن وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرناه
والثاني ان معناه يزعم لان الزعم قول مع اعتقاد ومن استعمال
اللام الزائدة قولك لان قام زيد اقم او وانا ان قام انت فانا
لان فعلت وكذا ذلك خاص النصوص سيأتي توجيهه و
الاستشهاد عليه الثالث لام الجواب وهي تلزم اقتران لام جواب
لو نحو لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا ولام جواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم
ببعض لفسدت الارض ولام الجواب القسم نحو
تالله لقد آثرك الله علينا وانا لله لاكيدن اصنامكم وتم
ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا ولولما لام جواب قسم مقدر
وفيه نقسم نحن الاولى في نحو ولئن امنوا لمثوبة من عند الله
خير ان تكون اللام لام جواب القسم دل لكون الجملة اسمية

والثاني

لام الجواب

واما القول بانها لام جواب لو وان الاصل استعيرت مكان الفعلية كما في قولهم قد جعلت فداك حتى صار لها من الاكثار من وقوعها قرب وفيه تعسف وهذا الموضع مايدل على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابا في جواب قسم مقدر اكثر مجيء نحو لو جاءني لاكرمته كما تقدم ذلك في القسم الرابع اللام الداخلة على ادات الشرط الابتداء بان يكون الجواب بعدها مبنيا على قسم قبلها لا على الشرط ومن هنا يسمى اللام الموطئة وسميت الموطئة لانها توطأت اي مهدت له نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار ثم لا ينصرون فدخول ان على لو وقد دخل على غيرها كقوله لمتى صلحت لتقضين لك صالح ولتجزين ان اجزيت جميلا وعلى هذا فالاحسن في قوله لما اتيتكم من كتاب وحكمة ان لا تكون موطئة وما شرطية تتزل الابتداء وما موصوله لانه حمل على الاكثر والاقل ما دخلت عليه اذ وذلك لتشبيهها بان اذ ابوا الفتح فتحت لاشتراكهما في ان شرطت بجزمة فالزم او فتحت لا تجزم بحروف وهو نظير دخول الفاء في قولهم اما انا فاذاهب فالذي عندالله هم الكاذبون شبهت اذ بان فدخلت الفا بعدها كما يدخل في جواب الشرط وقد تضعف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب الشرط على

ام ترى الى الذين نافقوا يقولون لاخوانهم الذين كفروا من اهل الكتاب لئن اخرجتم لنخرجن معكم ولا نطيع فيكم احدا ابدا وان قوتلتم لننصرنكم والله يشهد انهم لكاذبون لئن اخرجوا لا يخ

اللام الموطئة

اعلم

اضمار الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اي فهو لان ذلك خلاف الشرط وكقوله تعالى وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو ويقولون ليس الذين كفروا انهذا الا يكون الا جوابا للقسم وليست موطئة فقوله لئن كانت الانبا على كما قال ابن مالك من ليصلني فاهجرني وجر اليوم ما احدثت امس اي فاهجرني واجر في نهار القيظ الخمس يادا وقوله اللم يرجب ان البين فداء قل الذي البرجان الجمل غدا بي في ذفك الريد كما تقدمت الاشارة اليه اما الاولان فلان الشرط فيهما اجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الاول وبالفعل المجزوم في البيت الثاني فلو كانت اللام للتوطئة لم يجز الا القسم هذا هو الصحيح وخالف في ذلك الفراء فزعم ان الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه واما الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان ثم قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين الخامس لان ال كان جرا والحارث رفعا فمضى خرجها السادس اللام الاحقه لاسماء الاشارة الدالة على البعد او على توكيد على اختلاف في ذلك واصلها السكون كما في ذلك وانما كسرت ذلك لالتقاء الساكنين السابع لام التعجب غير الجارة نحو لظرف زيد وبكرم عمرو ومعنى ما الظرف وما الكرم ذكرها ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل ومعنى انها لام الابتدا دخلت على الماضي لشبهه بالاسم لجموده واما لام جواب قسم مقدر كما على ثلاثة اوجه احدها ان تكون نافيه وهذه

لام التعجب

اللام الداخلة على اسماء الاشارة

لام التعجب

على خمسة اوجه احدها ان تكون عامله على ان تكون
اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ
تبرئة وانما يظهر بناء اسمها اذا كان خافضا نحو لا
حمقوت وقولك في الطيب فلا ذوب مجد خير ثوب ابن
احد على اسمها الا بالرفع مرتفع او رافعا نحو لا حسنا فعله
مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر وصفه لا حجرا
من زيد عندنا او قولك في الطيب خفاقا اذا على قلة
افلس ينظر ازوادها ويجوز رفع اقل على ان تكون تميمية
على لغة من يخالف لا هذه ان من سبعة اوجه احدها
انها لا تعمل الا في النكرات والثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا
فانه يبنى على ما ينصب به لو كان
معربا نحو لا رجل في الدار بل رجلان ولا رجال وصفه لانه نقيض
عليكم مالي الا ضيعتي اقوم فيها بفرب لا مقام لكم وعلى الياء في
نحو لا رجلين ولا مسلمين وعن المبرد ان هذا معرب
لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا
للزم الاعراب في يازيدان ويا زيدون ولانا نابه و
على الكسرة في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبها ولكنه
جاء بالفتح وهو الارجح لانها الحركة التي تستحقها المركب وفيه
رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل
معرب وان تركه تنوينه للتخفيف ومثل لا رجل عند الفراء

لا جرم في نحو لا جرم ان لهم النار والمعنى عندنا لا بد من
كذا ولا محالة في كذا ثم حذفت من اولى وقالت طرب لا بد
ليس الا صبرا وصفوا ثم ابتدأ ما بعده وجرم فعل ماض لا
لا اسم ومعناه وجب وما بعده فاعل وقالت قوم لا زائدة
وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قالت طرب وربه الفرا
بان لا لا تزاد في اول الكلام وسيأتي البحث في ذلك والحق
ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بلا كان
مرفوعا به قياسا على خولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه
والاكثرون والاخفش بين البصريين وان ارتفاعه بها
اذا كان اسما عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها لو كان ظرفا او مجرورا خلافا
فيما سمي الخبر وبعده فيجوز النعت والمعطوف من نحو
لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها السادس انه
يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله والى
نفي الاسم ورفعهما والمغاير بينهما بخلاف نحو قوله ان
محلا وان مرتحلا وان في السفر اذا مضوا مهلا فلا محيد
عن النصب السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم نحو قالوا
لا ضير فلا فوت ويقبح لا بد كوح حينئذ النافي ان تكون
عاملة عمل ليس نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح والعالم يقدرونها مهملة والرفع بالابتداء
لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في
الشعر لا هذه مخالف ليس من ثلث جهات احدها ان عملها

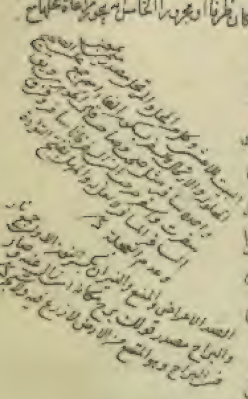

قليل حتى اذا علم انه ليس موجودا النائب ذكر خبرها قليل حتى
ان الزجاج لم يظهر به فائدة في انها لا تعمل الا في الاسم خاصة
وان خبرها امر مخرج وبرده قوله تعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا مخلد الا قضى الله واقيا واما قوله نصر هذا اولا
صاحب غير خاذل فيوشك حضنا بالكاة حصينا فلا دليل
فيه لانه يجوز ان يكون الخبر محذوفا اي
استقباء الثالثة انها لا تعمل الا في النكرات خلافا لابن
وان الشجري وعلى ظاهر قولهما قوله الثابغة وحلت سواد
القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وعليه بيت
قوله اذا الجوطلير يرق خلاصا من النحيّ فلا الجهد مكسو
ولا الهالي قيا تعجبها اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين
كونها نافية للجنس وبطل في توكيده بلا امرأة وان قيل بالرفع
تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان يكون مهملة و
الا لتكررت كما سبأتي واحتمل ان يكون لنفي الجنس وان
يكون لنفي الوحدة بقي في قوله ولا لا امرأة وعلى
الثاني بل رجلان او رجال وغلط بعض الناس فزعموا ان
العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة لا عجز برده عليهم بحر
قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت واذا قيل لا رجل ولا
امرأة في الدار برفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة عمل ليس
في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكرارها فيكون ما بعدها
مرفوعا بها او على الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين او

ما بعدها مرفوعا بالابتداء وان تكون
عاملة عمل ليس فيكون ما

قدرت لا الثانية تكرار للاولى وما بعدها معطوفا فان
قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالخبر
محذوف من اسمها او خبر الاخرى محذوف كما في قولك زيد في الدار
قائم ولا عمرو لا يكون خبرا عنهما للالباس لمحذور ان كون الخبر الواحد
مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد واذا جعل
ما بينهما من زيت ولا مصابيح بالفتح احتمل كون الفتحة بناء
منها في لا رجال وكونها علامة النصب بالعطف ولا مهملة
فان قلت ما الرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة
والرفع بالعطف على المحل وما قدرته وما يقرب عن ربك
من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك
ولا اكبر فظاهر الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على
لفظ مثقال وعلى محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة وموضع
الرفع مهملة او عاملة عمل ليس ويقوى العطف انه لم يقرأ في
سورة سبأ في قوله تعالى عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة
الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل
عليه انه يفيد نفوذ الغرض عند ثبوت الكتاب كما انك اذا
قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت مرور
برجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على في الدار
وان ما بعدها مستأنف واذا ثبت ذلك في سورة يونس
قلنا به في سورة سبأ والوقف على الارض وانه انما لم يجز
فيه الفتح اتباعا للنقل وجوز بعضهم العطف فيهما على ان لا

معنى يعرب بخفى ليخرج الى الوجه الثالث ان يكون
عاطفة ولها ثلثة مواقع احدها ان يتقدمها اثبات كجاء
زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا عمرا وقال سيبويه
او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي ونعم ما ابن سعدان ان هذا
لبين من كلامهم الثاني ان لا يقترن بعاطف فاذا قيل
جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا وما قبلها ليست
عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطفة الواو
ولا تؤكد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا
وهو تقديم النفي وقد اجتمعا اضمر في والثالث لبين
والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل
لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل
لا امرأة ولا يمنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا
للزجاج فيجوز عنده قام زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو
وما ثبت مسموع فمتبع مدفوع قال امرؤ القيس
كأن ثبيرا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
ديارا لسم راع وحلفت ذهبت واللبون ذو
ذات لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار و
قولهم ان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو
الا على الدعاء مردود بانه لو توقفت صحة العطف على صحة
تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا
الوجه الرابع ان يكون جوابا مناقضا لنعم وهذا تحذف

الجمل بعدها كثيرا يقال جاء لك زيد فيقول لا والاصل لا
لم يجئ والخامس ان تكون على غير ذلك فان كان ما بعدها
جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة وله تعلق منها او فعلية
ماضيا لفظا او تقديرا وجب تكرارها مثال المعرفة لا يستوي
ينبغي لهما ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في
فلك يسبحون لا ينبغي لي ان افعل لا به معنى ينبغي فتحملوه على ما هو بمعناه
كما تفعل في يد رجلا على يدع لا بها بمعنى واشد ولولا ان الا
في يذر كلما حذفت الواو كما لا تحذف في يوجل ومثال
النكرة قوله تعالى فيها لا لغو فيها غول ولا هم عنها ينزفون والتكرار
هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تأثيم ومثال الفعل
الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان المنبت
لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وقولها لهند لي كيف أغير
من لا يغرب ولا يأكل ولا ينطق ولا يستهل واما قول الكل
في نحو لا شكت بك ولا نطق الله فالدعاء وقوله ولا زال منهلا
بجرعائك القطر وقوله لا بارك الله في الغواني هل
يصبحن الا لهن مطلب لان المراد الدعاء فالفعل
مستقبل في المعنى ومثاله عدم وجوب التكرار لعدم
قصد المضي لا انا لسنا وما قولك والله لا فعلت كذا
وقول الشاعر حسب المحبين في الدنيا عذابهم بالله لا عذبا
بعدها ستقرر شذ ترك التكرار في قوله لا هم ان المهرة
ابن جلدتنا على ايسه ثم قيل كان في جارتنا لا عهد لك واي
جفن

وأنى مرسى لا فعلى بتخفيف النون كذا رواه يعقوب
والاصل زنابا بالهمزة بمعنى يشتق ورثي بتشديدها والاصل
زنابا براة ابيه محذوف المضاف واناب على عن الباء
قال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم
تغفر جما واي عبدك لا ألما واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
فان لا فيه مكررة في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم
مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري وقال الزجاج
انما جاز لان ثم كان من الذين امنوا معطوف عليه وهذا
في النفي كانه قيل لا اقتحم ولا آمن انتهى ولو صح لجاز لا اكل
زيد وشرب وقال بعضهم لا دعامة يشد عليها ان لا يفصل
خبرا وقال اخر يختص والاصل فالا اقتحم ثم حذف الفعل
وهو ضعيف وكذلك يجب تكرارها اذا دخلت على مفرد
خبر او صفة او حال نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد
لا ضاحكا ولا باكيا ويجوز انها بقرن لا فارس ولا بكر وظل
من حموم لا بارد ولا كريم وما انهة كثرة لا مقطوعة عنه و
لا ممنوعة من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية
وان كانت ما دخلت عليه فجلا مضارعا لا يجب تكرارها
نحو لا يحب الجهر بالسوء من القول الا استكم عليه اسرائيلها
واذ لم يجب ان تتكرر في نحو لا نولك لان الاسم المعرفة في
تاويل المضارع فان لا يجب في المضارع احق ويتخلص المضارع
بها للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لعموم

وأكد

قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة
الحالية لا تصدر بدليل استقبال تتبيب من اقسام اللا
المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جيت بلا زاد وغضبت
من غير وعن الكوفيين انها اسم وان الجار والمجرور دخل
عليها فخفضها وان ما بعدها خفض الاضافة وغيرهم
يراها حرفا ونصبها زايدة كما يسمون كان في نحو زيد كان
فاضل زايدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع
فهم انهم قد يريدون بالزايد المعترض بين شدين مطالبين
وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة لا في نحو
مررت برجل لا خير ولا شر اذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسئلة كما
وكذلك لا المعترضة بالعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
ويسمونها زايدة وليست بزايدة البتة الا ترى انك اذا قلت ما
زيد وعمرو احتمل ان الاخبار بنفي مجيئ كل منهما على كل حال وان
يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا ابطلت بلا صار الكلام نصا
في المعنى الاول كما في قوله تعالى ولا الضالين وما يستوي الاحياء ولا الاموات
لتجريد التوكيد وكذا اذا قيل لا يستوي زيد ولا عمرو تنبيه
اعتراض لا بين الجار والمجرور نحو غضب من لا شئ وبين
الناصب والمنصوب في نحو لئلا يكون للناس وبين الجازم
والمجزوم في نحو ان لا تصلني وتقدم معمول ما بعدها عليها
في نحو يوم يأتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها الا بتقدير
على ان ليس لها الصدر بخلاف ما لهم الا ان يقع في جواب

القسم فان الحروف التي يتوهم بها القسم كلها لها اصل
ولهذا قال سيبويه في قوله ألَيْتُ حَبَّ العراق الدهر الخ
ان المقدر على حب العراق قد زمن الحالف ونصب ما بعد
بوصول الفعل اليه ولم يجعله مرتاب زيدا مضروبة لان التقدير
لا اظنه وهذه الجملة جواب لا آليت فان معناه حلفت و
فيها الصدر مطلقا وهل لا مطلقا والصواب الاول لان الكلام
من اوجه لان تكون موضوعة لطلب الترك ويختص
بالدخول على المضارع ويقتضي جزمه واستقباله سواء كان
المطلوب منه محالا نحو لا تجعل مدري ومدركم اولياء او
غالبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء او ممكنا لا راجحا
هاهنا وقوله لا أكرم تميميا خوف مذامها وهذا النوع ما
اقيم السبب مقام المسبب والاصل لا اكون ههنا فارا لك
ومثله في الامر وليجدوا فيكم غلظة اي واغلظوا عليهم
ليجدوا ذلك وانما عدل الى الامر بالوجدان تنبيها على ان المقصد
لذاته واما الاغلاظ فلم يقصد لذاته بل ليجدوه وعكسه
لا يفتننكم الشيطان اي لا تفتنوا بفتنة الشيطان وخلف
في الامر قولهم وانقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة
على قولين احدهما انها ناهية فيكون من هذا الاصل الاخير
للفتنة فنصبتكم ثم عدل عن النهي عن الفتنة الى النهي عن الاصابة
لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند هذا المسبب الى
فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل
بالنون

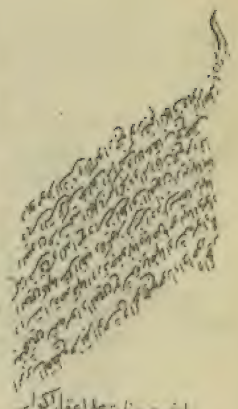

اخر مردفات على اعقاب الكواكب

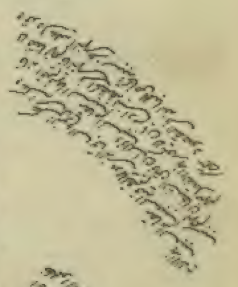

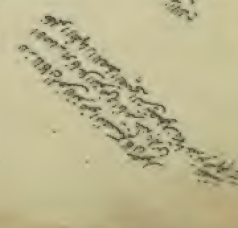

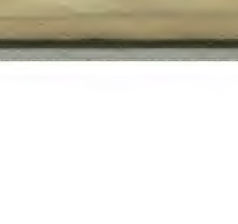

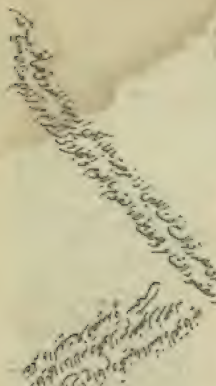

اخر ولا الضيف فيها ان ناخ محمولة

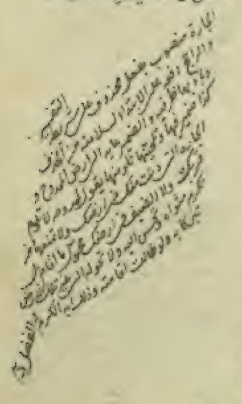

بالنون واضح لا فتراقه بحرف الطلب مثل لا تحسن الله غافلا
ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة تمنع وجوب اضمار القول
واتفاقه مقولا بها ذلك كما في قوله جاءوا بمذق
هل رأيت الذئب قط الناقي انها ناقية واختلف القائلون
بذلك على قولين احدهما ان الجملة صفة لمذقة ولا حاجة
الى اضمار قول لان الجملة خبرية وعلى هذا فيكون دخول النون
شاذا مثله في قوله فلا لهارة الدنا بها تحيينها بل هو في
الايتاس لعدم الفصل وهو منها حاسما حي والذي جوز
تشبيه لا الناهية بلا النافية وعلى هذا الوجه تكون الاصابة
عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشري
لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فيكون
مع هذا خاصة بهم والثاني ان الفعل جواب الامر وعلى
هذا امكون التوكيد بالنون خارجا عن القياس ومن ذكر
هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ انكم ان تتقوا
لا تصب الظالم خاصة وقوله ان المقدور ان اصابتكم لا
تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط اعا يقدر من جنس
الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقول ان تكرمنا
ان تأتنا آكرمك ثم يصح الجواب في قوله تعاد خلوا مساكنكم
الا بناء يصح ان تدخلوا لا يعطمنكم ويصح اينا على حذا
اريتك ههنا واما الوصف فيأتي مكانه هنا ان يكون الجملة
حالا اي ادخلوا غير محطوطين والتوكيد بالنون على هذا

التهى

وعلى الوجه الاول سامحوه وعلى الثانى فياسى ولا فرق فى
اقتضاء لا الطلبية بجزم بين كونها مفيدة للنهى سواء
كان النهى بمرة كما تقدم ام للتكرير نحو لا تحسبوا الفضل اينما
وكونها للدعاء كقوله ربنا لا تؤاخذنا وقول الشاعر
يقولون لا تبعد وهم يدفنونى واين مكان البعد
الا مكانيا قولا الا تزل فلا تسلل قد فكلت مرارا فاذا ان
تذل وان تضاما وتجفوا النحى والدماء قولا الفرزدق
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بها ابدا ما دام فيها
لجيم اى العظيم البطن وكونها للالتماس كقولك
لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا لمكلم اذا توجه
من الطالب الى غيره كما تقدم فى قولك لولدك لا تكذب ولعبدك
لا تطغنى وليس امرا لانه التى يجزم بعدها لام الامر زيدت
عليها الف خلافا لبعضهم ولا هى النافية والجزم بلام امر مقدرة
خلافا للسيبلى والثالث لا الزائدة الداخلة لكلام لجرد توكيده نحو ما منعك
الا تسجد واولى صحة الآية الاخرى ما منعك ان تسجد
ومنه لئلا يعلم اهل الكتاب اى ليعلموا ويكون فى الكلام
لا احبذا ولا مرحبا وداع داب غير نافذ قول الشاعر فى جودة الابل
واستحملت بها من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك فى
رواية من نصب النحل فاما من خفضه فلا حجة له فى الاسم منها
لانه ان يذهب اللفظ وشرح هذا المعنى ان كلمة لا تكون

وتكون

وتكون للتكرير وذلك انها اذا وقعت بعد قول القائل اعطنى
او هل تعطنى كانت للتجهل والتوقيت بعد قوله انتهى عطاك
او حرمنى نوالك كانت للتكرير وقيل هى غير زائدة ايضا فى هذا الموضع
وذلك على ان يجعل لا اسما منصوبا لا والفعل بعدها الا منها قاله الاخفش
وقال الزجاج منصوب على انه مفعول له اى كراهية ان تجهل
مثل بين الله لكم ان تضلوا اى كراهية ان تضلوا وقال ابو على
والهروى قال ابو الحسن فترت العرب اى وجوه النحل وجعلوا الاخير
استحى وكما اختلف فى لا فى هذا البيت انا فيه ثم زيادة كذلك
اختلف فيها فى مواضع من التنزيل احدها قوله تعالى اقسم بيوم
القيمة فقيل هى نافية واختلف هؤلاء فى نفيها على قولين احدهما
انه شئ تقدم وهو ما حكى عنهم كبراء المشركين انكارا للبعث فقيل لهم ليس الامر
كذلك ثم استؤنف القسم فقالوا وانما صح ذلك لان القرآن كله
كالسورة الواحدة ولهذا ذكر الشئ فى سورة وجوابه فى اخرى يقولون
يا ايتها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون جوابه ما انت بنعمة
ربك بمجنون والثانى ان صنيعها اقسم وذلك على ان يكون
لا انشاء واختار الزمخشرى قال والمعنى فى ذلك انه لا يقسم
بالشئ الا اعظاما له بدليل انه اقسم بواقع النجوم وانه لقسم
لو تعلمون عظيم فكانه قيل ان اعظامه بالاقسام به كالاعظام
اى انه يستحق اعظاما فوق ذلك وقيل هى زائدة واختلف هؤلاء
فى فائدتها على قولين احدهما انها جيء بها توطئة وتمهيدا لنفى الجواب
والتقدير لا اقسم بيوم القيمة لا تتركون سدى ومثله فلا وربك

الواحدة

الفعلية

لا بومسون سنى محكوك وقال لاوابيك البنة العامرى لا
يدعى القوم انى افتريت بقوله ثم لا اقسم بهذا البلد الآية
فاجابوا بمثبت وهو لقد خلقنا الانسان فى كبد ومثله
فلا اقسم بمواقع النجوم الآية والثانى انها آيات بينات لمحمد والقرآن
وتقوية الكلام كما فى لئلا يعلم اهل الكتاب وردّ بانها لا ترد
لذلك صدقا باحشوا كما ان زيادة ما وكان كذلك حوينا
رحمة من الله ايانا كونوا يذهبكم الموت ولو زيد كان فاضل
وذلك لان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه اول الكلام
يفيد الاستئناف به قالوا ولهذا تقول زيادتها فى خبر فلا اقسم
برب المشارق والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم لو قوبلا بين
انفاء ومعطى فجاء الاول هذه واجاب بنحو على ما تقدم مرارا ان
القرآن كالسورة الواحدة الموسم الثانى قوله تعالى
أتلُ ما حرّم ربّكم عليكم ألّا تشركوا به شيئًا قيل لا نافية
ناهية وقيل زايدة والجميع محتمل وحاصل القولين فى الآية ان
ما خبرية بمعنى الذى منصوبة بأتل وحرم ربكم صلة وعليكم
متعلق بحرم هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية
منصوبة بحرم والجملة محكية بأتل لانه بمعنى قوله ويجوز ان
يعلق عليكم بأتل ومن رجح اعمال اقرب المتنازعين وهو الكوفيون رجحه
على تعلقه بحرم قلت ان وما بعدها اوجه احدها ان يكونا فى
موضع نصب بدلا من ما وذلك على انها موصولة لا استفهامية
اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام التانى ان يكونا فى موضع

رفع خبر المبتدا محذوفا والجاز هما بعض المعربين وعليهما فلا
زايدة والثالث ان يكون الاصل بين لكم ذلك لئلا تشركوا
وذلك لانهم اذا حرم عليهم ما احل الله تم لهم ما
خلطوا حرموا شركوا لانهم جعلوا غير الله بمنزلته والرابع ان الا
أوصيكم بان لا تشركوا بل اوجب الوالدان ووالوالدين احسانا معناه و
اوجب بكم بالوالدين وان فى اخر الاية ذلكم وصيكم به وعلى
هذين الوجهين فحذفت الجارة وهو نظير ولخاسرون الثقدير
انزل عليكم ان لا تشركوا فحذف صلة الموصول عائدة عليه ما تقدم واجاز
هذه الاوجه الثلثة الزجاج السادس ان الكلام تم عند
حرم ربكم ثم ابتداء عليكم الا تشركوا وان حسنوا بالوالدين
احسانا وان لا تقتلوا ولا تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى
الزموا وان فى الاوجه الستة مصدرية ولا فى الاوجه
الاخيرة نافية السابع ان ان مفسرة بمعنى اى ولا ناهية
فالفعل مجزوم لا منصوب وكانه قيل اتل لكم لا تشركوا به شيئا
واحسنوا بالوالدين احسانا وهذان الوجهان الاخيران اجاز
هما ابن النحوى الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم انها اذا
جاءت لا يؤمنون قرئ بفتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفراء
لا زايدة والا لكان عدم الايمان واجبا وردّه الزجاج بانها قد تاتى
فى قراءة الكسر بمعنى ذلك فى قراءة الفتح وقيل بمعنى لعل وخالف
القايلون بذلك فقال النحاس حذف المعطوف عليه وانهم
يؤمنون وقال الخليل اذ قولك اخرا ذهب بمعنى لعل مثل ايت السوق

قال ابن النحوى والصواب انها نافية
على الاول زايدة على الثانى

اول الاية واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن
جاءتهم اية ليؤمنن بها قل انما الايات عند
الله وما يشعركم انها

لعلهم او فكذلك

لا

نستريح لنا شيئا ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه وبه الفارسي
صا القوم الذي يفعل ما فيه الحكم بعدم ايمانهم بمعنى قولك الكفر
وهذا انظر وارجح بما رجح الزجاج كون الكفر زيادة وقد ذكروا
لقول الخليل بان قالوا بديه ان يشعركم ويدريكم معنى وكثيرا
يأتي لعل بعد فعل الدراية نحو وما يدريك لعله يزكى وان
في مصحف ابي وما ادراكم لعلها وقال القوم ان موكدة والكلا
خطاب لمن حكم بكفرهم وبئس من ايمانهم والسياق بأباه
والاية عذر للمؤمنين اي انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما
به القضاء من انهم لا يؤمنون ونظيره ان الذين حقت
عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل اية حتى يروا العذاب
واللام متعلقة بمحذوف اي لانهم لا يؤمنون وامتناع من الآن
بها ونظيره وما منعنا ان نرسل بالايات الا ان كذب بها الاولون
واختاره الفارسي واعلم ان مفعول يشعركم الثاني على هذا القول
على القول الاول محذوف اي بانها تجيء ومعنى يشعركم
ان وصلتها الموضع الرابع وهو على قراءة الكسر استئناف
ففيه لا زيادة والمعنى متسع على اهل قرية قد ربأ اهلاكهم لكونهم
انهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة وعلى هذا فهو اخبر
مقدم وجوبا لان الجزءان وصلتها ومثل وليته انهم اناحذا
لا مبتدأ وان وصلتها فاعل اغنى عن الخبر كما جوز ابو البقاء
ليس بوصف صريح ولا ينبغي ان يعتمد على نفي ولا استفهام وقيل
نافية والاعراب ما على ما تقدم عليهم انهم لا يرجعون الى

والمعنى منع

الاخرى واما على ان حرف مبتدأ حذف خبره اي قبل العلم
واستأنف بالكلام لتفيد هما بالعمول واما على انه خبر لمبتدأ محذوف
اي والعلم للصالح حولهم عليهم وعلى الوجهين فانهم لا يؤمنون
تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه
دليل المحذوف ما تقدم من قوله ختم على قلوبهم
وهو من قولك كفرون لشعيره وبدها تمام الكلام فيبتدئ
ان في قراءة بعضهم بالكسر الموضع الخامس ما كان لبشر ان
يؤتيه الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من
دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما
تدرسون ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا امن
الله قرئ في السبعة ثم يأمركم ونصبه فمن رفعه قطعه مما قبله
وفاعل ضمير قاله وضمير الرسول ويؤيد الاستيناف قراءة بعضهم
ولن يأمركم ولا على هذه القراءة نافية لا غير ومن نصبه فهو
معطوف على يؤتيه كان يقول كذلك ولا على هذا زيادة مؤكدة
لمعنى النفي السابق وفي القول ولم يذكر ان مخشري غيره ثم جوز
في لا وجهين احدهما الزيادة فالمعنى ما كان لبشر ان ينصبه
الله للدعاء الى عبادته وتنزيله الاعداد ثم يأمر الناس بان يكونوا
عبادا له ويأمركم ان يتخذوا الملائكة والنبيين اربابا والثاني
ان يكون غير زيادة ورتبه على ما قبله على الصلاة والسلام كان
ينهى قريشا عن عبادة الملائكة واهل الكتاب عن عبادة عزير
وعيسى فلما قالوا له أنتخذك ربا قيل لهم ما كان لبشر ان

الله

ثم يامر الناس بان يكونوا عباده ونهاكم عن عبادة الملائكة
والنبيين هذا لخص كلامه وانما فسرنا يامر بنهي لانها حالة
والانتفاء الامر انما هو من النهي والسكوت والمراد الاولى
الحالة التي يكون بها النبي نهضا لانه ينهى عن عبادتهم
لكونهم مخلوقين فلا يستحقون ان يعبدون وهو شركهم
في كونه مخلوقا فكيف يامرهم بعبادته والخطاب وفي
لا يامركم على القراءتين التفات تنبيه قرا جماعة وا
فتنة لنصب بن الذين ظلموا منكم وسنرجعها ابو الفتح على
حذف الف لا تحفيفا كما قالوا ام والله ولم يجعلهم بين القراءتين
بابن بعد لان في قراءة الجماعة زيادة لان التوكيد اصله با
بابن في ذلك لات اختلف فيها على امرين احدهما
في حقيقتها وفي ذلك نذكر مذاهب احدها انها كلمة واحدة
فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انها في الاصل
بمعنى تقصر من قوله تعالى ليتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات
بليت كما قالوا ايت يأيت وقد قرئ بها ثم استعملت للنفي كما
قرئ كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني اصلها ليس بكسر الياء
فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء
والمذهب الثاني انها كلمتان لا الناقية والتاء التي تلحق لفظ
كما في ثمت ربت وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله
الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا التي للنفي
والتاء الزائدة في ولا الحين قاله ابو عبيدة بانه وجدها في

الامام

لات

وابن الطراوة واستدل
ابو عبيدة؟

الامام وهو مصحف عثمان مختلطا بخمس في الخط ولا تحل
فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة من القياس و
بنهد الجمهور انه يوقف عليها بالتاء والهاء وانها رسمت
منفصلة عن الحين وان اناء قد تكسر على اصل حركة التقاء
الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء
كجير انتهى ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه
وصلها وفي ذلك اربعة مذاهب احدها انها لا تعمل
شيئا فان وليها مرفوع فبتداء حذف خبره او منصوب فبفعل
محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الاية ولات
حين مناص هو وعلى قراءة الرفع ولاحين مناص لهم الثاني انها
تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول الاخفش ق
الثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا تذكر
بعدها الا احد المرفوع والمنصوب والغالب ان يكون المحذوف هو
المرفوع واختلف في معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا في
الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها
تعمل في الحين وغيره اذ فقال الزمخشري زيدت التاء على لا
وخصت بتلي الاحيان تنبيها قوي ولات حين مناص يختص
لكون فرعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لا يستقيم الزمان
كان مذهبه حينئذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان
واجيب عن البيت بجواز احدها انه على اضمار من الامر
ونطيق وفيه على الجار مع حذفه وزيادة تقوية لما لان جر

تأمرنا حينا ان ليس حين بقا. ؟

حيث أبين رواه غير رجل والمنع أن الأصل ولات أوان
صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة وكان بناؤه على
الكسر لشبهه بنزال وزنا ولأنه قد يبنى على السكون ثم كسر
على أصل التقاء الساكنين كأمس وحيث ودون العضرمي وكما
الزمخشري للتعويض كيومئذ ولكان كاف عما لا عرب لأن المعوض
يتنزل منزلة الموجود عند ومن القراءة بالجواب الأول وهو
واضح وبالثاني توجيهان الأصل حين مناصهم ثم نزل
قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لانقطاع
المضاف والمضاف إليه قال الزمخشري ويجعل التنوين عوضا
عن المضاف إليه ثم بني الحين لاضافته إلى غير متمكن انتهى
الأولى بيان بوان التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء ولان
المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه
ليس بزمان وهو كأين وبعض أوجه خمسة أحدها الرفع
في نحو لات حين لا كرم منه بعده وقيد ذلك ابن جني أحدها النصب
أعني عقد السبعة والسبعين بن الجزئين بعدها والثاني تقييد
الشرطية بالزمن الماضي ونبه على الوجه وما أخذ عليه قال ابن
فان تلك لعقد السبعة والسبعين فما قالوا القصر
بأن سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل بالنسبة إلى
الزمن الماضي بعكس ما يتوهم المبتدئون الا ترى أنك تقول إن
جئتني غدا أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجئ لك لم يجز أن تقول إن
أمس أكرمتك الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في

أفاده بها

أفاده فهما الدوكيفما أفادتها إياه على تقدير قوله أنها لا تفيد
بوجه ما وهو قول الشذوذ من زعم أنها لا تدخل على امتناع
الشرط ولا على امتناع الجواب بل على النفي في الماضي كما كانت
إن على التعليق في المستقبل ولم تدخل إلا على امتناع ولا تجوز
وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي من هذا الذي
قاله فكأنه لم ير إلا قوله ولات حين مناص فهم لامتناع منها كالبيت فإن كان
سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غيره وليس البتة
في كلام من يوضع استعمال أن تعقيب بحرف الاستدراك أحد
على فعل الشرط سقيا لفظا أو معنى تقول لو جاءني أكرمته لكنه
لم يجئ ومنه قوله ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب
من المال ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي
وقوله فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد
وسنه قوله تعالى لو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق
القول مني لأملأن جهنم وقد يكون لم يشأ ذلك فحق القول مني
قوله تعالى ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن
الله سلم أي فلم يريكهم كذلك وقولك لحامي لو كنت
من مازن لم تستبح إلى سبي الفقيط من ذهلا بن شيبانا ثم
قال لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وإن
هانا أذ المعنى لكنني لست من مازن طين قوم ليسوا في شيء من
الشر وإن هانا وإن كانوا ذوي عدد فهذه المواضع ونحوها
بمنزلة قوله تعالى ما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا فلم تعمل

أحد تصنيف الإمام الأجل العلامة أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله تعالى

ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا
هو القول المختار على السنة المعربين ونحن على جماعة من
النحويين وهو يحوط بمواضع كثيرة منها قولهم لو اننا
نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا
ما كانوا ليؤمنوا ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده
من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عز اسمه لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فكل شيء امتنع ثبت
نقيضه فاذا امتنع ان يقوم زيد قام عمرو بالعكس على هذا فيلزم
هذا القول في الآية الاولى ثبوت اما انه مع عدم نزول الملائكة
وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات
مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة اقلاما مكتوبا بالكلمات كون
البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الابحر ممدودة مدادا وهل
تفيد الشرطية لزوم في الآيتين ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل
ذلك عكس المراد الثاني انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها
على امتناع الجواب لا على جهة ولا كعدم ان كان مساويا للشرط في
العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لانه
انتفاء كان يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه وان كان اعم
كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلا يلزم انتفاء
ما ذا يلزم انتفاء العام المساوي لهذا الشرط وهذا قول
المحققين ويتلخص على هذا ان يقال ان ليت دلت على ثبوت

امور عقلية سببية والمسببية وكونها في الماضي وامتناع السبب
ثم تارة يعقل بين الوجهين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل
فالنوع الاولى ثلثة اقسام ما يوجب فيه الشرع والعقل لحقا
سببية الثاني في سببية الاول نحو لو لفظ الرمضان بها او
نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فههنا يلزم
من امتناع الاول امتناع الثاني قطعا وما يوجب فيه العقل فقط عدم الا
المذكور نحو لو نام لانتقض وضوءه ونحو لو كانت الشمس طالعة
كان الضوء موجودا وهذا لا يلزم فيه من امتناع الاول
امتناع الثاني كما قدمنا ويجوز في العقل ذلك نحو لو جاءني
اكرمته فان العقل يجوز انتصار سبب لاكرام في المجيء و
برجحه ان ذلك هو المنظم من ترتب الكلي الاول وانه المتبادر
الى الذهن واستصحاب الاصل وهذا يدل فيه العقل على انتفاء النوع ٤
المسبب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا
بدل على الاستعمال العرفي مطلقا ويدل العقل على انتفاء
المطلق والنوع الثاني قسمان احدهما ما يراد فيه نفس الجزاء
وجد الشرط او فقد لكنه مع فقده اولى وذلك كالاتي
عن عمرو فانه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال وعلى انتفاء
المعصية مع ثبوت الخوف اولى والعام كدل على انتفاء الجزء
لا سيما ان احد هان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم
المخالفة وفي هذا الانزال مفهوم الموافقة على عدم المعصية
لانه اذا انتفى المعصية عند عدم الخوف واذا تعارضا هذان
فحذف الخوف اولى

المفهوم ان تقدم مفهوم الموافقة الثاني انه لما فقدت
المناسبة انتفت العلية فلم يحمل عدم الخوف على عدم المعصية
فعلمنا ان عدم المعصية معلل بعدم الخوف معلل بامر آخر وهو
الحياء والهابة والاجلال وذلك مستقر مع الخوف فيكون
عدم المعصية عند عدم الخوف معللا بامر آخر وهو الحياء
والهابة والاجلال وذلك مستقر مع الخوف فيكون عدم
المعصية عند عدم الخوف مستندا الى ذلك السبب الجديد
وعند الخوف مستندا اليه فقط او اليه والى الخوف معا وعلى ذلك
يخرج ايراد نقض لان العقل يجزم بان الكلمات اذا لم تتقارع
كنزع هذه الامور فلان لا تتقارع مع قلتها وعدم بعضها اولى
وكذا لو سمعوا ما استحيوا منه لان عدم الاستحياء عند
عدم السماع اولى وكذا لو اسمعهم لتولوا لان التولي عند
عدم الاسماع اولى وكذا لو انتم فلكون خوانين رحمة الله
اذا لاسكتم فان الاسكات عند عدم ذلك اولى الثاني ان
يكون الجواب عن عدم ذلك مقررا على كل حال من غير تقرير
لاولويته هو وقد ذكرنا المعاد وافهمنا ما يتعلق به معرفة ثبوته
بعد اذ احرزنا مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم
تقرير ثبوت الثاني واما الاستماع في الاول فانه وان كان
حاصلا لكنه ليس المقصود وقد اتضح ان اسد تفسير لقوله
تولوا من قال اسوف استماع لامتناع وان العبارة الجيدة
قوله سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك

حرف يدل

حرف يدل على انتفاء ما يلي لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد
يقال ان في عبارة سيبويه اشكالا ونقصا اما الاشكال فان
اللام من قوله لوقوع غيره في التعليل وذلك فاسد
فان عدم تقارع الكلمات ليس معللا بان ما في الارض من
شجرة اقلام وما بعده بل بان سفاته سبحانه لا نهاية لها او
الاسالة خشية الانفاق ليس معللا بملك خزائن رحمة الله
ربي بل بالتقوا على من الشح وكذا التولي وعدم الاستحياء
ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال
وعدم معصية صحيحة ليس معللا بعدم الخوف بل بالمهابة
والجواب ان تقدير اللام للتوقيت مثلها في لابحيلها الوتها
الاهوا ان الثاني يثبت عند ثبوت الاول واما النقص
فلانها لا تدل على انتفاء الثاني على امتناع ثم اظهار الجواب انه
مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع نعم في
عبارة ابن مالك تقصير فانها لا تفيد ان اقتضاءها للامتناع
في الماضي فاذا قيل لو جاءني يقتضي في الماضي امتناع ما يليه
واستلزامه لتاليه كان ذلك اجود العبارات تنبيهان
الاول اشتهر على الناس السؤال عن معنى الاثر المروي عن
عمر ونعم ونعم الشيء حيث رسول الله وفي كلام المصنف
وغيره تنبيه على ما فاول قوله عم في بيتي على سبيل ان كان
ربيتي في حجري ما حملت الى انها لابنتي اعني من الرضاعة
فان حلها لهم منتف من جهتين كونها ربيبته في حجر

وكونها ابنة اخيه من الرضاعة كان معصيه صعيبه منفيه
من حيث المخافة والاجلال والثاني قوله لما طولب في سؤ
الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا
غافلين لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها وكلاهما
يقتضي انها لم يعدهم غافلين اما الاول فواضح واما الثاني
فلانها اذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين الثا
لجواب الكلية بالسوال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا وتوجيهه ان المجانس يترك منها
فيما من وجه فيصح لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل
والجواب من نحو اوجه اشار بترجمان الى بعض كونه قبلها
وذلك اختلاف في وسط احدها ان التقدير لاسمعهم اسماعا
نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا والثاني ان يقدر و
لو اسمعهم على تقدير علم الخير فيهم والثالث يقدر كونه فيما
متحدا الوسط صحيح الانتاج والمقدر ولو علم الله فيهم خيرا
وقد اسمعهم ولو ابعد ذلك الثاني واقسامه لوان تكون حرف
شرط في المستقبل الا انها لا يلزم كقوله ولو تلقى اتحادها
بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل سعدى
صون وان كنت رقة لصوت سعدى ليلا بهمل ريقطر
وقول نوبه لولوان ليلى الاخيلية سلمت علي ودون جندل
وصاليم كلمتني لسلمت او زارت لنا بها صدة من جانب
القبر صالح وقوله لا يلفك الراجيك الا منفضا بخلق الكرام ولا
تكون

تكون عدما ولقوله تعالى ولجعل الذين لو شاء الله لجعلهم قرية
ضعافا خافوا عليهم اي ولجعل الذين اشارهم ان يتركوا اموالا وابنا
التركه بشاركنا الترك لان المخاطب بالوصية والموصى اليهم
قبل الترك لانهم بعده اموات وخلفه لا يوصون بحفظ ورثة الغير
الا لهم اي حتى يشاركوا ورثته ويقاربوها لان بعده فنائهم
وهم لا يشعرون ويحتمل ان محل الترجمة على حقيقتها وذلك على
ان يكون ابوه فلا يظن به ذلك او ان يراد كما في التسهيل
يقولوا اعاب مركوم او يعتقدون به ذلك لا يظنونه وافعالهم
وبالهما فيكون اعتقادهم بعده ريبة وصرف ذلك لكم
اذا شعر احدكم الموت اي اذا قارب حضوره واذا الحقت التا
فالغين الجلهن فاسكوا هن لان بلوغ الاجل انقضاء العدة
واذا الامساك قبله وانكار الحاجب في قعدد على القرب يجيء
لو التعليق في المستقبل فان لم يقصد الا قوله او يقوم زيد فهو منطلق
كما يقرن في الكثر الجملة ان وكذلك اكرم بدا لدين ان سالك ونحوه ان انكار
ذلك قول الكثر المحققين قال وغايته ما في الادلة من اثبات ذلك
جعل شرطا للوستقبلا في نفسه او مقيدا مستقبل وذلك لا ينا
امتناعه فيما مضى لامتناع تجدد ولا خروج الى الخواج لوقوعها
من المعنى انهى وهو كلام منظر فيه من اوجه احدها نقل بعض اكثر
المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار ذلك بل اكثرهم ساكت
وجامدة منهم اثبتوه والثاني ان قوله وذلك لا ينافي الخ
ان الشرط هنا لامتناع الجواب والذي قرر هو وغيره من شيخي

واذا ما رأوه ثم حاجوهم لم يكن بحجته
لهم يعتدا وهم لا يشعرون ٥

الامتناع فيهما ان الجواب هو المنع لامتناع الشيء لامتناع غيره من احاد
بخلاف قولك الخمر لمباحة والميسر والجبان فانه لا يمكن ان المانع
في المسألتين ظاهر فلا حاجة الى الجواب بامتناع الشرط لانهم يذكرونه
مع انهم يقولون لو لم يمتنع امتناع غيره لجاز وجود المنع مع انه لا هو انتفى
قطعا فلا يكون قولهم في نحو هذه القضية لو لبي لان انتفاء السبب
لا يدل على انتفاء مسببه الجواز ان يكون ثم اسباب اخر وبدل على
هذا ان كل واحد منهما لو انفرد لاقتضى انتفاء الفساد وتنتفي الفساد
في القضية بامتناع الفساد لان امتناع الفساد لا امتناع الآلهة لانه
خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الآية ولانه لا يلزم من
انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد
في الآلهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم من حالة وهو
جائز ان يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وهذا الذي قاله خلاف
المتبادر في مثل هذا حتى اكثر منه وخلاف ما ظهر وابين بل هم
يلزم الدين ومالك فان المعنى انقلب على ما تصرفه الآلهة الا ترى
الجبائي فانه من الحاجب اخذ وعلى كلام اعتمد واوسابي البحث
معه وقوله المقصود نفي التعدد لا نفي الفساد مسلم ولكن ذلك لا ينفي
على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وقد بينا فساده فان قال
على تقدير ان لا يعترض عليهم قلنا فالصنع بل جنبني لا كون ذلك من
لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم فان المراد نفي الاكرام والاسماع
لانتفاء المسبب بانتفاء سببه لما العكس ولما الجبائي فقد قال في شرح
الدرة وقد تلي قوله تعالى ولو شاء لرفعناه بها ما يقول النحويون ان التقدير

لم نشأ فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشأ لان نفي اللازم
نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود
المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب ان
الملزوم هنا مشيئة الرفع بمعنى المشيئة وهي سبب الرفع او الرفع
وجد وحتى انتفى واذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية فمن
ضرورة انتفاء الاخص انتفاء الاعم اما اذا كان الملازمة على العموم
كما قاله من الشارحين لكن في بعض المواضع دون بعض فما الكون فيه
قوله تعالى ولبعض الذي نعدهم كما لا يستقيم ان يقال لو شاء
فيما معنى انك تخالفه مرة ضعافا لخفت عليهم لكنك لم تشأ ذلك
فيما ينبغي ومحال ان يكون ذلك فيه قوله تعالى وما انت بموهن لنا ولو كنا نحب
عاصفين وقوله لك وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في مثل
انت موهن لنا ولو كنا عاصفين ليظهرن على الدين كله ولو كره المشركون
فلا يشوبه التحقيق والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم
لو لم يجبكم ولو اعجبت حسنين وغيرها عطفا للشائع على الواجب
وقوله فمن اذا حاربوا شددنا وانا نهزم دون النساء ولو بانت
بانهزام الماضي ولو تريني اذ يقتصون على النار ان لو نشأ اصنام
ونحو كعب رضي الله عنه ارى وما سمع ما لو يسمع الفيل لظن القسم لا تألا
من هذا القسم لان المضارع في فاعلت يراد به الماضي وتحرير ذلك
ان تعلم ان خاصية لو فرض الماضي بواقع واقعا ومن ثم انتفى
شرطها في الماضي والحال لما تبين ان كون شعلقها غير واقع
خاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على كم

شرطها في الماضي والحال فحقه هذا قوله لو بانت باطنا بخلاف
معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل الاستقبال فلذلك جوابه
محذوف دال عليه شقاق وشد واستقبل لانه جواب ان واما الحال
فظاهر لا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان القصد
تحقق ثبوت الظهر لا امتناعه واما قوله وان تلقني الخ فلو لو
ان ليلى الاخيلية محتملا ان تؤتيها بمعنى ان على ان المراد مجرد الاحتمال
ذلك بعضد وجود هذا الامر المستقبل ويحتمل انها على بابها وان
القصد فرض هذا الامر ومفاجأته والحكم عليها مع العلم بعدمه وقتها
والحاصل ان الشرط ما كان مستقبلا محتملا وقيل القسم فرضا لان
بما مضى فرضا بمعناه وما كان ماضيا او حالا ان مستقبلا ولكن
فرضا لان او فيما سيأتي فهي لامتناعية الا ان يكون خبرها مضارعا
بمنزلة ان لا انها لا تنصب المضارع واكثر وقوع هذه بعدها او بعد
محذوف الى ان يتهيأ هذا من عند صحون بوة احدهم لو يعز ومن قرية ابوه
قال فيسلنا ان ضرائه لو شئت وبها من الفة وهو المحيط الخ
وقولا لا عشي وبها ابات قومها اجأ مرهم منها لذا وكان الجزء
تقتلني او اكثرهم لم تثبت ومرثد لو حمد بن والذي اتبعه الفراء
وابو البقاء والشريف ح ان مالا ان وقول الدامغون في نحو ليت
بعيرا نها شرطية وان منصوبة وجواب لو محذوف وان والفعل
بعده احدهم الضمير بمعنى الشأن مبتدأ خبره الجملة لسرّه ذلك ولا خفاء بما في ذلك
الكلف ويشهد للجنبتين قرأة بعضهم وه والذي هو فيه هنا

حذف النون فعطف عليه هو بالنصب على توهم ان لما كان مضارعا
ان تذهب وينكر عليهم دخولها على اذ في نحو وما تطلب
من سوأة لولا ان بلحارث الخ ومنعه ابو علي وجوابه ان لو اذا جاءت
على فعل محذوف مفسر بعد لو تقدير ه ولو ثبت ان بعدها ان مضمرة
وارده ابن مالك السؤال في قوله ان تأتني واجب اعادة كرامة
وبيان هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه فهو فيها جاسد لا والسؤال
في لا يجوز مدفوع من اصله لان لو بعدها ليست مصدرية وقد
للجواب اذا لم تظن لان توكيد الموصول قبل تمام صلته شاذ كقوله
زيد بن علي والذين من قبلكم بضم الميم والرابع ان يكون التقدير
خولوا يتني فحذف الفعل ومنه فلو ان لنا كرة اي فلبت لنا كرة و
فانصب فانوز في جواب ليت في بائيتي كنت معهم فانوز
لا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فانوز بتقدير ان بعد الواو
او من ولي جواب اذن صلة ولا قوله ميسون للبسل
وتغريبي احب الي من لبس الشفوف واختلف في هذه فقال
ابن الصايغ وابن هشام هي قسيم رابعها لاحتياج الجواب كجواب
الشرط ولكن قد يوجد لها جواب منصوب كجواب ليت وقال
بعضهم هي الشرطية اغربت معنى التمني بدليل انهم جعلوا لها ان
جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب بلا لام كقوله فلو
نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذناب اي زير وبوم التشفين لقربها
وكيف لقاء من تحت القبور وقال ابن مالك هي لو المصدرية
اغنت عن فعل التمني نحو لو تأتيني فتحدثني فقال ان اراد ان

ملكون في حولها كالنصب

انه باق موخرا بعدا ما تقول عندي اصطبار والتا التي
تحزم تقوم النوى فلو وجد كان بمعنى لم وذلك لان لعلا يتبع
هنا ما قبله فتقدير الموكدة اذا تقدمت بالتي بمعنى لعل الا
ح ان يقدر موخرا على الاصل اى ولو انهم ثابت وذهب
المبرد والزجاج والكوفيون الى انه على القاعدة بل الفصل
مقدر بعد ها اي ولو ثبت انهم اسنوا ورجح بان فيه ابقاء
لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب ان يكون
خبران نعلم ليكون تعويضا من الفعل المحذوف ورده ابن
الحاجب بقوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا
وقالوا اعاذك الله والخبر المشتق لا يحذف كالجامد كالذي في الابيات
وله ما الطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه
وهو ملوم وقوله ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة
تدعو عبيدا وآزنا وابن مالك قوله هو لا يابه قد جاء
ايها منتقا كقوله لو ان حيا مدركا بالفلاح ادركه غلام
الزمان وقد وجدت اية في النثر يا وقع فيها الخبر اسما مشتقا
ولم تعمل فاز مخشري كلامه لا يتضمن ولا ابن الحاجب ولا
لما سمع من ذلك ولا ابن مالك ولا الا استدل بالمسموع
قوله تعبدوا الله ما لكم من اله غيره وقد جاءت اية الخبر
فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين لكنا
لعلمنا دخول لو على الماضي لم يجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية
وزعم بعضهم ان لو تجزم بها مطردا على الشذوذ واجاز جماعة في النثر

منهم ابن الشجري والمعلم لو يبيت طاهرا ذو بيضة لاحق لو طالت
ذو حصل وقوله ما من فوارك لو يجود بها حتى احد من نساء
بني هلال ابن شبابا وقد خرج هذا على ان منه الامر بمعنى
تحنيفا كقراءة ابي عمرو ينصركم ويثبت اقدامكم والا ولا على
لغة من يقول شابا الفتى ابيات هجر ساكنة كما قيل انما
والخاتم وهو توجيه قراءة ابن ذكوان سيئت بهم ساكنة
فان الامر مسكنة يجزم متحركة بفعلة من فعل ما ذا امر قوله ابيات
التهيء الفاعل الا فعل هم ساكنة السلم الثالثة جواب لو الحاجة
ينحو بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه وما من شيئا وينحو جاز الطالب
على الشذوذ نحو لو الام على نحو ما وشاء لجعلناه سطاما وقوله
جها لو شاء جعلها اجاجا والغالب على المتقي تجرده منها
نحو لو شاء ربك ما فعلوه وقوله لو شاء لهدى الناس اجمعين
لما افترقا وكان لا حياج الى القياس ونظير في الشذوذ جواب القسم
المنفي بما كقوله اما والذي لو شاء لم يخلق الورى الخ
نصبت من شيخ لما غبت من قبلها وورد جواب لو الماضي مجزوما
بعد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة
تدع الحمام لا يجدن غليلا ونظيره في الشذوذ اقتران جواب
لولا بها كقول جرير لولا حياؤك ما وجدت لنا ولا في قيل وقد
يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة بالفاء او باذا كقوله تعالى ولو
انهم اتقوا لمثوبة من عند الله خير لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم وقول الشاعر فقالت حلفة لم تحن فيها لو ان لك عادة ان تدركا الا

جواب لو

حتى تعذر أو كان قبيحا سلام فراجيته لكن فرقت مخافة ان [illegible]
[illegible] على اربعة اوجه احدها ان تدخل على اسمية فتصير الجملة
امتناع الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك اى لامتناع اكرامك
بوجود زيد واما قولهم لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند
كل صلوة فالتقدير لولا خشية ان اشق لامرتهم امرا يجاب ولا يمكن
معناها اذ امتناع المشقة لوجود الامر فليس المرفوع بعدها فاعلا
بفعل محذوف ولا بالجواب نيابة عنه ولا بها اصالة خلافا لمن زعم
ذلك بل هو مبتدأ ثم قال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا
محذوفا فاذا اريد فاذا اريد كونا مقيدا جاز ذكره نحو لولا انت
قائم ولا انت محذوفا لجعل مصدره هو المبتدأ نحو لولا ان
قائم وتصيران وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا لسد الجزء
او فاعلا بفعل محذوف دل عليه الحال الدالة فصار لولا وذهب الزجاجي
وابن الشجري والسهيلي وابن مالك الى ان الخبر يكون كونا مطلقا تارة
ومقيدا اخرى حتى قال ابن مالك والحق ان حذفه كذكره ان دل
عليه قرينة جاز والا فلا وقد يحذف المقيد فيما كثر فيه ان دل
عليه قرينة نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة يعني
الا ترى ان علم زيد ابن الشجري مما ذكره ولولا فضل الله
عليكم ورحمته لجاز نصب الفضل والرحمة بفعل محذوف اى لولا
وجب حذف الخبر المقدر في قولك في جواب من قال خرجت فخرج
فنفسك اى الا انفراد نفسك لانه ليس مما كثر فيه الحذف
اشكال على ان الاصل ان يذكر ثم حذف ان دل قرينة او تقدير ذكره
جملة معترضة وقيل بعضها انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بقول

الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى على
الابتداء والاستئناف والحال عندهم فضلة يخرج ايضا قولك
المرء مقتول ولو اقتضى عوامل الرفع من هذا الشرط حتى
وزعم ابن الضراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ وان
اتصالا رابط جنها واذا والى لو فضلة فصار كقولهم في
نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولا انت ولولاك
خلافا للجرجاني قال سيبويه والجمهور وهي جارة للضمير فتختص به
كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا يعلق لولا بشيء وموضع
المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير
ولولا غير جارة والكاف انا بوا الضمير المحذوف من الرفع كما تكون
اذ قالوا اما انا فلست كانا وقد سلفنا ان النيابة انما تكون
في الظاهر المتصل لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال
فاذا عطف عليها اسم ظاهر نحو لولا كل وزيد لعين رفعه لانها لا تختص
الا تراني ان تكون للتمنيض والعرض فتختص بالمضارع وفي
تاويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا اخرتني الى اجل قريب
اقول منها ان التحضيض طلب بحث وانزعاج والعرض طلب بان
وتاد ولا يلزم ان يكون للتوبيخ والندم فتختص بالماضي نحو لولا
جاءوا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله
قربانا آلهة ونحو لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات
تعرفون عقوبتي فتصل بحتم كما يتصل بحتى ولا الكافة المهيئة
ان الفعل اضمار لم يكن لاعادة ضمير وقول الذين لولا تعدد ضمير

انما يريد ان يحكم بهم على التوبيخ وفي المستقبل المراد منهم
على تلك الحالة في الماضي انما قاربت بين حكاية الحالتين
مراعاة للتضريب مثل قولك تخسن وقد فعلت من الخير اذا
معنى ابى له ويجعله شرطا مستدركا فالاول نفي والثاني
اذ جاءهم باسنا تضرعوا الثاني يعني قولنا اذا ملكت الحكم
وانتم عندئذ تخالفون ونحن اقرب اليكم ولكن لا تبصرون
كتبتم غير مدينين توجيهها المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت
الحلقوم ان انتم غير مدينين وحالتكم انكم شاهدون ذلك ونحن
اقرب اليه بتحضيركم بعلمنا او بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك
والثانية تكرار للاولى الا ان الاستقرار يخص الاحتمال الثاني
فريب لولا أن الليل تالية النهار اي اكثرهم لا يذكرون لحظ ان
الاولى للتعريض ان الثانية مثل لو كان عليه بارجة شهد وكر
النهار وانما تكون نافية بمنزلة لم يجعل منه فلولا كانت قرية
نفعها اياها الا قوم يونس وانظر ان المعنى على التوبيخ اي فلولا
كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت حين الكشف عن العذاب
نفعها ذلك وهو تعيير لاخفش والكسائي والفراء على ما حكى
والقياس وفي قراءة ابي وعبد الله ابن مسعود وابهم من هذا
المعنى لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع وقد يتوهم ان الزمخشري
قائل بانها النفي لقوله وان استثناء منقطع بمعنى لكن ليس بكذلك
والحق في معنى النفي ولم يقل ولا للنفي وكذا قال في قوله اذ جاءهم
باسنا تضرعوا معناه فهلا تضرعوا لكنه جعل ولا لبقاء انهم لم يكن

لهم عذر في ترك التضرع لانعامهم وقسوة قلوبهم واعجابهم بما هم
الذي زينها الشيطان لهم انتهى فان اريد بحق المعروف بانه قرين
على اصل الاستثناء ويقدر على الابدال بأن الابدال يقع بعدما
رايحة النفي كقوله والصريمة منهم منزل ولا عاصم اليوم الا
والوقت فرغم لما كان تبيينا يعني اجتمع على حاله واتفق من هذا قراءة
بعضهم فشربوا منه الا قليلا فنهم لما كان شربهم منه في معنى الركون
منه بدليل قوله ثم شربه منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه مني
الموجب ارجح من النصب واجتمعت السبعة على النصب في الموضع
وليس ذلك على الكلام موجب ولكنه غير الاجود غير الايجاب كما قوله
غير لابث فيها والوقت بالنصب لبس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله
لولا زيد لاتيتك فقلت بلى لولا بنا يعني شغلك لان حذف
كان بمنزلة قولك لولا زيد لاتيتك بمعنى لولا كان زيد بنا يعني شغلك
وقيل الاستثناء والفعل بعدها حال اضمار قد على حد قولهم
المجد وتميم ان تاه بمنزلة لولا تفاخر تميم بالمجد لاكرمتك
التقريب لها ما تيسر لها المذكور وزعم المالقي انها ليست الا للتحضيض
يريد بقول الشاعر لولا الاحباء الوشاة كان في حين يحفظ
وفي ذاك رجاء صرفه عزم لهوى الصبا ونلبية داعيها لم يولد الكبر وقد يقع الفعل بعدها كقوله لولا فوارس نهشل
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لتقدم
لها في نفي الجواب فنصب بها كقراءة بعضهم المنشرح وقوله
في اتى يوم من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر فرقا

على ان الاصل نشرحن واتقدرن ثم حذفت نون التاكيد
وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذ ان تاكيد المنفي
وحذف النون لغير وقف ولساكنين وقال ابو الفتح لم يصح
بقدر السكون ثم لما تعاورت الهمزة المفتوحة والالف التي
وقعت العرب الساكن الجاور للمتحرك مجرى الحرف والحركة
مجرى السكون اعطاه الجار حكم جاورها بدلوا الهمزة المحركة
الفا كما بدلوا الساكنة بعد الفتحة يعني ولهم حيث فتح ما قبلها اذا
لا يقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى هذا قولهم المراة والكماة
وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا
فقال اصله ترا ه بهمزة بعدها الف كما قال سراقة البارقي
عيني لم تر اياه ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا
لما ذكرنا وانفرد من محمد يحيى الذي في تحفة ابريم ابدلت
نقلت حركة همزة الرباعي قبلها ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا
الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة البتة
لفتحة الراء كما في لا الضالين فيمن همزها كذا قالت القراء في
المراة والكماة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فحين
لعدم التقاء الساكنين وقد انفصل من مجزوم ما في
الضرورة بالظرف كقوله فذاك ولم آذا انعن استريثا تكن
في الناس يدرك المراء الى قوله فانحت مغانيها فقامرا حرجا
كان لم سوى اهل من الوحش توهما وقد قيلها الا ستم ولا
لعمل محذوف يفسره ما بعده كقوله عليت فقيرا ذا غنى

ثم نقله قلت ذا رجاء الفقير اهب لنا على ثلثه او جرحا
ان تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم ولما
انها نفارقها في خمسة امور احدها انها لا تصرف بادا شذوذا
ان لما يقرن بالفتح بل وان لم يعمل وان لم ينفي الى ان ينفيها
مستمرا النفي الى الحال كقوله فان كنت ما كولا فكن خير آكل واما
قادر كني ولما أنزد كر ونفي لم يجز الا متصلا بمعنى ولما يكن
بدعائك رب شقيا ولا انقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا
ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان لتوقعها لما
يكن وقد يكون ومثل ابن مالك النفي المنقطع بقوله وكنت
اذ كنت الهي محمدا لم ترك شقيا الهي بتلكا ولم تبعدا نبه فيما كتب
على التقريب على ذلك بهم فاحش ولا حد واما النفي بها لم
يجز فقد انها بحرف التنفيس فلا نقول قد لم تقوم بمعنى
ربما قامت مقصيا ولا يصح قلت ظلم ثم لان معناه ما ثبت
الى الآن الثاني ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولهذا
ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي قيما لا يجوز
الا بكن وقال ابن مالك لا اشتراط كون منفي لما قريبا من الحال
بل يعني لما ليس بثبت ولما يلزم بذلك غالبا لا لازما ان
منفي لما يتوقع ثبوته بخلاف لم فلم الا توى ان معنى بلما يزد فيما
العدا بانهم لم يزد وهم الى الآن واثقون بوقوعه مستوقعة قال
الزمخشري في والما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى توقع
دال على ان هؤلاء قد اسنوا فيما بعد انتهى ولهذا جاز ذا

لم يقض فلا يكون ومضى في الماضي هذا هو الغرض بالنسبة الى
المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع و
غيره مثال المتوقع ان تقول ما جاءني ولما تجيء لم تجيء ولما تقم ومثال غير
المتوقع ان تقول لمن ابتداء لم تقم ولما تقم ليس في ضفوفها جاز
الحدث لدليل لكونه لم يجيء بعد أو ولما أفادت التقوية
فلم يجئ أي ولما أكن بدا قبل ذلك اي سيدا ولا يجوز
وصلت الى بغداد ولم تدخلها ولما تدخلها فاما قوله احفظ
ودعيت الى ما ستودعنها يوم الاهارب ان وصلت وان لم
فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم النفي فعل ولما النفي قد فعل
الثاني ان يجوز ان تختص بالماضي فتقتضي جوابين وصوت
ناظرها عند وجود او انها تخلص للسابق اكوته وايجابه فيها اعرف
وجود نحو جئتك ولما يجيء الطعام بوجوب نحو جئتك لما ان
وتبعد الفارسي وتبعها ابن جني انها ظرف بمعنى حين و
قال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي و
بالاضافة الى الجملة وردت في حديث مرفوعا لما اكون صخرا اسكن اليوم لانها اذا اضيفت خلصت ظرفا كان
عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون الا مستقبلا
ولكن للمعنى ثبت ان كنت قلته وكذا هنا المعنى لما
ثبت اليوم اكن لما اسكن اليوم وتكون جوابا فعلا
ماضيا لفظا او جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء
عند ابن مالك وفعله مضارعا عند ابن عصفور دليل الاول

وتبعهم جماعة ؛

في اسس والجوابان عليشان ان كنت قلته فقد
عاش وان لم يكن لم يكن ؛ ؛

فلما جاءكم الى الخبر اعرضتم والفاء في فلما جاءهم البراهين
يشركون والثالث فلما جاءهم الخبر فهم معتصدون والرابع في
لما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وهي
من جادلنا ويقال فيه ان الجواب محذوف اي اتضح من
فهم معتصدون وفي ايضا المصابيح ان الجواب جادلنا البشرى على
زيادة الواو ويحذف فعل بعد اذا ومن شكل لما هذه قول
الشاعر اقول لما جاءني فخره ومن يوادي عبد شمس من هاشم
فيقال اين فعلها والجواب ابن سقا وفيه فاعل يفعل محذوف
يفسره ما بعده سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل
قوله اقول وقوله ثم اوجز تحملك حيث الجد اذا انظرنا الى
المعنى لما سقط سقا وفيه قلت لعبد الله ثم ان الا ان تكون حرف
استثناء فيدخل على الجمل الاسمية كهو ان كل نفس لما عليها حافظ
ضمن معنى الم ويدخل على الماضي لفظا كقوله تعالى ان كل ذلك لما متاع
الحياة الدنيا والفعل الا فعال فان كان لفظا فقد يأتي الذين لما يأتهم
او الشين او فيه رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في
الفصيح وقد جاء في كلام العرب ومن كلماتهم فاما المركبة من كلمات
فكم تقدم في ان كلا لما ليس فيهم في قرأ ابن عامر وحمزة
بتشديد الميم ان وميم لما زائدة في الاصل ان ما الموصولة
بما وقد تحذف فلا كثرت الميمات حذفت الاولى وهذا القول
ضعيف لان حذف مثل هذا الميم استثقالا لم يثبت وأضعف
قول آخر ان الاصل لما النون الجارة للوصل يجري الوقف

بالنون بمعنى جميعا ثم حذف ؛

استعمال الما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف
الموصول بعيد وامتنع من هذا قول آخر اذ فعل من الشعر وهو معناه
ولكنه منع الصرف لالف التانيث ولم يثبت استعمال هذا اللفظ
واما الان فصلى فيها لكتبت بالياء وهلا ابدلها الف من قاعدة الامالة
واختار ابن الحاجب انها لما الجازية حذف فعلها والتقدير الما
يهلوا ولا يتركوا الا لانه ما تقدم من قوله ثم فيهم شقي وسعيد
ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها للشبه
من هذا وان كانت النفوس تستبعد من حجة ان تقول الا لم يقع في
التنزيل والجواب ان الاستبعاد لا ينافي الوقوع وفي تقرير نظر
الاولى عندي ان يقدر لما ليوفينهم اي يجمع الخلائق لم يوفهم
ويميز فريقا وجزم بجمعهم اصل واحد ان بعد ليوفينهم و
هو دليل على ان الجازية لم تمنع بعدها ان ينفي
لما متوقع الثبوت كما قدمنا والا هنا غير متوقع الثبوت ولما قراءة
ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فيحتمل وجهين احدهما ان تكون
مخففة من الثقيلة وهو في هذا المثال الاوجه والثاني ان تكون ان النافية
وكلا مفعولا مقدما بفعل محذوف دل عليه ما بعده لا ما قراءة الحرميين
بتشديد النون وتخفيف الميم فواضحة واما قراءة الحرميين بتخفيفها
فان في الاولى على اصلها من التثقيل وهو الاكثر في كلام العرب
والثانية مخففة من الثقيل واعملت عمل المشددة وجوز في اللام التي فيها
لام الابتداء وقيل هي في قراءة التخفيف الفارقة بين
النافية والمخففة من الثقيلة وليس بذاك لان تلك انما تكون

ان لا تستعمل

عن الجزء

مدة تخفيفها وادخالها وما زايدة للفصل بين اللامين كما زيدت
الالف للفصل بين الهمزتين في نحو ائذن لهم وبين النون في نحو
اضربانّ يا امرأة قيل وليست موصولة بهذا القسم لانها انما تلحق
والجواب لا نسلم ان الصلة في المعنى هذا الجواب وانما جاءت الفصيحة
لمجرد التوكيد ويشهد لذلك قوله ولئن سألتهم ليقولن الله الملل
من تكرار اي لغير ليقولن لانهما حينئذ تكون موصوفة وجملة القسم
بعدها الصلة والشرط الخبر وامّا المركبة من كلمتين فكقوله اما
تراني ابا بكر سمانا لا ادع القتال واشهد الهيجا وهو غير بعيد
فيكون جوابا ويكون منصوبا ومجرورا وجوابا والاول ان الاصل ان تاتي
اذا دخلت النون في الميم للتقارب وتحصيلا حفظ الالفاظ واما
ان يكتبا منفصلين ونظيره في الالفاظ قولهم غافة الماء في الشتاء
فعلها بزيادة تضاد فيه صخيفا فقال كيف يكون الفعل سببا لضده
صخما وجوابه ان الاصل بزيادة ثم كتب على لفظ الالفاظ وعن
الثاني ان اختصاص ان وما الظرفية وصلتها ظرف له ما صلاحيته
وبين لن المفردة فصل لم كيف يجمع فقال لن ادع القتال مع قوله
لن اشهد الهيجا فجاب بان اشهدا ليس معطوفا على ادع بل هو
بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال
وشهود الهيجا على حد قوله حسبوني وليس سادة وتقريبه ان
حرف نصب ونفي واستقبال وليس اصله واصله لا قلبت
الالف نونا في لن وبما في لم حذفا للفرق لان المعروف انما هو بلا
القلب العكس نحو لتفعلا وليكونا ولا اصل لان لا ان فتحت

لغة بعض العرب وحكى لعل ايان مخلقا ثانيا ولد عندنا على
اخبار يوجد وعند الكشاف على اضمار يكون وقد يرتفع قليلا
يخفضون بها المبتدأ كقوله لعل ابي المغوار منك قريب فهم لقائه
انه لا دليل في ذلك لاحتمال ان الاصل لعل ابا المغوار منك قريب
فحذف موصوف قريب وضمير الشان وكلام لعل الثاني مخففا وادغم
الا ولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن نصب فهو على تقدير
المال الذي هو القرب وهذا التكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو مجمع على
الامتناع الجر بها لعل لغة قوم باعيانهم واعلم ان مجرور لعل في جميع
ما مر بالابتداء الشريف لعل آسر الجار الزائد نحو بحسبك درهم بحسبك
فيها من عدم التعلق بما قبلها وقوله قريب خبر لعل المبتدأ وعلى الاول
لعلها كذا على قول سيبويه ان لو لا جملة وقولك هب رجلا يقول
ذلك ونحوه وقوله وجيران لنا كانوا كرام على قول سيبويه
كان زائدة وقول الجمهور زيادة الواو شاذ فضلا عن الاصل
لانها تدخل وصل الضمير كان الزائدة اصلها الحذف لانها تقع بين المضمر
المرفوع المنفصل في جانب الفعل وقبل الضمير توكيد المستتر فيها
على ان اسقاط بعيران مع وصل ما ذكر وقبيل بل هو معمول لكان الخفيفة
تفضل على انها ناقصة وانما الخبر قبيل وعلى انها زائدة وانها تعمل
في الفاعل كما تعمل فيه العامل الرافع غير المختص بعالم وتتصل بها
الحرفية فتكفها عن العمل وزوال اختصاصها حتى يدخل قولنا لعلما
اضاءت لنا النار الحمار المقيدا وحين زعموا عما لنواح حلا محل ليت
لاشتراكهما في انهما يغيران معنى الابتداء وكذا قالوا في كان وبعضهم

خفض لعل بذلك لاشتراكها انا بها وانت للاستفهام والنفي
فظهر قبل واو الجمع بالبصرة لعل لها معنى وهذا
محتمل لتقدير ضمير الشان كما تقدم في قول من اشد الناس هذا بابيم
القمة المضروبون وفيها خمس لغات مشهورة وبها معان احدها
التوقع وهو ترجي المحبوب او الاشفاق من المكروه نحو لعل الحبيب حاضر
ولعل الرقيب غافل ويختص بالممكن وقولهم عسى لعلي بلغ الامنية
اسباب المستعملات اما قال الجهلاء ويحتمل ان انكار انا لعلها لا يتجه
منهم الا خفش والكشاف وحملوا عليه فقيل انه قولا لبيا لعلها بعيدة كما
يحتمل ومن لم يجب ذلك بحمل على الوجهين ويصير لها طلبيان اي ذهنيا
على جاري الكلام الثالث الاستفهام ما ثبت الكوفيون وبهذا ملقى بها
الفعل في نحو لا تدري لعلما تقول بجزم تقول بعد لعل اجراء ونحو وما يدريك
لعلها تزكى بالجزم في قراءة من قرأ شاذا سمعوا من قراءة اطلع بفتح
وقيل لا يجب سيبقى ويتبين خبرها بان كثيرا احد على حكى كقوله
لعلك يوما ان تلم ملمة على بحرها المشفي قليلا كقوله فقلت لها قفي
رفيقا لعلما اشق حمى من مرة وعويل وخرج بعضهم نصب فاطلع
على تقدير ان مع الجاز كاخفض المعطوف في بيت زهير بدا لي اني
لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على تقدير ان
مع اذ ولا يمنع كون خبرها فعلا ما ضيا خلافا للكوفيين وفي
الحديث وما يدريك لعلها قد اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما
شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر وبدلت قرحا دامیا بعد صحة
لعل منايانا تحولن ابؤسا او انشد سيبويه آعد نظرا يا عبد قيس لعلما

اول علمت من الله ترد عند الخوا

وبعض هؤلاء

وصوره تقلبا واع اخوي وارفع الصوت جهرة

لانّ الصفات ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه فانفصل الضمير
وخاصره وهي التي تقدمها ذلك وتقدم من لفظ ذلك الاسم نحو
مسلمات مسلمة بجاوه تقدمه فاعلا اي نعم المسلم وهم الذكر وكذلك
لا يسلم نحو ما مررت فاسقة وانت جاءت منهم ابن خروف وهو سيبويه
والثاني ان تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ابدا موصوفة
بالنكرة فالناصبة للموصوف تقديره جوابك كقولهم مررت بكاتب
الذي يكتب بجيد اي وقولهم لما ناقع يعني ليبرد لا كن الشتي بعيد
الدهر عيا اي قولا لا تخبر به بل اكتم المذموم من كلامك فوجب تحمل
المعنى الذي به يتم تكرهم المقدر بعد ذلك العائد من الصفة الى
الموصوف ويجوز ان يكون ذلك فاعلا والمفعول الحذوف اسما ظاهرا اي
فذكر المقدر من الامر شانا اي وصفاته او الاصل من الامر امرا
في هذا الباب الخروج عن الجمع وقد وقع في الاول اثارة الصفة في المغرة
عن الموصوف اذ الجملة بعد صفة وقد قيل ان ابدا ضمنا يعظم
اذ المضمن نعم هو شيئا يعظم به فاكرمه بانا تمييز والجملة صفة والفاعل
مستتر فيها ما مررت به موصوفا على الجملة صلة وقيل فيه ان ذا كالذي
في هذا ما لدى عتيد المراد شيء لدي عتيد اي مُعَدّ اي لحينه بانا
عجل اياه او حاضره والنصب لازم عند الزمخشري وفيه ان ما لم تحصر
العائد وان قدرت ما موصولة تعين بدلها منها او خبر ان والجملة
وانما تقع في نحو ابوا بان احدها النجح فيها احسن زيدا الذي
حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش فيجوز عنده
ان يكون مررت موصوفة والجملة بعدها صفة لما قبلها وان تكون

نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليها خبر
المبتدا المحذوف وجوبا تقديره شيء عظيم ونحو التاني بانعم
رجلا زيد حسن عند غيره تقديره فاضلا او نعم شيئا فاضل التقدير
عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري وابن الحاجب والجملة بعدها
نائمة كالمرفوعة قولهم اذا احمر والبأس اذا احمر البأس في الامر
بالكتابة من فعل لا كتابة لان زيدا ما ان يكتب او ان من امره كذا اي
انه مخلوق من امره لا الامر حصل الكتابة وابعض شيء وان صلتها في
موضع خفض بدلا منها والمعنى ينبئك في خلق الانسان من عجل
لكثرة عجلة كانه خلق منها ومنه قولهم السرقي وابن حروف وتبعها ابن مالك
ونقل عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان ما بعدها مبتدا
والظرف خبره والجملة خبر لان لا يتحصل الكلام بمعنى طابق على هذا الفائدة
والفائدة ان تكون نكرة منقوصة بمعنى الحرف وعن ابن عصفور انها
وصفها اي تمييز بها هو بانا وما نائبة بينك فاعل اسم
به وذا الجملة فزاده ابو حيان تخريجا لا بد فما مبتدا والجملة بعدها خبر
الاستفهام بمعنى ما والباء زائدة بالاستفهام وكانه قيل اي شيء
ينقدبه اهل السجن او اي شيء جرى ما من قولك استفهم عن كذا اي
خبرها وفي قراءة عبد الله ما حبلتن به بحرف جر حذف الفعل فانفصل
اذا بمعنى وابتدا الخبر دليلا عليها تقديره والذم وعدام وقال
فلان لان التقدير فعلها لكنهم ختموا حتام العناء المطول بها
تسمحا لحقه الالف الحذوفة وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاكرمين
ليخلصني بجنبك مرتفقا حبذا وعلا حقه الالف الغرقة

والخبر فلهذا احتفت في تضعيفهم أنت من ذكرها فناظر بعين
المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وثبت في الحكم فيما اختلفتم
فيه عذاب عظيم ومن يأتزل ليكن ما مستعمل لان تسجد لما خلقت
يدي كما لا يحذف الا في الخبر لا يثبت في الاستفهام وما قراءة
عكرمة وعيسى بن يسار أبو عثمان وما قوله حسان فعلا ما لام حتى الم
كمنزلة ليتع في وجوه القراءة والثاني كالمتعذر فيها وعن يونس
في بيت ذي الرمة
أنا فعلنا بقتلانا سراتكم أهل اللوا، فيما كان فعالا ولا يجوز حمل
القراءة المتواترة على ذلك لضعف فهذه زيادة الكسائي قول المبرد
فيما حذفت ألفه إنها استفهامية وأنا هو مصدر به والجواب الذي
أجازه كون ما استفهامية مبتدأ وذا خبره وقول من قال إنه بمعنى الذي
بإضمار أخوه فيتخرج إن ثبات الألف قليل شاذ ولا يجاز هو عليه أن
يكون بمعنى الذي وهو بعيد لأن الذي عند هذا الإضمار يتعين
الاطلاع عليها وإن عُرفت وكالمجاهد منهم الإمام غرائبين في فهم
وعنه من الله أنها للاستفهام التعجبي وفي أي وجه وبه يثبت
الألف إن حذفت رحمة خ لا يجيد لأنها لا تكون بلا من ذا الذي
من اسم الاستفهام يجاب بهمزة الاستفهام بحوا صنعت أشيء
أم شر أو كان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا يتنفي
من الوصف لا في أبي النجم ولا بغيره بل شيء في نحو قولهم في مثل أفضل
على حلاف فمن قدره لا عطف بيان لهذا وكان ما الاستفهامية
لا توصف ولا توصف كالضمير لا يعطف عليه عطف البيان أضاف إليه

لان اسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها
غير أي فاتقوا ركم في الاستفهام عند النجاح في نحو كم درهما أشريت
والتعجب به حوبي وغيرها وإذا ركبت ما الاستفهامية مع إذا لم
تحذف ألفها عوضا مما حذف كما صارت حتى وعند بعد تركيبهما
بعد بعضة هذا اعلم أنها تأتي في العربية على وجهين أحدهما أن تكون
ما استفهاما بإذا الشارطة نحو ماذا تأكل أكل وماذا تلبس ألبس
ما استفهاما وإذا موصولة كقوله لبيد ألا تسألان المرء ماذا يحاول
تحر فيقضي أم ضلال وباطل فما بعد إذا صلة لما وجملة الفعل المرفوع منها في
محل نصب بيحاول وأفاد بهذا المثال أن ما وإذا لا تركبان
ما ذا أيتفقون قال العفو فيمن رفع العفو الذي يتفقون الفعلية الأولى أن
الأصل فيما بالاسمية والفعلية الفعلية الثانية أن تكون
ما ذا أكل استفهاما ما على التركيب كقولك لما ذا جئت وقوله يا أخي تخيل
ما ذا أبا لكم أو هو أرجح الوجهين في آية في قراءة غير أبي عمرو قال
العفو الصالح يتفقون العفو الثاني أن يكون ما ذا كله اسما جنس
شيئا وموصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا
علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على أن ما ذا كله موصول
ثم اختلف فقال السيرافي وابن طريف وصلة بمعنى الذي قال الفارسي بمعنى
بعض شيء قال لأن التركيب يجب في الأجناس دون الموصلات وقال
مصدرية أي يكون ما ذا مفعولا لأن الاستفهام له الصدر لا العمل
الا ترى أن يتغير من معلوم ما هو ولا لهذا يفسر ما يرتفع بالابتداء
ح لا عمل لها بل الاستفهام بعدها وذا اسم موصول خبر عن صلة من على

ماذا

لعلها لا تستقيها بأنهم يقولون اذا قدرت ما ذا يجعل الذي او بمعنى شيء
لم يتسع كونها مفعولا به على قولهم لم يؤذن لها في كذا بمعنى حصل بها الاذن
لها اذا جعلها اذا اسندا، وخبرا به عليه، تعليق به على موجود بأنها ليست من
افعال القلوب فان قال انما اردت انه متى ابو قتيلة عرض فاستأنف ما
بعده مرة، قيل الشاهد لكن فانها لا بد ان يخالف ما بعدها ما قبلها
والمخالفة هنا في الصفة دون الذات لكن انتفى كذا ولكن انتفى كذا وعلى هذا فقد يقع
ما بعده في حالة لا يتبين من في الدار انتفى كونه ولكن اتبين عدم كذا
ان يكون ما زيد في الدار شيء كقولك أبين لك سرعة ما ذا فيه قيل
انها بالخيار او انها لا تكون الا بمعنى اصلها كما يتعين الفعل الذي جاء
الى سرج هذا في الخروج قال الفارسي يجب ان يكون شاذا على سرج ما زيدة
ويجوز ان يكون اسما كما في قوله وعوذا اعلقت ما ان يكون ما استفهاما
وذا الذي الجائز مجامعتهم ابن مالك في نحو ما ذا صنعت على حذف
فيجيء وجوب حذف الالف في نحو لم ذا جئت والتحقيق ان الاصل في
النوع الثاني الشرطية وجعل في عدا غيرها مما يجيء وما تفعلوا من خير يعلمه
الله ما تصنع من الخير وقد جوز ابن مالك في نحو لم ذا جئت حمل ان
الاصل ما يكون ثم حذف فعل الشرط كقوله ان العقل في الناس كالمال
ذر لها واصبر اقتصر للعلم ان يكن العقل ان يحبس حبسا والا يرج
فالا ينها ما صوله وان الفاء داخلة على الجزاء لشرطية والفاء داخلة
على الجواب وكانية اخت ذلك الفاء ويا ابنا الفاء وابن شاعرها ابن سبع
وابن مالك وهو ظاهر في قولهم فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا
لهم مدة استقامتهم لكم ويحمل في فما انفكوا من فاتوهن اخبر وهذه

الا ان ما هذه مبتدأ لا ظرف والهاء من راجعة اليها ويجوز
فيها الموصولة والنكرة وهي الخبر والعائد محذوف اي الجلد وقال
فانك يا ابن عبد الله فيما انت طلبا فخاف لا افتقار الاستدلال
ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتمال ان المصدر اي الطلب
المطلق فالصفي اتى كون ذلك فيها طويلا او قصيرا واما الجر بمن
فاحدها ان تكون زائدة فان دخلت على الجملة الاسمية اعملها الجمهور
والمبرد بشرط ان يتقدمها غير ما هذا بشرا
ما هذا يقول ومن عاصم انه رفع امرهم على الفصيحة وقد قرئ
مع النكرة قليلا بها بلا كقوله وما بأس لو رحت علينا تحية
على من يعرف الحق عابها او ان دخلت على الفعلية لم تعمل نحو وما تنفقون
الا ابتغاء وجه الله فاما وما تنفقوا من خير فلانفسكم وما تنفقوا
من خير يوف اليكم فانها شرطية جازمة والفاء والجزم قالت
والفائدة واذا تعذر المضارع تخلص عند الجمهور للحال وعليه ان ما
هو قول يكون في ان ابدا ويجيء بدون الشرط كونه للحال اذا قصد
خلافه واما ان يكون مصدرية ظرفية وتجيء عن زمانية وغيرها فهي
الزمانية نحو تجزى عليها عتيا ومذ وذ واما عتيا ومضاف اليها
ما رجيت فقد قوا با نسيم لقاء يوم كم لهم عذاب شديد بما نسوا يوم
الحساب فجر بذ واجرا ما سقيت لنا وليس هذا بمعنى الذي لان الذي
سقاه لهم الغيم وانما الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الغيم فا
ذهب تعلقه راجع قول الذي سقيته لنا فذلك لا يعود منه
با فا نجد بلدة امن اكما امن الناس وكذا حيث اقترنت بكل التي شبه

بين فعلين متغايرين وفي هذه الآيات يقول السهيلي ان السؤال
ما هذه لا يكون خاصا فتقول التعجب فعل لا يعين ذا تعين فيخرج
والثانية غريبة دستحيا الصدمة وهي حيا في القلوب وخلقه
ما وصفها كما جاء في الصحيح حتى صلاة العصر فانكر ذلك
الحاج ومعناه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت وانفي الله ما اتعلم
وقوله اجارتنا الخطوبة توب الى ربكم ما اقام عسيب او كان
كونها زمانية انها تدل على الخفاء بذا نهاية الا بالنيابة لكان ليس
تكون حسية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله
هو ان طرشا رأس الهامة وهنا المرء والشيب معناه وبين طرفا
وتهديت اي بعدها شيء ما في اللفظ بالنافية كقوله ويرجح الفتح
ما ان رأيته على السوء خيرا لا يزال يزيد ويعد فالاولى في البيت تقدير
ما فيه لان زيادة ارجح من نيابته كان فيه سلامة من ملاحظة
عن الجنس ومن اثبات معنى واسمها لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة
وكون اسمها ضميرا فان كان الذي مر عنها من عدا الوجهين فليس
المرح بعدة لان لا يحسن اذا الذي لم يثبت شاهدا كثرة وانبت عندي
فاسد التقسيم بغير هذا الا ترى ان الدائبين وهم الذين هم جد مجدا
ياسبون بقية الايام وانا العرب يخبرون عن الحكاية فالا لفاظ دون
المعاني في البيت هذا العيب شديد ان الطلق والفاس على الذكر
انا الاشهر استعمالهما في التذكير وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها
قابلة للتاء لا دلالة على انها مذكرة وانما عدل عن قوله طرفي الزمان
ليشمل غير كما اضاف الظهر شوافيه فان الزمان المقدر هنا مضاف الى كل

وقد اضاف والمختص غير لا يستعمل الا بشاهد ما في النيابة عن الظرف
الا ضطرار لا يرجح وجعل عليه قوله وانا الله ما ابن شهلة اصوا عدا
با وبعد فان يهان صغيرها فقد اكذبوا وجعل عليه قوله الكاذبا
الله للا ان تصدقوا الصادقين وجعلا ان يقول ثم الله وسعى تعليل
في البيت والابيات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه وزعم ابن عصفور
ان ما المصدرية حرف ابتداء ورد عليه نظرها خلافا والصواب مع
من قال الحذف فقد صرح الاخفش وابو بكر بن شقير وابن جعفر ان من
نزع حرف الجر لزم ان لا يعمل الا ان ما الموصولة الاسمية تشابه ما
وهو ضعيف لما لا يعقل والاحذف من جملة ما لا يعقل فاذا قيل
ما قمت فلما التقدير لعجبي الذي قمت وهو يعطي معنى قولهم التعجبي
وبعده ذلك ان تخرج جلست ما جلوسي بديد به المكان متسع انه
مما لا يعقل وانه يستلزم ان يسع كثيرا التعجبي فانه لا يتعدى عنها الا
وذلك غير مسموع قيل ولا يمكن لان قام غير متعد وهذا حط بيرا
الهمة المقدة مضمر مطلق لا مضمر له وقال ابن الشجري واصل المخزيات
تقديره الاخفش يقوله ثم وهم عذابا اليم بما كانوا يكذبون نقالوا ان كان
الضمير المجرور في المتوا والقرآن جميع المعنى وخلت الصلة من عايد او
المكذب فيه المعنى لانهم اذا كذبوا المكذب بالقرآن والنبي كانوا مكذبين
اخرى وهذا سهو منهم لان كذبوا اليس واقعا على المكذبين بل
بدلا من مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف اي كانوا
يكذبون النبي او القرآن تكذيبا وظنوا وكذبوا بايانا كذبا ما في الفعل
في هذه الآية اوهام متعددة فانه قال ما مصدرية حرفية وليست كذلك

خبر لمحذوف اي هذه هي التي هو هذا الحمام المذاور وهو ضعيف لحذف المضاف المرفوع
في مثل هذا من غير اوهام طول الصلة وسهولة ذلك متضمنا ايضا بالاعلام بهم
عادة من الاصحاب بين والبيان بين ان ما يحكى الفرخ انما يميز وان ذلك
انما دعاها للحصر انها لان الاذيات وما الشفي لا يجوز ان يتوهما حالتي
شيخ واحدة شاة قضو واحد وكم تتوهم الشفي للذكر بعد ما ذكر الفرخ
بالحاق فتوهمن سفر غير المذكور وصرف الذبات الذكر بها الحصر هنا
المجد سيحكي عنه ضمن ما طلقي ما جمع المحرم واذ ليست ان للانثى وانما
لتوكيد الحكم اتيانا كان كل من زيدا قاما وقيا مثل زيدا الضيف قام ومنك
اعتقادا بظلم الناس شيئا والبعث المنفي بلى بعثها قل اي بعثها اتيانا واحدا
وكلها وكانا وبعضهم ضيف الفرد بانها فيه للحاجر حتى في كمال الشيء وانه
ذلك المفاجر في الشيء بانه كذا في غيرها ولا فائدة لهذه عبرة واما قال الفاضل
في الشرح ان العرب عللوا اما حاطة النفي ولا في فصل الضمير كقولك
الفرد قائما وما يلوح من اجسامهم انا اوسط بهذا كقول الاخر ما سلط
وجار انما قطر الحاجر الا انا في قوله في حيان لا يجوز فصل الضمير الحصر
بانما وان الفصل في البيت لاطلاق ضرورة واستدلاله بقولهم فلانا
اعظكم جاءه انما الشكر اتى وعمرة الى الله واما يؤخرون اجوركم يوم
القيمة وهم لان الحصر فيه في جانب الفرض لا الفاعل لان معنى ما
اعظكم الا بواحدة وكذا الباقي والا الكافة عن عمل الجر يتصل ما جرة
وظرفة فلا صرف لها ب والا فخرج على انها موصولة بمعنى الذي
في محل رفع نعت لشيء محذوف كان الكثير والقليل الذي يؤول فيما هو جدد
المستقبل محمود ومن ثم قال الوالد في رد ابن الدين كفرنا فيما جاء الان المستقبل

معلوم عند الله لم لا ما ضرع قبل هو على حكاية حال ماضية بحالها
مثل وتخر في الحس بعقيل المقدر به لما كان نحو يكون كان شاذة
ليس حذف كان بوجود ان وان الشرطية بين سوء فهم الخبر وهو
مخرج على حكاية الحال الماضية ملاحاة الى قد يكون كان كما يقع
دخولها على الجملة الاسمية خلوا للفاء كما في قوله الجملة
تريا الجمال الذي لم ما كرع موصوفة بجملة حذف عبد وقها اي
شيء هو لجبا على الفاء الكافة بحكمها انت وقوله كاسيف عمرو لم تفله
قبل وهذه الجمل الثلاثة الفاء كالهم المقدر وقيلها موصولة والعائد كالذي
هو الهبة لهم وقيل لا تحذف الكاف بالولاة ما في الله مصدرية
بالجملة بعدها حينئذ الا اداة كقوله لئن ضربت لاضربن بها قدرت
انت مخاطبة كقول ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى
كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو وادكرن كما هداكم والظاهر
انها والكاف للتعليل وان ما معها مصدرية وقد سلم ان كلا من الكاف
والباء ناب للتعليل مع علمه بما تقوله ثم فيظلم من الذين هادوا احرمنا
عليهم طيبات وفي كاد لا يصلح الكافرون والله تعجب لعجب علي
الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير للتعليل ان من تكثيرية
حينئذ انا لما نضرب الكبش ضربة تأثر ابن الشجري والظاهر ان ما
وان المصدرية داخلة في خلق الانسان من عجل وقوله صنت عليها
من العجلة الخلق الانسان والبخيل مخلوقين من العجلة والبخل صار
والباء للظرفية واحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما ان
لا تمام الخلق وقبلها مصدرية وهو نظر لان قبله ايضا بعد على

اوله انع ما جدام هجرة يوم شهد
اقم مرتفع على الكاف

آخره على راسه تلقى اللسان من الفم
بكبش سيء القوم ز

القاسم الحسن بن الحسين بن علي بن سليمان

على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لتنوت والثاني
كقوله بمزاحم بالاركب ساعة اذا زاكب على جلد او قيد ازيدة
مضافة الى الجلد وقيل زايدة وبين مضافا الى ضميرها في
الى الجلد الحين اوقات نحن بالاركب والاول الثابتة في
وفي هذا تنبيها على ان الناس والامر مبنيا اذ الجزء فيه مرسوة تليس
تصف واذا واسحيت واذ وتضمنا ح سحوان الشرط
فجزمان معلين وغير الكاتم نوعان حرف وغير من حرف والحرف
من حنين احدهما في نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت لان الاصل
انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول لك الاضمار ان وحذف
الخبر كان للاختصار وجيء بالمفعول واذ فحذف النون للتخفيف
والعوض عند الفارسي وابن مضى لما الامتناع والثاني نحو قولهم افعل هذا
اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره وغير العوض يضع بعد الرافع كقولك
شنان ما زيد وعمرو وقولهم لها با بان جاء بخطها أن تفعل
خاطب هم وقد حمى البصريون قولهم امرؤ ساما بامرئ قد ان الشر
آنفا راشرع هذا وبعد الناصب الرافع نحو ينبغي ما زيد قايم وبعد الجازم
نحو ولما يزر فعلنا ياما ندعوا الينا تكرظ وقولهم لا مشى حتى يأتي
باب ابن هاشم أن نحو ويتلخص من قول ضابئ وبعد الجازم نحو ولما يأتك
نحو فما رجعة من اقد عاقل ما خطابا هو وقوله ترياه مرة بسيف
صقيل ابتة بقرى وطعنة بخلسة وقوله ونصرة الاماء ولم يعلم انكاك
بجرد مسلم عليه وجارم واما كقولهم ايهما افعل ان وقولك
نام الخلق فاحسن بها وهي والتزم بحضرة لان من اسماء غير ما

نعم ولكن تنصرف اراه قد اصاب فواده من قوله ولا سيما يوم بدارة
او مثل يوم وقوله بداءة صفة ليوم وحسيل صفة ثانية ومن جوز
فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم وحتى هذا لما يمتد طول الصلد
بصفير يوم ثم المشهور ان ما تخفض فقط وحكى الاخفش
ما خبر لا وغيره قطع حتى عن الاضافة فمن غير من قوله لكن قبل
معرفة وجوابه انه قد يقدر ما تكرة موصوفة ويكون قد رجع الى
قوله سير يوم ولا جبل يوم ان ارتفاع الخبر بالمعنى من تفعا بلا الثانية
وفي الحيثيات للفارسي اذا قيل قام لا سيما زيد فلا مرتفع حتى
اي قاموا غيره فالمعنى لزيادة القيام وبره وصحة دخول الواو عليها
لا تدخل على الا الملغوة وعدم تكرارها لذلك واجمع الحال الغرة
واما نصبه وهو غير فقيل الا كثر تامة محتجة بالاضافة وكانه قيل
لا مثل متوافر حين يأتي الغارس وقال الفارسي وهو كان ليتجه على الاضافة
فاشبهت الا اضافة في ان كل منهما بان واذا قلت لا سيما زيد
جاز زيد وعمرو منع نصبه وزيدت قبل الحال فقط كما في قولهم
ما خطه زيد واما مطلقا فجر بالخفض وهو نادر بعد اداة الشرط
جاز بكر كانت او غيرها جاز نحو حتى اما حانوها شوهد عليه يتم
وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما جوضة قال الزجاج ما حرف زايد
للتوكيد عند جميع البصريين الهروي يؤيده سقوطها في قراءة ابن
وبجوضة بدل وقيل اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبجوضة عطف
على ما عرفه بدل مرفوع بجوضة وذلك عند البصريين والكوفيين على
حذف العايد مع علم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قال ابن مالك

خطب آنم

نحو وانا عاقد قرن ايهما تكوظ يد يكم الموت ثم

واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ وموصولة خبرها والعائد
اي شيء الموصولة فاعولها في الحقارة وزادها الاشموني تبيينا في قوله
انا نرقا سقاة لاصالة الرأي كذلك ما تخبر بفعول وابن ابي الصلت
من في قرية سلح وعلى نمرتها ما بالها وعلى الثاني البيت الذي
قاله معين بن عبد الله بن ابي حمزة ولا بأس بحذا بعرفة قاله الشريف لا فرق اذا
اراده والاستفهام في سنة الجدب معتد في نائب البقر بين مراتبها
السلح بفتحتين والعشر بضم فتحة وهما هزيلان من الشجر ثم اوقد بها الظلم
وصفها بالحيا لانهم انما اصابتهم الدماء قال الجاحظ ليست سنة
ذم بهذا الا لمن نظر بعينها لا لمن استدل بغلة البقر على
حالها من السلح والعشر وهذا لطيفة للمنذري في ما قدمناه تم ما اعني
عند ما لدي ما كسب يحتمل ان الاول الذي فيه اي لم يغن والاستفهامية
فتكون مفعولا مطلقا والتقدير اي اغناء اغنى ماله ويضعف كونه
مبتدأ بحذف المفعول المخبر اذ تقديره اي اغناء اغناه عنه ماله
ومن نظير زيد ضربت الا ان الهاء المحذوفة في الاول مفعول مطلق
وفي المثال مفعول به واما الثانية فمصدر استعير عرض اي المذكر
كسبا او كسب وقد يضعف لان ما ذا فاقة والمذكر كسب لزم
التكرار المتقدم ذكره المالكي بجواز ان يراد بالولد على الجواب
احق ما الاولاد بتحصيل كسب وان ولد من كسبه والارجح نظير ليس يقبح
عنهم امر الهم كالاولاد هو ولما ومايغني عنه ماله اذا ازدرى ما التي
عنى بالبيد فانها محتملة للاستفهامية والنافية ويرجحها انتفاء
فالغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم والارجح في ما ان راعى المكذبين انها

موصولة عطف على السحر في قبلها فيه فالوقف على السحر والارجح في
الذكر فيها الذرا بأو هم الناصر بالبيل وبالاصلنا البصد قبلك
من خبر ومحل الموصولة الاظهر النصب بأتوا مصلة بأتوا المصدر بعد
قبل موصولة قال ابن الشجري تعين حذف ولا اصل بأتوا بالصبح
بعد حذف الباء فصار بالصبح فحذف الا متناع اجتماعها مع
الاضافة فصار بصبحه ثم حذف المضاف كما في واسئل القرية فصار
به ثم حذف الجار كما قال ع مررت كما مررت بليمى فصار ما أمرت
به فصار تمرر ثم حذفت الهاء كما حذفت في الهدا الذي يعشقه
دسلا وهذا تعريا بن جني واما الضبح من اية فاشرطية ولهذا
جزمت وعلها النصب بضبح والتقدير بها اما علي اية معجزة به مثلا
ما تدعوا فالتقدير اي تجيئنا بضبح لا اي اية تضبح لان ذلك لا يصح
ح مراية واما على انها مفعول مطلق فالتقدير اي ضبح تضبح فاية مفعول
تضبح ومن زايدة وبه هذا ابن الضائعان ما المصدرية لا بعد وهذا
مهجور منه تقدم عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدرية هي ايضا
مفعول مطلق ولم يتقدم عنه انها مصدرية واما قولهم تقليلا ما فيحتمل
فيما محتملة لثلثة اوجه احدها الزيادة فتكون ما المجردة تقوي الحكم
شلها في فيما رجعة فتكون مرجا ما اتفاق وتقليلا في معنى النفي شلها
في قولك قليل رجلا يقول ذلك الا بعلما ما افادة التقليل شلها في
اكلت كلما او على هذا فيكون تقليلا بعد تقليل ويكون التقليل على
معناه ويزعم قوم ان ما هذه اسم كما قدمناه في قلما ما بمعنى شيء و
الوجه الثاني النفي تقليلا شت لمصدر محذوف او لظرف محذوف

اى بانا قبلها او بنا قبلها اجاز ذلك بعضهم ويرده امران احدهما
ان ما التى فيها المصدرية لم يجر ما بعدها فيما قبلها وليس كذلك ما
على تقدير قبلها هنا للظرف لانهم يتسعون فى الظرف وقد قالوا نحو
فضلت ما استقبلنا والثانى انهم لا يجمعون بين عاملين وليس هذا لم
يجيزها وخلط كلامه لا يحل ان يجمعوا بين حذفه وتعليق الذى حول البصرى
بخلاف خلت فى الامر دخلت الدار واستقبلوا سير على طول البلاد
يجمعون بين جعل الحدث والزمان سيرا وبين حذف الموصوف فى غير
سير عليه طويل وسير عليه سير طويل او سير طويل والثالث ان تكون
مصدرية وهى وصلها ما على القليل وقليل ما حول الحذف وقال
عليه المعنى اى لعنهم الله فما اخرها قليلا اياما تم اجابه ابن الحاجب
رجح مساء على غيره وقوله ثم دمن قبلنا فرحتم ما اما زيدة فى نحو قلما
يقولها مصدرية فقيل من وضعها هو وصلها برفع بلا بعدها وجر
قبلها قالوا لان الغايات لا يقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا
نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين وليس كما ذكروا فقد
الدين من قبل قبل نصب عطفا على ان وصلتها اى لم تعلى اعدائكم
المؤمنين وتعزيلكم ويلزم على هذا الا عراب الفصل بين المعطوف
بالظرف ما قبل فقد جاء وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم
سدا ربنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الاخرة حسنة فلما غير هذا من ذلك
كان قولهم ابن مالك بالمعطوف شذوذا على شذوذ وقوله تعالى لا جناح عليكم
ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ما ظرفيه وقد دخل عليها ان وهو جيد
وقول الاخفش ما صفة فما موصولا وشرطيه وعلى هذا تحتاج لقول

فان قلت اذا تضمنت ما معنى الشرطية فلا شرط حتى تحتاج الجواب
مضمون فعل الشرط وقول ما احسن ما كان زيدا الثانية مصدرية
وكان زيد صلتها والجملة منصوب ويجوز عند من يجوز اطلاق ما
على احاد من يعلم ان يقدرها بمعنى الذى فقد يكون ناقصة
وما قبلها خبرها ومصدرية زيدا على الخبرية ويجوز على قبح ايضا ان
يكون بمعنى الذى مع رفع زيد على ان يكون الخبر ضميرا ما ثم حذف
المعنى احسن الذى كانه زيدا الا ان حذف خبر كان ضعيف ومما
يسأل عنه قولهم اشاعرة صفة زيد صافا ان وان فى وقوف احدى
فواتح اوائل السور فانها ذكرت مما يقوم على الثلث كسين فقال
كان الظرح كسين وتقدير الجواب ان خبر ان الذى معناه كاسم
ناب كرحيم وتقدير لا سكون ضد الصحيح كصحيح وقيل ما مصدرية
وهو وصلها خبر كان اى الف القيام على الثلث فلا بين الثانيا احدى
فواتح سوق كانه مخلوق من قيام على الرغث وقيل ما بمعنى الذى و
خبر يقوم عليه اليها وكسر احداهن الضمير وهو بمعنى سكون وكان
وحولها خبرنا اى كانه من الحرف الذى يقوم على الثلاث والمعنى
القول الاول من ثنا وفى جملة خمسة عشر وجها احدها ابتداء الغاية وهو
الذى عليها حتى واحد عوجاء ان سار بها نهارا راجعة اليه فتقع
لذلك المعنى غير الزمان نحو من المسجد الحرام اذ من سليمان قال
الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه وفى الحديث فطرنا من الجمعة الى الجمعة قال الطابعة
تحيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد حجن كل التجارب غير الدهر

من ضحى انباه ومن نا سيبا دلوم ورقة المتهيل ابو اشيا كذا
لا حتيج الى تقدير الزمان الثاني التبعيض نحو منهم من كلم الله و
علمها اكان سعد بعض سعد اكثر او ابن مسعود حتى يا تفقوا
بعضها فحسب الثالث بيان الجنس كثيرا ما تقع بعدها وهما
بها او في لا فرقا ايها ما تعنوا يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها
ما تفتح من اي وهو يخصوصها في ذلك في موضع نصب على الحال من
وقتها بعدها يحلون فيها من اساورين ذهب ويلبسون ثيابا
خضرا من سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى فان تلك للتبعيض
وقيل زايدة وهو فاجتنبوا الرجس من الاوثان واكثر مجيء من البيان
الجنس قوم وقالوا هي فيه وفي غيره من سند للتبعيض وهو من الاوثان
للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وبعدا
تكلف كذا المصاحف لابن الانباري ان بعض الزيادة تمسك بقوله
تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة للتبعيض
بعض الصحابة والحق ان من ههنا للتبيين لا للتبعيض اي الذين هم صلحاء
وشذ الذين آمنوا بالله ورسوله من بعدنا اصابها الفرزدق لما ان
اعسروا منهم واذكروا احبر منظم وكلهم يحشى بوتق وان لم يشهدوا
عما يقولون ليمس الذين كفروا منهم عذاب اليم والمقول فهم ذلك كلام
كفار الزاي التعليل نحو من خطاياهم اغرقوا وقولهم وذلك من
بناء جاءني زيد اكرمته او تعظيما وتفخيما او تحقيرا كقولهم
الا حبيبي تميم الخامس البدل نحو رضيتم الحيوة الدنيا من الاخرة
لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون لان الملائكة لا تكون من الارض

ان تنفعهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل طاعة الله
او بدل رحمة الله ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الحظ
حظه من الدنيا بذلك اي بدل طاعتك او بدل حظك اي بدل حظه
منك وقيل ضمن ينفع معنى يمنع وبنى عاملت عن بمعنى الجواز نحو كل الصيد
في جوف الفرا اي في جوف ملتبس من هذا الخلاف المعنى هم بين للجنس
او الابتداء والمعنى طيبات شيء من رزق الله وقال ابن مالك في شرح الكافية
تجيء من تالية من المقول الفسقا المراد بالمقول القول المقيد وهم
الشاعر اي الفسوق المقول وقال المجوهري ان الرواية المشهورة بالتنوين
وبين عليها التبعيض اي عن قول الحق وهو انها ناكل النقل الا الفسق
والمعنى المراد انها لا تاكل الا الفسق لانها بدنة وقال الاخفش يجوز
ان يكون للجنس على ان يجعل الخاتم والخصر والخلخال كلها من جنس الحلي
الفصيل والافيل الصغير لانه ظاهر بين الابل وهي في اعصاب فيلط
الحكاية لانهم كسروا اي فلقوا فيلا وانكروهم عن الخليل فقالوا
الفيلة بالهاء صيغت بالحبشة لانها كالناس بالهندية والفيل بالبربرية ستلقوني
والها هو للابتداء وكذا الباقي الثاني مراد فر من نحو فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وقيل هي في هذه
ليفيد ان ما بعدها كان من العذاب اشد وكان هذا الفاريسلق عثمان
بن عفان رضي الله عنه بالسنة حداد وهي الاولى بالصحة كونه تعلقا صاما للفصل
بالخبر فيما هو فيهما للابتداء او هي في الاولى للتعليل اي من اجل ذكر
الله له اذا ذكر قسة قلوبهم وذهابهم ابن مالك ان من في نحو زيد افضل
عمرو للجنس وكانه قيل جاءني زيد هو من الجنس الذي هو افضل من عمرو

سيبويه انها لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في
شرها لا يقع بعدها الا المفرد فعلى هذا يكون للجهاز ية التي في
من فيها من الوجوه مزية الى آخره بتصرف اليسير من طرفه فحق قاله
يونس والظاهر انها للابتداء الثاني مراده فيما اذا كان في ما خلقا
من الاجزاء ان تؤدي الصلوة من يوم الجمعة والظاهر في الاولى انها
الجنس كلها في ما تفرع من اتى الاصح من انتقاد عند نحو ان تفوق عمرو
اي لهم ولا اراد هم من الله شيئا فالراجح عندي وقد مضى القول
بانها في ذلك للبدل الثالث مراده فيما اذا اتصلت بالكلام
واما لما نصرب الكبش ضربة على راسه تفوق الضربات من القوة الى آخره
وابن عروف وابن طاهر والاعلم وغيرهم على قول سيبويه وعلى ما قالوه
عما يحدثون كذا والظاهر ان من فيهن ابتدائية وما فيهن مصدرية اي
جعلوا كانهم خلقوا من التراب والحدقة تلي خلق الانسان من عجل الثالث
نصر مراده على نحو نصرها من القوم وقيل على التضمين اي سمناه
منهم بالنصر الثاني وجه الفصل وهو الدليل على ان المضاف من نحو وقته
يعلم الفساد من المصلح حتى يبين الخبيث من الطيب قال ابن مالك
وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان مزية معنى فصل
والعلم صفة توجب الخبرية والظاهر ان من في الاثنين للابتداء الثالث
من الثاني وهو الغاية قال سيبويه وتقول ما رايته من قبل اليوم
فجعلته غاية قلت وبتدا اي محل للابتداء انها قال كذا اخذته
من قوله ونزعم ابن مالك انها في هذا للجاوزة والظاهر عندي
انها للابتداء لان الاخذ ابتدا من عنده وانتهاء اليه

التخصيص

التضمين او العموم وهي الزيادة في نحوها جاءني من احد فانه قبل
دخولها يحتمل نفي الجنس نفيا واحدة ولهذا يصح ان تقول بل جاءني
ويتبع ذلك بعد دخول من الفا شيء تاكيد العموم وهي الزيادة في
نحو ما جاءني من احد وان زيدا ان احداه ويا راصيغتا عموم في
زيادتها في الموجبين ثلاثة امور احدها تقدم نفي او شبهه واستفهام
فيها نحو وما سقطت من ورقة الا يعلمها ما زيد في خلق الرحمن من تفاوت
فارجع البصر هل ترى من فطور ولا يتم مراد احد وزاد الفارسي
الشرط كقوله او مهما تكن عندامن خليقة وان خالها تخفى على الناس
تعلم او سيانفي فصلها والثاني تكررهما والثالث كونها
او مفعولا او مبتدا انبها احدها قد اجتمعت زيادتها في المنصوب
المرفوع قولهم ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله ولا تعذيب
تاتيان مرفوعها فاعلا وناقصة ان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله
المبتدا الثاني تقييد الفعل بقولنا به هي عبارة ابن مالك تخرج بقية
الفاعيل فان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله
المفعول فيه انهن في المعنى فضلة الجرد بربح وبالام ونحو لا اتباعهن
من لكن لا يظهر المنع في المفعول المطلق وجيئه فاخرج عليه ابو البقا
ما قرئ في الكتاب شاذا فضل من ربه ونحوه موضع المصدر الذي
مثل لا يقدم كيد هم شيئا والمعنى تفريطا وضيرا قال ولا يكون مفعولا
لان فرطنا ما يتعدى اليه نحو قدمت اليكم الكتاب قال وعلى هذا فلا
حجة في الآية لمن ظن ان الكتاب يجيء بمعنى ذكر كل شيء صرحا قلت لا
حجة فيها فوكان شيء مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ فانه

قوله نعم ولا يرطب ولا يابس الا في كتاب مبين وهو رأي الزمخشري
السياق يقتضيه الثالث انه الياس انها لا تزاد في نافي مفعول نظر ولكان
مفعولان اعلم لانها في الاصل اخبر وشذت قراءة بعضهم بها وحينئذ
لزم ان تخصص وذلك من اعلياء جناء تحذف للفعل وجعلها ابن مالك
على شذوذه زيادة من في الحال ويظهر فساده في المعنى لانه اذا قيد
بكان لزم ان تحذف بعدها في حالة كونه حاذفا لان فاعل شرب ضمير
ناء عن الحاذف وعلى هذا فيلزم ان لا يكون الا ضمير الكلام
الرابع اكثر هم اهل الشرط الثالث فجوزهم زيادتها في الخبر فيحو
ما زيد قائما والتقدير في خبرا طاب زيد منها والحال فيحو ما جاءني
راكبا وهم لا يجيزون ذلك واما قبلها في البقاء فيما نقع من ابائه
يجوز كونه اية حال قوي زايدة كما جاءت اية حالا في حتى ناقة
لكم اية فجيء والمعنى اوشئ شبح قليلا او كثيرا فيه تحريج الشرط
على شيء ان ثبت فهو شاذ اعني زيادة من في الحال في تقدير ما ليس
بمشتق ولا منتقل ولا ناظم فيه معنى الحال حالا والنظر بالمناسب
نافية في حتى ناقة لكم اية بمعنى علامة ولا واحدة الاى وتقدير
اللفظ فلا تعطوه وهو قد تعدد اوكثيرا واما ذلك مستفاد من اسم الشرط
لعمومه لا من لم يشترط الاخفش واحد من الشرطين الاولين به
استدل بقوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بشرى قالوا سلاما قال سلام
فيها من اساء ومن ذهب يكفر صلكم من شيء ان كنتم لم يشترط الكوفيون
الاول واستدلوا بقولهم قد كان من مطر وبقول عمر لابي موسى لما بعثه
جبايا عدنا فاما لا كان لم يظلم وخرج الكسائي على زيادتها ان من الشرط

الناس عذابا يوم القيمة المصحف وابن جني قراءة بعضهم
اجنحاكم من كتاب وحكم بشذوذها لما قالا اصله من اناثهم ادغم فحذف
بهم من وجوز ابن عصفور في هذه الآية كون من للتبعيض
الذي كما مر ابن فيحتاج الى زيادة تمام المعرفة وقالا الفارسي وابن
السراج من حيث ان فيها من ما يجوز كون من من الاخبار بين زيد
يجوز الزيادة في الايجاب قاله بعضهم في قد جاءك من رسلنا
وقال الخافض القدر قد كان هواي كاين من حبس الطرف فاما ما
مايل من حبس الكاشح وانه عن الناس الشان ولقد جاءك هدى
من ربك كما مر من رسلنا او قد جاءك نبأ من نبأ المرسلين
الموصوف هذا ضعيف في العربية لان الصفة غير مفيدة فلا يحسن تقدير
الشرط عليه واختلفوا في من الداخلة على قبل وبعد فقال الاخفش
الفارسي وابن السراج انها لابتداء الغاية وهي عندهم على الزمان كما هي
الظرف وانما في الاصل مكان او شيء جيء بها هنا لزيادة وذلك
قبل ومن بعدك فالمعنى اسبق ذلك فيهما من زمان ما لك انها لزيادة وذلك
حين جعل قبل والاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها مسئلة كلما اذا دخل
منها من على الاول للابتداء والثانية للتعليل وتعلقها باداة والتقدير
ان الابتداء انما تجب اذا اشتمل اداة على حذف المضاف اليه من غير فيها
ان الابتداء انما تجب اذا اشتمل اداة على حذف المضاف اليه من غير فيها
جاز بعضها بعضا جاز ما لبيان الجنس مسئلة ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده
اي ما فيه كانا من هذا الجنس مسئلة ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من
الله من الاولى ابتدائية في بدء افضل من عمرو ومن الثانية للابتداء على انها

متعلقة باستقرار مقدر او الاستقرار الذي تعلقت به هذا وتسامة
حاصل عنه اما اخبار اقدر به وقيلا او يجوز ان على انها متعلقة بكم على حد
كمثله عن الاول الذي اجيبا اقد كما ذكر ان الله وسيأتي ان كما يتعلق
من ع انا قوين الرجال شهوة من دون النساء من للابتداء والظرف صفة
لشهوة اي شهوة سيدة من دونهن وقيل او الظاهر ان من دون
هذا اي احط عن ضاعة وهذا يرجح الى معنى ابتداء الذي تقدم ويرد
انه لا يصح التصريح به ولا المعنى تكافئها هنا ع ما يدعه الذين كفروا من
اهل الكتاب الا يفيها من تحت ملة الاولى الجبان لان النحاة ربين فوهان
كما يبين ويشركون والثانية زيادة والثالثة لابتداء الغاية ع لا
لا يكونون من شيء من زوالهم ويوم منصرفين من كلامه فوجا الى كما الاولى
منها للابتداء والثانية للتبيين ع نوه دي من ساعلى الواو الاولى
البقعة المباركة من شجرة من فيها للابتداء ويجوز ان الثانية بدل من
الاولى بإعادة العامل لان الشجرة كانت نابتة بالشاطئ على يمين موسى
عن يمين موسى ان يجري ع ان يستقر عن بمعنى من مرتين لما ذكر
واذا قيل من بعض هذا لا يريد دون الاستفهام اشربت معنى النفي ومنه
ومن يضعف الذنب الا الله ولا يتجه جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا
لابن مالك بل لو من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ولو اخر من النفي
فمن مبتدأ وذا اخبره موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين
في زيادة الاسم كون ذا زائدة ومن مفعول به وقد كلام جاهد ان يجوز به
من ذا القسمان يكون من ذا مركبين كما في خلافا ماذا اصنعت مع زيد
ابو البقاء في مواضع من اعرابه وتعليقه في غاية وغيرها وحضر اجواز ذلك

ما ذا لان ما اكثر بها ما نحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد لتكون ذا لغو
اعلم انها ما وكان التركيب يحتمل الاصل وان تكون على الابتداء مع ما بعدها
للاذا جئت باثبات الالف ع ما ان الله يعلم ما تدعون من دونه
ومن في الاخيرة ع موصوفة والعائد محذوف تقديره ما تدعونه
انتفت فيها خلافا لمن قال ما لا يتضح او وصفت بالنكرة في عموم
بن معيط لك وقيل احسان تكفا بما فضلا على من يجيء بالحسنى ان يجعل
وبه قرئ فيجوز ان من يجعل حالها يحتمل الموصولية والمصدرية
مع غيرها والجملة صلة او صفة والعائد الضمير في فيها كما ذكر
كمرورت بمن خير منك والمجرور اي كشخص يعطف بزيد ونحوه الكسائي انها
لا تكون نكرة الا في موضع يحتمل الكرات والرقة بهذين البيتين فخرجها على
الزيادة وهذا شيء لم يجئ كما سبق وقال ثم من الناس من يقول الشاعر
فجزم جاعلا انها موصوفة وهو بعيد لطول ما استقلها واخر ذا انها
موصولة وقال الزمخشري ان قدرت الذي الناس للعهد فمن موصولة
منهم الذين ومن الجنس فموصوفة مثل من الناس من جاد بماله
ع تالله تفتؤ الاول تقول من يكرمني اكرمه فيجب قولك زيدا اكرمته
فان قدمتها شرطية جزمت الفعلين او موصولة او موصوفة رفعتهما
او استفهامية رفعت الاول وجزمت الثاني في جواب بغير الفاء في
فيهن جيد او خبرية استقبالية على الجد الاولى والموصولة والموصوفة
الثانية والشرطية الاولى او الثانية على خلاف في ذلك وقول عمر رضي الله
وزيد فلا نحسن الا استفهامية ويحسن ما عداها الفراء زيد في اقسام
من ثلاثة واخر احدها ان تأتي نكرة تامة عند الزجاج قال ثم قوله وثم

مل فيه وأعلان فزعم ان الفاعل مستتر وسن تميزه فقد هضم حقه
بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله اى خبر مبتدأ محذوف وقال غيره
سر صوابا على قوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله
شعرى وليتنى حلق المحذوف كان فيه معنى الفعل اى ونعم من هو
الثابت فى حالتى السهو العلانية ويحتاج الى تقدير هو لذلك يكون
مخصوصا بالمدح النافى للتوكيد بما زعم الكسائى انها تزاد كما
وذلك سهل على قاعدة الكوفيين فى ان الاسناد واسند ومسند
بناء فضلا على نحيا فهو خفيف جدا وقوله ياشاة من قنص لمن
ذ حبس رواه بن دريد وهو خلاف المشهور وقوله آل الزبير سنام
المجد قد علمت ذاك القبائل ولا تزدن من هذه الولدا انها فى الاولين
نكرة موصوفة اى على قوم فيزا وياشاة انسان فنصب وهذا من الوصف
بالمصدر البابة ومعدة الماضية لان هل اسم وضع موضع المصدر
وهو العدا وى ولا تزدن فعل دعاء وذوى عدا اى قوم سعد وبن ما موصولة
ليعد محذوفا صلتها اى صفة لذى وسن بدل من ذى عدا وهما اسم لهو الضمير
اليهما فى قولهما بانه وقال الزمخشرى وغيره عاد عليهما ضمير هما
حملا على اللفظ والمعنى انتهى والاول ان يعود ضميرهما لا به وزعم السيرافى
انها نافية وما بعدها جواب قوله بغير ان ما يكن عندنا من خليقة
ان خالها تخفى على الناس تعلم قال وفى هذا حجة لقول من قال
انها لا تعمل ولها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله قال وجئت كما
فوجدتها مهما تضيف انفا من علو فى تنم فالا ذا يكون من يدل
لعدم رابطة مر الخبر وهو فعل الشرط ولا معمولا لاستفهام فعل الشرط

معمولا لا سيبل الى غيرها تبين انها لا موضع لها من الاعراب
الاول انها غير مركبة وعليه اسهاء بن ناجية لان الشرط غير موجب
عليه بها ما مبتدأ واسم مركب ضمير يعود اليها والظرف خبر والجملة
لا اذا الخليقة فى المحض وشد ما جاءت حاجتك فبين تقضى حاجتك من
خليقة تغير الضمير كقوله الا تستحيها من صديق وجدتها فى الثانى
وما ظرف ومرادفة تضيفها او متعلق بمضاف فضاها المضاف والمضاف
اليه فى تضيف اى فى وقت من ابوابه تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان
اى وقت تضيف بها من اضاف فعل الكلام او فى اضافة قراره من اضاف
انفا ظرفا انتهى وسياتى ان مهما لا تستعمل ظرفا وهى بسيطة لا مركبة
من ما ومه الشرطية كما زعم الشيخ بدر الدين بن مالك ثم ابدلت الهاء الاولى
الفا لغة او فرقا للمذكر اذا خلا ما قبلها من الفتح ومعان ما
لا يعقل غير ان ما مع تضمن معنى الشرط وضعه لما يعقل وايها فتارة تعم
من ايه وهى فيها اما مبتدأ او منصوب على الاشتغال فيقدر لها ما
ستبين كما فى خبرها حربت به منا خريف لانا لها الصدر اى مهما تخبرنا
لانا به الشاء الفهمان والشرط فتكون ظرفا لفعل الشرط ذكر ابن مالك
وزعم ان الفارسى اهملها وانت لها تم وانك ما تضرب بالذى تسوء
وفرجك نالا مستهم الذم اجعا وليا انا اقرفه وليل فى الجوار كما
معنى قولها كثيرا او قليلا وهذا المقال سبق اليها ابن مالك غيره
وشده الزمخشرى الا كما على من قالها فقال هذه اتحلة فصاد الكلا
التى تحتها مولا يحل لاحد ان يعلم العربية فيضعها غير موضعها ويقيسها
ويقول ما جاءنى الا مطيتك وهذا من وضعه ولبس من كلام ولا من

ثم يذهب فيضعه بها الآية فيقول في آيات الله اغرب والقول بالبدلية
الآية ممتنع ولو صح شيء منها لفسرها بعض آيها القائلون بالبدلية
ذكر جماعة منهم ابن مالك واستدلوا بحديث يقرأ بها في الليلة مائة
او هي بعلى وبيا ليت قومي علموا ان ربها غفر لي بمضيها وجعلني من الحكماء
تؤكيدا وأوه ان حبي هلكت وفؤادي فاعلم ابيات بل علمها في كفه
بالله شهيدا ولا دليل في الحديث على ما ادعوه بل اسم فعل بمعنى
اكفف او استأنف استفهاما بأيا وحدها ليس لها في الكلام قرار الشاطبي
وبها تصلها او بدأت بآية وتصلها بغيرها لا يصح فيها ان تكون موصولة
لعدم الاستقرار مفعولا ولا مبتدأ لعدم الرابط فان قيل قد تقدم لها
راجعة على رأي فلتكن هنا كذلك راجعا الى الرأي وهو فيها مبتدأ او
مفعول لمحذوف يفسره تصلها اراجيا الى الرأي وهو فيها مبتدأ او
كذلك فلا يرجع الى العام وبالوجه الذي يعطي ابتدائيتها يعطي كونها
مستقلة منها العامل بالتقدير بعد عندها وقولك ما تصلها مع
الخبر سيرة فانها هنا كذلك اعتمد على البسملة التي في اول السورة
فهو ما يصح فيها الابتدائية والتقدير فصل يفسره تصلها او ابدأ بسملة تصل
تصلها والظرف بمعنى اذ وقت تصل البسملة على القول بجواز
تأخيرها وانما هنا متعينين كونها ظرفا لتصل متى وقع وقت تصل
البراءة او مفعولا بحذف عامل اي وهبها تصل ويكون تصلي وبدلت
بدل تفصيل من ذلك الفعل وانما ضمير تصلها فلك ان تعيده على اسم مظهر
قبل محذوف اي وهبها تفعل في براءة تصلها او بدلت بها وصلة
بها ولما خفي المعنى بحذف المضاف صرح الضمير تكريره بيانا لما أبدل منه

او على ايضا المعنى الثاني تعيده على ما بعده وهو براءة اما على ابدال
من مثل براءة زيد افضل جاءت محمد او على الاستئناف بتقدير ما
فاعل الثاني مستأنف ابتدائيا واخبر الفضل الى الواسطة حذف قوله
اذا كانت تصير بريئة صاحبها او تكون في الغرابة مثل الزواج حتى
الشروع قوله سعاد وغيرها الجارية حكاية سيرورة ذهبت من مصدر
بمضمر هذا قول بعضهم وتسكين عينه لغة غنم وريهما اضيع خلافا
لسيبويه واستيهاج باقية وقول الفراء انها تاج عرف الاجاج مزيدة وتفعل
مضافة تكون ظرفا وانها تاج تلك معان احدها الموضع الاجتماع وليها
يجيء بها عن الذكاء نحو واقعد معكم الآية زمانه غير جيئك مع العصر الثاني
مراده عند وعلى القراءة وحكاية سيبويه السابقتان وقعوده فتنون
وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مجرورا في نحو قوله فيقرأ بنو جعوا هلوا
معا وقبل جاز والخبر محذوف وهو في الامرين بمعنى حيهلا عند ابن مالك
وهو خلاف قول الخليل اذا جاءت جاء جميعا احتفلها في وقت او في
وقتين واذا قلت جاءا فانك جاء معا في وقت واحد ثم هو فيه ظرف قلت
بهما اسر فانك لست ويجيء كيدوا جميعا ونزلوا معا وشتعل
معا الجماعة كما تستعمل الاثنين قال اذا حدث الاولون يجمعون كلها معا قالت
طلحفا واخى جابيا فماء وسعا فاصبح تلبهم تستفز على كظة واجبر
اسم استفهام مجرور منى بضمها وهو اسم شرط كقولك متى اضع الواو تعرف
واسم مرادف للوسط وبعض يعني من اوله وذلك لغة هذيل يقولون
اخرجها متوكئة اي منه وقال الصاغاني الصيرفي جاء في زجل اوس بن
حجر جاب اي نقيل الشد تصريف واختلف في قوله بمضموم وصفه

ومن فوقها لابن سيدة بمعنى فوق والغيرة بمعنى وسط وكل اختلفه
قولا وجوب بعضهم بشرط ان الجر ترتفع متى تجرد عن مضاف
تجيء تفصيل بمعنى من قال ابن سيدة بمعنى وسط وعند
ان يليها اسم مجرور يفضلها احسان مضافان والصحيح انها حرف جر
ان كان الزمان ماضيا وبعض فان كان حاضرا بمعنى من الى حينا
معدود اتحضارا بآية مذ يوم الخميس او مذ يومنا او يومنا او مذ كان ذا يوم
واكثر العرب على وجوب جرها الزمان مذ يوم على ترجيح جر مذ لها من جملة رفعه
مذ لها في جملة من الكثيرة في مذ قد ورفع عشرة الى ثمانية مذ ان ومن
القليلة في مذ فقط اقوى من القرين ترجيح ومذ هي الحالة الثالثة ان يليها اسم مجرور
غير مذ يوم الخميس او مذ يومان مضافا الى مجرد وابن السراج والفارسي بمعنى
وما بعدها خبر عما قبلها الا مذ ان كان الزمان حاضرا او معدودا
وان الزمان كان الزمان ماضيا وقال الاخفش والزجاج
ظرفان مخبر بهما عما بعدهما وعما هما بين وبين مضافين فيحتاج
مذ يومان بمعنى بين لقائه يومان والاخفش بافقر من الخسوف وقال الاكثر
الكوفيين ظرفان مضافان لجواز حذف صلتها وبقاء صلتها على اصلها
مذ ان يومان واخطأ السهيلي في ان مالك وقد يعطى الكوفيين حجة
لمعنى ذا وما بعدها من الزمانين والذي عهد بيان بناء اول ابن مذ ومنذ
من ذو الطائية الحالة الثالثة ان يليها الجملة الفعلية او الاسمية كقول الراجز
مذ عقرت بدار ازار فؤادي ما زلت منها مالي ولا بالي
مضافان فعليا الجملة وقول الآخر من مضاف اليه الجملة وقيل مبتدأ فيجب تقدير
زمان مضاف اليه الجملة كحين هذا الخبر اصله مذ مضى يليه حرجي ام الهيثم

والا مذ عند ملاقاة الساكن فهو مذ البعيد ولولان الاصل انهم
كسروا لالتقاء بعضهم بقولهم مذ ين طويل لم يضر مع عدم الساكن
قال ابن يعيش لكون ها اصلا دون لانه لا يتصرف في الحرف فلا شبيه بدرده
فتخفيفهم ان وكان ولكن بهمط وقال الفراء انها من مذا فما
فاصلها منذ او هو فما فهي اصل حرف الجر والمذ المفرد ناقص
او حرف آخرها نون التوكيد وهو خفيف وثقيل وقد اجتمعا في
وليكونا من الحصا فريب ها اصلان عند البصريين وقال الكوفيون
الثقيل اصل ومعناها التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيل أبلغ
ويختصان بالفعل ولما قوة الظن احضرها الشهود افضيه
سوغها شبه الوصف بالفعل بتوكيدها صيغ الامر مطلقا ولو كان
دعائيا كقولك لغائب سكنت على الا اضافة النحويان معناها في
الفعل المضارع وشذ قوله فاحرى بطول الدهر ان لا يجورا بالا فتوكيدها الالتي
وشذ قوله اذا مت مذ مت بحيث ينبتني ان كل مكان بالحصا مدعاخ
والذي حسنه انه بمعنى افعل والتاء المضارع فان كان حالا لم يؤكد بها
وان كان مستقبلا اكد بها وجوبا في نحو والله لاكيدن اصنامكم
فرجا سر الوجوب سدا ما في نحو واما تخافن واما يبلغن عندك الكبر ابن جني
انه فرق فاتا ترك ياساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون
بالجار نفيها شذوذا ان تلي نون التوكيد وانبان نون الرفع مع الجار
ويجوز اكثر بعد الطلبي مخيرا لا تصبن انك فاعلا وقليلا في موضع
كقولهم ومن فتحته ما بين شكلها الالف النون وهو نون زايدة ساكنة
تلحق الآخر غير نون فرج نون حسن لانها اصلية نون ضربني الظريف

لانها متحركة ونون تنكيروا نكسرلانها غير آخر ونون تنكير لمعنى
للتأكيد وافسا جسة تنوين التمكين وهو الاحق الاسم المتمكن
المنصرف اعلاما بقائه على اصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع الصرف ويسمى تنوين الامكنة ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد
ورجل وجبال تنوين التنكير وهو الاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا
بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل والسماع كصه ومه وايدك
العلم المختوم بويه قياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه اخونا تنوين
رجل ونحو من الغرابات فتحين تنكيرها قد يتوهم بعض
الطلبة ولهذا لو سميت برجل بقي ذلك التنوين بحيث مع هذا التنكير
وتنوين المقابلة وهو الاحق لجمع مسلم ان جعل في مقابلة النون في سلمون
وقيل هو عوض من الفتحة نصبا ونون كما مر وجره في الجر فهو
الفتحة قد عوض عنها الكسرة فاهذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين
وبه شبه مع القسمة به كغوثات كما يقع في مسلمين ومسلمة به وتنوين
التمكين لاجتماع العلتين ولهذا لو سمي بجلمد ثم صرف لا تنوين لها وان
انحسر وان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث انما هي
التي قبلها لا يجوز ان يقدر غيرها لان حذف التاء لا يقتضي
التوقف تابع ذلك كما لا يقدر التاء في نحو التاء المذكورة مبدلة من الواو
ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك وقال ابن الحاجب عرفات
في جمع القرية ونحوها من اسمائها الغير عرفة مسلمة لانها التي صحبت
لانها علامة لا تغير فيه وصلا ووقفا تنوين العوض وهو اللاحق عوضا
من جملة اصلها اذ ابدا وصفا اليه مضافا وجملة فانا لا نرى لكون ونحوها

نائبة عن الياء وفاقا للسيرافي والجمهور لا عوضا من حذف الياء لبقاء
الياء مع الكسرة خلافا للفراء اذ لو كان لعوض عوضا كان نحو جوار
وغواش من التمكين والاسم منصرف حملا على الاخف وقد لحظ فيها
الثقل الجبائي وانت الاحاد وكسلم كلام نصرفهم وذلك ان حذف ما
للتخفيف وهي متوهمة بدليل ان الحرف الذي هو اخر الكلمة يحسب العوامل
وقد قالوا هذا لو سمي بكلمة ثم سكن تخفيفا لم يخرج عن كونه كما جاءني
هند وما رأيت هندا قبل وجئت على الرجل جملا بالنقل لم يصرف اصرافه
على الجمل الذي هو اسم جنس وهو في حالة التسمية به لم ينقل
جملة الذي هو اسم جنس بل انتقل بعض الكلمة وهو حرف
جاء دليلا على ما قلناه من ان الذي يظهر خلافه واذ تنوين العوض لم يبق
بعوض لكسرة ولا فتحة هاب الالف التي هي علم الجمع كذهاب الياء من جوار
وغواش والثالث تنوين كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة نحو كل ضربت
لا الاشارة فضلا بضم على بعض وقيل هو تنوين التمكين يرجع لزوال الاضافة
الفوكانت تقارضه والرابع اللاحق لاذ وبنات والشقت التاء فيهن
واحيلا الاصل فيهن بوالغ انشقت واهيتم حذف الحرف المضاف اليها
للعلم بها وجوبا التنوين عوضا عنها وكسرت الدال لالتقاء الساكنين وقال
الاخفش التنوين تنوين التمكن والكسرة اعراب المضاف اليه حوزتهم
وهو اللاحق للفعل في الجملة لا من حيث الاطلاق وهو اللاحق الواو
والياء وذلك في انشاد نحو تجيم وظ قولهم انه تنوين يحصل للفرع وقد يحرج
بذلك ابن يعيش كما شيأ والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه حتى
يقطع النظر عن الفرع وهو المنفي يحصل بما عرف الاطلاق لقبولها ذلك

بها فاذا انشدوا ولم يجدوا جاؤا بالتنوين في مكانها لا يختص هذا التنوين
بالاسم بدليل قوله وقيل ان اصبغ لقد اصابني ابن ذي ولما ترك بناء الكلمة
قد تنون زادوا الاخفش في العربية تنوينا سادسا سموه الغالي والغلو
للغواني في القيد كقوله ٢٠٠ وقام الاماء تعاوى الخزي وسموها ايضا
التمكن وهو حد الفريق وسموه الاخفش لحكمه الذي قبله بالخروج وغايرة الفرق
بين الوقف والوصل وجعلا ابن يعيش من نوع تنوين الترنم وهما ان
المترنم يصل بالنون نفسها لانها حرف غنة فما دام يمكنه التغني
لا يقطع صوته اي يجعل فيه فتنة والاصل يغنن فغنن بنون ساكنة
فابدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسراج وجعلا هذا التنوين
الغالي لا يكسر الوزن وقالا بل هو الشاعر ان يزيد في القوافي المضمرة
صوتا بالهمزة فتزهم السامع ان القوافي تنوين ما خالفهما بهذا القول
ابن مالك ونزع ابو الحجاج بن معزوز ان مطلوبهم بهذا الشبه تنوين
المقابلة انه نون موضعت من الجملة وليست تنوين وزعم ابن مالك في الملخص
ان تسمية اللاحق القوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز
وانما هو نون اخرى زيدت والهذا لا تختص بالاسم ويلحق الافعال والحروف
وتثبت في الوقف وزاد بعضهم سابعا وهو تنوين المضرورة وهو الذي
لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ٢٠٠ والصحيح
سلام الله يا مطر عليها ويقول اقول في الثاني دون الاولين لان الاولين
الفكين لان الضرورة اباحت الصرف واما الثاني فلعين تنوين يكون لا
لاسم منويّ الصرف وثامنا وهو التنوين الشاذ كقوله بعضهم هو ولو
حكاه ابو زيد وقائدة تعدد تكثير اللفظ لما قيل في الفرق بينه وبين

الملحق بجعفر هذا تنوين يؤتى به آخر الاسم كدن ضيفن وليس منه
وبهذا تعلم ان الذي حكاه سيبويه تنوينا فهذا دليل على ان سمعه في
الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الحاجب في
شرح الجزولية ان اقسام التنوين عشرة وجعل الاول من تنوين المقابلة
تنوين ما لا ينصرف حسما ما اسفل قال الثاني تنوين الحكاية سئل بعض
بما قولك لمن سماك محمدا فقال محمدٌ فالتنوين هنا تنوين الحكاية
لان الذي كان قبل التسمية حكى بعدها الثالث نون الاناث هي التي
تلحق الفعل اذا اسند الى ضمير مؤنث خلافا لمن زعم انها اسم وما بعدها بدل
او مبتدأ ومؤخر والجملة بعدها خبر الرابع نون الوقاية وتسمى نون العماد
ايضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنصبة بواحد من ثلاثة احدها الفعل
كان فعلا ماضيا نحو اكرمني وجاءني او امرا نحو اكرمني او مضارعا خلافا لمن
اذا تقدمت فعلا ولما تحملا اذ هب القوم الكرام ليسلني فضربت زيدا
ما من نحو يكرمني فيها الفك والادغام والنطق بنون واحدة وتقدم
بيان في السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون
الوقاية وهو الصحيح الثاني اسم الفعل نحو دراكني ونزالكني وعليكني بمعنى
ادركني وانزلني والزمني الثالث الحرف نحو انني وكاني ولكني وما عدا ليس
وان وكان ولكن وقليلة الحذف مع لعل وقليل مع ليت وتلحق ايضا
قبل الياء المخفوض بمن وعن الاقل فيهما وقبل اضافة الى الياء
قد ورد الآتي قبل من الكلام وقد تكلمت في غير هذا الكتاب شرحا لذلك
بما فيه مقنع سبق قوله أسلمني الى قومي شر اجل بيد شر اجل هم لئام

ان الذي سلف وهو تنوين لا نون وبين ذلك على قوله في ضرائر
ان الياء منصوب وبرد وقول الشاعر وليس الواشيا بيننا بمصلح
في الحديث غير الدجال أخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام
لان اسم التفضيل اذا كان نكرة غير مضاف ولم يصحبه من يجب ولا يتبين يجب
كلك بفتح الضاد وكذا تكثيرها وبها قرئ الكسائي وبعضهم بيدها جاء
وبهما قرأ ابن مسعود وبعضهم بكل الزيد اذا كان اكثر الذين تتبين لها
منزلة الفضل في كل شيء وشهد بكثرته كان زيد على منزلة الفضل ذا مال
والظاهر ان الطلع على هذه القراءة واجازها بالقياس وهي جرة فصاعدا
وبعدها علم فالاول نحو جاءني الخبر كعام نهيدا وما قام زيد والثاني نحو ما
ولا تعمل وما في معناها نحو هل تعمل وهل لم تعمل وبعد الاستفهام وفي
هل تطيق زيدا يحتمل ان يفسر هذا بالمعنى الثالث والثاني نحو سلك الشيطان
في هل جاءك زيد وهو هل وجدتم ما وعد ربكم حقا ان لم لا يجوز
صاحب القرب انما يعمل الاستفهام لما يعلم لما لا يعلم قيل وان لم تكن
اذا وقد صدر الخبر نحو هذا اخلاقهم والحق انها في الاخير في علم وان جاز
السؤال عنه لم يكن بمعنى لا علم لنا بل لما نعم تحقيقا وتصديقا
وما بعد حتى نحو سرت حتى ادخل كانه راى اذا قيل لا تقم زيد فصل نعم تحقيق
ما بعد الاستفهام والا واذا كرناه من انها للعلم لا يصح ان تقول لما
فلان صدقت لانا نشاهد ما نعلم اذا قيل قام زيد فصدقه نعم وكذا
ويمتنع دخول بل لعدم التقي اذا قيل ما قام فصدقه نعم وكذا بل بمعنى
نعم الذي ظهر لي ان ان يستعمل فارقا بين بمعنى لا نعم لان لا يتابع الا
التقي اذا قيل قام زيد فهو مثل قام زيد اعني في ان تقول ان اثبت القيام نعم

وان نفيته فلا ويمتنع دخول بل اذا قيل لم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فقولك
اذا اثبت القيام بل وبمتنع دخولها وان نفيته قلت نعم فالاثبات نعم الا تعم
تذر فالاول مثل اثبت بكرا فاذا قيل اوليس زيدا بقائم فالجواب نعم
نعم فيجاب النفي بنعم كالاثبات لان نعم وضعت لتصديق الاخبار
بعدها ايجابا كان نعم او نفيا فيجاب النفي بنعم كالايجاب وبلى لا تقع الا بعد نفي
فقط لان اصلها ان لا وهل وضعت لطلب حقيقة الشيء او شرحه وبين
الثلاثة عموم وخصوص من وجه فكل مثال اتى به النحاة فهو لهما نحو
في ناهم وجئت بغير من عند الله ليست نعم ولا بلى وقال الله تعالى كذا فاذا لا يجيء
من ان يقول نعم فيقال له اليست نعم كذا فاذا قال بلى نعم ان الطلاق
ان فلانا لمن وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين نعم الشديدين اذا
كان قبل النفي استفهام اذا كان على حقيقته نحو اليس هذا بالحق الجواب نعم
وان كان مراد المقرر فالاكثرون يجابان بما يجاب به النفي بهما للفظه وبعضهم
عند اهل البيان يجاب بما يجاب به الايجاب بهما للمعنى والاول لا يجوز معه
دخول احدى الا استفهام المقرر لان ليس حدة الاداة الا في الاداة
الا يدخل على فعل قبل الا نصار الفعل وقد قالوا نعم الستم تردد لهم فلا نعم
وقول الحجاج اليس الليل يجمع امره وايانا فذاك بنا فاذن نعم واري الحق
ان اراده وبعدها انها كما علمت وعلى فان جرى كلام سيبويه والخليل عليه
قال ابو عصفور راجعت العرب فوجدت الجواب بجرد النفي المحض ان كان
ايجابا في المعنى فاذا قيل الم اضحك درها قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه
وذلك لا ان المقرر قد يراد فقد فيما تعبه وقد يخالف فاذا قال انعم اجلس
هل اراد نعم اشرطني على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى فذلك اجابوا بنعم على اللفظ

ولم ينفصل الاسم المعرب ما تم في بين جعد بن فيها الجزء بلكو وهما عادة في
اعتقاده من ان الضمير يجب ان يعود على اقرب مذكور وهذا فاسد لان اقرب
احد الاسمين المتعاطفين انما يأتي هنا حيث يكون الحكم الذي يعود الضمير
عليه فلان او لغيره فذكر حينئذ ان هذا احسن لان اذا قال الانصار ويجوز
ان يقال الضمير لا يعود عليهم لانهم يريدون ان نعرفهم فلان وعلى هذا يجوز ان
يعود عليهم ابدا التقرير الذي ذكرته ويجوز على هذا ان يكون الضمير في
الآية لابن آدم اي ان الله تعالى اوجب عليهم العقل ما يصلون به الى معرفة الصانع
غير انه لا يراد من العقل هنا لانه لا يتعلق به التكليف بضرورة لا الآية تمنع
آله لا محالة فقول ابن عباس رضي الله عنهما انما قال انهم لو قالوا انهم لم يكن
اقرارا لما فيه وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا انهم جبلوا على العقل
على ما هو لا فصح كان كفرا اذا الاصل تطابق الجواب السؤال لفظا وفيه نظر
لان التكفير لا يكون بالاحتمال حرف الهاء الهاء المفرده على حرف او وجه
احدها ان يكون حرفا للغائب وتستعمل في موضع الجر والنصب فالاول
وهي ضمير مذ والثاني ان يكون حرفا للتنبيه وهي الداخلة في قولك ها انت تقيم
انها حرف لمجرد معنى التنبيه وان الضمير بعدها والثالث هاء السكت
وهي الاحقة لبيان حركة او حرف ضعيف يخرجها عند الوقف بين ان يوقف عليها او يصل
ان توقف عليها او يصل بنية الوقف الرابع البدل من همزة الاستفهام
كقولك لمن قال اضربت زيدا فتقول هذا الذي مع الهمزة تقديرا وحذفا والفرق
ان لا تعدة هذه لانها ليست باصل على ان بعضهم زعم ان الاصل هذا فابدلت
الالف الاولى هاء الثاني نحو هرقت في الوقف هرقوا الكوفيون
زعموا انها الاصل وان الثاء في الوصل بدل منها وهكسر ان البصريين

والفرق بينها لا تتعدد وقد قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلها
على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اصلا للفعل وهي حذف وبجوز ان تقول الفها
يستعملان بكاف الخطاب بدون ها وبجوز الحروف ان تستعمل من
الكاف بتصريف هذين الضميرين الكاف فيقال لها المذكر بالفتح وهاء
المؤنث بالكسر وهاما وهاما وهاتم وهاتن وهاكم وهاكن اقوال كثيرة
ان يكون ضمير المخبر عنه مستعملا بحرف التنبيه ومتصوبة بحرف للتنبيه
فيجب لها وتقريبها والثاني ان يكون للتنبيه فقط فيدخل على اربعة اصناف احدها
الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا هذه وهذان وهذين وهذه
صلات هذا ضمير الرفع المخبر عنه باسم الاشارة نحو ها انتم اولاء وقيل
انما هو اسم واحد مثل الاشارة مفترقة فرد نحو ها ثم ها ولاء جمع
بانها اصيرت توكيدا لان الاسم نحو ذا ثم نحو ها الذال
وهو في هذا واجبة للتنبيه على انه المقصر بالذكر قيل والتعويض عما
يضاف اليها وهو يجوز في هذه في لغة بني اسد ان يحذف فالفها ان تقدم
عليها التاء وعليه قراءة ابن عامر اية انقلبن اية الساحرة
الرابع البدل من همزة الاستفهام في الوصل الرابع انعم الله تم في القسم عند حذف
الجار نقول ها الله بقطع الجر ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها
وحذفها هل حرف وضع لطلب التصديق الايجابي دون التصور
ودون التصديق السلبي فتقع نحو هل زيد اخوك لان تقديم الاسم
يجعل الكلام بمعنى التصديق بنفس النسبة نحو هل زيدا ضربت اذا اردت ان
المتكلم جعل ضرب زيد ظرفا في اختصاصه بوقوع الضرب فيه ام
المتكلم جعل ضرب زيد ظرفا في اختصاصه بوقوع الضرب فيه ام
المتكلم وهل هما ام المتصل بجميع اسماء الاستفهام ما تقدم لطلب

القصة لا غير والهمزة من الحجج الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين وتعرف
هل من الهمزة من عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق
اختصاصها بالايجاب نحو هل قام زيد وبمنع هل ان يدخل عليه الهمزة
الم نشرح لك صدرك الجواب انه يكاد وقالا الا طعان فلا نرسان
عادية وباطلان تخصيصها المضارع بالاستقبال الهمزة ليست كذلك
الهمزة خلافها واما قول ابن سيدة في شرح الجمل لا يكون الفعل
المستفهم عنه الا مستقبلا فمردود قال الله سبحانه فهل وجدتم ما وعد
ربكم حقا قالوا نعم فمن يليح الاعلان بمعنى يرسلان الرياح فهذا لا يفهم
لا يفهم الرابع والخامس والسادس انها لا تدخل على الشرط بخلاف
ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة يقال ان يقم
الخالد فانا قم كل ذلك لا يستقيم ان اشرفنا واحدا تبعه
السابع والثامن انها تقع بعد الماضي لا قبله وبعد الام بخلاف
الا القوم القاعدون وفي الحديث هل قمت ما عقبل من رباع وقال
ابن شمر وهل لهم الا يقعدهم وقال الله تعالى هل يستوي الاعمى
والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور التاسع انها يراد بها الاستفهام
بها التقرير بذلك وحمل على الخبر بعد الا في نحو هل جزاء الاحسان
الا الاحسان والباقي تقدم الا هل اخو عيش ان زيدا جاء ومع العقد
قد كان ان ما في سجعة شهرا ثم هل عند رسم دارس من معول ما بعد
الاستفهام على الخبر بان قلت آمن زيد في صدر الكتاب ان الهمزة تدل
قلت شواهد كثيرة ترد بالتفتيش لا ترى ان الواقع ان سيعاد لهم
بذلك قلت اما زيادتها للانكار على من قال ما ذكر من ان الاستفهام انما

التفي ابتداء وليس هذا لا يجوز ان قام لا يزيد كما يجوز هل قام لا يزيد فعل
على الرسالة البلاغ المبين هل ينظرون الا الساعة وقد يكون
الانكار مقتضيا لوقوع الفعل المنكر وهذا وذلك اذا كان المنكر
ما كان ينبغي لك ان تفعله كما تضرب زيدا وهذا اصل في تخصيص
الانكار على من انكر وجود الشيء بالهمزة وانكار وقوع الشيء وهذا
انكار على من اثبت الشيء بختصان بالهمزة وانكار وقوع الشيء وهذا
معنى النفي وهذا الذي تفرد به هل عن الهمزة العاشر انها لا تدخل
قد ذلك مع الفعل وبذلك فسر قولهم هل ان على الانسان حين من الدهر
انما من الكشاف والمفتاح والمفصل قال المصنف هل للاستفهام فهل
جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قولهم هل اتى على الانسان ان هي الا
الحادية عشر انها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وان الاستفهام انما هو مستفاد
من هل بعدها معها ونقل في المفصل عن سيبويه خلافه ونصه سيبويه ان
هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام
وقد جاء ما خبرها عليها في قوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بشد سأ هل
رأين بسفح القاع ذي الاكم اتوى وليس كذا ذكر لم يخل الاعلى الفعل
كقد وبنحو كلام سيبويه ما نقله عنه ذكر هل بابا لم المتصدر لكن في
ايضاحها قد يجاء الفصل قال في شرح المفصل ما يكون على العلم ما نصه وهل هي
للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه هل اذا دخلت
على الفعل فهي بمعنى قد والتقريب جميعا اي تأتي على الانسان قبل زمان قريب
كما يفتر من الزمان الطويل المتمد لم يكن فيه شيئا مذكورا بل شيئا مذكورا
فطفقة في الاصل بمعنى المراد بالانسان الجنس بدليل انا خلقنا الانسان

من بعضها اخوين فهو ما اخبره بقد خاصة لم يحل اقد على بعضها القرب
بعض الفقيه ما لبعضهم سناها الوقع وكان قيل المعنى بتوهم الخبر
بالقرطبة الانسان وهو ادعى ما لك الحين ان ذكر بعضها في نسوا
ما لك ان تقول مراده بقوله اذا دخل عليها الهم بعينه كما في البيت
مفهومه انها لا تشوين لذلك اذا لم يدخل عليها الوقف لذلك كما قال
وقلما قال له وقد عكس قوم فقال الزمخشري فيما ورد هذا ان يجعل قد
اصلا وهذا هو الصواب عندي لانه متمكن في الخبر الا ان الا احد شيئا
امر احدها تفسير ما من اجله قال ان دان لا استفهام في الا بل للتقرير
وليس استفهام حقيقة وقد مر بيان ذلك جامة من المفسرين فقال بعضهم
هنا الاستفهام التقريري المقرب بسرا بكم البعث وقد علم انهم يقرون
بعم وقد جعلوه دليلا على ان فيما ذكر اهم فالذي اعده ذلك ليس بجيد
ان لم يكن قوا يكفي تنبيه على احياء هم بعد موتهم وهم حين قوله قد علم
الفتاة الاولى فلا تذكرون او فيما تذكرون او من انشأ
شيئا بعد ان لم يكن قادرا على اعادته بعد فنائه وقال اخر شارحا قال
انه فسر الحين بزمن النصر في الرحم نقال المعنى لم يات على الانسان
الدهر كان فيه نطفة ثم علقة ثم مضغة الى ان صار شيئا مذكورا كيف
قال الزجاج لا ادخل الانسان على ادم م نقال المعنى لم يات على احد
حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم
لا يكون هذا الاستفهام التقريري لانه ذلك من خصائص الامة وليس كما
قال قد ذكر جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة اية في افادة التركيب التقريري
وحملوا على ذلك قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وقد رجحوا بالقسم وهو بعيد

ان وقد اسجوبوا الذي شاذة العرب فهم نقاصدهم وقد خطوا بعين
لم تقل لان والثالث وخرجوا الهمزة على انها في البيت الحرفة بدل على ان
المعنى قد ابين من غير الجزم الذي ان الرقابة فالبيت شاذ لكن تخريجه على ان
الجمع بين حرفين لمعنى واحد يطرد سيبويه التوكيد كقولهم الا لا ابا لهذا
الذي في ذلك البيت سهل الاختلاف اللفظين وكون احدهما على غير
فهو كقولهم ما جاءني من احد بل رجلان من باب [illegible] يكون ابا لهما
واخرها في نحو زيد العالم فاضل اذا اعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب
وتبعهم مع القول بذلك اسما كما قال الاخفش فنحو ضربت الذي ضرب زيدا اسما
وكما قال الاخفش واللام في نحو الضارب لذاهق ناها اسما حرف التعريف
انتهى محصوله ذكر من اقسام الواو الحادية عشرة الواو العاطفة ومعناها على
الجمع فيما حكم الشيء على صاحبه نحو قام زيد وعمرو يعني واختلفوا في اقل
نحو قام رجل وامرأة فقيل اثنان وقيل ثلاثة وقيل اربعة وقيل خمسة
الذين من قبلك وقد اجتمع هذا في قوله من قبلك ومن ابراهيم وموسى
وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل كما سبق قال ابن مالك
وكونها للمعية راجح وقد جزم كثير لكن قد يرجح بما يكون بين متعاطفيها
تفاوت نحو تراخ نحو الا راد وي اليك وجاء على من الحسن فان الرد
بعد الغاية في اليوم والارسال بعد مراس بعين سنة وقول بعضهم ان
سناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وبانها
للجمع لا بقيد وقول السيرافي ان النحويين والمفسرين اجمعوا على انها لا
الترتيب مردود بقال اباحتها اياه فطرب والزمخشري والفراء تقول أتوا
الزاهد وهشام والشافعي ونقله الامام فخر الدين عن بعض الحنفية انها

العجب ايهم وهم هذه منقطعة عن الذي
قبلها وتقدم ثبوت ذلك في ٣٠٣

هو وهم

هو وهم

انها للعينة تغرم عن سايرها العطف بخلاف بحكما احتمال
عطوفها للكثرة السابقة ولانها ما غرما شاكرا والكفور
والثاني اذا بها بعد ان سبقت بغرم لم تصد المتبوعا فاغرم بعد الاخرى فتفيد
ان الفعل ينفع عنهما في حالة الاجتماع فلا تقران ومنه وما اولى الكلام
الاكم بالذي تقدم صدنا نظر والعطف حتى عطف الجمل عند بعضهم
اخصار الماول والشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشروط
دخولها فلا يجوز يخرج قام زيد ولا عمرو ذاهبا جاد ولا الصالين لان
غير معنى الفعل ما حاء فزيد ذاهب ثم قد ياتي ما اخره ومن ثم
ظلم ولا جبل الان المعنى لا تواخره مثل اهل جبلك الا القوم الفاسقون
لا غيرها اختصم زيد ولا عمرو لانه للعينة لا غير لها وما يستوي الاعمى
البصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء
ولا الاموات فان الثانية في الواحد والخاسر وما يلتقي الامر الليل الزم اقترابها
بكلمة نحو ولكن رسول الله ولذا عطف المفرد الشبيه على الاصح منذ لا كما
الى الرباط فكرمت برجل قام زيد لا اخوه وبغير زيد قام عمرو لا غلامه وقولك
في بلا اشتغلا زيدا اضرب بعمرو اذا عطف المعقد على المنحل
احد عشر وبيد العاطف المختار المتفق مع اجتماع منعوتها اكثر عطف
رتعين مسلوبي بالذات عطف واحقه الكتب او الجمع نحو قوله المفرد ق
ان الثريا لا ترى مثلها تقدان مثل محمد ومحمدا وقوله الي قوله ايها
يوما ربي تاوبا يوما لدوم افر حلما سوف وهذا البين عن الاحد
الا ترى نحو لكم انا سوا الجواب بانا نيلان يوم الاحد ابيض وقد صفط
يوم الزحل حاسوك فتكون يوم الزحل هو الذي ابيض او الذي اسود

التاسع عطف لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو واشتركا زيد
وعمرو وهذا مما قوي الاحاد على عدم افادتها التوزيع من قولك جاءني
من زيد وعمرو ولهذا كان الاصح في نحو اقتتلوا الصواب في الدخول
لانحو ما اجبرت الفقير بين ان اعطي الدخول فهو كقولك جاءني
الزيدون فالعرب اجمعت الدخول على الكون وبينا لها في هذا العلم
ام المتصل فنحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة لا يستغني عنها
والثاني اما ومعنى عطف العام على الخاص بالعكس لا يجوز
المفرد الذي ولم يرد في نحو ومناة والعزى والمومنات والمومنات فانه يجوز
من الفريقين ميتاتهم ومنك ومن نوح الاية وبينا لها في هذا العلم الآتي
متى كانت الناسخ حتى لا يجيء ولا يقوم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا
على عام والثاني عطف عامل محذوف وفي نحو على على آثارهم اختلف
كذلك فرجح الخواجة الاول وهو كحل العيون والجامع فيها الفضيلة
وذلك لان هذا التقييد اشتهر بينهم نصا عند اذ التقدير عند المنفي
ما عدا الثالث عطف الشيء على ما دونه نحو اشكر الله وحمده
هو ولذلك عطفت صلوات من ربهم ورحمة ونحو هو جاءني لا اكرمه
تكرمه والاصح والنهي قوله الشاعر الفيه قفا نبك الابيات زيد بن عمرو بن نفيل
الزيادة كذا بجيئا فلا عطف لانا نبي ذلك ان تقدم الاحاد جميع
حكم حسن فالمعنى ليبكي المباشر بالعقلاء وزعم ابن مالك ان الواو في
ذلك واو مذهب كحتى خلافا لابي علي الثالث عشر عطف المقدر
على ملفوظه كقوله صلى الله عليه وسلم اغتسلوا يوم الجمعة واغتسل
على الملفوظ كقوله واسحوا برؤوسكم وارجلكم فمن خفض الارجل وقد جعلت

اول اذا الغايات يزيد بن عمرو

اول الآيا نظفر ذات عرق

زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع وذلك على
احدها ان يستعمل بمعنى او وذلك على ثلاثة اوجه احدها ان تكون بمعناها
في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقولك الناس مجبور ومخير
ومعتزلي وكذلك امر مالك في الخمر والصواب انها في ذلك على معناها
اذ لا نوع عند منكر الواو تحت الجنس الا وهو لا اصل في التقسيم
لكن استعملها فيه لكونها استعمال الواو والثاني ان تكون بمعنى او في الاباحة
قال المازني سمعت من يقول جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما شئت
ليس هذا قبل على عشرة كما توهم بعض من لا بصيرة له بالعلم اراد
العموم من كلام الخصوص اذ لو قيل جالس الحسن او ابن سيرين كان امرا بمجالسة كل
منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو والثالث ان تكون بمعناها
في التفريق المبهم فرقوا في قوله الزانيان فاجلدوا الصبي والمائة فقال ابو علي
اذن تحتمل ثلاثة اوجه اما ان يجلد كل واحد مائة او لا يجتمع مع الصبي ويجلد احدهما ان
شاء من الصبي او المائة اي احدهما شئت حذف من كل واحد ما وقع عليه
وقد يقال ان ابا علي الفارسي ما يجيز ولا الشاطبي في باب البسملة حيث قال
فقال شارحها لا يراد التخيير فيما يحقق علمه والصحيح ما قاله الزجاجي
جهة ابا المعنى وصلوا ان شئت واسكتوا ان شئت قال ابن شاذان وهذا لا يسلم
ان الواو ها في التصحيح بمعنى او والثاني ان تكون بمعنى الى كقولهم لأضربنه
ويحتمل انه شاء ضربها واحدة وهو ضعيف والثالث ان تكون بمعنى
التعليل قالوا الخافض يخرج حرف الواو من الداخل على الاسماء المنصوبة نحو
تمر او برمان بالسوق يعني من كثيب ويعلم الذين كفروا ان لهم ان تدخلوا
الجنة وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون ويعلم العباد بين يدي الشفاعة ويو

لا تكذبا بأيته ربنا ونكون من المؤمنين والصواب انها واو الحال في الجميع
كما سيأتي الثاني والثالث ان تصلح الواو واما ان يقع ما بعدها اسمها
واما لا حينئذ ويحتاجون الى تقدير ما لا حاجة به معه فمن ذلك قوله تعالى
وانتم ايها الذين تبرعون وتحوه مما يضطر الى تقدير ما بعدها وليس منه
تبرعون ايضا وتحوه واقول انه يصلح ان يكون ما بعدها اذا كانت واو العطف
لا تصلح قد اختص الطلب الجزم نشرب ويجزم بذر كما قرأ الاخوان
فيغفر لكم بالجزم على الاستئناف على الحكم الذي يوجبه اذا اقتضى تضمنه
الذي يجب به قصد وهذا تعيين للاستئناف لان العطف يجعله شريكا
في الحكم فيلزم التناقض وكذلك قولهم عفى ولا اعود لانه لو نصب كان المعنى
ليصح ذلك لعفوت عني وتركك لما نهاك عنه وهذا يقتضي ان على تركك العفو
انما هو في الحال اذا تقيد به كما ان المنهي عنه بالحال لم يصح ان يعود اليه
جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم او بلا على ان تقدير ما يجوز ولا
المقتضي لان الناهي انما هو الخبر عن ترك العود لا نهيه نفسه عن العود
اذ لا تناقض بين الاخبار عن العود وبين العود بخلاف الامر بالعود والاخبار
وبين ضده انك تقول انا نهيتك وهو يفعل ولا تقول انا امرتك الا افعل والله اعلم
والثالثة واو الحال الداخلة على الجمل الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة
ونسمي واو الابتداء وبعضهم يسميها واو الاستئناف وهي باء لا يرد دون انها
اذا تلاها اداة الحرف لا اسم على انها وما بعدها قيد الفعل السابق كان اذا
ذكر ولم يقيد بها فانها لا تأتي خبرا على الجملة الاسمية وهم ابو القاسم
قوله تعالى ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى والحال قيل بعيد اذ يصير المعنى
مكلفين بالنهي عن قربان الصلاة في حال السكر وقيل معناه انتم في الحقيقة

انها للعيد وتفرع عن سائر حروف العطف بخمسة عشر حكما الاول احتمال
معطوفها الاثنين الثلاثة السابقة الثاني انها تفيد ما يفيده الواو من
والثالث انها بدان سبقت بنفي او نهي لم تقصد المنهي نحو ما قام زيد لا عمرو
ان الفعل منفي عنهما وحملت الامتناع والانتفاء ومنه ولا اسألكم
انا ذكرنا في تفسيره صفحة ٢٠٠ من عطف الجمل عند بحثهم
اختيار العامل المشهور انه من عطف المفردات واذا تكرر احد الشيئين بين
دخولها فلا يجوز نحو قام زيد لا عمرو ولا جاءني الا زيد لا
غير يعني النفي وانما جاز الواو نحو ما قام زيد ولا قعد ولا ذهب
ظلم ولا جهل لان المعنى لا اجتمع هذان الامران ولا القول الثاني فانه
ولا نحوها اختص زيد ولا عمر لانه يقتضي انه غيرها وما ليس
البصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء
ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد بدلالة ليس في اقرانها
بلكن نحو ولكن رسول الله السابع انها تعطف المفرد المترتب على الاجنبي عطف الواو
الثامن ان تعطف بها بعد ذكر ضربت رجلا قام زيد لا اخوه ونحو زيد قام عمرو لا خالد وقولك
في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه والتاسع انها تعطف العدد على العدد
احد عشر وثلاثة عشر والعاشر انها تعطف المفرد فتوجب اجتماع ما نفت عنهما
وتنفي عنهما ما وجبت بالا تعطف احد المثنين او الجمع نحو قولك الفرزدق
ان الترجمان لا يؤدي عنك ولا أنت تحسن ان تقول الا بما قد علمت فانها
يوما وبها ما ان الترجمان بيالد يوم الفرزدق خاسرا وهذا البيت بنصب الاول
الاداء ويجوز فيه كما مر الجر بالجوار كما يقال جحر ضب خرب ويجوز
يوم الفرزدق خاسرا برفع فيكون يوم الفرزدق هو الخاسر في المذهب الجاري

الثاني عطف لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد
وعمرو وهذا مما اتفق على عدم افادتها الترتيب ومن ثم جاز
من زيد وعمرو وانها كان الاصح بقول المصنفين ان الواو تحتمل
لا نحو لا جبن في المقدمين ولا خور في المتأخرين فواو لها جاز
الزيدين فالعمرين لاحتمال الواو ان تحتمل معنى اما لكن ويشاركها في هذا الحكم
ام المنصلة فنحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة لا يستغني عنه
والثالث حتى وهي عطف العام على الخاص بالعكس كالاولى نحو
الصفا حتى الذي ومن حتى من ما والى بين والى سنات والى نحو
من الفيتين بيتا فهم ومنك ومن نوح الاه ويشاركها في هذا الحكم الا
متوكات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا
على عام والرابع عطف عامل محذوف وبقي معموله على اعرابه اما
كقوله ان نحن الجواحك الغيثا اي ويكمل الغيثا من الجواب جزما الفعلين
والا هذا التقدير لم يشتمل بيت بهم فصاعدا الا التقدير بعدد الشطر
صاعدا الخامس عطف الشيء على احد جزئي مركب اي شيء جزئي الشيء
هو او لازمه عليهم صلوات من ربهم ورحمة نحو هو حيا كما انشد وهو الشاهد
سكر وما علمه والنهوض فوقها اراد كذا وبها اي بالنهوض فوقها
الزمانة كذا بها بيتا لا عطف لانا كما بينا ان تعدد الاحوال يوجب تعدد
سلم بعضهم فالمعنى ليشتمل الماضي والمستقبل من غير ما لان الاصل عدمه
فاذا وان سلم من يكتفي بذلك فيقدر اما قبل هم بها السادس عطف المفرد
على متبوعه في المعنى نحو قام زيد لا عمرو جاءني القوم الا زيدا السابع عطف الجملة

اول اذا الفجائية بينها وبين ما

اول الا ان لفظ من فات عرفه

زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع وذلك على
احد هذا ان يستعمل بمعنى او وذلك على تقدير احد هذا ان تكون بمعناها
في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجزوم عليه وجار
وممن ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل وابن الضائع في شرح الجمل وذلك
اذا وقع بعد طلب احد الشيئين او الاشياء كما مثلنا او وهي الاصل في التقسيم
لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو والثاني ان تكون بمعنى او في الاباحة
قاله الزمخشري ومنهم من يقول قال الحسن البصري وابن سيرين الى احدهما وانه
لهذا قيل لمالك اشرب كاما شئت وكما شئت وسبعة لك ما لم يرد احدهم اباحة
المحرم من ذلك ثم ان ابن مالك قيد قول الحسن وابن سيرين بان كان المراد بكل
منهما وجعل ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو والثالث ان تكون بمعنى
الى التغيية قال بعضهم فرقا بين قال وانت فاخترها الصيرورة الثاني فقول الشيخ
اذن للتعليل فالاعتراض ان الباء اذا دخلت مع التصيير يجوز ان لا
فاخترت الصيرورة اليها اي بعدها ثم حذف من كلامي واضاف وسوى قوم
وهو ان او اذا على الخلاف فيها بين قال الشاطبي في باب البسملة وعلى ان
فقال تارة بمعنى الواو لمزيد التحرير ثم قال بعضهم وليس في الدين قيل الواو بمعنى
جهة ان المعنى يصلح ان شئت وان شئت قال ابو شامة وذكر بعضهم
ان الواو والثاني للتحرير قال والثالث ان تكون بمعنى اما كقولهم انت اعلم وخير
وبعنا الشاة شاة ودرهما قال الجاحظ وهو ظاهر والثالث ان تكون بمعنى
التعليل قال الخفاجي يكون حمل على الواو اذا اخذ على الاصل المنصوص في
قم او يقعد بالسواد يعني عن كتيبة يعلم الذين اجتمعوا ان ذخلوا
الجنة وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين اي ليتميز و

لا تكذبا واتيانه بنا وتكون من الجانبين والصوابان الواو في البيت
كما سيأتي الثاني والثالث من اقسام الواو واما ان يرتفع ما بعدها احدهما
واما لا سبيل الى ذلك لانه لم يقع بعد ما مثلنا به وهو فعلنا لا الاثنين
والثاني الذين نصبوا بها وهو ما بعدها اذا قصد بها معنى الى ذهبوا
فيما ذكر ابو علي الفارسي وابو بكر بن السراج وابو القاسم الزجاجي
وابو بكر بن طلحة وابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي وابو
الحسن علي بن خروف وابو الحسن علي بن عيسى الربعي وابو
محمد عبد الله بن احمد الفسوي وابو الحسن علي بن محمد بن
عبد الغفار الكاتب وابو الحسن علي بن احمد بن عبد الواحد
المعروف بابن الباذش وابو الحسن علي بن احمد بن محمد بن
علي بن علوان الحكري وابو الحسن علي بن محمد بن عبد الله
ابن خلف الانصاري المعروف بابن بابشاذ على الحكم الذي يوهمه اذا قصد بها
الى معنى قصد وهذا تعيين للاستيناف لان العطف يجعل شريكا
في الحكم يلزم التناقض وذلك قولهم عموا ولا اصوا فلا ناصبة لان العطف
يجعل ذلك المعنى شريكا لما قبله في ذلك المعنى فيلزم منه ما ذكرناه من التناقض
انما هو في الحال اذا قيد فعل المنهي عنه بالحال لم يحصل النهي عن الجمع
جزم فلما العطف ولم يتقدم ما يجاب او لا على ان تقدير ما هو يريد ان
المقتضي لترك الفاء ليس انما هو الخبر عن ترتب العود لانه يفسد المعنى
اذ لا تناقض بين الاخبار عن العود وبين العود بخلاف العود فانه يناقض
ويفسد المعنى تقول انا انهاه وهو يفعل ولا تقول انا لا افعل ولا افعل
والثاني واو الحال الداخلة على الجمل الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة
وتسمى واو الابتداء وقد جاء سميت بذلك وما اقدر عليه باء ولا بد من انها
اذا دخلت على الحرف الاسم لانها وما بعدها قيد الفعل السابق كان اقيد
كذا ولم يقيد بها باء لانها لا تدخل على الجمل الاسمية وهم ابو القاسم
قوله ثم وطائفة قد تقدم ذكرهم في القسم الاول والحال وقيل بجواز ذلك وسبقه الى
حكايته على هذا الواو للابتداء وقيل الحال وقيل معناها انهم في الحالة

بمعنى واحد فان اراد بالمبتدا الاسمية فى قولها مسئول وبالشائعة
داخلا على الجملة الفعلية قولهم بايدى سبا الزمع وان اراد
الفعلية بما حين شرط او قدرت للعطف لانقلب المعنى ذما واذا اشتقت
بجملة حالية استحقت عند الكوفية بعد الحال الفاء فقط لان الابتدائية على
بعضهم تسقط عندهم والكوفى لا يشترط ذلك بل يقول ادخلوا الخاتم
بعضكم قبل بعض وانما دخلت الواو لتصير الجملة حالا كما دخلت
للجواز فى التنزيل بقوان فاما قرنتها جملا الامر كقولك
فى غاية السعة فاجمعوا امركم شركاءكم بالنصب عطفا على الواو وقرئ
وان تكون ما حتملة وما على هذه بتقدير مضاف اى وجمع شركاءكم او جعل على
بتقدير فعل اى وجمعوا شركاءكم بوصل الفعل ومن يجب التقدير فى الوجه
ان يجوز لا تعلق له بالمعنى بل بالمعنى كقولك اجمعوا على كذا نجد فى جميع امانه
شركاء لان الجمع كيفية الذى جمع منافون عدته وتقرأ فاجمعوا بالوصل
فلا اشكال وتقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو والنصب بالمعية او الواو
الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مقدر فانه كقوله
وتأتى بمثله عار عليك وانت وقوله على حب لقاء الشتوى شرطان يتقدم
نفى او طلب حتى الكوفيون هذه والفتى والميل الى نصرتها خلافا لهم
وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين قرئ لانه صرخ فى
نفى فعل لها رجاء اذا فعلت عظيم الكون هذه والعطف كما سيأتى
والمتابع واو تجيء بعدها وهما واو القسم لا تدخل الا على اسم الله تعالى
لا يعهد فيه غيرها والقرآن الحكيم فان قلتها واو اخرى والتين والزيتون فانا
واو العطف والاحتاج كلاهما الى الجواب وذا وبيت كقوله وليل

كموج البحار ارخى سدوله لا تدخل الا على نكرة لا تتعلق الا بنوع العجيب
انها واو العطف فان الجر بعد محذوف فرجعنا الكوفيين والدرة وجهم
افتاح القصايد بها كقوله بدأت بما تم الاحاق خاوى المخترق واجيب
تقدير العطف على شيء فضل متكلم ويرجح كونها حالفة ان واو العطف لا تكاد
تدخل على واو الحال ولا تدخل الا ثم ما حتمته ذا الفاء وذا
دخولها لكم وجبها وهى الزيادة اجنبها الكوفيون والاخفش وجاء عليه
ذلك حتى اذا نجاز هاوتحت ابابه بابيل الا اناخرى فيما هو عاطفة
الزايدة الواو وفى قال لكم خزنة ابوابها عاطفة ان الجواب محذوف والتقدير
كيت كيت وكذا الجيم فى حتى اسلما قال الجيبى وثانيا كالاولى فى الحالية
على الصدر الاول وهما عاطفتان على الجواب محذوف على الصدر الثانى والزيادة
ظاهرة فى قوله فاما بالامر اصبح لا يبتغى عظمه حفاظا وبنو من سناءه كشرى
وقوله اذا لقنه مقنع الجهل سكرها اذا ذاقت تبين من يخبرنى ولم تذق
الغاية ذكرها احمد من الكوفيين والمحرمين من المغربين اجمعا كما ذكر خالد
من المحررين كما تعلمون زعموا ان العرب اذا عدوا فالواو سبعة وهى
ابدا بان السبعة عدد تام وان ما بعدها عدد مستأنف وستدل على ان
بايات احدها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة وسادسهم كلبهم
قل ربى اعلم بعدتهم جاء على حذف اذ التقدير بعدهم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل
العطف على كلام الله والمعنى وهم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق
المقال لكان رجالا الخيب كقوله لقال الخالدون بنوه قول ابن عباس
حين سمعت الواو انقطعت الدنيا ام لم يتوهه عاد بلغت اليها ان الظن
اذا كان المراد فان قلت اذا كان المراد المقصود فما وجه مجيء قوله ام حسبتم

ما يعلم الا قليل قلت وجه الجواز الاول تركيد صحة التصديق بان
علم المصدق وجه الثانية الاشارة الى ان الذين ظنوا انهم
قليل او ان الذكر قليل منهم من يقين قليل او لما كان التصديق في
الاية خفيا لا يستحق الا مثل ابن صاد من قيل ذلك ولهذا كان يقول
انا من ذلك القليل هو سبحانه منهم كلهم وقيل هي واو الحال ويحذف
فيقدر الجملة اسم اشارة اي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام بعد الى
الحال مبالغة ذلك ان صنف عالم الحال اذا كان صنوبا ممتنع ولهذا
ره واعل المبرد فقال في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر اي مثلهم حال
ما هبها عندها اي ما في الوجود بشر مثلهم الثانية اية الترمذي
قيل فحمة اية الكلام ابوابها سبعة وفحمة اية الكهف اذا ابوابها
ثمانية واقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها اذ ليس فيها واو
عدة البتة وانما فيها واو قد صارت اواو في فتحت ستين عند قوم وحاطفة
اخرين وفيها هي واو الحال اي وحالها مفتحة ابوابها كما صرح بفتحة
في جنات عدن مفتحة لهم الابواب هذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل
وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم حتى يدخلوا حتى تفتح لهم الخازن
والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن في الظاهر ان المعطوف هذا الوصف
بخصوصيته انما كان موجبة ان الامر والنهي من بين سائر ما امر به ونهى
متقابلان بحيث في بقية الصفات وان كان الامر بالمعروف قائما على المنكر
وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر آمرا بالمعروف قائما على ترك كل
الوصفين وانه لا يكفي فيه الحصر في ضمن الاخر وبهذا ابو القاسم
امامنا وفي هذه الاية مذاهب اضعفها وقال انا دخلت الواو في الصفة

ذكر الابواب هو جمع لا يدل على عدد خاص
ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هي فيها

الثامنة ليدل على ان السبعة عندهم عدد تام وكذلك الواو سبع في قوله
سبع اذرع في قوله شباب وانما دخل الواو على الثامن دون ما قبله
خلاف ما بعدها لما قبلها الى آخره وانما دخل في اية التحريم ذكرها القاضي
القاضي يحتج باستحبابها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والجواب ان هذه
الواو وقعت بين صفتين هما تفسير لما خلا على جميع الصفات السابقة
دون بعضها فاخلا يجمع الشيوب بالكلية دون واو الثمانية عند القائل
بها سالمة للتشريط والقول الفصل ان منها الواو وقع سبع ليدل على
ايام جمعة كما قيل وتأنيثها وواو العطف هي واجبة الذكر فان كان
صفة ثامنة فذاك وان كان واو الصفات خبر ليكون الاسلام كان لها ثمان
وبابه تفصيل الخبر بكن فان لم تسبق بها قلنا وكذلك بابها التفصيل
السابقة فلذلك سبعون والعاشر واو الدخول على الجملة المذكورة
لتأكيد العصمة بامرهما في افادة ان اتصافهم بها امر ثابت وهذه الواو
انما تحضر بين وصفين فاكثر وعلى اصل ذلك مواضع الواو فيها كما في الخاتم
نحو هو الاول والآخر هو الظاهر والباطن وهو عليم بكل شيء قديم
مؤخر وهو جامع ومانع اهلكنا من قبلهم الا وانها لكتاب معلوم والمسوغ
لجمع الخازن الذكر في هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو تقديم الثيب
الثاني عام في بقية الايات وهو استتباع الموصفة اذا الحال متى كان صفة
جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار
رجل عندك جرحها فهو هذا خاتم حديد وربت باقة حسن وما اكثر الواو
في هذه الاية من احدهما خاص بها وهو اقترانها بالواو ولا اذ لا يجوز الا
الصفات بالثلثة الماضين باصل الاقامة نص عليه قال ابو علي غيره والثاني عام

ضمير الاثنين نحو الزيدان قلنا وقال المازني هو حرف والضمير ستة
الوجه ان تكون علامة الاثنين كعلامة الجمع اعني انك عند التقائهما
قد اسقطت احدى حركتيهما كما تسقط احدى حركتي رجلين
يعذب والسهام ترمي الا ترى ان الالف كانت لقولك فيما لا ينصرف من الاسم
والامر انا اذا نظرنا فيهما وجدنا ليس تنصرف قيلا الا لذين يضربا القاعد
وقيل الشياع وبين ضمائر الجمع وبينها فواضح لان الجمع في
قوة تكرير الجماعة وتجيء بين ساكنين لو جرى مجرى سلفها الساكن ان يكون
ناصلة بين المعربين نحو الذين يهم ودعوني هاجرا واجب لا فرق
كون الحرف الثاني محققا وسهلا الشياع ان تكون ناصلة بين فتحة
وفتحة التوكيد نحو اضربان وهذه واجبة الامر ان تكون لتلك
بالمذاهب المستحقات او المفهوم او المقدر كقولك يا زيدان لا اعرفنك تعني
بعدها قد وهوانا وقوله يا صاحبا لهذه القليقة وقد خلنا ان اعطيها ان
وقمت فيا بالله يا حرا ان تكون بدلا من ساكنة وهي ان
التوكيد او تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله فلا تعبد
والله فاعبد والثاني نحو هذان يكونا من رأيك يا حكم الفيا عنقه والثاني
زيدا فرسه نحو يعد لا يجوز ان تعد الالف المبدلة من نون اذا الف
التكثير كعشرين ولا الف اثنين كالف صلوا ولا الف الضمائر كالف
الف الاطلاق كالف قوله من طلل كالاح ابقى ابا الصلت كالف
ولا الف الشياع الواقعة في الكتابة نحو ثنا او في ضربها في الخط كقوله
اعوذ بالله من العقرب والتي تبين بها الحركة والوقف هو الذي اثبتت
ولا الف الضمير نحو ذا والف ما قد مر ابا الف الفعل في الشعر

او حد ذلك انها تكون ضمير الذين نحو يقومون وقومون والا خفش
والمازني هي حروف ثابتة والفاء مستثنى حروفا لكنها تجيء زيدت
تأتي نحو قد زيد قد تقدم البحث فيها والصواب ان لا يعد الضمير
وراء المضارعة ولا الاطلاق ولا الاشباع ونحوها لانها اجزاء
للعلامات لا علامات حروف وضع لهذا المعنى بحقيقة او مجاز وقد
بناه ذي بها القريب فكأنه اشار الى شركة بين البعيد والقريب فيقال ذا
وذي المتوسط هي كاف الخطاب استقرأ لان ما هذا لا تعد عند الجملة
سواها نحو بين ذاك وذيك ولا تعد ذا ذا ولا ذي اسم تعلقا باسم الاشارة
ايها وايتها الا بما والمنصوب لا ايا ولا يليه نصب الحاق ذي بها ولا
اعرفا لا يبين احالا وهو متعلق بضمير الى ما اعرفه لك بل يا زيد
محذوفا لدوا وقولا ابن الطراوة الذي انشأ، واد موخر بهو والاد
المقدر انشأ كبت واضمت واذا وما اليهما الذي ادى المعنى في
الامر اجعلا وقوله الا يا اسقياني فيما يظهر سقيا الماء في ضمن الا يكون
معهم وليته كاسقيني الا ترى ما تريهم القيته بالجملة الامرية كقولنا الحمد لله
والانعام كلهم والصالحين على سحان من جاد ونحوها هي للنداء والمنادى
محذوف قيل عليه الفقيه انك تلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وحال
ابن مالك ان دليلها حاد عليه لهذا البيت وامر نحو الا يسجدوا الذي
وفوع المنادى بعدها نحو يا ارحم ركن يا نوح اهبط ونحوها مما لا يقع عليه
والا فهو التنبيه والله تعالى اعلم الباب الثالث من الكتاب في تفسير الجمل وذكر
اقسامها واحكامها شرح الجمل وبيان ان الكلام اخص منها الاولى في
هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما افاد بعلم معين عند المتكلم حيث يكلم

عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وقد يترك احدهما نحو ضربي اللص والنائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته

قوله هذا يظهر انهما ليسا متلازمين كما يدعيه بعضهم وقوله كزيد قائم هو مثل قولنا الجملة الفعلية قوله بعد ان فرغ من حد الكلام قال بعضهم الجملة الخ قوله انهم شرطوا الافادة الخ وبهذا استدل من يقول بجواز الجواب بجملة القسم وكذا لان ليس بقيد فليس كذلك وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان قول ابن مالك في قوله ثم زيد قائم كالمستقبلة الخ صريح في انهم لا يشترطون ذلك وان اهل العربية اتفقوا على خلافه بكلام من التعليل والا فمن اين لهم ذلك وما حدثناهم بذلك بل ليكتبون انما مراد الفريقين بما نحن بسبيله ان الزمخشري حكم بجواز الاستغراق في جملة زيد قائم مع ان الظاهر معطوف على الخبر وهو على ما مر من ان تعدد المبتدأ والخبر يوجب تعدد الجملة لان الفائدة انما تتم بجميعه وبعد فعلى المتوهمين نظر لما قدمنا ان مالك فلا يكون من جملة ما نحن فيه لان الجملة الاسمية حينئذ في حيز القول وهي امنا واتقنا وفحصنا والمرتب من جملها اربع ثم عدها اربع ثابت عقد الخ على الحد فيه انها فعلية او اسمية والمساند فعل كان والسابقة فاحدثناهم وانقلبت بالفا نحو اكيسون فان قلت احد جاء لان ما الخ وجهان الاستئناف وفي ضمن قلت انما مراده ما ذكر بقرينة ما ذكر من تمثيل الجواب الزمخشري والرضي كان وصلها هنا فاعلة بثبت وما قوله الخ

فلا شك ان من حقه ان يعدها ثلاث جمل وقد ان لا يعد نحو لا يشترى جملا لانها حال من مرتجله بها ولا يشترى رأسها وبابعد لوجود واو في خبرها جملا واحدة اما فعلية ان قدر فعلها ان قدر فعلها ان اهل الغرب اتفقوا او اسمية ان قدر فعلها انهم وتفحصوا ثابتان وبعد ذلك كذبوا حدثناهم تأمنا يكسبون كلها جملا واحدة وهذا هو التحقيق ولا بأس في ذلك ما قدمناه في تصوير الجملة ان الكلام هنا ليس في ضبط الجملة بل في الجملة بقيد كونها اعتراضية وتلك لا تكون الا كلاما تاما انقسام الجملة الخبرية حولي الاسمية التي صدرها اسم كزيد قام وحيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو اعندك زيد وفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لاستقرار المحذوف لا بمبتدا المحذوف كما اختاره الزمخشري ذلك على ان في الدار هو مبتدأ على الاستقرار المحذوف فعلا اسم وعلى نحو حذف وحذف وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان علا فيه وزاد الزمخشري وغيره في الجملة الشرطية والصلتين نحو من قام فله الخير كما سيأتي مراد نا بصدر الجملة المسند والمسند اليه علامة بالتقديم عليها من الحرف فالجملة من نحو افائم الزيدان وان يدا خوك واخوك ابوك منطلق وانه ابوك اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد هلا قدمت فعلية والمعتبر فيها صدرها لا صدر فاعلها فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو ما اني لك هذا وكم رجلا ضربت ومن نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون

نحو شعاعا بصاحبهم يضيء جون فعليه لان هذه الاسماء فيها الفاخر وكذا الجلة
وبخبر بعد المعدد نحو ان احد الشركين استحارك فاجره والاصنام خلقها اكم
والسيارة المعتبرون صدورها في الاصل افعالا والتقدير اعهد عبدا وان
استجارك احد فخلق الاصنام وانتم تنحتونها فالمسند اليه في الجملة الفعلية
لاحتمال الاسمية والفعلية لاختلاف في التقدير لا اختلاف النفس وان كان كل
احدهما صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على ان الجملة
فعلية اذا فان فانا جزاء وصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدرة من
اخبر بها بعد اذا ثم انها لا تضاف اليه وانظر ذات قولك يوم نسافر فيه بدلا
مما فيه حكم فيما نحن فيه ان قلت انا اذا قدرت الفعلية اذا زيد قام
فالجملة الاسمية فان صدر الجملة جعل فعليه بالنظر فيضاف الى الجملة اسمية فما
قولك العامل اذا فعل الشرط اذا غير مضاف فصدر الجملة جعل فعليه فلا
نظر فيها كما في فعلت حتى تقوم فانا اقوم الثاني في الاول زيد اذا عندك عمرو فان
ان قدرنا المرفوع مبتدأ وخبره ما بعده اجملة محذوفة تقديره كان زيد عندك
فالجملة اسمية ذات خبر فلا نظر وان قدرنا فاعل مضمر على الخلاف في الثاني وان
فاعل باستقر فعلية اي بالنظر فنظر فيه الثالث نحو بان الخبر واجب بعد
بيان فان تقدير عند الصفار والزجاج جيني بين لقائه بيان وعند
بكر ابي حماد انتفاء الذي يبان وعليها فالجملة اسمية لا محالة اما وجوب
على الاول وجواز على الثاني قال الكسائي وجماعة المعنى فكان بيان قد
ظهر لما قبلها وما بعدها جملة فعلية بحذف فعلها وهو بحيء خلاف
آخرون المعنى ان الذي هو بيان وقد كان من عرفنا لا بد ان يزيد
الطائية دالة على الزمن ما بعدها جملة اسمية حذف مبتدأها والعائد اليها

لانها صدر الرابع ما ذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما الذي صنعه
فالجملة اسمية تقدم خبرها عند لا يخفى ويجوز مبتدأها عند سيبويه والثاني
شيء صنعت فهو فعلية تقدم مفعولها فان قلت اذا صنعته فعلى الثاني
الاولى الجملة جوابها وعلى الثاني فجوابها الاسمية بان تقدر اذا جملة
والفعلية بان تقدر مفعوله الفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون
تقديره بعد اذا لان الاستفهام له الصدر فالجواب الخاص يجب ان يتأخر
فالارجح تقدير بشرا على ما يجيء في محله والجملة فعلية ويجوز تقدير زيد
وتقدير الاسمية ثم انتم تختلقون وتقدير الفعلية ثم قولك افكا تريدون
أم عاد في حكم الاكثر رجحانا من تقديرها في ابشرا يهدوننا لعادلتها
السادس نحو قائما اخواك فان كلا الفرقين قدرت هرقت تثنية كان الالف
حرف تاثيث وفي ثبت هذا اخواك بدليلها فالجملة فعلية وان قلت
اسما وما بعدها مبتدأ وخبرا فالجملة اسمية تقدم خبرها السابع نحو اقائم
فان قدم الاستفهام جعل خبرا عن زيد فاسمية كما في ايقائم الزيدان وان قدر
زيد خبر المحذوف فعلها ان فعليه واسمية الفاء جعل الفعل فان قدر
باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او اذكر باسم الله ففعلية وهو قول
الكوفيين وهو المشهور ثم الفاء سببية لا عاطفة لم يكن الا محشورون
الا انه تقدير المفعول من خبر وهنا سببا لما جعلت التسمية مبدأ لذبحتكم
الله اقرأ باسم الله احلب باسم الله ارحل ويؤيد الحديث باسمك ربي
وضعت جنبي الثاني سوء قولهم ما جاءت حاجتك فانه يدعى رفع حاجتك
فالجملة فعلية بنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى يجيء فعل الاولى ما
خبرها جاءت اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير الشان محذوف

ارجح منه في البيت قبله نا لمعادلتها للاسمية
وهو احد نحو الخالقون ؟

على حد ان سيبويه والاخفش
وذلك اذا قدمت موسى على فما على
والنصب على التحويل تريد

أ ربما يمكن خبرها ونظيرها حقه ما في قولك انت وموسى فانها ايضا يحتمل
الرفع والنصب على الرفع على لابتداء خبرا والخبرية المتصرية وذلك اذا
قدرة مضمرا معا لا بد من تقدير خبر اي اكون او انتصب وظرفا
هذه الوجوه على اختلاف التقديرين كيف ما كيفيات وموسى لا
انها لا تكون مبتدأ لا مضمرا بل على الرفع لانها جيء واحد واما النصب
فيجوز ان يكون على الخبرية او على الحال العامل الجار المعطوف من غير تقدير خبر
قام وان لا يرجح الفعل لانه اسبق فيكون كالمذكور عند من يوجب توافق المجاورين
انما طلبين وما يرجح هذا الفعل يضعف موسى أن يقدم ويضعف ايضا
بالتزام لان وقوع الجار الطلبي خبرا قليل وما جوز ان قام فالجار اسكن
لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك
تعليقها على الاضمار والنصب اكثر فيجوز على التقديم والتاخير فان زيدا
قام وعمرو تقديره فالاول اسيء عند الجمهور والثاني محتملا بها على السواء
عند الجميع وما ذكره الشارح المحقق من ان الكوفيين لا يجيزون
جعله نحو زيدا قام ابوه وزيد ابوه قام والنصب هي المسئلة على لا يجوز
الخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد
غلامه منطلق فجوز هذا الكلام جملة كبرى لان زيدا مبتدأ منطلق صغرى لانها خبر
وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار مبتدأ منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام
وسلم لكنا هو انه يرد ان لا اصل لكن ان هو انه يقتضيها ايجاب ان مبتدأ
اذا لم يقدر هو ضمير الشان يجب ان يكون لفظ الجلالة مبتدأ وعطف عمرو عليه كلام
بان الواجب يقدر ضمير شان وهو الظاهر ثم حذف همزة انا حذفا
اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم قلت لكن

يفسق الفساق الا حرة الخامس زعم ابو حاتم ان من قال تبت الى الله فقال الوقف على قوله الا حرة ثم يبتدئ بقوله لا يحل له الا ستيناف وردّه ابو البقاء بان ولا انا تعطف على النفي بما وانا بت لا يرتفع ذو الاخرة اعترض الا ان محمد بن يزيد المبرد بان الفعل لا يعطف والثالث ان ابا حاتم زعم ان ذلك من عجايب هذه البقرة وانا وجدنا القوم لم يأتوا بان ذلك من عجايبها وانما زعم انها لغلوها امر بوجودها بامر خارج عادة بانه كان يجب ان لا ذا ذبحت بقرة بعد ان سمعت بقول بني كاتب لا يبقى فانكرت بقوله تعالى انها تبقى الحرث كان ذلك واقع بعد لا ستيناف على جهة الاخبار فيحتمل الالفاظ الا ستيناف وغيره وهو في حال احدهما اذا حمل على الا ستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو ومن قال ان الرجل بدل الثاني لا يحتاج فيه الى ذلك لكن جملة فاسدة لذكر جملة بعض الجملة المنفية وما بعدها في تقدير اياها الذين امنوا لا تقدموا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون ها انتم اولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله واذا لقوكم قالوا امنا وانا خلوا عضوا عليكم الانامل من الغيظ قل موتوا بغيظكم ان الله عليم بذات الصدور ان تمسسكم حسنة تسؤهم وان تصبكم سيئة يفرحوا بها فالجملة من قوله لا يألونكم الى قوله ما عنتم في موضع نصب على الحال والعامل فيها لا تتخذوا بطانة من دونكم وقد بدت البغضاء الى قوله ما عنتم اعتراض بين الحال وصاحبها وقد بينا وجه حسن هذا الاعتراض في سورة البقرة عند قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وقد بينا ان الواو في قوله وتؤمنون بالكتاب كله واو الحال وان المعنى انهم يؤمنون بكتابكم وكتابهم وانكم لا تؤمنون بكتابهم وقد بينا ان قوله وتؤمنون بالكتاب كله جملة حالية من ضمير المخاطبين في قوله لا يحبونكم وان الواو واو الحال وان المعنى انهم يؤمنون بكتابكم وكتابهم وانكم لا تؤمنون بكتابهم فقدم الاهم وليست الواو كما ذكر

ونظير هذا ان ابا حيان ذكر في سورة الانبياء كلمة زيد اسمه فقطعوا امرهم بينهم وانا في سورة المؤمنون وتركه تعصبا عليه وتحامل عليه في هذا الشهر رجلان لخصا من تفسيره اعني الثالث والرابع جزء وضع خلافا لما تقدم امام لاوذا امثلة احدها نحو قوم من فضلك ان قام زيد قوم وذلك ان المراد بها ان قام زيد على اضمار الفاء ويسمى بعضهم انه من تقديم وان الاصل قوم ان قام زيد فان جواب الشرط محذوف دل عليه ما تقدم الى اخره فمن جعل ذلك من باب تقديم جواب الشرط واضماره سمى هذا مسئلة ان احدها اذا هل يجوز زيدا ان تكرم منصوب بفعل يفسره يجوز ولا يجوز زيدا ان تكرم ان اتاني والقياس ان المبدل منه لا ينوى به سياق اذا الشرط فلا يجاب فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عليه والثانية افادة ان جزم بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف عليه بالواو ام لا نحو قولك سيبين به لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد يجوز ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل او الجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها الثالثة مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رايته مذ يومان فقال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط قال المجيب وستأتي جواب السيرافي المقدر مصدرين قدر بمذ جدا ما امذ ذاك وعند من قال خبرا مبتدا محذوف بين لفائدة الثاني جملة اضافها الا ستيناف كذب ولا يكون وحلو وعذب وحاسا فقال السيرافي حال اذا المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الا ستيناف وابو جعفر بن مضاء ان قلت جاء زيد ليس راكبا فالجملة صفة ولا يمنع عندي ان يقع جاء وفي ليس زيد على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل

وقد جاء بها في آية بأن جعل الأمر فيها بيد الكافرين فقد جعلهم في
جميع الشرط كالجهة الواحدة وانتجعل ان يقدر لها مستثنى محذوف في
ارسلناهم بالبينات الا لكذا يستثنى باداة واحدة شيآن ولا يصح اقول الا
ما بعدها الوان ما بعد حتى يجب ان يكون مستثنى منه فاما الا بمعنى
ان ما بعدها قام الجملة الا زيدا قام فلا تكون الا كثيرا ما تشبه الحرف بالحرفية
ويشبهها بمعنى اصل احدها انها تكون غير جر بها كالحرفية في لا تقرب من الاقران
تنج كريم فلا زيدا لها هذا حد ثنا ان يقول احد لا احد عندنا الا زيد ولا يتم كذا استثناء ذلك
وغيره بنا على ان ان يبقى احد سفلي بتوسط وان المعنى لا تظهر وما
نصد نفكر بان احدا من في مركب الله على ما اوتيتم وبان ذلك احد
بما جرى لكم عند تصميم النصر بالحق فيغلبكم الا اهل دينكم لان ذلك
لا يفيد اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يفيدهم علما وعلى الكافرين
فان ذلك يفيدهم ان الاسلام وسيعلو اعند الوحي ان الهدى هدى الله فانا
قدم لا حد لم يقدم كريم ولا يقدم بخلاف ذلك وهما ان يكون الكلام قد تم عند
الاستثناء والمراد لا يظهرها الا الايمان الغائب الذي يؤمن فيعرفه ويخبر الشاهد
وتقتضيه آخره الا من كان منكم قد اسلم وذلك ان اسلامهم كان لا يخطر
لهم ببال ولا يجول لهم الى الكفر كان عندهم اقرب من هذا فان مرجع الكلام عند
وهو متعلق بجحدوه فتراى كيف اتصل ان يوقن احد وترتهما الكلام
هذا الوجه اصح لوجهين احدهما ان الصيانة لهذا الوجه ابن كثير الآن يوقن
اي كيف اتصل ان يوقن فلم ذلك بالتاء وفي الوجه الاول على ما قيل الا ما
حق انه ليس من المسائل المذكورة آنفا وكالدعاية في قولك ان الفاجر
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقولهم ان سليمى والله يكلؤها حسنت

شيء فان يرفعها ان كالفصيحة فقول الزمخشري في اسطار البيت وكالتفسيرية في
قوله وجعلوا لله ايدا تسيء ان ما يشهون كذا اشل بعضهم وكالمخففة
في قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين لان الله وكثيرا كذا اشل
ابن مالك فاما الاول فظاهر فيها اذا قدرت بهم جزما وسابقا والى وكالمخففة
لا عاطفة جعل من جملة الكلام تهديدا لكفرهم لصدهم عن سبيل الله
عقارتهم بذلك ايضا وانتم كم على الكافرين تهديدا كقولك لصديقك اصنع
ما شئت بل اذا قد رتهم معطوفا على لقد وما معطوفة على الجملة وذلك
ممتنع في الظاهر لا يعد من فصل الظرف المتصل الا صمير المنفصل الا في ضرورة
وفي قصد وعدم نحو فلا تحسبنه يخلفان فيرضهم الباء ويحوان مراده ان
ولا يجوز مررت بزيد وعمرا بضرب زيد عمرا فما يصح فرالة العطف المذكور
اذا قدر ان لا اصل والا فسيرتهم حلف المضاف وذلك يخالف من الوجوب
ان الغراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا
المضاف المحذوف ولا يصح العطف لامرين احدهما الثاني فنصوه وهو ضعيف على ان
الاستفهام فيها تعقير النفي فالمعنى خبر وذلك مما اورده ابن هشام ان المعترضة
تقع طلبية ان كالتي لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع وما قول بعضهم في
قولك لقائل اطلب لا تضرب زيدا ان الواو للحال والمعنى لا تكن ضاربا
والناهي عالما لعطف اما مصدرا بسكون ان والفعل على مصدر متوهم من الفعل
السابق اي تسلم ستلت طلب عدم ضربه وجعل على جعل على لا تكن فتحة
ضمير اعراب لا ثانيا والعطف مشكل في قولك اجتهد وكن ناجحا فكن نصب
فعل الجزاء وهو واقع كثيرا اذ يجوز ان ينوى ويحمل احدهما على الثاني
فالفعل التركيب الاصل والتقدير بدون التوكيد الخفيف فيه نفس الفعل

زيد ضربه

ولا ناهية والعطف على قوله تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني
انه يجوز تصديرها بدليل استقبال الكاف في قوله وسوف يخاطبهم الخ وانا
نقول الكاف في اذا صلة كما في قوله تعالى سيهدين ان الجملة بعدها مفسرة وكقوله تعالى
تعلموا ولا الشيخ في فصل صيغتان ترفيعهما ان تقدمها في الاخبر قالا هو
عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا ولا اضاع عليكم ان كان بكم اذى من مطر
او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم اذا خافوا ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم
فكيف تقولون ان كفرتم بموسى فقد كفر من هو خير منكم وبمحمد فنحن بما
كفرتم به كافرون ان ذهب وان مكنك الفعل الناصب به على كل حال اذ لا يجوز ان
وجوده الشيء وعدمه لشيء واحد الثالث انه يجوز اقترانها بالفاء كقولك
اعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا وجوزه فانها صلة بها في قوله
وقد يخص وجلة فاي لا دريكما تكذبان الفاصلة بين فاذا انتفت انتفاء
كانت ورودها كما لم هان وبين الجواب وهو ينبو عنه لانه اذا قال قائل
بين من حدثها جنان وبين فيض خبرت حسان وبين صفقها وهي
تحل الوفي وحوزه فحصور ترسة الثانية ويحتمل ان تعد بين مبتدأ فتكون
الجملة اما صفة او اما مستأنفة الرابع انه يجوز اقترانها بالواو حيث تصدرها
بالمضارع المثبت كقول المسيب بن علس وقد تعيرها وأحسبني وجدوا فيما تحمل
افقدها فما قلبي بها على بال اقام نظرة اقتدها ثم اقتادها على
اضمار ان وقول اقل يريني البرق والنصب نهيا نين في لا تنهر
اصطلاحا منها الفرا اصطلاح البصريين والزمخشري يستعمل صنيعهما كثيرا
نحن لم نسلم بجواز ان يكون حالا من فاعل يعد او من مفعوله لاشتمالها
على ضميرهما والزكون معطوفة على يعد وان تكون اعتراضية فلا كاة اي

ومن هنا انا لا نحكم بجواز الوجه الذي يرد عليه شواذ ان من لا يرتضي هذا
العمل كما في جيان توهما منه انا لا نعتبر فيما يتوارد الفرق بين
بين شيئين متطالبين الثالث التفسيرية وهي المتضمنة الكاشفة
ما قبلها وساء كرلها المسئلة توضيحها السابع واشتهر بالنحو الذين ظلوا
هذا الامر بشكلهم لجعلهم الاستقبال من مفسرة التفسيرية لان هذا الفعل يجب
ان يكون جملة لانها ان فسرت مفرد اصار الفعل في الجملة وهو قبيح الكلام
وان تكرر وجعل القول فعلا فهو هو سار سؤال والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم الثامن ان مشيئة عبده الله تعالى ارادته خلافا لمن زعم
ثم قال لكن فيكون تخالف ما بعده تفسيرا لما قبله تفسيرا ما متباينا بحيث لا يحتمل
الجمع بوجه فقد رجعت عما قدمت من جعله قسما برأسه ثم كونه بل باعتبار المعنى الواحد شائعا
كشائر ادعم في الخروج من مستمر العادة وهو الفرق بين البين الثاني على
اذ لكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فعل مؤمنون تفسير لتجارة
وليست نفسها الطريق الثاني ان يجعل فعل امر مجزوما بحذف الجازم كقولهم لغة
الله امرؤ وفعل خبر اجتبى الى الحق والله وافعل شرع على الاول
فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الفعل منزلة المسبب وهو الجزاء
الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا
جيء بها لتقلبها حالية على اضمار قد عند الاكثر او قد لم تأتهم الا ماضية
حتى فاجأ فكيف بها وانت تقول للذين يكفرون ان قدرت او اقتربت
تجعل الفعل تفسيرا لها وليكن حالا الخامسة ثلثة اقسام بحرده من حرف
التفسير كما في الاستثناء ومقرونا بأي كقولك وترسني بالطرف اي انت
ومقرونا بأن نحو فاوحينا اليهما ان اصنع الفلك قولك كتب الي ان افعل

لم يقدر إذ قوله ان السلام ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين قيل مفسرة للضمير الذي هو الراجع الى البدو المفهوم منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري وذلك المعنى هو مجموع هذا هو البدو الذي بدا لهم ثم اعلم انه يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بتمامها ويمتنع ذلك في مضمون احدهما ان يكون المفسر انشاء اصلا ومحضا حسن الى زيدا مطلقا فيمتنع ذلك والثاني ان يكون المفسر انشاء من وجه خبرا من وجه كالامر المقيد بالشرط نحو اسقني ان كنت انسانا فانه خبر من الانسان بوجوب سقيه اياه مطلقا وانشاء من وجه وهو الطلب المقيد بالشرط فيمتنع ان يكون مفسرا لما اقتضاه المعنى اي وجب الصاره مطلقا لان الاستفهام في الفرع لان التفسير اذ جرى لك ونحو لخبر عن زيد كلامه هذا لا معنى له وبجواز ان يكون تبيينا بدلا لان اضمال المعنى فاده لانها التحقيق فجاز ان يصار الى القسم قال وقد جعل ابن مالك بين مذهبي ابن الناظم وابن هشام فقال الكوفيون الجملة الواقعة تالية لقسم او تلوه جملة تحتمل ان تقوم وقال الفراء وجماعة جوابه مستوفيا شرطه يكون الاستفهام قليلا وانما قالوا ذلك لوجود الفاء في نحو زيد قائم فعمرو قائم فيه نظر لان اداة الشرط يمكن ان يكون ما قبلها مسببا عن ان يكون مجهولا وكيف يعلق الفعل عن ما هو منه كالجزء وبعد فعندي ان المسلك صحيح ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلل ابن الناظم ذلك بان الاستفهام يغير المعنى اذ الاصل في الجملة ان تكون خبرا فاذا دخل الاستفهام تغير المعنى فلم يكن مفسرا لما قام زيد او نحو ذلك فاذا علم انه بعد ذلك لا يفسر ما قبله علم انه لا يعلق ما قبله لان التعليق انما يكون لما يفسر ما قبله وفيه نظر لان الاستفهام انما يغير المعنى الذي ظهر لنا انه المراد وهو الخبرية واما المعنى الذي في نفس الامر فلا يتغير بالاستفهام فلا يمتنع ان يكون مفسرا لما في نفس الامر وان كان خبرا في الظاهر

هذا ما يصح فيه الاضافة الى الجملة قلت قد مضى ان قسما من الجمل التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات الثاني واذا قيل الم يقصد عمر بن عبد العزيز بقوله ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين معنى ظهر لهم ذلك فالجواب ان ظهر بمعنى بدا لهم فاعل بفعل محذوف يدل عليه ما بعده تقديره بدا لهم بدا لهم ذلك ويجوز ان يكون ظهر بمعنى بدا لهم ذلك فاعل بنفسه والقول بان الفعل يكتفي بالفاعل المعنوي ويستغني عن الفاعل اللفظي ضعيف وقيل الظرف نائب الفاعل والجار في محل نصب بدا لانه المفيد بالظرف ومعه فيه اقوال ان ومعمولاها حتى والصحيح الاول لانها كاسم قبل دخول الجار عليها فالمعنى ظهر لهم السجن حينا وقيل الفاعل مضمر يعود على السجن المفهوم من السياق وقيل على الآيات وقيل على البداء المفهوم من بدا لهم وقيل على الرأي المفهوم من رأوا وقيل على العلم المفهوم من العلماء وقيل على الاذن المفهوم من ائذن وقيل على الحبس المفهوم من ليسجننه وقيل على القول المفهوم من قال وقيل على القائل المفهوم من قال وقيل على القول المفهوم من يقول وقيل على الفعل المفهوم من يفعل وقيل على الفعل المفهوم من فعل وقيل على الفعل المفهوم من افعل وقيل على الفعل المفهوم من افعلن وقيل على الفعل المفهوم من ليسجننه وقيل على الفعل المفهوم من سجن وقيل على الفعل المفهوم من حتى حين وقيل على الفعل المفهوم من حين وقيل على الفعل المفهوم من ليسجننه حتى حين

آخره وقال شريح ونحن نذبح شاة وهو آمن فظاهر الجزم وكان القصد عنده
عطف جملة على جملة ولم تثبت الجمهور بتوجيه البيان والبدل جعل ما قبل حتى
جملة الاستثناء الغير المحمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن لم تصرح
تصريح بثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان واختلف في البدل
منه ولا البعد وبات أو على ان الجزم في ذلك بإذا الشرطية مقدرة قال أبو
ما لخصه ان الفعل المحذوف هو الفعل المذكور في غير محله لا آخر جوز أيضا
أهلكت بجزمه أي التقدير وان الجزم الثاني ليس على الجواب لم تثبت
حذف ثبت له مثل على تكرير ان أعني ان أهلكت نفسا ان أهلكت
كما ذاع اضاف وان وان لم يجز اضافة لام الامر إلا في الضرورة لانها عوض
بدليل ايجابها الاسم ولان تقدم ما يعمل فيما قبل عليها وليس هذا
اجاز سيبويه مررت برجل ثم أمرو وضع من تقرب إذا حتى تعطف عليه قال
نحو قال سرت حتى صالح الا صالح فخالد بالجر فقط إنه اسهل من ان يقال
رب بعد الواو ورب يكون ضعيفا لم يحسن للضرورة كما في ضرب
زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في هل رب يدي ضربت فوك استغنى بجواب
بجواب الواو عن جواب الثاني كما استغنى في نحو ربما حلفت فعلت بما
شافي بمفعول الحلف المذكور عن مثله مفعول القدرة
الحمامات القسم بحرف القرآن الحكيم المأمون الرسول ونحو نا الله لأكيدن
اصنامكم ومنه ليفعلن في الخطبة واذكر انا عاهدنا الله ونحو
يقعد فلان والا الشبه القسم وما يحمل جواب القسم وان نكم الا واذ
وذلك لبيان تقدم الواو عاطفة على ثم نحن أعلم فاسمع وما قبل الجواب
ثم قوم بالجر شرفهم وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو

أي هو جواب قسم والواو هي المعتمدة لذلك لانها عطفت ما قبلها
عليه لا يتوهم على ما قبلها طلبه وهو ان الواو جيء بها قسم فرع عليه ان
منه حذف الجواب وبقاء الجملة حذف القسم مع كون الجواب منفيا أن
مواضع جواب القسم ما يلقى بلام كم أقام عندنا البقاء في يوم الفيوم
فعولها لما كان وهو ان استغنا سيبويه عن جواب لا حلفت لقد قام
ما قام الا زيد لان الاصل لا تحلف فحذف الفعل وان فارق الحرف
جوز الفراء ان يكون الاصل النهوض فخرج مخرج الخبر وبين ان بعد
قولوا أو افعل أو افعلوا ما يصلح الجواب وغيره قول الفرزدق تعلم أبا
لا تحوني ان منذرا ان به يعطى لمن ان لجد التقى اجبر اجد كما
ارى عجرفا عاهدته ليمين فكان أعرب عن جواب الا على أو
من الفعل والمفعول أو كلما فحذف المنفي وأثبت الموجب وقد يجيء
الحالية بضمير ايم الله ترى عاهدت طريفا الذي ابن سراج قائما وقعد
على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خائرا جاز في ترى كلام فعل انه
معطوف خائرا حالا والذي عليه المحققون ان خائرا مفعول ثان والاصل
لا تخرج عن بصائر ثم حذف الفعل وناب الوصف عن المصدر كما حكم ان
اصبح نائما عمرو لان المراد انه حلف بين بابا الكعبة وبين مقام ابراهيم
انه لا يشتم في المستقبل ولا يتكلم وقد رأته حلف في حالة الصفة هذه
الوصفين على أمرين قال فلا يتم جلا القسم جزاء فضيلة قد لا

على تحلو جلا لا اشتم فكأنه قال حلفت
غير شاتم ولا خائر جاعم

على لا يعمل لاصالة فاذا ابتدئ به كان مبتدأ فقيل زيد لمن قال من قائم وقيل زيد قائم لمن قال ايهما قائم وقيل زيد لمن قال من ينطلق ابوه ينطلق ابوه لان الاسم مع ما يتبع خبر جيء به لمعنى في المخبر عنه فلا يكون خبرا لغيره وقيل ان الاسم مع ما يتبع يقع جوابا لكل سؤال عن المخبر عنه وان لم يكن خبرا لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهذا لا يحتملهما وقيل ان الاسم مع ما يتبع يقع جوابا لكل سؤال عن المخبر عنه وان لم يكن خبرا لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهذا لا يحتملهما وقيل ان الاسم مع ما يتبع يقع جوابا لكل سؤال عن المخبر عنه وان لم يكن خبرا لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهذا لا يحتملهما

فان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء الاخبار المبتدأ للافادة على ان اصل الامر ايراد احتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز ان نريد بكونه عن مخبر عنه بكونه عن مخبر به وبالله ان السماع ورد باسقاط احد جزءي هذا القول وهو قولهم والذين اخبار على الصالحات لتدخلهم في الصالحين والذين اخبار على الصالحات الخ لتدخلهم في الصالحين وقد جاء في التنزيل عزنا والذي خلقنا فسوى فيما انعمت به علي ربي وقد جاءت فعلا الذي يشتمني ليحاربن انتهى وعندي في استدلاله نظر اذ يحتمل ان يكون التقدير والله ان الذي فذلك لا يمتنع معنى الشرط وجزمه ترتب مترلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه بجواب الشرط محمولا فالاستغناء بجواب القسم المقدر قبله نظير قولهم في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط عن جواب الشرط المجرد من لام الابتداء قوله ثم وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم ووقع لبعضهم في هذا البيت وهو في جملة ابيات ما يقتضي ان لها موضعا من الاعراب ما ملكت فذاك قوله ثم كتب علي القتل الخ فتحصل ان لجملة ان يجعلكم جوابا لقسم محذوف وقد سبقه الى هذا الاعراب الرضي ولكن زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية وان من قبلها ثم بعدها زائدة والآيات لتجيئنهم اي وان يجعلكم وليس بشيء لان اللام مصدرية وغلطه مكي جازا لبدلية مع قوله ان اللام لا يجاب بها استغنى عن رده بما قبله ان قلت قسم وتصدير انها للجواب بالقسم ان اجروها مجرى اقسم كما اجروا علم في قوله ولقد علمت لتاتين منيتي وانما تاتي منيتي فانه نائب مناب لتاتين من كلام حكاية لآية من نصح اللام فوجهان ايضا انها من وصل ابتدأ به الخبر لما كان كناية اي الذي آتيكم من الكتاب والحكم

النقدير والله ليمسن

جواب القسم والصواب انها لام ج

به واللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم وجاء كم عطف عليه
اتيتكم والاصل ثم جاء كم به فحذف به اولا والاصل مصدقا لما معكم
الظاهر من الضمير والعايد ضمير ستقر الذي تعلقت به ومن واقعا انها
شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب بآتيتكم والمفعول الثاني محذوف
الخاطر من كتاب شواذ القراءة والفتح من اربعة انها مفتوحة لاضافتها الى مبني
احدها ان اجازته كون مركبا مع خبرها لا اخبارها عن الموصول قبل
اكمال الصلة لان ثم جاء كم عطف على الصلة الثاني ان تجعلها وكون الضمير
خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضيان له موضعا وانه
لا موضع له وانا كان حقه ان يقدره جوابا لقسم محذوف ويعلق
الجملتين خبرا وتقديره اذا اراد بقوله اللام جواب القسم لا اخذ الميثاق
قسم لان اخذ الميثاق دال على جواب قسم مقدر ومجموع الجملتين
وانا سميتهما خبرا لانهما الدالتان المعنى القسم بالاصالة لا الاخبار
هو الخبر الحقيقة وانه لا قسم فقد رد اخذ الله ميثاق النبيين
جملة القسم وقد ذكر اوراده هذا الحصر الدليل بما ذكره فان على
وجود المضارع مفتحا لام مفتوحة بحتمل بين ان تكون دليلا قاطعا
على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق وان الثالث ان تجعل ما
ضميرا مستقرا يقتضيه عوده ضمير بغره الى النبيين معا ما نعايد الى الموصول
والرابع ان جوز حذف العايد اذا طال الموصول بغير به فان قيل
كيف يكون به الثانية فيكون كقوله وان من ما لكت ايمانكم فوادها بما
اختلفين به لان المجموع قلنا قد جوز في هذا الوجه عوده به المذكور
الى الرسول الرابع الخامس انه مع ضمير اجتكم معطوفا بما واما هو

اول ذم لا محض شرط قوله اذا اذا قد يقع بمعنى حين فلا يحتاج
معنى اذا الثالث اجعلا ان لا يحتاج جواب القسم وكذا قالت والمتحقق انه
اذن الذي لا يدخل بالاخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكم امة وسطا
الآية وليس فيه ما يكون والخبر معطوفا عليه والصواب خلافه لان
الجواب لا يكون الا جوابا ولا يكون ما بعدها قيدا للفعل واما استدلاله
بتعلق اللام فيه محذوف اي ما يتشرف بالفعل وتعلقها ذلك والفتح
الرابع ان تجعل جوابا للشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن بالفا
ولا باذا الفجائية فالاول احد قولي الكوفيين والثاني قول الاخفش نحو ان تزرني
قد كفيتك ما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان الحكم المرتب
بالجزم الفصل الخلو باسرها الثالث ان تجعلها الواقعة صلة او صفة
فالاول نحو جاء الذي قام ابوه والذي في موضع رفع والصلة لا محل
لها من الاعراب لانه كان يلزم اصحابنا ان يقولوا ان الموصول وحده
في موضع كذا بحجتهم بانها كالجزء والجزء وان كان عديم الظهور
الاعرابية فمن الموصول في نحو لقيتهم في الدار لا كون من ابهم عند
وامرهم بانهم هو افصلوه بالشرط بنا ان الذين اضلانا نريهما
اشد العذاب ربنا سلم على ابهم افضلنا بالخفض فقالوا في نحو
من ذي عندهم ما كنا نرى قال الصقلي عن الذين صحبوا الفراء قال
الخفش هما الاول فكون الفعل عنى المثاني نحو اعجبني ان قمت وما
قمت اذا فقد اخرتما المصدر به في هذا الفرع من الموصول وصلته في موضع
كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا واما قولهم في التعجب
ما اكرمه بكذا دون ان ما مصدرية وصلتها بكذا دون وحكم ذلك ان

يكون بدل في موضع نصب خبر الكان فظاهر وتأتي لعطف مراده أن
المصدر انما يسبك من أن يكون لانها من كان نبا على قول الي العباس
وابي بكر خلافا لسيبويه وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها الحال
السابع النائب لا محالة اما تام نحو زيد في الدار او قربت الدار
لا واو الحال نحو قال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او خبر نحو
الواقعة خبر ابتدا محذوف اي هي حذف ايضا مبتدا نحو سبح اسم ربك
واختلف في نحو زيد اضربه عمرو هو اجاز سيبويه نصبه على الحال الذي سد
رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بفعل مضمر هو الخبر بناء على ان
الجملة الانشائية لا يليق خبرا وتقدم ارتباط الواقعة حالا
مرضيها نصب نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
الواو ان من لك واتصل الاول وسابقه بمرئ كمن يعلم حدث
الا استعمره وهو يعبدون فجملة استعمره حال من مفعول ايتهم او من فاعل
وكرر محمد لان الذكر يخصص بصفة ومع اذ قد يسوق بالعكس على
الاول ظلمها في قوله الا زيد عمرو راكبا الا اضاحكا والا ماشيا بكر
فحال من فاعل استعمره فالحالان متداخلتان ولا هو حال من فاعل يعبدون
وهذا من الداخل ايضا او من فاعل استعمره فيكون من المتعدد لان الفعل
يتكرر بتكرر الحالية ايضا قولهم اقربا يكون العبد من ربه وهو ساجد حتى
مراعون لا قدام على ان انتصار ما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على
انه خبر الكان مصدرة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك اكلم فلانا وهو
خير لا تقدر بها كلم الا انا بل خير وهو استئناف مفرغ من احوال العامة
محذوفة من قوله الفرزدق فما بالي حي لا تهيج اساءتي وكم كتمي

عن مصدر الاخبر عن على الذات
مشكل لما في قولك والقول الذي منع

القتل بها حين سئلت لان تقدم المعطوف يفسد المعنى فلا كما منع
صافيا بطل الصحبي وهو شهود واصحى تأنيث الجلاد الواقعة مفعولا
محلها النصب لانها من تمام العامل وهذه التي به مختصة بباب العلم نحو قرن
هذا الذي أنتم به تكذبون لما عد سابقا من الجمل التي ترد بها الفضلة قرر
منزلة الاسماء المفردة فيرد وقع ايضا في الجمل المفردة معلق نحو علم القائم
زيد وأجاز هما وقع هذه فاعلا وجملة اعلق وعلق لكن فعلها
بهم أم كم بعدا هم كم أهلكنا فما بعدها من تمام ما قبلها لا بان ليست
المصوبة بخلافة الذي عمل هذا الفراء في الجملة التي بعدها الجمل الواقعة
فاعلا فان قلت ينبغي زيادة ما علمت اختيار من جواز وقع
الفعل القلبي المعلق بالاستفهام نحو ظهر أقام زيد قلت انما
اجبرت ذلك على ان المسند اليه مضاف محذوف فالجملة وقع الجملة
مضافا الى ظرفه ان الجملة الحكاية بالقول وما في معناه نحو قال
فالله يعلم انه وهو لكاذبون مفعولا به او مفعولا مطلق نوعي كالقرفصاء
قعد القرفصاء اذ هو الاعلى نوع خاص من القعود لنوعه مذهب
اختيار ابي الحاجب قائله الذي نحته الاكثرون انهم نطقوا ان تعلق الجار
كقعدها بفعل عام نحو زيد مطلق وليس كذلك بل الجار نفس القول العام
المعلوم فامرنا انتهى والصواب قولهم الخبر ينبغي ان يتضمن خبر الجملة انها
مقول لها كالخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب مجاز وفي القرفصاء
المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعود لانها نفس القعود واما
تسمية القول بالكلام فقولك تكلم بأيه لفظا وابا الحقيقة اختلفوا
والخط والكتابة فيحتمان بالنسبة عن التصور وتوقيفي لظواهر

انت مذنب وتقلبني كما ترى ايان اذا اتقول فقوله كتب اليه ان اذا افعل ان اذا لم تقدر
يا الكرام الجواب هذا النوع مفسرة لا فعل بعدها ولم يوضع لها أ نص بعضهم
التفسير فقط ومن جعلها ايا اراهيم جعلها وبعضهم باجوان اعتاصطفى
تكم الدين وهو وادي يوضح السدكان في سفل ايا خار كب بعدا وقرأ
بعضهم نزه بالبناء للمفعول كسر الهمزة وفتح الهاء وقوله رجلان من بكر اخبرنا
انا ابنا ان جلاء عرارا ردى بكسر ان هذه الجملة محل نصب لقيامها مقام
المصدرين المضروبة قدم في مثال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد
للبصريين التصريح بالفعل في نحو وناديت ربه فقال رب اني
من اهلي وعن انا دى ربه نداء خفيا قال الزجاج معنى العظم في وقوله
البقاء في قوله تعزوا صبركم الله فان احدكم اذا مات مثل حظا وتبين ان الجملة
في موضع نصب بيوصي قال المعنى يوصيكم الله بأولادكم اذ يشرع الكوفيون ان اذا
انما يصح في قولك اكرمني وتال الزمخشري ان الجملة اذا وقعت بعد القول
تحضر لها وهذا يقتضي انها لم تحضر لا حدا لها وهو القول
من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فمن جملة
قولك انا نقول هذا ونعم هذا الذي تكلم لانهم يتكلمون بانفسهم كما
الكرام في يوم حتى سرقين كيت خاد شتى جنيكة ما ايا اصلا الف
مضر في المحكية بعد ما فيه معنى القول لم تكن فيه ذلك يعني ان لكم فيه ان تقولوا
اي تقدرون قد هذا اللفظ او تقدرون قولوا هذا الكلام وذلك
اما ظن ان يكون قولوا خوطبوا بذلك فاكذبوا بخبرهم ايا اصلا ان انهم لما
يتحققوا ان قد عدل الله الكفار عن عنادهم واستبصروا وتركوا قولهم الذي هو
لين ضربه اقرب من تعمدان يردوا في معنى قولهم مثلها في قوله تعالى

يدعون عنترة والرماح كانها اشطان بئر في لبان الادهم تمرين يا عنتر
بالضم على النداء وأكن من ورائه وليس المولى خبره وبانها حال احتمل
وجلد من جعل محكية بعد هوا ان الكافر يقول فلانة القيد ثم يقول
حقة عجبا لي ولهذا ان ذكاياتنا لا يقولها الدنيا وعلى هذا فالمعنى
الوعيد بالقتل ثم بين لهم ان ذلك لن يغني عنهم شيئا على الكافر
فتح بعد القول المحكي وغيرها على الحكاية وغيرها على قولوا في الدار فان
تقدم ما سمي مفعولا اول في الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى
الظن وقد ذكرت هذا مبسوطا وغير على الحكاية كما في قولهم ما يقول
ان ابراهيم واسمعيل واسحاق الآية لا يجوز ان القول قل ستوقف على شرط
اعرابه يجري الظن وفتح هذا بجعل بعد بمحكية بالقول ام تفتح بعد
العذر بجعل محكية بالقول فيها وذلك ضعيف قوله الى اصول الدار اذا
كسرها لان المعنى اول فتح هذا اللفظ فالمحل خبلا مفعولا
لا ظرفا لانها في موضع نصب بالقول فيكون المعنى بعد خبر قدر
او ثابت وهذا القدر تحتمله هو مفعولا ثانيا والمذاهب اصحاب
الكلمات ان واخواتها والحرف المهزة فيفيد الكلام على تقدير الاخبار
بان ذلك الاول ثابت يقتضي مضمونه ان بقية الكلام خبرا بان لم
ان يقدر بالاول البصريون لا يجيزونه ويجيز الزمخشري انا على
المقدر المذكور البصريون خلافا في قولهما فان فتحت فالمعنى جعلوا العلم
بانها كان الخ قد تقع الجملة بعد القول غير محكية نحو هو زعما ان محكية
بقوله اخر هذا وفي كتابه سيبويه فاذا انا مرفت بعد فاذا الملا من قوم مرحوا
ان هذا الساعر علم لان قولهم ثم عند سيبويه ثم المتذبذب فقال قوم
قولهم زيدا

بدليل قائل الرجيز واضاه وقوله تارك وهي كميش ضمنا لا كذوق
وعلى قول المتقدمين فالمسئلة انكر قولك اذا الوكيع الا سرنية الماضية
لا كثيرون نحو قولك الحكيم المذكور وانت الحكيم بالجهة وصف وبحكيم
وهي فيما ان دالة على الحكيم كمن قال بل اعرف في حاتم الطائي
جميلا فحذف قوله وهو حاتم جميلا وعلى هذا لا يكاد الذي هو الاول
دونه وليس حذف قوله تعالى ليس سواء اتعلمون للحق لما جاءهم ليس هذا
وان كان الاصل انما اعلم فتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت
منا لهم بدليل اعليها بجهلها اذ كان لا يجهلها انكار بحكيم بالفرق وايضا كون
حكيم التأنيث فيها لا عليه نحن لا يجوز لك قولهم ان المرأة فقد جميلا وقد
البحث فيها الا ترى قد توصل بالجهة الحكيم غير المحكوم به الذي يسبب الحمد ثم
مذ يجاء به متأكدا ان يجعلون بعد حكايته قولها وهذه الحدود ونحوها ساقطة
لا يقدر لها قول الثالث من الابواب التي تقع فيها المجلة مفعولا بالظن
واعلم انها تقع مفعولا بانيا الظن والعلم وذلك لان اصلها المعرفة
وقد مر جلد ساجع كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كان وظن واخواتها
بابن ظن جلد في قول الفرزدق ومن تر حبيني كفت اجعل بكفها فان شئت حرمت
بالجهل الثاني علامة التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل
قلبي لم يذكر اقتضت هذه المجلة الواقعة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول
مفعول ثاني بجار نحو اولم تكونوا اقسمتم من قبل ما لكم من زوال فلينظر الى
قلما بينا لهم اياك اياك يوم الدين كما مر من ذكرت في رسالة ضوء نظرت
وكذا حلت هنا بالاستفهام عن الوصولة اللفظ الذي هو في موضع
المعنى طالبة وعلى ذلك الحرف نحو اعلمي ضمير الا يعلق فعل غير علم

حتى يتبين لها هل هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين
واختلفوا فيه اذا يعلقون اقدمهم يقعد كفعل مريم فعلن الظن بتعلق
اسم بكفلهم وقيل تعرفه وقيل يتعاونون بالجملة على الفعل والاول
عن سيبويه والثاني فهو منصوب المفعولية المسرح اي غير مقيد بالجار
الثاني ليست من باب التعليق البتة والثالث ان تكون في موضع المفعول
المسرح نحو عرفت من انت كذا والآن تقول عرفت زيدا من هو كذا
ابوك اذا اردت علم الذي يعرفه منه قول بعضهم ما ادري ايرقى
هيا لان رأى ليست من صاير افعال الحواس انما يتعدى الى واحد كما
الاصح المعلقة اسم موصول نحو حسبت زيدا ايهم فضل فضلها
الجملة وقيل الى واحد والجملة حال اذا علقت بمسرح فتعدوه الواحد فقط
نحو يبصرون الصحيح وليس من الباب ثم تتربص من الاشباه بهم الشيخ
ليوشكن ان شرع المبين بفضل فاعلي اي من هو لا استفهامية في موضع
رفعا بالابتداء خبره لنعلم محذوفا والجملة صلة والثالث ان تكون
في موضع المفعولين نحو اعلمني ايانا اشد هذا بالنصب اي الخبر بين حبي
ومنه وعيد الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايانا مفعول مطلق
لا مفعول به للعامل لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ويجيء الجملة المفعولية في
محل نصب بفعل العلم وما يتصرف في انشاده واخباره استعمل اي وان
كذبت ترى فريم ظنا ضعيفا ضعيفا وانصبه بنصب الاول على الحد
المصدرية اي ظنا ضعيفا لانها مصدر مبهم مطلق وقع اي الثاني موقعه
وما سمعها الخبر العلم متعلق من الخلتين المتقاطعتين المتعلقتين بالاسبب
اختلفوا في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام محالة بان الجهل

الا ان يقيد بما لا يكون حالا او قبل مفعول ان على قصد عرف من علم وروده
النصب لا يتنا ون هذا التركيب يقبل ما يقبل من النصب ثم اختلف فقيل
بالاشتغال وقيل بالاضمار على شريطة التفسير وعلى القولين يمتنع
نحو زيدا انا الضارب لان اما لا يليها الا ما يصح الخبر بان تكون جملة ثم
الجملة التي تليها اما ان تكون فعلية او اسمية فان كانت فعلية فلا بد
ان يكون فعلها متصرفا غير دعاء فلا يجوز ما انا فعل ذلك ولا ما انا
ذهبت ولا ما انا ليذهب بشرط ان يكون فعلها مثبتا فلا يجوز ما انا
لا اذهب ولا ما انا لم اذهب ولا ما انا لن اذهب ولا ما انا ليس يقوم
ولا ما انا ما ذهبت ولا ما انا ما ان اذهب ولا ما انا ما اذهب ولا ما انا
ما لم اذهب ولا ما انا ما لن اذهب ولا ما انا ما ليس يقوم ولا ما انا
ما ليذهب ولا ما انا ما ذهبت ولا ما انا ما ان اذهب ولا ما انا ما اذهب
ولا ما انا ما لم اذهب ولا ما انا ما لن اذهب ولا ما انا ما ليس يقوم
ولا ما انا ما ليذهب ولا ما انا ما ذهبت ولا ما انا ما ان اذهب ولا ما انا
ما اذهب ولا ما انا ما لم اذهب ولا ما انا ما لن اذهب ولا ما انا ما ليس
يقوم ولا ما انا ما ليذهب ولا ما انا ما ذهبت ولا ما انا ما ان اذهب
ولا ما انا ما اذهب ولا ما انا ما لم اذهب ولا ما انا ما لن اذهب ولا ما
انا ما ليس يقوم ولا ما انا ما ليذهب ولا ما انا ما ذهبت ولا ما انا ما
ان اذهب ولا ما انا ما اذهب ولا ما انا ما لم اذهب ولا ما انا ما لن
اذهب ولا ما انا ما ليس يقوم ولا ما انا ما ليذهب ولا ما انا ما ذهبت
ولا ما انا ما ان اذهب ولا ما انا ما اذهب ولا ما انا ما لم اذهب ولا ما
انا ما لن اذهب ولا ما انا ما ليس يقوم ولا ما انا ما ليذهب ولا ما انا
ما ذهبت ولا ما انا ما ان اذهب ولا ما انا ما اذهب ولا ما انا ما لم
اذهب ولا ما انا ما لن اذهب ولا ما انا ما ليس يقوم ولا ما انا ما
ليذهب ولا ما انا ما ذهبت ولا ما انا ما ان اذهب ولا ما انا ما اذهب
ولا ما انا ما لم اذهب ولا ما انا ما لن اذهب ولا ما انا ما ليس يقوم
ولا ما انا ما ليذهب ولا ما انا ما ذهبت ولا ما انا ما ان اذهب ولا ما
انا ما اذهب ولا ما انا ما لم اذهب ولا ما انا ما لن اذهب ولا ما انا

حد وفي المصدر الثاني حيث يختص بفعله عن سائر اسماء المكان وهذه
اضافتها الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا زمانيا خلافا
للمبرد وابن السراج وابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة
حيث جعلوا ما نحو جئتك مقدم الحاج وما أخرجت هذه القرينة بخروجها عن
الاضافة الى الجملة وصارت الجملة بعدها صفتها وتحتها مبتدأ بعدها
وخبره وليس نحو ما فارقتك مذ أيام الفتى بمعنى ملابسة
فانها اضافت هذا المصدر الفعلي المتصرف عملها شيئا فشيئا بما تقدم
بيانه فقد من الخبر شيئا فشيئا بيانه اضافة ولا عملا هذا قول سيبويه
وزعم ابن الفخار انها اضافت المصدر نحو بيانه كذا ما تبين الفتى أباه
الذي وفيه حذف موصول حرفي وبقاء صلته ثم حذف ثم ضمير ما نائب عنه قوله
بيانه أباه اضافة ولا عملا لان ذا في تقديرهم اذهب بزيد مصدر لفعل
ذلك ظرفيه وذي صفة لزيد محذوفة تنبيها على معنى صاحب المذكور في
ذكرا اذهب في وقت صاحب ملابستك اياي في وقت هو ظنك السلامة قبل
بعض الذي فالموصوف حرف والجملة صلة فلا محل لها ولا لاسم هو في أول
الذي تسلم فيه ويضعف ان استعمالا ذي موصولا مختصا بطول ليتوالى
هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في الفهم التام بهم الا اهم بما
العائد المحذوف هو الموصول لا هو وتحذوا العرب شواهد هذا الاعتماد المتعلق غير منتبه
ثم اشتريدن والمتعلق هنا محذوف جوازا لعدم العائد بذكر في وقت وبهذا
الاخير يضعف قول الاخفش في آية الناس ايا من هو الناس عليه وان ايا
لحذف والجملة صلة وعائد اي ايا من هو الناس عليه تدخل العائد هذا
لانها في الخبر والاهتمام بشأن ما يخبر به اشد من اهتمام بشأن الذي هو مبتدأ وهم يسمح في نظائر

يأتيكم الطيبون قال الا صل يأتيكم ما يقدمون اي اذا كما كان بيانه

ذكرا العائد وكذلك ان ذا هذا يحسن الجواب على الخلاف المذكور بين وبين
فانها ايضا فان جعلوا الى الجملة الفعلية التي على التصرف بشيء كونه
شيئا فشيئا مع انه ما لم تدن نحو جئتك مذ ايام الفتى بيانه كائنا وكائنة
من شرطها ان تكون المقدرة بها تكلم فلا يكون سكن الخلاف جيدا
وأما ريت زيدا ومعه وهذا ابطا وعمرا مذ اساء الزمان الا اضافة
الى الجملة كما هو في المصاحب ما طلع اساء الزمان في التقدير كما كان ذلك
صلة المصدر قال الخليل تقاربت أفعالهما من المعاني المذكورة
عوضا ان ما لم تدن في نية تقدير ما ان الفعل بعدها على اضمار
الا قد قال المسهل وهو بعيد في بعض لانها ليست زمانا بعد
لدن وقد يجاب بانها لما كانت لبدء الغايات ملتزمة لم تخلص لوقت في
الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يجيز ان يكون اذا في الجملة بعدها
قال قد لدن ان تعتقدي من اذا ان تعلمات شيئا ولم يقدره ولا
والشائع والقياس قول يونس كقوله قول يا قوم لا تخرجوا ليس من الكلام
وانشد فرقه واحسن بالكرام كيف يصطا حتى حالت بمعنى تغيرت
الواقعة بعد الفاء اذا جاز الشرط جاز لانها لم تصدر بحرف يقبل
الجزم فتطابق كما في قوله ان تغفر اللهم تغفر جما كما في قولك ان تزرني
بالفاء يفضل انه فلا هاء وفي وفقه هم بالهدى تم بهذا تمت عشرون
الهاء وتاء التقرئة اذا وان تصدرت بها قلت تا بوم اذا هو
والفاء الفصيحة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومن هذا الباب
فمن تك أمسى فوقها زهر وان الخلود يرتجى سلم بفتح لام سلم
حرم وهذا حد الوجوب بين عند سيبويه والمصريين اخرة على التقديم والتأخير

تكون ليلا لجواز الابتداء بنكرة مطلقا عليه ويجوز ان يكون مبتدأ
لما تقدم الا ان الاول اظهر لان ذا اذا تقدم تقدر الخبر مقدرا
وحل وجه نصب لا يجوز والا لجاز ضرب غلامه زيدا واذا اعملت الجر
لم يجز لفظ من الفاء واذا اقترن تام زيد بالفاء تعين الجزم بحكم الفعل
لا الجملة لكن الفعل في الشرط قيد وفي الجزاء تمام وقيد الشرط على الجزاء
الا ترى انك اذا قلت ان تجلس الجلوس اليك فانت طالق فان جلوسك
قيد في وقوع الطلاق لا في الجلوس اليك وقد يجاب بان الجزاء
في الحقيقة هو الجزم بالجملة باسرها والجزم المعلق على شيء كالجزم
المنجز بعد وجود ذلك الشيء ولا يخفى ان هذا الجواب انما يتم
على تقدير ان يكون الجزاء هو الجملة باسرها وليس كذلك بل
في قولك ان تجلس الجلوس اليك فانت طالق الجزاء هو الطلاق
المذكور بل قال الشيخ جواب الشرط لا تشكر هذه المسألة بالفاء لانهم اتفقوا
على ان قولك ما ان يقوم زيد يقوم عمرو لا يتكرر الجزاء اما المكرر فاستدرج نوبا ولكن لا
ابرح على عطف استدرج لان الجزاء الداخل في التقدير على الجملة وما بعدها
قلت كان هذا هنا بناء لان بعض الكلمات اقتضى تكريرها في باب الشرط
وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بالفاء
في قولك الا تسر فتغنم تكون هو والفاء في محل الجزم وساغ ذلك لما تقرر
العطف على المعنى الثابت له وهو ثلاثة انواع احدها المعبر عنه بالجمع
في موضع رفع في نحو قول زياد في يوم لا يوم بعد يوم ولا حر بعد حر ولا قر
يرجعون فيه بمعنى انه يوم واحد لا يوم بعده ومن ذلك المعنى
المجازي الذي على القارة من الشجاعان لا يمشي احد منهم امام
تقدمهم الا ان يكون لاحد منهم مثل قوتهم وكثرتهم

فصل ويجوز ان لا يراد بالمعنى ما ذكر بل المراد ان المستثنى في حكم
ما بعد الا لاخلوا بالذات وحينئذ على هذا التقدير لا تاتي وصفت وبالجملة
سالك التحقيق يختار لنفسه من ذلك ما يراه وليا بالرعاية وذلك فيما
يبدو لي من غير مطالعة وجوه الاعاريب وسوء الادب ان ابصر وجها في
يرجح بصدقه والله اعلم العطف على الجزء غير مطرد وليس كذا
ان قلت انا وجدنا العطف على الجزء ان قدرت العطف على الجملة نحو قوله
قدرت الواو وان الحال فلا تصيبه والحمل نصف قال ابو البقاء فقد اعرب
تمام الفعل قلت ان اردت بالتمام ما يصح الابتداء به فصحيح لان نصف الاسم
لفظة ونصف خبر الشيء يصح ان يسمى خبرا وان اردت بالتمام ما
اخبر به فغير مسلم لان احدهما اثر الاخر في اللفظ فقدر ضمير المبتدأ في
قدره الفعل المعطوف على الفعل الخبر به كما مر وجواب الاية قد
مستأنف والمخبر به يقدم ان قيل ذلك مبتدأ كما قالوا في شر اهر ذا ناب
يعني ان التقدير ما شر شر به وقد ما تقدم ايضاح لا ستيناف الا
لا يستأنف لاهل هذا التقدير لان العطف الذي هو مقتضى الواو وجب
الثاني فان الفاء تنافي الجملة من تراد الجملة الواحدة وهذا الكلام يرد بعض
واحد يرجح ما الجزء بجملة ما وجعلي الشرط والجزاء من خبر المبتدأ
المجموع وما ادعاه من الجزء بالجزء لا معنى له فانه يرجع الى ان
يجعل الفاء في نحو من يزرني فاكرمه بمعنى الواو وهو خلاف
لمعنى البتة والخبر عند العطف كان الفاء لكن في جواب الشرط وفي
احسن اليك فان احسن اليه يكون ذكر في البقاء للعطف قبل الجزء
سهوا ما يخفى بعد التامل اذا تبين ان زيدا مبتدأ منطلق خبره الجملة

الجد الاول في عمر أو نصيب الثاني بنته لها ولجدها ان معا في فرض نصب
ولا عول لمسئلة منها لان المفروض عجز احدهما عن الفرض ان زحم الجد
الواحد لا يعول ابدا بخلاف الثلثين كما لو [illegible] المسئلة أكدرية نصيبها ثلاثة
الا كما يأتي الا ان يقال ان تلك لمعنى مفقود وهو عقاب الجد فان ربما
عاد نصيبه بالسدس وحده وهذا ساقط بقال الكل لجد لا جد، واذا قبلت
وعالت حزء الجد اذا كان المعنى ما يقول احد الا الاقل فاما ان كان
المعنى ما يقول الا الكفار فترك عن الطعان الموجبة الاخذ بما قال الكفار الجاهلية
لا بما تزعم وهو الوجه الذي عليه اكثر المحققين فالجد اسبق من قال ما قال
الجبري ثم قال ما هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر وانتم تبصرون هذا
في موضع نصب على الحال من المجرور بعد الفسيرة الزجوني قوله ان الله انكم
بالمدينة حاجز الشام اخرج كيف شئتم ان جزائك استفهام بدل من حاجة
اخرجها على الحالة التي كنتم عليها من شقة الثقاة الا ترى الى قوله
لجدها اجد ضح ذلك بأبي انت وامي لخاصة ذلك قد مضى زيد قام ابوه قعد
اخوه الم تقدم الواو لم يجز لانه لا تدخل العطف الجملة الكبرى على الثانية
فيها كون الثاني أي في جملة ادبية المعنى الم تعلم وانتم الذين
يأخذون اعلم بأعلام ونبين وجنات وعيون فانه دلالة الثاني على
مقتضى هذا لا يرد فقد اجاز لا تعتبر هنا فان دلالة الثاني على
ما اراده من اظهار الكفر لهيئة لا تستلزم المطابقة بحسب الاداء وبين
ذلك فرق ذكر ذلك الخفي يتطرق بينا وقد قلت ان الفقه الترجمة
ايضا وقد قلت من قبل ان الخفي لا يتطرق بينا بل الشأن التخفي لئلا يتوجه
كونه من باب الضيق على ان قوله الم تعلم وقد يجوز ان تقدر بالحال كونك

حالا اما من فاعل ذكرك على المعنى المتقدم في جواز زيد قال احمل اخاه
ناعلا عنه فيكون الحال من احد الجزئين والرابط عليها الواو والضمير
الجملة بعضاء فان المتقدم السرعي لا يتاح ومن غريب هذا الباب قولهم
نهم فوس الا كم واخوكم زيد اي الذي انتقد اخوكم واخوكم وان من
الجد الجد لا الفرد من الفرد كما ان في الصفة في عمر اسكن انت وزيد جملة
لا تعتقد حتى لا يسأل ولا انتقاد الذي بعده لا موجود بعد
هذا الذي ذكره من اضمار الجزء المتقدم عليها على سبيل جاز على قوله ان على
نفع والتقدير عليه الجد السدس والجد السدس اما الاول فنصب على
بسيط الاسم نحو ان زيدا قائم بعده اعلم قال الجرجاني من مبتدأ ومبتدأ
الجد بالجر في موضع نصب على الاستثناء المنقطع لان الفرائض انما يجب
شرعا لا عقلا وبينهما ان يقول مبتدأ محذوف اي يشركهما قال الرجاء
قال الاستاذ بالفتح انه مبتدأ والجد بعده خبره وليس ذلك بامر
بعد الا ترى خبره لان الاستثناء مفرغ والجد هنا حاصل من احد انتفاء
صفة عند الاخصش كان زيدا قد مضى كم وكذا الجد في الا اقوم الا
اقعد ما زال الخاص فيها على الا يضمر الخبر فانها مضمرة كذلك
دار الخاص فيها سواء والجيم الذي لا يأتي ابدا اعرب من خبرا لله تعالى
ويكرم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا المرتقب الا صرار تسمع بي قد
قاما قام النساء كان الجد بعد الفرقة عن جرم تشبيه الجبان في قول الله
قاتل الله الحسد ما ان لم يكن حسي اخرى سأبكي دائما على الفاضل الغير
بكرنا ان جد اهم بأنا المشهور الخير حلفنا واجاز هشام وتقدير حلفنا
بحمد قام زيد وقعد العمر جوابه وليس بسديد فاجاز ان كان

المعمول فليبادر به وجد من اول نهاره فاذا قام زيد قام واذا قام زيد قام عمرو
خبرا لهم من بعدها واذا الايات تتلى عليهم وبينا نحن نقوم زيد
عشائم وظل راحتي ابقوله وبارا على لا يبتدأ بشر ومع الاكثرين وقد
كلما اتوا ناديا رده ثم ما بعدها نقلوا وبين اخبر المبدأ وتسع يسير على انها
ولما قولهم باذا اليوم لعمرو لا تقعد وما في الارض وقوله ما لاصول لا قوة
الا بالله كمن مثنوة الجنة وقول العرب نحن اطلق الكون فاليوم ما ب
الاسناد الى الجملة لما بعدها وغير هذا الوجه
يقول المحدثون نحن بصدد التقريب الجواب انكم ذكرت صفات وبعد الجملة
احوالا وشرح المسئلة يستدعي ان نبين اولا الجملة التي لم يسند بها اليها
ان كانت مرتبطة بكرة بعضه غير صفة لها او بعرفة بعضه فهو الجملة
بغير الجملة فهو بعضه لها ولا فلا يشترط وجود المقتضي لتقدم الواو
شال النوع الاول وهو الواقع صفة لا غير فهو بعد النكرة المحضة نحو
حتى مر علينا يوما يئنون فيه لم نطلق فيها الله بها الكلام او بعد معرفة قبل
ان يأتيهم بأس بغتة حتى اذا اتيها اهل قرية استطعما اهلها انا
اعيدكم ان هذا لرزقنا ما لها من فروج ان المراد وصف القرية بهذه الصفة
من غير نظر الى وقوع وقوعها ولم يقصدوا استطعامها الان بجائز فاعلم ان هذا الوجه
من ان تقعد الجملة بعد النكرة لا لان تكون النكرة مخصصة من هذا النوع
فلان الجواب في قصة الغلام قد لا تقتضي ان الاصل في الجواب ان يكون
جوابا فليكن قال فاذهب انك جزاؤك شال النوع الثاني وهو الواقع حالا
لا غير نحو قدر بين العابدين الخصم ولا تمنن تستكثر لا تقربا الصلاة النوع
شكاية شال النوع الثالث وهو الحق الجملة بعد النكرة وهذا ذكر بعض

اشرنا، قال ان تقدم الجملة صفة النكرة وهو انك وكان تقدمها
حالا منها لانها تخصصت بالوصف قلنا يقربها من المعرفة حتى تا
اليها الخبر جاز وصف المعرفة بقوله تعالى في قوله تعالى وآخرون يقيمون ان تقاربها
من الذين اتخذوا مسجدا ضرار ان قلت ان قولك ان صفة يقتضي
ذلك ان تقدر بها اما لا وهو المعنى وهو الغرض شبهات الآية الاولى
المعنى بها الا الذين فلان لو شاء لجاء بكم فيكون الاستثناء
الى الجملة في محل نصب وهذا يصح فيما لا الثانية فقط
البركة بعد الانزال وقولنا بعد الحرز ليصح ان يقال ايتوني بال
الاسم النكرة وصف وأما النوع الرابع وهو الحق الجملة بعد المعرفة فكقول
جملا استأذنا على الخليفة فسمع صوتا فقال ما بعد المعرفة فكقول
ويظهر به قول الفعل السابع عند القائل وقوله واذا ما على البشر يستوي وقد اشتمل
الشاهد الاول على نوع
كون الجملة خبرية واختلفت بذلك
بعد نكرة وبالجملة الاستئنافية وهذا بعد معرفة كذلك ان الجملة
لان الاستئناف لا يكون فضلا لاحال ويجوز ان يكون خبرا بعد آخر
قوله الخبر مطلقا وهو اختيار ابن مضاء ويرجع عنده بمعنى
والجواب وهو ان يحل وحده يرجع وقوع الاستئناف خبرا وهو ما تضمن الكون في
الجملة الواقعة الاستئنافية الخبر فيصلح الحكم باستئناف الفقرة الخبرية
قال ان الجملة من الذين يلحدون اسم الله عليها ان جواب
الدعا فتكون مترجمة الاضمار وتكون صفة ثانية وتضعف من حيث المعنى
ان يكون حالا لا يلبسه في الحاشية ولو صفة لما نظروني منها فوزهم
جاز ان يكون حصن صدقهم بعد الجملة من حصن جملة صدقهم جملة خبرية

ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من ما الموصولة والعامل فيها رأى وقد وقعت
قبل الحسن معرفة محضة وهي قوله تعالى وهو الذي يتوفاكم بالليل فلا يجوز ان تقع حالا
لانها لا تكون الا نكرة وقال ابو علي الفارسي في المسائل البصرية هي حال من الضمير
المنصوب في يتوفاكم والعامل فيها يتوفاكم وقال ابو البقاء وهو الصحيح لان الحال
قيد لصاحبها والليل لا يقيد به الرؤية وانما يقيد به النوم وقال ابو حيان وهذا
الذي اختاره ابو البقاء ليس بصحيح لان الحال قيد في عامله فلا بد ان يكون
بينهما ارتباط ولا ارتباط بين الليل والرؤية وانما الارتباط بين الليل والنوم
لان النوم يكون فيه وقال ابن عطية هي حال من الضمير في جرحتم العائد على
الذين كفروا وقال ابو البقاء هي حال من الضمير في بعثناكم العائد على
المخاطبين في قوله ثم بعثناكم من بعد موتكم وقال ابو حيان وهذا بعيد
لان الحال قيد في عاملها فلا بد ان يكون بينها ارتباط وليس بين البعث
والجرح ارتباط وقال الزمخشري هي حال من الضمير في عليكم اي
الزموا ما انتم عليه من الاسلام حال كونكم مهتدين وقال ابن عطية
هي حال من الضمير في اهتديتم وقال ابو حيان وهذا بعيد لان الحال
قيد في عاملها فلا بد ان يكون بينهما ارتباط ولا ارتباط بين الاهتداء
وبين الضلال الذي لا يضر وقال ابن عطية هي حال من الضمير في
لا يضركم وقال ابو حيان وهذا بعيد لان الحال قيد في عاملها فلا بد
ان يكون بينهما ارتباط ولا ارتباط بين الضلال الذي لا يضر وبين
الاهتداء وقال ابن عطية هي حال من الضمير في عليكم وقال ابو حيان
ان اعني ان الحال قيد في عاملها فلا بد ان يكون بينهما ارتباط ولا
ارتباط بين الضلال الذي لا يضر وبين الاهتداء وقال ابن عطية هي
حال من الضمير في اهتديتم وقال ابو حيان وهذا بعيد لان الحال
قيد في عاملها فلا بد ان يكون بينهما ارتباط ولا ارتباط بين الضلال
الذي لا يضر وبين الاهتداء وقال ابن عطية هي حال من الضمير في
لا يضركم وقال ابو حيان وهذا بعيد لان الحال قيد في عاملها فلا بد
ان يكون بينهما ارتباط ولا ارتباط بين الضلال الذي لا يضر وبين
الاهتداء وقال ابن عطية هي حال من الضمير في اهتديتم وقال ابو حيان
وهذا بعيد لان الحال قيد في عاملها فلا بد ان يكون بينهما ارتباط
ولا ارتباط بين الضلال الذي لا يضر وبين الاهتداء وقال ابن عطية
هي حال من الضمير في عليكم وقال ابو حيان ان اعني ان الحال قيد

ما جرى الذكر من كراهة الفرق بين
علم سركم وجهركم وليس الدليل

نحو الضرب لحبيبه كما سيأتي فالاتم مستفاد بالنفي السابق لما هي أن انتفاء
الضرب كان لاجل الثناء بل لانه قد وجد ويحتمل الناس تركه للضرب مع
في النفس نحو انفق الاكرم السخي لما يرجى وما اعتاد الحسن كما قالت
بعلى هذا بالفصل نسأل الله المزيد من فضله قوله تعالى ان هو الا رجل
بجنون اتى بالمتعلقة بالقوائل على ظن بجنون لانه قد يجن جنونا خاصا
هو الجنون الذي يكون من نوعه الذي تتم وليس في الوجود جنون هو نقيض
ولا المراد نفي جنون خاص متوهم تحققه وهو كلام بديع الا ان الجمهور
لا يرون تعين على محل النفي الجزء المنفي على فواهم ان يقدر ان النفي
دل عليه الفاء في اي فتوقف فان جنته بك وقد ذكر بعضهم لتعيين كون
ان المختار تعلق الظرف بمعنى الخفي الذي تضمنه الجنة فقد علمت ان اصل
وما اكثر ما الاتي عن على التنبيه المعكوس الحاجة انما يكون الظرف
متقدما في القدر على اللفظ الحامل المعنى المتنبه وهذا الوجه هو ينبغي
ان يعرجن واذا فهمان الحرف المشبه اذا ولي الحال في نحو قوله انا قائلا
الطير ركبا وابسا اوى وكرها العذاب في الخشف ابا لي مع ان الحال تجيء
بالمفرد به تحمل في الظرف لجيء ان تلك لا يلزم من اقتضاء العامل الذكر الحال
المقدم لانه اضعف قلت قد تالوا ان زيدا في الدار جالسا جوازه وقيل في
فيها انه حال لان تميز وهو الظرف وابسا ان ما لهم فانه تأنيث به وقد جاء ابن
من ذلك وهو اعم الذي في الحالين وقد اشرح قوله تعالى انا اعتدنا للظالمين
صمالكم انتم ملوما ان المعنى تعين انا نقيد بعض ما سلف انكم في
ملكم فان قلت ما وجه في جيء ان يكون من يكمل الشيء الذي ينقطع
على اصلها المعنى في الذي مع ان تقدم صمالكم هنا على قوله سوف

سوغ تقديم لسان في هذا البيت ضرورة ما ان كان معمول الاسم المعتمد
لا يتقدم عليه في نحو هو القائم ابوه وهو ضعيف اعتمد ما المعنى لان
هذا مطرد تقدم المفعول به على الفعل المضمر عامله المفسر بعد
الذي ذكره في البيت اجود منه فيه وبيانه ان احد امرين اذكره
الشاعر وهو كما يأتي سوغ الشاعر ما منعه النحاة من تقدم المفعول به
على الفعل المذكور على ما عرفتم وهو ان تقدم الاسم المعتمد
الامر فاجاز هنا شذوذا وان اجازها بعضهم والثاني انه اكثر في كلام
سئل من البيت وهو ان القديما لا مالكا يحق لمن ساقها ومن قد علا
قلت وقيل استفهام بمعنى اي وليس كذلك بل هو خبر على بابه غير ان
ان يكون صمالكا مفعولا مقدما اي انعم صمالكا ويكون من توكيدا
لضمير حالة وانتم توكيد لضمير مستتر في صمالكا ويحصل في البيت تقدم
وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقول ملوكا وكانه ضده حالا من ضمير حالة
والاولى على قوله ان يكون صمالكا لان محمدا وقوله ونحوكم كذلك
ويكون الحال الان بمنزلتها في تقييد معمدا ضمنا بانهم نصبوا على
ان يكونوا الاولا للثاني والثاني للاول فصلا اسهل من فصلهم بالخبر
انتم توكيدا للضمير وقد الضمير صمالكا لانه ضمير غيبة وانما جوزناه
اولا لان الصمالكا هم الغالبون فصح كونه راجعا للعدد
لقوله من قولنا لا يطرق الجرين متعلق ستة اسماء
الحرف اذا كان اداة ومن فكلها شهيدا حال من حالي غيبة وذلك
لان معنى الشك الاتيا ظاهر المعنى والاصل ان الاخبار تصرف عن الوصل
الى الاسماء ان حيث كان ذلك يجوز في الجر والزيادة داخل في الكلام تقويته

مرفوع فان تقدمها نفي او استفهام او موصوف بموصول او مصاحب لواو
حال فهو فاعل ساد مسد الخبر وان لم يكن شيء من ذلك فهو مبتدأ
والظرف خبر مقدم والجملة بعده خبر المبتدأ وهذا هو المختار عند
الاخفش وابن مضاء وابن خروف وابن عصفور وابن طاهر وابن خطاب
وابن الضائع وابن هشام الخضراوي وغيرهم وذهب الفراء والجرمي
والمبرد والزجاج والسهيلي وابن الطراوة وابن مالك الى انه يجوز
فيما ذكر الامران الفاعلية والابتداء وهو الصحيح لان كلا منهما
قد ثبت في لسان العرب وقد ورد القرآن بهما قال تعالى ﴿أأنت
راغب آلهتي يا ابراهيم﴾ فراغب خبر مقدم وآلهتي فاعل سد مسد
الخبر وقال تعالى ﴿أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾ فنحن مبتدأ
والخالقون خبره وقال الشاعر

أقائم آل الأشعث الذي ترجونه ... وقد قتلوا بالجزع من آل هاشم

فقائم خبر مقدم وآل الأشعث فاعل سد مسد الخبر وقال الآخر

أقاطن قوم سلمى أم نساؤها ... وإن فراقا أيها القلب ما دها

فقاطن خبر مقدم وقوم سلمى مبتدأ وقال الآخر

أمسلم آل طلحة إن مروا ... بدار الشرك أم قتلوا غلابا

فمسلم خبر مقدم وآل طلحة مبتدأ وقال الآخر

أمحسن أبوك أم مسيء ... فما لك عندنا عذر بحال

فمحسن خبر مقدم وأبوك مبتدأ وقال الآخر

أمعلق أنت بالحبال القوى ... أم أنت بالحبل الضعيف الوتد

فمعلق خبر مقدم وأنت مبتدأ وقال الآخر

أمنطلق أنت بالفتى الذي ... يحب الندى أم أنت بالفتى البخيل

فمنطلق خبر مقدم وأنت مبتدأ وقال الآخر

أمكرم أنت بالضيف الذي ... يحب القرى أم أنت بالضيف البخيل

فمكرم خبر مقدم وأنت مبتدأ وقال الآخر

أمعجب أنت بالمال الذي ... يحب الندى أم أنت بالمال البخيل

فمعجب

هذا اذا في العقد وقد كان اذا استقر رجوعها ان اريد الخبر عن الصراح فاستدرج عوامهم فيقولون زيدا قائما ان اقتضى الحال ان اريد المعنى واذا كان اريد الاستقبال عرفوا واذا اجملت العين فقد الوصف فاشتمل في الاثبات عليهما وان كانت حقيقة الحال في الاستقبال في الماضي فقد من في النار انهم حينئذ في النار لقد اخفق المجد ما ذكر لا استبعاد في تقدير المستقبل ولكن ما ذكر ابلغ واحسن لا يجد تقدير الكون الماضي كقائم وجالس لا دليل ويكون احد قبيح جاء الذي ما جاءنا يستعمل حيث يحتمل الفوات والجهل فيوضع جاء استباح من الكون الحاصل بعد ان استشعرت على جواز حدث الحدث بعد وجود المدبر عدم وجوده لكن يكون وجود الحدث ما ضمن الحال ان يكون بعد الحدث الدليل الاخير الا ان يشترط القرين الكون الحال بعد الحدث جاءوا الذي جاءنا الذي جاءنا الذي جاءن

المقدم من الاحرفين في قولك ضاربا زيدا ويكون اسم فاعل قد اريد به
نحو احمر ربا او احمر ثلاث على ما مر في زيد الفاضل وان هذا هو النوع الذي
يجوز تقدم حاله عليه وحده وان اطلاق القول بمنع ذلك غير صحيح
والفرق بين المبتدا والخبر ان احدهما كزيد في القيام وكان هو المحدث عنه
كان يقوم الكلام بقولك زيد قائم فان جعلها جميعا اسمية فالمقدم المبتدأ
الا ان يكون احد الجزئين مما لا يبتدا به نحو افضل منه زيد او يكونا
معرفتين نحو زيد اخوك او يكون احدهما اعرف من الآخر نحو ما ان كالا هما
النكرة فان لم يكن لما يسوغ الابتداء به موجبا تقدما نحو في الدار رجل
عندك فان كان لسوغ ذلك عند الجمهور وما سيبويه فيصير المبتدا
خبرا وكذلك ان تقدم نحو ضربي زيد حسنا امه وجهه ان الاصل عدم التقديم
وانما اخبر بانها شيئان بصفتين تاخر احدهما فاخبر عنها بالمفرد اولا ثم
عند جواز الوجهين فالذي يليق بالبدا به ما هو الاكثر فيه فان
حسنت امه ان قدمت جاز لقوة المناسبة ولكن قدم ان شئت وقولهم ان قريبا منك
وقولهم بحسبك ان يقال الا ترى ان الجزء الاول لا يجوز ان يقال ان قريبا منك
حاسبك الرفع والاصل ما حاسبك فلما تقدم صار مبتدا وصار الثاني خبرا
ولا هذا التقدير لم يدخل الا على الاسم لانه لا استفهام الا على ما ليس
حاسبك معنى وما حاسبك على ما ذكرنا من انه لا يستقيم ان يقال
فضلة يعمل الفاضل ويقدم عليه مبتدأ الا ترى انه لا يجوز ان يقال
ان زيدا عمل فاضل وهو الفاضل عليه الحكم بانه اسم الفاعل
فهو ابو حنيفة ابو يوسف وحجتنا ما ذكرنا من ان المعمول يضعف
بتقدمه على العامل بناء على ان الضعيف المحكوم بالفساد فان ناسب فيه

وهذا الذي اصل الباب ان يضعف المقام الذي اقتضى اصل الامر
انها خبر حالات ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب علم احدهما دون الآخر
فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فقولك لمن زيد اخوك او اخوك زيد
تعرف ان كان اعرف بالمعرفة التي هي اخص وجها ان كان يعلم ان
احدهما اعرف فقط فان كان احدهما اعرف فقط وجب ان يكون الاعرف
اسما ان كان المخاطب يعلم ان احدهما اخوه فقط ولا يعلم ان زيدا اخوه
فان كان قد سمع بزيد وسمع بانه اخوه فقط ولا يعلم انه اخوه فقط
ويجوز فيه الامران ان لم يكن احدهما اعرف فان كانت معرفة احدهما
اخاه وكان اخو عمرو زيدا وسئلت عن احدهما قلت هذا فاعرفه بين
الاسمية لكان الشبيه المضمر به فيكون هذا اخاك كما ان هذا زيد الا
الضمير فان لا تضع زيدا في باب البتة لان فصل المبتدا من حيث الشبه على ما
اذا ولا يتاتى ذلك في باب انا لان الضمير يتصل بالعامل ولا يتاتى الشبه
على ان في وضع قليلا في باب المبتدا هذا وانما لزم حكم لان وان الفعل
يصدر بحرف يحكم الضمير لا غير ويوصف كان الضمير كذلك فلهذا قالوا ان السيد
عبد الله لا ان قالوا انا كان جائزا قد سمعت ان قالوا والرفع ضعيف كضعف
الاخبار بالضمير عما وقع في الشرط الا ان يكونا نكرتين فان محل منهما
موضع للاخبار بهما فانت مخير فيما فصلت منهما الاسم وما فصلت خبر فقولك كان
خير من زيد شر لمن شر وتكون ان كان المسوغ لاحدهما فقط حملته
عليه كان زيد اسمه الا ان يكون احدهما مضافا فيجعل المعرفة الاسم ولكن
الخبر فان زيدا منطلق لا يمكن الا في الضمير كقولك ولا يلبث ان وقف ذلك قولك
وقد يكون زيد اسمه وما اشبه ذلك مما قدمنا ذكره ولم تكن لهم آية ان يجعلوه
بانيت تكون مع آية ان قد يجوز تكون ناقصة اسمها آية مضافة الها وان

وجه التصحيف خلافا لبعضهم وأما الحديث ان امرءة كانت تعلق الدماغا الخ
فيحتمل ان يكون بالفاء ويحتمل ان يكون بالقاف والاول اظهر لكن
الثاني اوفق بقوله تعلق الكسرة
فتحة والفاء كقوله جاد ما جاد به ثابت وهذا مردود بان شرط
تحريك الياء الجاد به ما صيغة وأتى بها ليجوز حذفه وبقاء معموله
لهذا احيانا وانا ابدا ما ضربته وهذا ضارب زيد بخفض زيد بجواز
باطرا بعا او بصفة حذف واما المعطوف على محل المخفوض فمنع عند ان شرط
وجوز الجمهور ومنه الخ لا يجوز مررت برجل حسن الوجه والنعل بخفض
ونصب النعل لا مررت برجل وجه جدير بصفة الوجه حتى يخفض النعل
عند ذلك ولان حرف لا يعطف به الا بعد ان يعاد الجار فلا يتبع حتى
موضع اسم الفاعل واضافته الى مفعوله نحو مررت بقاتل ابيه يجوز
بحسن وجهه بالخفض فقط بفصل من غير فصل نحو ضارب زيد امس وعمرا
ومنع عبد الوهاب وزيد بحسن الوجه وجهه بالنصب والرفع عطفا
على محل الجار والمجرور ولا يتبع محلها بصفة قبل الخبر ويتأخر الصفة
يشكل عليهم الحديث في صفة المحل الاعرابي الجر انه يتبع في
غير ما محل الجر صفة لا بد من تأويل الحديث بان يكون ما محل الجر سكنا
والنسق لا يجوز هو حسن الوجه والبدل يجر الوجه ونصب الجزء خلافا
للفراء اجاز هو فرق الوجه والبدل يتبع المعطوف اما البدل فيتبع
المتبوع في الاعراب كقوله الخ فلا خلاف انه لا يجوز نصب صفة
شواذ ذكر بعضهم في الجواز المطبوخ في القدر وجوز بعضهم مطبوخ صفة
وعزي الى الاصمعي وطابخ قدر ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض وانه معطوف على صفة لكن بحذف

الحذاء وعلى توهم ان المضاف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا الخ
الاصل انهما اجتمعا في صفة امرئ امرئ في سعة الخ
لا اتفاق انهما اسمان نكرة ان فصلوا بين مختلفين بمعرفتين اسمان للاسم والمسمى
الاصل ان الحال لكون وعاملها زيد بمحذوف ظرفا غير ثابت الصلة
بين الشيء وما يجري اخبر تجري على موصوف جملة والغير لا يكون الا اسما
ان الحال لا يقع قيدا في معنى العامل عليها كقولك لقيته ولا فرسه راجلا
لا تقول الفاضل وانت سعادي وقوله الخ
ان الحال يبين الهيئات والغير بين الذوات والجواب ان الحال تتعدد كقولك
اذا ادرت ان تبين هيئة زيد الله رجلا الخ اذا اردت ان تبين الغير وان كل
ان خطأ قوله تعالى تبارك رجعا وفيها انها تبين ان التقدير الخ
باضمار اخص او مدح ويجاب عنه بان لا نسلم ان الحق قول الاعلم وان ما
ان الوجه ليس بصفة بل علم وبهذا يعلم ان يجعل الكوفيين اسما قول قوم انه حال
اما قول الزمخشري اذا قلت الخ فجوابه ان انصرف الا وقول ابن الحاجب انه اختلف
في صرفها تابع عن كلام العرب الخ فجوابه ان لا نسلم انه يشترط صفة ولا غيره اسم اله
وانا حذفت في البيت للضرورة وبقي عليه انه في البسملة وغيرها يدل
ان الرحيم بعد نعت لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على المبدل منه
وان السؤال الذي سأله الزمخشري عنه لم قدم الرحمن مع ان هذا تقدم
الاسم كقولهم علم غير وجهه ما غير وجهه وما يمنع ان يكون غير صفة مجرد
كثير غير تابع غير الرحمن منع الرحمن قالوا وهو الله او هو الرحمن وذا فيه
لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن الخ الجواب ان الحال يتقدم على عاملها اذا كان
فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خاشعا ابصارهم يخرجون وقوله تخرج

وهذا يحمل على ان اى وهذا الطين محمولا لك ولا يجوز لانه الغير يحتج
فاما استدلال ابن مالك بجواز قوله ورد وشر بئر السيد وعبد مطلوب كرش
اذا عطفا بما فقد اوقوله اذا المرء عيا آثر العين بشرها ولم يبن بالاحسا
كان مذهبا مشهورا ان عطفا والمرء مرفوعان لجاز ذلك بقبيح الذكر والتأ
للغير هو الجاز واما قوله وما اروعت بغير ان يسبق اسم فعلا او قولا فضا
تطبيق بغير التوكيد والجر الجوز بنادى جهارا فضربه زيد الدار ان جاز الجار
الا شاذ في وحتى الخبر الجرد وقد يذكر اكثر منع الحال جامدا نحو هذا مالكم
وتحول الجماد جيدا ووضع الغير شفاء نحو قد تبع فارسا فوالكم زيد
ضيفا اذا اردت التشاء على ضيفه زيدا الكريم بان كان زيد هو الضيف
الحال والغير والاحسن بعد فصل التمييز الحال من عليه واختلف في المضمر جدة
فقال الاخفش وابن عصفور الجر جائز مطلقا وابو عمرو بن العلاء تميز مطلقا
وفصل الجماعة قبيح الشئ جاز وقبل الجماعة قبيح الشئ ان اريد تقييد المدح به
كقوله يا حبذا المال سبدا لا جدب فيه ولا اصبر نحو حبذا مركبا زيد
والشايع ان الحال لكون صاحبها نحو وهذا بعلى شيخا ولا تصلح
في الارض مفسدين ولا يقع الغير كذلك فاما ان مدة الشهر بعد انقضاء
شهرا فشهرا نوكد لما فهم من ان مدة الشهر واما بالالف واللام نحو انا
فيها الليلة اليوم ومن واقتضم الاجل جلا زيد وله واما قوله تعدد
سئل داء ابين فيما نعم الزاد زادا بين زادا فالتعجب ان زادا معمول المزود
اما مفعولا مطلقا ان اريد به الزود او مفعولا به ان اريد به الشئ الذي
يزود من اصناف البر عليها فعل يفسر تقديم نصارها حالا واما قوله فنعم الفتى
لنائبة حدثت ورد الغيبة نطقا او بابا فقد اجاز سيبويه انتصاب الجامد

بتضمنها معنى ابت الا فضلها بها باعتبار اشتقاقها وذهب الى ان
مشتقة وهو الصحيح لانه يطرد ذلك واجيب بانها وان سميت بالجامد
الموضوعة في هذا المثال وغيره جنسا عرفا فهي تخرج بقيد
فانه يحتمل تقايضهن وهو ان يشتري منهن ثوبا بثوب فالباء للمقابلة
الوصفي بها في الثاني فكثيرا ما يجيء ان الحال الجامدة لا تكون الا
وليس كذلك فانه يجيء بيعا ويجيء مشتقا هو المحتمل لان المحتمل
لا يكون الا مصدرا بل الصواب ان يكون مصدرا وكذا ما يشبهه فانهم ان
صادفا نحو فكاكا والثاني الفرق بما ملها على مجرد صاحبها نحو توفي الاب
ضعيفا وهو طارئ مثله ان ما قبله يدل بها اطول من حليها الحال الطول وجيبها
جلد جفرة كابن هلال جد الدين وسنه وهو الذي ترى الناس كالكتاب مفصلا
وهذا مجمع بينه لان الكتاب قديم ونعم الملازمة في غيبة فلان بالتاء ومنه فلان
بالقسط لا احرجه الا وقد يطلق انها موكدة وهم لان معناها غير مستفاد
فيها الثاني انتصابها بحسب قصدها الذاتها وهو طريقها الى قسمين مخصوصة
وهو الغالب من حالته وعامة الجامدة الموصوفة غير مخلصها بشرط سوغا ما قا
ذكر فيشترط فيها ذكر سوغ وقولي جائز بدل جلا محسنا الثالث انتصابها
الثمان ان تكون مفارقة وهو الغالب نحو وهذا بعلى شيخا بمقدرة وهي المستقبلة
كونك رجلا صفتها بدليل ما بعد هذا اي بعد ان تكون منها وخلوها خالدين
ان يطلق المحبس الحرام ان شاء الله امنين مطلقين رؤسكم ومقصرين محلقة
وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا والرابع انتصابها بحال المبين لما توكيد
الاثنين وهو الفارق بين ستة اربعة وسكة وهي التي لا استغناء
معناها عنها ابدا وهي نقدة موكدة لعاملها نحو لي عشرون درهما وسكة نقدا

تنتصح صفة شواذ او قدر بمحل وقد مر جوابه والثالث وجوه الخبر
اى احد الاربعة المذكورة المحل واجتمع هذا استباع ما لاحدها ان يرفع
وعمرو فاما ان وذلك الطالب ويرفع زيدا بالابتداء او بالظرف الذى
قدر المحل او ان والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا رفعت عمرو عطفا
على المحل ابتداء واجازه هنا سيبويه والبصريون لانهم لم يشترطوا الخبرية لانما
تقع الابتداء لما مر اخيرا وهو تواردهما على محل واحد
وهو الخبر واجازها الكوفيون لانهم لا يشترطون الخبرية لان ان تعمل
عندهم فى الخبر شيئا ابوهو مرفوع بانها ان مرفوع به قبل دخولها ولكن
شرط العطف الذى قبل مجئ الخبر خفيا اصرار الاسم المذكور قبل ان
ولم يشترطها الكسائى لانه يجيز ذلك فى سائر مواضع العطف على اسم
وجهها قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الآية فى احد
اوجهه ان زيدا اخوها وانسب عن الاوجه الاربعة ان احدها ان خبر ان محذوف
تاخيره وان امنوا وهادوا والصابئون مبتدا وما بعده الخبر والرابط
له قوله تعالى فلهم اجرهم عند ربهم وان لم تجعلها بالتهويد نصارى ويستحيل
انه حذف من الاول لدلالة الثانى وانما الكثير العكس اى حذف الثانى لدلالة الاول
لان خبر الصابئون محذوف اى كذلك يشهد له قوله فمن يكفر بالطاغوت
الى قوله فقد استمسك بالعروة الوثقى اذ لا يدخل اللام فى خبر المبتدا الا
اذا تقدم ما يشبه الفعل ويستغنى بمعموله عن الخبر نحو زيد لعمرو ضارب
المثال الثانى احدها ان عطف على توهم عدم ذكر ان والثالث ان تابع لمحل
محذوف اى انك زيد اخيان وعليها خرج قولهم انهم اجمعون
ذاهبون الثالث هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب الرابعة اجيئن زيد

وعمرو بالرفع وقد مر بالتصريح بهما الخامس كان الاسم المشبه للفعل الا جامدا
متوغلا بالاوصاف او مضافا واجاز هما قوم تمسكا بقوله تعالى وما كنا
ممكا والنص فى قوله الشاعر على ان تهبط تلا عليك مجد ومنوه اى اجيب بان دخل على
اخبار هما لو بعد الذكور او ان يجعل الشرط هنا بمعنى الماضى لان لو من الادوات
صدر وينبغى التنبيه فى الايات الوصف فيها بمعنى الماضى لان لو من الادوات
التصريح بوضع لكن مضى قوله فهن ووين رجعن مسوك اعلى العيون وانهار الجسوه
الاية ووجه الدلالة ان مختار الكوفيين التقدير على محل العيون وخرج ذلك الجمهور
على انه اذا دخل على الزمن المستقبل كان لمجرد الشرط واذا دخل على الماضى فان اضافت محضة
واما قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولى القوة فان اضافت محضة
فظاهر وان كانت غير محضة كان تكون بمعنى الذى او بمعنى حين او بمعنى ان
والجملة بعدها صلة او صفة او ظرف لم يصح لان الجامد لا يعمل الا ما استثنى
من اعمال المشبه بالفعل وهو العامل فى الحال او فى التمييز او فى المستثنى
غير الموجب وشرط العطف على الموضع ان يكون المعطوف عليه لفظا وقد يتم
بحمل صورة المسئلة شرطا لها فاذا استكمل الشروط جاز الامران المذكوران
والثانى العطف على المرفوع بعد ان زيدا قائم لا قاعد على المنفى على توهم دخول الباء
فى الخبر وشرط جواز محمد وخولان الداخل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله
هناك ما بعد لعمرك لعمرك ما معنى لا اسابق شيئا
اذا هن لم يسبقن قبلى اقترابها الجامد الشبه ثلاثة اشياء الاول ان لا يكون بالجر
عملا بالفعل حتى قول الاكثر وما كنت ابيعهم ولا اعرض فيهم لخلو الفعل وعلى
الباء على ان هذا خبر ليس وما والتشبيه بالفعل اكثر التمييز والمختص

اليمين وكما وقع هذا العطف في الجر وقع في باب الجزم ونابع ايهم فارجع
اما في المضارع اسما فعلا وفي المركبات فاما المجزوم فقالوا لم يكن ولم يك
فراءة هذيل ولا اخي بمعنى لم اجد مثل هذا في كلامهم ولكن كان معنى لا افرحني
ما صدقت وحتى ذا فرحني اصدقني واحسن منه قال السيرافي وهذا يحتمل
ان يكون الجيم في قوله الاخير من وصل الله فلا هادي له ويذرهم
يريد وانما يسلمان ان الجزم في هذا النحو انما كان باضمار الشرط عليه انما هذا
ما ابعدك فهو مرفوع لان الجيد الفاء ان يضمر بان مضمرة اذ ولا تحمل فاعرفه
معطوف على مضمر يرتجم ما تقدم فكيف يكون الفاعل في موضع الجزم
وليس بين الجزم من المتابعين شرط مقدر وما ذكر الفراء ان في قوله الهبطا
تهبطكم لعلي اضا لحكم واسكن رجع قوليا الى نحو ما ذكر وكل يستلذ في عنوان الفصل
غير ذيد وعمرا بالنصب المضمر ان على الزجر وانه مذهب سيبويه لقوله مسألة
اتاني زيد لا بل عمرا بالنصب يريد شرح الاول دعاه فنسيه وعاد لهم فاستدرك الجاي
بلا الحد بدا وقد استبط من تضعف فهو من الشاذ وهذا البيت هنا اشد عطفا
على المحل وقد اراد ان يقول انهم قد يعطفون المجزوم بلا الفقرة
في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله بالشبات يأتي بنون ويجزم بصبر فهم ان
من موصولة فلهذا اثبت ياء يتقي وانما حذف الشرط والمراد حذف الفا
في الخبر فانا جزم بصبر بحذف ويقول بصبر بحذف الوقف كقراءة ناجح وجها
وما في يكون بالجهاء وصدقة تقول يكن اخو الخير كما هو فكلنه كما هو وأوكم
ينبركم وقيل من شرطية وهذه اليا الشباع وتام الضمة حذف الجازم او هو على الياء
لانها الضمة التي يجتلب الحركة الدنيا لما المرفوع نظائر سيبويه العرب ناسا من
العرب يطرحون نون جمع ونحوها اصبرن زانك تربة اصابتها ذات ابنا

معنى الابتداء ومن ذا انها هو كما في الست حدك ما معنى ليس احدن ورائه الخط
ما حتى يشبهها النحو وان كان كلاما ويجوز ان يكون اشاد البيت فهو على ان
اذا ما بمعنى الخط انما هذه بمعنى حيثما وانما حذف الجواب لعلم السامع
والمعنى ان يكن شيء فانه يكون ان يكن في الدار ان فانه يكون وانما الخلاف
اسما فقال الاخفش هي قد تم وهو قول ابن جني وقال سيبويه حين تجيء اليها بما
قبلها وهذا احسن ومن ذا احسن منه وقال سيبويه على اربعة اقسام ليس
حسن منها الا ما يليه فعل او اسم يرتفع بفعل مضمر يفسره ما بعده وقيل هذا احسن
من ذا ومن ذا احسن منه وقال سيبويه حين تجيء اليها بما قبلها قد تم
الا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على الجر وقد يكون بدليل قوله
وقال جعفر في قوله وحفظا ما كان اضيعا ان ما زائدة اذ عطف على معنى ما ترينا
السماء الدنيا وهو انا حفظنا الكواكب في السماء الدنيا ترجمة للسماء كما أن
يحتمل ان يكون مصدرا لا جله وحفظا من كل شيطان نريدها الكواكب او حفظا
من كل شيطان نريدها بالكواكب او حفظا ما حفظنا والنصب فيه على انه مفعول
به وقوله من قرء هو احد الاقوال في معنى قوله ان تدعوهن فيقرأ وحتى
لعلي اطلع الا اسبابا اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ
لعلي اطلع الا ان خبر لعل يقترن بان كثيرا فهو على ان يكون الكون بمعنى
حضر ويحتمل ان يكون عطفا على الاسباب على حذف المضاف اي مقدرين
سيدهم خلا الكوفي ان هذا الفراء حجة على جواز النصب في جواب النفي على
الفعل واما في المركبات فقد تقدم ذكره وقد تقدم ان يسل الرباح جشر
وليذهبكم ان على تقدير الشرط وليذهبكم يحتمل ان يكون التقدير وليذهبكم

ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين

تكون كذا وكذا ارسلها وقيل في قوله ثم انت كالذي مرتب على قرية انه على معنى
ارايت كالذي صاح ان كالذي مرتب بجواز ان يكون على اخبار الله او على رواية
سئل الذي قال الله الم تر الى الذي حاج ابراهيم لان الكلام تعجيب بعد الفراغ
هذا وفيه انه لا يلائم اخبار الله او الذي يليه اسهل من العطف على المعنى
وقيل الكاف زايدة اي الم تر الى الذي حاج او الذي مرتب وقيل الكاف اسم بمعنى
مثل معطوف على الذي اي الم تنظر الى الذي حاج او الى مثل الذي مرتب والعطف
على المعنى على قول البصريين لعدم ارتكاب ما يقتضي خلافه اذ المعنى هو ما ذكر
والمعنى على تقدير عدم صحة العطف على معنى ترى هو او كالذي مرتب على قراءة
من كسر الهمزة في بعض نسخ الكشاف وقراءة في بعد قوله الخوض وما قبله بالجر
بالنون فما العطف عند لفظا فانهم ما يعطفون بعد ما هم بصدد التعليل
ما نيا محدثا بالنصب اي بكون مكان انبان الحديث موجبا لنفي الايمان بعد
الحديث اي ما تبينا ان يكون محدثا الا وجود الحدوث فقط حتى انه قبل ما تبين
احمر عبد حدث على المعنى الا ترى قوله لا يقضى عليهم فيموتوا فانه لا يكون
ويتجه ان يكون على الحال اذ يتجه ان يقضى عليهم وما يموتون وجوزه بعضهم
اما عطفا على ما تبينا فيكون كونها محدثا مما تبين على القطع فيكون
وذلك واضح في نحن ما تبينا فيها بما يوجب استمرار الايمان بالحدوث
ولا نؤمن عطف يجزم تنسى في قوله عليه السلام انا لا ننسى او نترك بالجزم
اذ المعنى انا لم نات بالنسيان فنحن نرجوا ما لا تاتي به الا شاذ اجتمعين عما ان
والجزم او النصب لتوهم ان النهي عن النسيان نهي عن الترك كما في قوله
الخ اذا نصبت فانما الرباعي اذا جاءتهم ذلك الخ والصابئون شاذ كما
لان الحدوث لا يكون مع عدم الاتيان وتوجيه قولهم بان يكون معناه ما

في المستقبل ما تحدثنا الآن صوما عن ذلك الا استيناف وجها آخر وهو ان ذلك
على حكاية السنة والنساء الآن انقاء الاولاد هو احد وجهي النصب في قول
قوله ولقد ترك سنة مرجوة لم تدع يا جمع عليه تخرجا او لوم من الخرج
للرفع ولكنها لم ترفع ثم تجزم وقرا عيسى بن عمر بجزمين عطفا على يقضى
اجزاء بن عرفة قبله الاستيناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرا بسكون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب كما شرح في فيعتذروا ولكن حذف
هذا من اقبح الفواصل والمشهور في توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية
العطف على فعل داخل هاد حذف سلك المنفي اذ المراد بلا يؤذن لهم نفي
الاذن في الاعتذار وقد اذنوا له في قولهم لا نعتذر اليوم فلا يناقض
العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك ان الذي اذنت له ساعة قد مضى فهم
بعد ردت وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضاء ثبوت الاعتذار رفع الاذن
الاذن كاف قال الله تعالى فتحسبن ابرع نصب الاستيناف ومحل ثبوت
الاعتذار رفع عجل اعتذر بالبناء على اختلاف المواقف كما جاء فيوم نظلم
عن فيه امور كالحاجات وضوعهم انهم مسئولون والبد ذهب ابن الحاجب
بتة لفظا فيتحمل امرا ويريده ان الفاء في الجواب للسببية لا لان الاعتذار
في وقت عدم الاذن فيه وقد ضعف الاستيناف بوجه آخر وهو ان يكون
الاعتذار مصدر منفيا وهو ما قدمناه وعلمناه عن ابن عرفة من ان المستانف
قد يكون منفيا على حكاية السببية وقد صرح بهذا الاعلم وانه في المعنى على
عليهم فيعتذروا وبان عصفور بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل
اعتذار بعد ذا فضا عليهم بانه يقتضي ان الموت جزاء وهو على ان الاعتذار
بان الخطب على حتى السببية في الآية نحقق ما جاء بن باجاج من انه يحصل الاتيان

ولا يحصل التحديد به الذي قدمناه ان محل الرفع بهذا المعنى يتعذر جدا على
الشرط عليه سبب لا الاحكام ويشهد لهذا ان جزمت بالعطف على الشرط الذي
عن كلامها وان نصبت بالعطف على المصدر من على المعنى الذي هذا الجميع من
الجمع الا تكن سكارى ولا سكارين شربت لبن وان رفعت فالمشهور انه من
الاول واباحة لك ما دام المعنى لك شرب اللبن وتوجيهه انه ستأنف فلم
يوجد اليه عرف النحو ويقال لعبد الدين ان معناه وكنتي وجه النصب لكنه
تقدير كما تكلمت وانت تشرب اللبن النحو ويكاد تقدير الواو والفاء في
دخولها في الغالب على المضارع المثبت هو هنا الذي تعولهم ان يجعلوا الكلام
من اوجه الاعراب حتى ان شرح الاستاذ ابو بكر محمد البناء بن الزين
طلاق شرح باب المفعول له من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح
وغلوا عن الاكثرين واجازه الفراء وجماعة سندا بن بقوله تعالى وشير
الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان
واجاز سيبويه حادي زيد وعمرو العاقلان على ان يكون العاقلان
خبر المحذوف وبنى عليه قوله وان شفاعي عبرة مهراقة وهو صدر بيت
من معلقة قوله تعالى عزا لاحد باب يجاز هكذا ما قيل الحساب الذي
واستدل الفراء بهذا البيت وبقوله وتأكل منا تهرة نأكل فانكم منا تهرة نأكل
عند سيبويه هذه خولان وانما الآية الشريفة تقال الزمخشري وليس العهد
بالعطف الا رجحي بطيء منا كما يراه عطف جملة على جملة ذات الوجهين عطفا
عذابا كما مر يكاد ان زيدا يجاوبني الفيء ثبت فلانا بالاطلاق وجوز
عطفه على لقوا اتم من الاسر في الجواب الا ان ابن الحسن والعطف
الثواب كما ذكر ويرد عليه فيقال والكلام سيقوى الى المعنى كما مر بيانه

كانه قيل والذين اسوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك فما الجواب
الثاني هنا قلا لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ لم يترتب البشير عليه
جزما كما مر عن الاخفش ولا ان يجعل الاقتران وبجاريا قد علم انهم عملوا
كذا فعل فلم تحصل البشرى بهم بالجنات وحينئذ هذا مبشر هو كما
المعاندين بان لهم النار في الجنة وقال الفارسي العطف على خبر
لانه يجوز اسوا لا يقوم قال ابن الخباز ان المخاطب يتوقعون المؤمنين
البشرى فلا ان بين في قوله ان تفسيرية لجملة لا يطلب ان يقع كل جزء
للاستفهام جوابه السبب كما ترتب بعض الجمل المفسرة لا يقال
القاها على لا يقوم قعودا واقعدا يزيد ولا تشتمن لا يسيء يفسر
سلما ولكن يحتمل ان تفسيرية كونها مؤذنة بان يكون معنى الكلام المتابع
اخبرا اجابة تجيبكم عن هذا ما لهم كما كان تقول انتم فتهون في معنى انتهوا
او ان تكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق لاجابة
المعنى الذي يتضمن من المشورة نحو اجلد ولا تعص سيجيء لك آمرا بالجلد
تقول هو ان تومن بالله تدخل الجنة فيصح العطف لعدم دخول الجملة تحت الشرط
قال السكاكي الامران معطوفان على لا مقدرة قبلهما اي لا تجلد زيدا ولا
قبل معطوفان على امر محذوف تقديره فلا تجلد زيدا ولا تعص عمرا
الزمخشري ما حجر سليما ان التقدير باحسن ما هو في لا تزل تأتينا
على التهديد بل واما فهما عند رسم دارس فهل فيه ما يشهد لما في نهاية
ابو القوم الظالمون واما هذه خولان فمعناه تنبه لخولان واما الفاء
السببية شيئا في جواب الشرط واذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر بحذوه في انه يريد كثيرا ما وكما نا

فيتوقف الامر فيها على السماع من العرب وقد يكون معطوفا على الموضع
بدل على المعنى اى ما اصله كذا وكذا وقد اجرى فيه الياء ما نقل ابن
عصفور ويحتمل ان يكون فاعل اعلم انه لا يجوز ان عبد الله وهذا زيد
الرجلين الصالحين برفع الصالحين بالنصب لانك لا تثنى الاعلى ما اخذت عليه
ولا يجوز ان تخلط من تثنى ومن لا تثنى فتصلها بنزلة واحدة قال الصفار
لما منعها سيبويه من جهة المعنى علم ان ذلك ليس بممتنع لفظا وتعرض
ابو حيان في كلام الصفار فرجح فيه ما ذكر الصفار وذلك
يكون للشيء ما فان وقع على كل واحد منهما لانه الذي اقتضاه المقام
سلطان الامر على المعنى عبارة تلخيص الشيخ ابو حيان
المفهوم من قول المصريين في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا اكرمته ان
نصب عمرو ارجح ان قياس المجازيين الفصل بين ما يختصان به وان
المنع مطلقا حكى عن ابن جني انه قال في قوله ما منها الله خلقا بعد شاة
الاصباغ والفرس نقول ان الفرس على تجوز في تفسير المذكور وليس
بمعتد وعلى هذا ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة ان قال قائل
انوا ما الاستثناء لا يدل على انه يجوز في المنقطع نقل عن ابن الفتح
في سر الصناعة ويجب عليه منع كون الفا في خرجت فاذا الاسد حاضر مطلقا
واضعف الاقوال القول الثاني وعلل الجهل بالمجازية تضعيف ذكر في
كتابه في سماته الشافي وعلل الجهل بالمجازية بانهم جعلوا
ان قول الشاعر فجئت اكلمه فرمت انسيرها وقول تميم لا كان اطول منها
لم يذكر اسم الله عليه وانه الفسق فقال فكون لهم لا دليل فيها لهم حجة
للشافعي وقال ان الواو في ليست للعطف لخالفة المجازيين الا سيما الفضلية

ولا الاستيناف لان اصل الواو ان توصل ما بعدها بما قبلها فتقول ما كان
يكون حد الحال مقيدة للفرق المعنى لا لكونها حالا فيصح ما ذكره فيما ذكر
جيدا لا الا ان لم يكن فسقا وان فسق قد تترك اقتله وتقول وفسقا اهل
الله به لغير الله فان اسم عليه غيره الله وفسقا عطف على محل اهل
غير الله اخبر عنهما بانهما فسق حقا وانما بطل العطف على الجملتين بالاتفاق
سواء الا ترى ان قولهم على ان يكون اجمعوا على ان الجملة
حكم واحد فان زيدا قام وعمرا جاء لم يجز ان يقال ان زيدا قام وعمرا
قعد اتفاقا ان ما لا يكون احدهما جائزا فقط ابن مالك عن منع اجماعا عكس
فيما اذكر عن ابن عصفور وذكر ابن كيسان قول الفارسي الجواز مطلقا وهو جائز
ان تهم الاخبار بان كان احدهما جائزا فقط ان كان الجائز فقط في الاول
والممتنع في الثاني او بالعكس فكذلك انه ممتنع اجماعا وليس كما ذكر هو جائز
من ذكرنا والله اعلم وقد تقدم في الدار زيد والحجرة عمرو ما المشهور من
منع ذلك البصريون وابن السراج وجماعة من الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي
والفراء وجمهور الكوفيين وتقدم لهم الاحتجاج بقول العرب مررت برجل
كوامس ولا ذئب عندنا والا استمع فيه في الدار زيد والحجرة
وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقولهم ان في السوق
والاريس لابات للذين هم خلفكم وما بث من دابة ايات لقوم يعقلون واختلاف
الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف
ايات لقوم يعقلون ايات الاولى نصب ايجابا لانها اسم ان والثانية والثالثة

فراها الاخوان بالنصب انها فتحت بالرفع وقد استدل بالقراءتين فرايات
على المسئلة المذكورة على ما بيناه الا ان ما لا يتداول في قراءاتنا التصريح على ما
ذكرناه وفي اجوبة المسائل ما استدل به على هذه القراءة بالنصب وهو ان
ان وما في حيزها ليست في موضع الابتداء وانما هي في موضع نصب على انها
اسم ان وقد ذكر المشائخ خبرها وانها ان يعيد ما يشكل من معنى سيبويه
هو ان يقدر ان لا يكون لها خبر لانها قد تقدر بها فعلى ما ذكرت يكون
عندك ما صرحها لان ناصبها عطف على مجرور بالباء فاذا كان ما صرحها على
موضع ليس فيها العطف على الموضع اجماعا بين وان كان ناصبها عاملا
بالخبر عند الفريق فعلى هذا يقام حينئذ ما صرحها وتدارجيع الخلاف
لما ان الضمير في ما صرحها عايد على الامر وكان كما ان الضمير في خبرها
في الامر بالعكس فيعلم ان الاخبار عن ضمير الامر المذكور وهذا هو المقصود
في قولهم والضمير يعود الى ما قبله الا ترى انه يقال ان ظن زيد قائم
لانك ان جعلت ان واسمها وخبرها في موضع نصب على المفعول به
على ان المنصوب بالمصدر المحذوف معطوف على الشيء المضمر به والتقدير بان
جعلهن القسم توجب فيها انفق الخليل وسيبويه على استكراهه وعلى انها استكرهوا ان
ليلا يحتاجوا الى ان يجعلوا القسم لما لا يكون مرة واحدة القسم
على انها ما صرحها كما هو ان ناصبها الى آخره فكان العطف على معمول عامل
ان الخافضة عند قوم وناصبها الفعل عند آخرين وعلى هذا فلا تتم
بالخبر الجار الكائن لانه لا يصح اذ ان نفسها لا يصح هنا الباء بحق

حرف النصب فلا تتعلق الباء الداخلة عليها فصار التقدير وجدنا الخبر عطفا
على موضع ما عليه ان في الدار زيد الجر عند الكوفيين والنصب عند البصريين
الجار والمجرور خبر ان فلا يصح ان يعطف عليه لانه لم يكمل الفائدة بعد
الباء عليه بمجرد فاذا عطف عليه لم يصح ولهذا جاز العطف على الضمير المرفوع
المتصل في الدار زيد والله وقع ذلك قول الامير محمد بن عبد الله بن امير المؤمنين
ابو جعفر ما ان رجل ولا امرأة ان هي الا ذئبة تعوي او ذئب يعوي
يكون ان خبرا مقدما وما بعدها مبتدأ مؤخرا لا يستقيم الا بالتقدير
ويجعل بها نفي الذي يراد به الحد او الذم فعلى هذا القسم وكأنه قال
ما رجل ولا امرأة الا ذئبة او ذئب فالخبر هو العامل كالمضمر في الفعل وزيد في
جملة ان ربما كان ذلك على الذي هو الفاعل وانه قد حذف نحو قوله تعالى
ان كان مرضعا ما ولد المشار به الى الموالي الذين هم العصبة فجعل لهم
الاخذ اذا لم يخلف ميتهم ولدا ذكرا او انثى وهكذا يقول الكوفيون ويضعون ذلك
الفاعل وقال الفراء يجوز في قوله ان استوى اخواك في الدار ان يكون
لانه العطف بالواو تقوم مقام دخول اخواك فهو عنده فاعل بما عاد ان
على ضمير فيه خبر عنها وهو لا احياء الدنيا قال الزمخشري هذا اخبار بما لا يعلم
ما يفيد الا بما يكذبه واصل ان الحية الاحياء الدنيا ثم وضع موضع
الحية لان الحية يدل عليها حيتها قال ابن منقذ هل احسن قول احد في الحية
ما احسن قول الله عز وجل حيتها قال ابن منقذ هذا من اعجب ما سمعت
لانه ادخل الالف واللام على ما لا يتعرف بهما وكان سيبويه يقول ان الاسم
لا يتعرف بالالف واللام الا ان يكون في الاصل صفة ثم غلب عليه بعد
ان لم يكن صفة في الاصل فالحية ليست بصفة في الاصل ولا غلبت على
شيء بعينه فكيف تتعرف بالالف واللام قال ابن منقذ وهذا من اعجب ما سمعت
لانه لا يعرف احد من النحويين ان الالف واللام تدخل على ما لا يتعرف بهما
ولا ان ما لا يتعرف بهما لا يكون صفة ولا ان الصفة لا تغلب على الموصوف
ان الخبر هو الذي يكون عاملا في المبتدأ وهو الذي يكون به تمام الكلام
الا ترى ان المثالين يكون عاملها في حالة تتعين فيها الصفة فكذلك

مالك وجده [illegible] ضمير الشان والقصة بخلاف هو الله احد فانه خبر لا غير
شاغلة لما بعدها الذين كفروا الكفر في سبيل ضمير المبهم وهذا الضمير
القصة ما هو خبر لها وهذا عند الجمهور لان ما لا يعتد به لا يعتد به
لان تقدم هو وانث تنبيها على انه قد يطلق على ما ليس بمذكر ولا مؤنث
اسكران كان من الرباعي ذهبا اسمها بحذف الالف وسكون ما قبلها
وان الحاقان كان شانه وان الواقعة وسكون ما قبلها وضم الحاء
والصدر ان كان زايدة والاشهر الخفاشاه نصب سكران وزيح ابن ما زيد
متاكر على اذ خبر لمحذوف وتقديره هو المفسر لاسم كان مستتر فيها والثاني
لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير الشان المكونين والا ضمير
بمفرد لم يرتفع فعل كان قايما زيد وظننته قائما اخوه وهذا ان جمع فرع على
ان المرفوع بعدها اسم كان وخبرها جملة اسمية لان الضمير
وجعلت كان المرفوع بعدها كان اسما لها واجاز الكوفيون ان تلي ما
على حذف المرفوع بالفعل بسبب الفاعل والمفعول بين فساد التفسير
بالمفرد وصحة تفسيره بالفعل والفاعل لان ما لا يتبع تابع فلا يكون
ولا بد لمفسره ان يتاخر عنه لانه لا يعود الا الى واحد وانما يتاخر
للافراد فلا يتاخر لا يجمع وان تخير بعد بين ان يعاد بغير واو وهذا
انه لا يجيء الجملة عليه اذا اكون ضمير ونم ضعف قوله ان تخبر بها ابريكم
ان اسم ان ضمير الشان والهاء في كونه ضمير الشان وبين ان تسمى تحيلا
بالضمير ضمير الشان لا يعطف عليه قول كثير من النحويين ان اسم المفعول
المخفف ضمير الشان والهاء ان جاء على جهة اذا اكون وبين ان قوله سبحانه
فان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك لمن الذين يؤمنون لا انفعل

ان يجزم على التبرية ونصب على معنى للدلالة رفع على الابتداء ان تجوز وجعل
ضمير هم وبين ضمير يكون مفسرا تميزا وكونه هو مفسرا تاخر رتبة فضلة
المحاذين الجملة ايضا ما يوا ولكن يلزم ايضا الذكير فيقال الذي قام
وبين ضمير امرأة هذه اجاز الكوفيون مطابقة للتمييز في الثانيث والتضيف
الجمع والجمع جميع وعند الجمهور ضمير الضمير الغيبة خبرا بالهم وربه
وقال ان قائمة هو اهن جميع حوائج الغيبة في نفس الجمع خبرهم وجميع حوائج
ضمير المتكلم نحن رجال وقولهم رايت الهلال بين السحاب في نفس الجمع وبين
بالوجه الصحيح هذا وما انتهى وقد اعلم ان جميع حوائج بدل ظاهر
تشبيها به رجلا بالمفرد ان يكون بدل اشتمال المفسر لكفر بتة بدا
ثلاثين عصفن اجان الاخفش ضمير مبهم مفسر بدا لان ذكرا هو جايز ابدال ظاهر
ان لان ما ضمير اعلى ذلك قولهم اللهم صل على محمد الرحمن تقال الكسا
صوت الجماهير ابتدئت الضمير في قوله فلا تلمه ان يلم الباشا وقال الاسود
هيا خما راسه وقيهم عاما اخاكم وقاموا اخوكم قيل على التفسير
والتاخير وقيل الالف للواو والفرق اهرب كالذي في قامت هند وهي المختار
واجاز ان يكون مقتطعا بما قبله ومفسر بمضمون ما ذكر كضرب غلامه زيدا
اجاز الاخفش ابو الفتح وابو جعفر استدلوا بقول الكوفيين وبشواهد
قول حسان وان احدا خلد الدهر واحد الناس وانتم بعد الدهر مخلدا
وقول كعب هل هو الا الحمام الموت يسوده وقوله تعالى الذين ذهبوا
بالجمهور يرجعون فذهبوا التزم تقديم المفعول نحو اذ ابتلى ابراهيم ربه على
وسع بالاجماع غير صاحبها في الدار لانتصال الضمير بغير الفاعل في غير ضرب غلامها
صاحبها لتفسير بغير المفعول والواجب فيها تقديم الخبر المفعول لا خلاف

جواز نحو ضرب غلامه زيد وقال الزمخشري في لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا
الآية في قراءة أبي بفرحوا فلا يحسبنهم بالتحتية هم أحد المفعولين الذين
يفرحون وما بعده تأكيد وفاعل الأصلي يحسبنهم الذين يفرحون بما أتوا كما
يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين فلا يحسبنهم توكيد وكذا قال في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله الآية بالتحتية أيضا فقد رد لا يحسبنهم والذين
فاعلوه وما بينهما باستطراد ما ذكره الضرير في الموضعين هذا غريب جدا فإن هذا
المؤخر مقدم الرتبة ومن ثم لم يظهر هنا في قولك القائم زيد وجاز ذا هو قرره
بكون الضمير فيها فاعلا تقدم الحال هنا على عاملها ومعناه صحيح لأن ذي فاعله
الضمير المستتر فيه ولا شك أن زيدا مقدم لكنه كقولك غلام ضرب زيدا وضربان
بالتاء مبنيا للمفاعيل في هذا المثال وجه غريب جدا مع أن التقدم للكون العامل
ولا خلاف في جواز تقديم معمول القصر عليها بعد المحصور ومن الغريب أيضا
صاحب هذا المثال وقع لنا مع جوده التمثيل بما تقدم لفظا وجاز هو وإلا
ما تأخر لفظا ورتبة أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأنه لو تقدم في قولك ما ضرب
كون ما شرطيه لأن شرطها كونها في صدر جملتها بالكونها مرفوعا فيكون في نية
التقدم فيكون ذو الضمير في نيته عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة وهذا يجب بأن التقدير
الآن عائد على متقدم لفظا وإن تقدم رتبة ولغير المركب على سائر ما تقدم ضربي
لأن نية الشيء كالثابت وأجيب بأن ذلك فرق جهلا بالاصطلاح
أما الثاني فلأنه قد تقدم بعدها وإلا لأبطل عمله أي عمل الفعل
عليها لتقدم المعمول من بعد ما وإلا لأبطل عمله أيضا وإذا
في نحو سألني [illegible] في شرحه وهو سنده ولأنه يشترط فيها تقدم ما
كونه مبتدأ في الحال وفي الأصل بخلاف ما ذكرهم الفاضل وأما الفصل بإلا

كنت أنت الذي ظننتهم بعد وهذا هو خبر أن وقد أنا أقول بذلك لأن إلا أداة
الاختصاص وقوله بين أتحاده وما صحبها أي زيد هو صاحبها حكما وجملة بذا
بالفوقية أظهر كما مر في نحو أظن أبا بكر مرتحلا وقد غيرت على ابن مالك وقد غيرت على
هذا بالتحتية وهو أما تأكيد لضمير مستتر في الخبر وبعد وكلاهما خبر عليها فاعلم
حاله وقوله أما نظرا الأول فلأن بعد جملة عرفت أن المشتق فلا يتحمل ضميرا خلافا
وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدم عليها العامل المقدر في عند أكثرهم وأما كون زيد
فاعل أحدا فلأن أحدا هنا بمعنى أحد الذي هو اسم كون زيد كما في نحو ما أحد
هو القائم وكان وجود هو القائم وجملة أحد أن يكون اسم هو شيء ما فقدر
أي شيء منصوبا وقوله بما بعده أي من كون خبر المبتدأ فاعلا في الحال وفي الأصل
كون مرفوعا وكلا الوجهين ممنوع لما يفصل لك تقدم في خبر وأخواتها وشبهها الذي
ذكرته أسماء شتى وخالفه في ذلك أبو حيان فأجاز تقديم المضارع بالاسم نحو أنا
يقول منادا هو يقوم زيد ويقوم هو زيد فيكون أبو زيد ورفع الجمهور على
أنه البقاء فاجاز الفصل في نحو كان وظن هو زيد وابن الخباز فقال في شرح
الإيضاح إنه لا أعرف بين كون استتار الضمير كما هو في نحو المضاف كان
ومعلوم زيد وذلك كالفصل بالمضارع وهو قول الفارسي قال في وإنما ذهب
إلى ما ذهبوا إليه وهو أن خلق الله زيدا الفاء لا يستقيم أن يقال إلا بالفصل
في الإثبات دون النفي لأن جعل الجملة الواقعة بعد الفاء خبرا يبعد عن الفاء
كصوم زيد ما أنا أصوم وأجيب بأنا لم نجد أحدا من النحاة ذهب إلى ذلك
ليستدل بالفعل الذي ذهبوا إليه وقوله وقد أجاز الذين أبوا الفصل الذي أتى به المصنف
من ذهب هو زيد قائم بعد أن عطف بعد على الحال نوع خبر أبو الفصل
بأن يقدم المبتدأ بعد الخبر وقد قال ابن هشام الخضراوي في شرح الجمل

وبشرط ذلك نقول ان احدهما ان يكون بصيغة الرفع فيتبع زيدا بالفاصل
وانت بالخيار ان شئت بان الفاصل وان شئت بان الفاصل مبتدأ وهذا
على التوكيد عند الكوفيين والتأكيد ان يطابق ما قبله فلا يجوز ان يكون هو الفاصل
ما قام هو بل هو الخليفة ولا يجوز ان يكون ما الا ما قبله من مصدق ابوان لهما اسم هو الفاصل
فكان قياسه ان يقال ان زيدا انا او نحن ابوان لهما وانا هو توكيد الفاصل
وقيل هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو قول البصريين حتى ان اذا اسبق ان
فاسبق جعلوا ضمير الفصل بمنزلة ضمير الشأن في انه لا يتقدم ولا يتأخر عما هو له
الى الهاء اي يجيء بعد ما هو له وقبل ما هو له نحو ان كان زيد هو القائم
اخوك هو المنطلق الآن حذف المضاف وهو الاسم الذي هو ضمير الشأن
والا فكيف يعقل ان يكون الاخ منطلقا يوم الخميس وانا اي بانفصالهم
عن زيد بدليل ان تحت هو ربه الا ترى انك اسقطت زيدا من قولك ان كان زيد هو القائم
اي بانفصاله لم يبق زيد ان الخبر ان الا ترى ان الاسم اذا سقط سقط الخبر
ضمير التصديق وانما سمي تأكيدا والضمير في نحو ما كان زيد هو القائم
اصلا سمي به لانه يفصل بين ما بعده مما قبله لا يجيء الا بعد ما هو خبر
بما هو في نحو ما كان زيد هو القائم ابدا الا ترى انك لا تقول ما كان زيد
لا مصدق ولم يعد على هذا جاز الوجهان بعضهم فقال ان زيدا هو القائم حسنا
اجروا الضمير الذي يسميه البصريون الفصل مجرى حروف الجر في زيادته وهو قوله
امور احدها اللفظ والاعلام والاخبار بانه ليس بما بعده خبرا لا تابع وانما سمي فصلا
لانه يفصل بين الخبر والتابع وعماد الاسم بعضه على بعض فكلما كان اكثر
على ذكر من الفائدة وذكر الذي اولى من ذكر الاقل هم الاصل في وضع الضمير
كنت انت الذي ضربته ولا يجوز ان تصل انا حتى يجيء الكلام بذكر

جاءت وهذا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل على
الذي سماه بعض الكوفيين عماد وسماه بعضهم الدعامة وهو تأكيد والفائدة
سوى ما ذكر وهو الاختصاص كما يختص بالمضمر عليه وكما يختص الله
في نحو والله الخلق ذكر الخليل ان فائدة الا الداخلة على الواو وبعده خبر مبتدأ
والتوكيد ما ذكر البيان فائدته السدوسي وغيره
في قولهم البصريون اذا اجتمعوا ذكر الاكثر منهم ان فلانا الخ وذكر الكسائي
اسم مضمر على هذا الفصل اجتماع الاثنين فصاعدا فيجب جمعه لان الشيء لا يوصف
وذكر الكوفيون ان هو ونحوه ذكر الكسائي عند بعضهم ان قال الفراء هو اسم
لمجهول من الجنس والجمع وهو يجمع في نحو هو ان كان رفع عند الفراء
ونصب عند الكسائي وجر عند الكل
عند الكسائي ان هو ونحوه ان كان الذي سماه الفصل ان هو ونحوه ان
عند الكسائي ان هو ونحوه ان كان الذي سماه الفصل ان هو ونحوه ان
لا نصا بعده وقد يجوز ان يكون الفصل فاصلا ومضمرا هو العامل وان يجوز
هو الفاصل الفصيل الا ترى انك تقول ان زيدا هو خير منك فهو العامل في الاول ويكون
ما بعده في الثانية لان الثاني لا يؤكد الفاصل ضمير الشأن ضعيف وقد قرئ
وهو ابعد الوجهين فاجازه قوم على شذوذه وهذا لا يجوز التوكيد وقد يزاد توكيد
الضمير مستترا شاذا لا ينقاس كقوله
انت انت علام الغيوب ومن اجاز زيدا الضمير فقد اجاز في نحو زيد
هو الفاضل الذي زيد وهو ابوها فاجاز فيه عنده ما جاز في هو خير منك
بدلا من الضمير المضمر في منك لما كان زيد هو خير منك كان انت انت الضمير
مبتدأ وخبرا والجملة خبر كان ولو قدرت هو فصلا او توكيدا لم تقدر انت
ابا له او ضميرا فوقه لانه لم يكن اذ ذاك عن زيد مبتدأ لان عليه وما بعده

الفارسي كوفة وبغداد وتبعه جماعة منهم ابو البقاء وهو خلاف ابن الانباري
اعرف من الوصف هذا العادة المثل بالضم وكثر في فتح فلاح مقام الاول
والتخفيف على الحكاية ما العامة واصحاب النحو يسمونها الاصوات الكوفيون قالوا اذا اردت
تسمية انسان شيئا تنصر الصوت فانا الضمير الذي اعاده بعضهم زيد
جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية لجاءه الكسر بالنصب
قوله تعم والذين يسكون بالكاف وانا الضمير انا لا نضيع اجر المصلحين
بيع كان الفعل بعدها بعيد به بالعطف على الذين يتمسكون والذين سلم قال الرابط
العموم لان المصلحين اعم من الذكر بن او غير محمد بن منهم وقال الكوفي الخبر
محمد ام مجرورين والجملة بعده الاعتراض عموم يشمل الشيء الخبر بينهم الاول
وقوله وانا الضمير فيها فلا صير اكان قالوا وجزهم ان يجيء زيد ان اكرمه
وقرئ كل امة موقوف وخالد لا جواز في الثاني ولما المثال نقول الرابط اعادة
المبتدأ بمعناه بنا على قول ابي الحسن في نحو قلل الحسنات والفقهاء ان لا
فاعل نعم ومضمر فيها لا يحتمل بل الميت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه لا بمعناه
العموم فيه مرادا ان المراد ان لا اصبر فيها الا انه لا اصبر من شيء استعمل
عبارة المسببة مجازا ذا ضيع الحلال فيها فلا حساب ولا عقاب هو المراد ان الفقه اكثر
استعمالا بما تضيع الاجر بمغفرة وقوله وانما يصير فيما جاز فيه ويجوز
وان يصير فيجوز كما قالوا والبيت محمل لا يكون اصلا يصير الا بعد ان يكتسب
عند ابي المسئل مختص تقدم عرضه الشيء لمعلنا واذا جاز هشام وجهه
زيد ما مت هند وكرهها وبعض زيد تلم قعدت هند بنا على ان الواو والجمع الجملة
كالجملة المستقلة وانما الواو والجمع في المفرد ان لا في الجملة فلا جواز هذا ان قام
وقاعد ان هذا يقوم ويقعد وانما شرط يشتمل على ضمير يعود الى اسم

بالخبر بعض زيد يقيم هو وان قام والنساء الذي يجيء الضمير هو المتكون
ولا فضل بين البصريين وسندرا من خالفه مقام زيد والنفس عن الهوى
فان الخبر هو المانع لا صلها وله قال الكاظمون انفذ بن هو المانع
كذا الجواز نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري ابكر لا آتك الا اتقدم من هذا
اخبار عبد الشان والقصر نحو تو هما احد وهو فاذا هو شاخصا بصاره
الذي كفر فيه الا يا قوم والذي يتوفون منكم ويذرون ازواجا بتربصن
هو ما اضيف اليه على التقريب وخبرها اما قبلها بتربصن او ازواجهم
يعود الا الاخبار به اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء والكسائي
وتبعهما ابن الانباري بتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير كان الازواج انتقلن
ذكرهن فاستغني بتقدم الضمير لان المتن لا تضاف لكونها ضميرا وصل الرابط
بالضمير الفاء مقام لفظ المضاف المقدر لانها الرابطة في الجملة
الجملة الخبرية بعد من ان كان موصولة او موصوفة او ابن الطريفة في الجملة
زيد الذي ابوه منطلق او ابن عطية فالحق والحق اقول لاملان
جسم ان لا ملان خبر الحق الاول محذوف قدره ابو البقاء وقوله ان التقدير ابن الطيب
مردود لان تقدير الجملة مفردا يجلب الحكم لا يكون مفردا بل الخبر هو
احدهما لا بعينه وجرد والحق قسم كما في قوله لا فعلن انا الجلد الموصوف بما ذكر
الا القصير يا مذكر يخرج حتى تزلا طينا كتابا مقرفا او مقدرا اما مرفوعا لكون
ان يمتلكوك فان تملكوا لم يكن عارا عليك وربة فكن عارا وجوبا نصبا
كقوله وما ثم حيث يستباح احميه او مجرورا بالحرف او الاضافة بين لا تجزي
عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه

ولكن يرجح هذا نقيض

انما كررت ان قد مت من اربعة فكم سنة او نحو لانها تقدر بمدة
وان قدرتها بايام فانها كاحد عشر يوما لما في ما اصبح من اربعة وعشرين
الراجح الحكم وانما هي نحو اثنان وعشرون يوما ثم احد عشر
وجزء الاثنين عشر حكم الخبرة والاستقراء به بكاء الغريبين انكم لتجدون
منطق الحامل عن الموارد وجزء بعضهم زياده من كلمة منا وانا تزاد صلة
بعد خاصة وقد يكون تجويزه ذلك على قول لا يشترط كون الكلام
مطلقا او على قول لا يشترط في غير باب التمييز جريانه في مثل ستة
عشر من حديد ونحو لا حيثية للفصل بين المميز والمميز بل البعض
والكل بها الا القصد على ما بحثه بعضهم خلافا لابن مالك
الشهر الحرام ما ذكر او مقدار يحوي استطاع اليه سبيلا ونحو ذلك
الاحد وعشرا نا راي فيه تبيان الاحد عن العشرة بناء وقال الاشموني
لقد كان نحو ثلثمائة تحقق لها بالتاء وبدونها سائغ اي قوية
قالها في قوية مضمرا مطلق وهو ضمير الشان الا ان المجاز صفته بالجار والرابط
الصفة بالضمير المقدر بالرابط المحذوف وهو ثوابا لمجد مسرور بوجوده لهم
ابن سيدة انه يجوز كونها من غريزة للعواطف الاستماع في ضمير الظرف
بحذف كلمة وليس شيء في الحق القصد ترجح من ضمير لو صرف ولا شرط الرابط
في بدل البعض بجوز في نحو قول مردد بشد زيد وعمرا القطع بتقدير
لانه اذا تبع لكان بدل بعض من غير ضمير منها انما يصح بدل الكل ان يؤدي كلامه
نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة الموجه نفس المبتدا لا يحتاج الى رابط
لذلك الشهر نحو القصد الشهر به لا يرتبط بالا الضمير بها لحظ الجار
نحو زيد حسن وجهه او وجهه منه او مقدرا نحو زيد حسن وجهه ابن

واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل الفعل وفاعله وقيل الخلف
عن الضمير تا للاقة نحو ان الحسنين يحسن بهما جدهما او ابوهما
جاءت جملة لو جاز ها التأنيث لجاز الجريان لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف
البيان في النكرات وقد الزمخشري انه مردود لان مدنا علم على الاثافي بدليل
جاءت عدني الفوز وعد الزجاج جماده بالضمير في نحو نعمت البدلية بالاتفاق
اذ الاثنين بالنصب نكرة ولكن قد تم وانما عد مصدر عدن لهو كرم والفي
في الآية جاء لا نعت لجنات لاختصاصها بالاضافة اذ الاضافة
لها لاصقة فحسن لا دخل كما ان البدل لا يقدم على المبدل الا بدل البعض
والاشتمال بشرط اعادة الضمير في الثاني على الاول والاول لبعض الثاني مرت بامرأة
حسنة الوجه وعليها فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها او ابوابها
منها لان نحو الضمير وهذا البدل بدل بعض اشتمال خلافا لابن الخشاب
جعل اسم الشرط المرفوع بالابتدا والاربطة ايم الا الضمير بما ذكر وانحو
فمن الخير يعد شكر فاذا عديه او مقدرا او سوى باعند نحو فمن يعمل
الخ ظاهر ثبت ولا تسوف ولا جدال في الحج اي منه او الاصل في حجه ذا فسوق
ثم حلى بنا وقد يجيء دائما نحو فان الله يحب المتقين ومن يتبدل الله ويسمى
والذين يحاربون الله هم الغالبون وقد اشار في من يكن الخصاصة
الجملة فاقتضى مجيء الرابطة تارة أخرى قال الزمخشري في الآية الاولى ان الرابط
عموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوية لمن تقدم وكرر
انها الجملة الثانية بالتبيين ما ثبت بعده زيد تقديره في الآية الاولى بحبة اعقد
الثانية جزاء في الثانية على صفة الحسنى على ما ذكرنا في باب الشارع فلا
من ذكرناها اما بعامها كما في قام وقعد اخوك اعد الذكر بها في ثانيهما نحو

وانه كان يقول سفيها على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله
احدا اوكون ثانيهما جوابا للاول اما جواب الشرط نحو تالوا يستغفر لكم
رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جواب السوال نحو يستفتونك قل
الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من وجوه الارتباط ولا يجوز ما قاله زيد
وكذلك يبطل قول الكوفيين ان من التنازع قولهم القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال وانه يجوز على اضمار اعمال الاول الا ان الشاعر صرح و
قدر تكميل لزوم حذف مفعول الثاني وترك اعمال الثاني مع تمكنه منه و
سلامته من الحذف والصواب انه ليس من باب التنازع في شيء لاختلاف
العاملين فان كفاني طالب القليل واطلب طالب الكثير محذوف فالليل ليس
طالبا للقليل لانه يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله
ولم اطلب معطوفا على كفاني وحينئذ يلزم كون مشيئا لا مندرجا في خبر
الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع انتفاء الاثبات فيكون قد اثبت طلب
القليل بعد ما نفاه بقوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وانا لم يجز ان يقدر
مستانفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما فان قلت
انما يجوز التنازع على تقدير الواو للحال فانه اذا قلت لو دعوته لاجابني
متوان افادت لو انتفاء الدعاء لا لاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى
يلزم اثبات التواني قلت اجاز قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل
وحجته قوله الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول فيه
نظرا لان المعنى حينئذ لو ثبت انا اسعى لادنى معيشة كفاني القليل فهو انما
طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له
فيتوقف عدم الشيء على وجوده ولهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في

فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان ناصبة ومضمرا الجزم
المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما في
وضربت زيدا اذ الارتباط بين تبين واعلم على انه لو صح لم يحسن حمل الشرح
عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه
البتة وضعف حذف مفعول العامل الذي اذا اهملت كضربني وضربت زيدا حتى
ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة والصواب ان مفعول الاول المحذوف
كما قدمنا وان ناصبة ومضمرا ستأتي للمصدر اي فلما تبين له ان الامر
كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه او للشيء دل عليه الكلام اي
فلما تبين له الامر وما يشكل عليه ونظيره اذا كان عدانا بنو اذ كان
هوادي ما نحن عليه من سلامة الحادثي الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها
الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والديدان كلاهما والقوم كلهم وقولهم
كان مروة اقوال للهروي في الازهار تقول جاءني القوم جميعا على الحال
جميعي على التوكيد وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في
الارض جميعا ان جميعا توكيد للواو كان كذا القياس جميعه ثم التوكيد يجمع
قليلا فلا يجوز عليه التنزيل والصواب انه حال وقول القزاز والمحشي تبعا
بعضهم انا كلا فيهما ان كلا توكيد والصواب انها بدل وابدال الناظر من ضمير
الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم كلكم وبدل الكل
لا يحتاج الى ضمير فيجوز كلما ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاءني في كل
القوم فيجيء بعضهم بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وبهذا
احسن ما قيل في هذه القراءة وغيرها ابن مالك على كلا حال وفيه ضعف
تنكير كل لقطعها من الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بكل

Ε 113

Ε 613